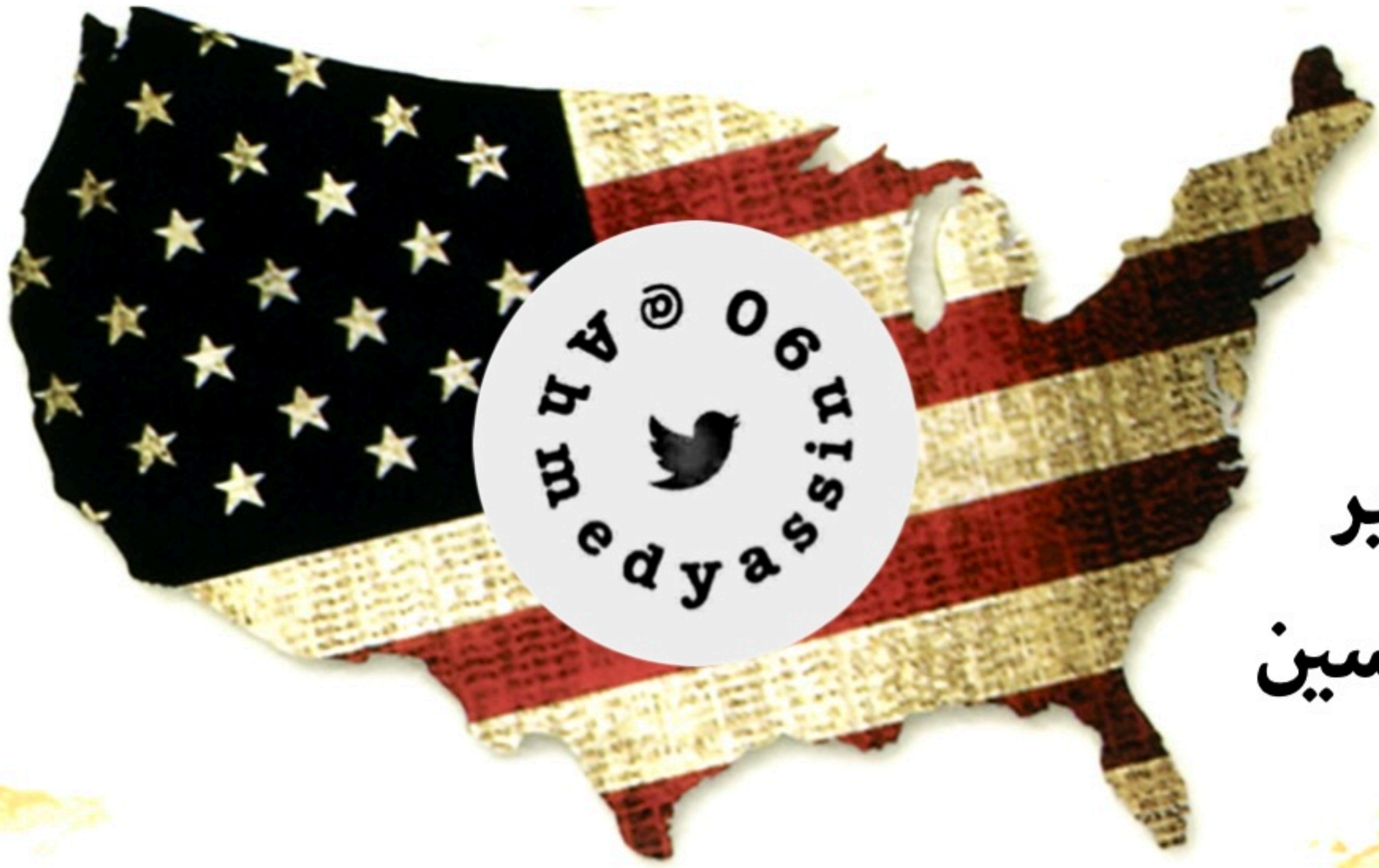
هنري كيسنجر

هل تحتاج اميركا إلى سياسة خارجية؟



نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين



هنري كيسنجر

هنري كيسنجر

هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجيّة؟

نحو دبلوماسيّة للقرن الحادي والعشرين

ترجمة

عمر الأيوبي



الناشر

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان


@Ahmedyassin90

Does America Need a Foreign Policy

Published by SIMON & SCHUSTER

هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية

الطبعة الثانية 2003

ISBN: 9953-27-042-2

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11–5769 ص.ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 1107 2200 لبنان
Tel (961 1) 800811-862905 هاتف
Fax (961 1) 805478 فاكس
E-mail academia@dm.net.lb بريد إلكتروني
Our Web site dar-alkitab-alarabi.com موقعنا على الوب
academiainternational.com

المحتويات


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

أميركا في القمة: امبراطورية أم زعيمة؟

تتمتع الولايات المتحدة، في فجر الألفية الجديدة، بتفوّق لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريّات في الماضي. فمن صناعة الأسلحة إلى تنظيم العمل، ومن العلوم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تمارس الولايات المتحدة سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم. فالموقع الراجح الذي شغلته الولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين جعلها المكوّن الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي. فقد توسّطت في النزاعات في بقع الاضطراب الرئيسية إلى الحدّ الذي جعلها جزءاً لا يتجزّأ من عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد التزمت الولايات المتحدة التزاماً كبيراً بهذا الدور لدرجة أنها تقدّمت بشكل شبه طقسي كوسيط، وأحياناً عندما لم يكن مرحّباً بها من كل الفرقاء المعنيين ـ كما في النزاع بشأن كشمير بين الهند وباكستان في تموز/يوليو 1999. فالولايات المتحدة تعتبر نفسها مصدر المؤسسات الديموقراطية في كل أنحاء العالم والضامن لها، ما جعلها بشكل متزايد تنصّب نفسها حَكَماً على نزاهة الانتخابات الأجنبية وتفرض عقوبات اقتصادية أو ضغوطاً أخرى إذا لم تُستَوفَ معاييرها.

ونتيجة لذلك تنتشر القوات الأميركية حول العالم، من سهول أوروبا الشمالية إلى خطوط المواجهة في شرقي آسيا. وتكاد هذه المحطات للتدخل الأميركي باسم حفظ السلام، تتحوّل إلى التزامات عسكرية دائمة. ففي البلقان تؤدي الولايات المتحدة الوظائف نفسها في جوهرها التي قامت بها الإمبراطوريتان النمساوية والعثمانية عند منقلب القرن الماضي، أي حفظ

السلام بإقامة محميّات مقحمة بين المجموعات الإثنية المتحاربة. وهي تسيطر على النظام المالي الدولي بتوفير أكبر مجمّع لرأس المال الاستثماري والملاذ الأكثر جاذبية للمستثمرين وأوسع سوق للصادرات الأجنبية. وتحدّد الثقافة الشعبية الأميركية معايير الذوق في كل أنحاء العالم، حتى عندما توفّر شرارة الاستياء الوطني بين الحين والآخر.

لقد أنتج ميراث تسعينيات القرن العشرين تناقضاً ظاهريًا. فالولايات المتحدة من جهة لديها القوة الكافية للإصرار على رأيها والتفوّق ما يثير في الغالب التهم بالهيمنة الأميركية. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تعكس الوصفات الأميركية لبقية العالم إما ضغوطاً محلية وإما تكراراً لمبادىء عامّة مستقاة من تجربة الحرب الباردة. والنتيجة أن تفوّق البلد يكون مقترناً باحتمال جدي لأن يفقد صلته بكثير من التيارات التي تؤثّر على النظام العالمي وتحوّله في نهاية المطاف. ويكشف المشهد الدولي عن مزيج غريب من الاحترام ـ والخضوع ـ للقوّة الأميركية يرافقه السخط من وصفاتها والتشوّش بالنسبة لأغراضها بعيدة المدى.

من المثير للسخرية أن التفوّق الأميركي يعامل بلا مبالاة في الغالب من قبل الأميركيين. ومن خلال الحكم على تغطية وسائل الإعلام والمشاعر في الكونغرس ـ وهما مقياسان مهمان ـ نجد أن اهتمام الأميركيين في السياسة الخارجية متدنّ دائماً[1]. ومن ثم فإن الحكمة تدفع السياسيين الطامحين إلى تجنّب الخوض في نقاشات حول السياسة الخارجية وتحديد الزعامة كانعكاس للعواطف الشعبية الحالية، لا بمثابة تحدّ لرفع الرؤى الأميركية. لقد كانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة الثالثة على التوالي التي لم يتناول فيها المرشحون السياسة الخارجية بشكل جدي. وفي التسعينيات بشكل خاص، كان تطوّر التفوّق الأميركي من التصميم الاستراتيجي أقل من تطوّره من سلسلة من القرارات التي تهدف إلى إرضاء الناخبين المحليين، فيما دُفع هذا التطور في الحقل الاقتصادي بواسطة التكنولوجيا والمكاسب الناتجة غير المسبوقة في الإنتاجية الأميركية. وقد أدى كل ذلك إلى بروز إغراء بالعمل كما لو أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى سياسة خارجية

طويلة الأمد البتة، وأن بوسعها الاقتصار على الاستجابة إلى التحديات حالة بحالة عندما تنشأ.

تجد الولايات المتحدة نفسها في أوج قوّتها في موقع ساخر. ففي وجه ما قد يكون أعمق اضطرابات يشهدها العالم، فشلت في تطوير مفاهيم ذات صلة بالوقائع الناشئة. الانتصار في الحرب الباردة يغري بالزهو، والاقتناع بالوضع الراهن يجعل النظر إلى السياسة بمثابة إسقاط للمألوف على المستقبل، ويغري الأداء الاقتصادي الباهر صنّاع السياسة بالخلط بين الاستراتيجية والاقتصاد ويجعلهم أقل حساسية للتأثير السياسي والثقافي والروحي للتحوّلات الواسعة التي أحدثتها التكنولوجيا الأميركية.

بالتزامن مع نهاية الحرب الباردة، ولّد اجتماع الرضا عن النفس والازدهار شعوراً بالقَدَر الأميركي يعبّر عن نفسه في أسطورة مزدوجة: فعلى اليسار، يرى الكثيرون الولايات المتحدة بمثابة الحكم الأساسي على التطورات المحلية في كل أنحاء العالم. وهم يتصرّفون كما لو كان لدى أميركا الحل الديموقراطي الملائم لكل مجتمع آخر بصرف النظر عن الاختلافات الثقافية والتاريخية. والسياسة الخارجية تتساوى مع السياسة الاجتماعية بالنسبة لهذه المدرسة الفكرية، وهي تنتقد بشدّة أهميّة الانتصار في الحرب الباردة لأن التاريخ، من وجهة نظرها، والاتجاه الحتمي نحو الديموقراطية كانا كفيلين بتفكيك النظام الشيوعي. وعلى اليمين، يتوهّم بعضهم أن انهيار الاتحاد السوفياتي تحقق بصورة تلقائية إلى حدّ ما نتيجة للحزم الأميركي الجديد المعبّر عنه في تبدّل الخطاب («امبراطورية الشرّ») لا لجهود الحزبين على مدى تسع إدارات في أكثر من نصف قرن. وهم يؤمنون، استناداً إلى هذا التفسير للتاريخ، بأن الحل لأمراض العالم والهيمنة الأميركية ـ أي فرض الحلول الأميركية على البقع المضطربة في العالم بالتأكيد الذي لا يلين على تفوّقها. وكلا هذين التفسيرين يجعلان من الصعب تطوير مقاربة طويلة الأمد لعالم في طور التحوّل. ومثل هذا الجدل الحاصل بشأن السياسة الخارجية ينقسم بين موقف الاستقامة التبشيرية من جهة، والإحساس بأن تراكم القوة ذاتي التحقق من جهة أخرى. ويتركّز النقاش

على مسألة مجرّدة: هل تسترشد السياسة الخارجية الأميركية بالقيم أو المصالح أو المثالية أو الواقعية. ويكمن التحدي الحقيقي في دمج الاثنين معاً، إذ لا يمكن لصانع السياسة الخارجية الأميركية الجاد أن يغفل عن تقاليد التفوق الاستثنائي التي كرّمت الديموقراطية الأميركية نفسها بها. لكن لا يستطيع صانع السياسة الأميركية أيضاً أن يتجاهل الظروف التي يجب أن تطبّق فيها.

الطبيعة المتغيّرة للبيئة الدولية

إن فهم الوضع المعاصر بالنسبة للأميركيين يجب أن يبدأ بالاعتراف بأن الاضطرابات الحاصلة فيه ليست انقطاعات مؤقتة لوضع راهن خيّر. بل إنها تدلّ على تحوّل حتمي للنظام الدولي ناجم عن حدوث تغيّرات في البنية الداخلية لكثير من المشاركين الأساسيين فيه، ومن إضفاء الديموقراطية على السياسة وعولمة الاقتصاد وآنيّة الاتصالات. فالدولة اصطلاحاً هي تعبير عن مفهوم ما للعدالة يضفي الشرعية على ترتيباتها الداخلية وعن إسقاط للقوّة يحدّد قدرتها على الوفاء بوظائفها الدنيا ـ أي حماية سكّانها من الأخطار الخارجية والاضطراب الداخلي. وعندما تكون كل هذه العناصر في حالة تغيّر في الوقت نفسه ـ بما في ذلك مفهوم ما هو الأجنبي ـ فإن عهداً من الاضطراب يكون محتوماً.

إن مصطلح «العلاقات الدولية» بحد ذاته هو في الواقع حديث النشأة نسبيًا، لأنه يقتضي أن تكون الدولة القومية حتماً أساس تنظيمها. غير أن هذا المفهوم لم ينشأ في أوروبا إلا في أواخر القرن الثامن عشر وانتشر حول العالم عن طريق الاستعمار الأوروبي إلى حد كبير. ففي أوروبا القروسطية، كانت الالتزامات شخصية وتقليدية لا تستند إلى لغة مشتركة أو ثقافة واحدة، ولم تُقحم في الجهاز البيروقراطي للدولة بين الحكم والرعية. وكانت القيود على الحكم مستمدّة من العرف لا من الدساتير ومن الكنيسة الكاثوليكية العامة التي حافظت على استقلالها الذاتي، واضعة بالتالي ـ دون

قصد ـ أساس التعدديّة والضوابط الديموقراطية على قوّة الدولة التي تطوّرت بعد ذلك بعدة قرون.

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، انهارت هذه البنية تحت التأثير المزدوج للإصلاح الذي حطّم الوحدة الدينية، والطباعة التي جعلت التنوّع الديني المتنامي سهل المنال على نطاق واسع. وقد تُوّج الاضطراب الناشىء في حرب «الثلاثين سنة» التي قتلت 30 بالمئة من السكان في وسط أوروبا باسم الاستقامة الإيديولوجية ـ الدينية في ذلك الوقت.

ومن هذه المجزرة برزت الدولة الحديثة كما عرّفتها معاهدة وستفاليا في سنة 1648، وشكّلت مبادئها الأساسية العلاقات الدوليّة حتى يومنا هذا. لقد كان أساس المعاهدة مذهب السيادة التي أعلنت أن السلوك المحلّي للدولة ومؤسساتها ليس في متناول الدول الأخرى.

لقد كانت هذه المبادىء تعبيراً عن اقتناع بأن من المرجّح أن يكون الحكام المحليون أقل تعسّفاً من الجيوش الأجنبية التي تشنّ حملة لإحداث التغيير. وفي الوقت نفسه، سعى مفهوم توازن القوى إلى وضع قيود بإقامة توازن يحول دون سيطرة أي أمّة ويحصر الحروب بمناطق محدودة نسبيًّا. وقد حقّق نظام الدولة الناشىء عن حرب الثلاثين عاماً أهدافه لمدة تزيد على مئتي عام ـ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (باستثناء الصراع الإيديولوجي في فترة نابوليون، عندما تم التخلّي عن مبادىء عدم التدخّل قرنين من الزمن). ويخضع كل من هذين المفهومين للهجوم اليوم، لدرجة نسيان أن غايتهما كانت الحد من الاستخدام الاعتباطي للقوّة، لا توسيعه.

اليوم يواجه النظام الوستفالي أزمة منهجية، وتخضع مبادئه للتحدّي رغم عدم التوصّل إلى بديل متّفق عليه بعد. لقد جرى التخلّي عن سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لصالح مفهوم التدخل الإنساني العالمي أو الولاية القضائية العالمية، ليس من قبل الولايات المتحدة فحسب، وإنما من قبل كثير من الدول الأوروبية الغربية أيضاً. وقد ساندها أيضاً عدد كبير من الدول الأخرى في القمة الألفية للأمم المتحدة

المنعقدة بنيويورك في أيلول/سبتمبر 2000. ففي تسعينيات القرن العشرين شرعت الولايات المتحدة في أربع عمليات عسكرية إنسانية - في الصومال وهايتي والبوسنة وكوسوفا؛ وتزعمت دول أخرى عمليتين، في تيمور الشرقية (بقيادة أستراليا) وسيراليون (بقيادة المملكة المتحدة). وحظيت كل هذه التدخّلات بموافقة الأمم المتحدة، باستثناء التدخل في كوسوفا.

وفي الوقت نفسه، أخذ مفهوم الدولة القومية السائد حتى اليوم يشهد تحوّلاً وتبدّلاً. وانسجاماً مع الفلسفة السائدة، تسمّي كل دولة نفسها أمة، لكنها ليست جميعاً كذلك بدلالة مفهوم القرن التاسع عشر للأمة باعتبارها وحدة لغوية وثقافية. ولا تفي بهذا التعريف من «القوى الكبرى» عند منقلب الألفية سوى ديموقراطيّات أوروبا واليابان. فالصين وروسيا يجمعان نواة قومية وعرقيّة مع صفات متعددة الإثنيّات. وتساوي الولايات المتحدة بشكل متزايد بين الهوية القومية وتعدّد الإثنيّات. وتسود في ما تبقى من العالم قاعدة الدول ذات التركيب الإثني المختلط، ويتعرّض تماسك هذه الدول للخطر من قبل المجموعات الإثنية من رعاياها التي تسعى للحكم الذاتي أو الاستقلال على قاعدة مذهبي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين للقوميّة وتقرير المصير. بل إن هبوط معدّل الولادات وتزايد الهجرة أخذا يشكلان تحدي تعدّد الإثنيات في أوروبا.

إن الدول القومية التاريخية باتت تدرك أن حجمها غير كافٍ لكي تلعب دوراً عالميًّا رئيسيًّا، لذا أخذت تسعى لتجميع نفسها في وحدات أكبر. ويمثّل الاتحاد الأوروبي التعبير الأكثر شمولاً عن هذه السياسة حتى الآن. لكن ثمة تجمّعات انتقالية مماثلة أخذت تبرز في نصف الكرة الغربي في مؤسسات مثل اتفاقية التجارة الحرّة لأميركا الشمالية (نافتا) ومركوسور في أميركا الجنوبية واتحاد أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) في آسيا. وقد برزت فكرة إقامة منطقة تجارة حرّة أوّليّة في آسيا برعاية يابانية صينية مشتركة.

إن كلاً من هذه الوحدات الجديدة تكون مدفوعة عند تحديد هويتها دون وعي أحياناً وبشكل متعمّد غالباً بالتمايز عن القوى المهيمنة في

منطقتها. فبالنسبة لآسيان، نجد أن الأضداد هي الصين واليابان (وربما الهند بمرور الوقت)؛ والضدّ هو الولايات المتحدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي ومركوسور، وذلك ينشىء عداوات جديدة حتى عندما تتغلّب على العداوات التقليدية.

في الماضي كانت تحوّلات ذات حجم أقل بكثير تؤدي إلى حروب رئيسية، بل إن الحروب تقع بوتيرة عالية في النظام الدولي الحالي أيضاً. لكنها لم تضم البتة أيًا من القوى العظمى في صراع إحداها مع الأخرى. فقد غيّر العصر النووي أهميّة دور القوّة فيما يتصل بعلاقة البلدان الرئيسية بعضها ببعض. فحتى بداية العصر النوويّ، كانت شرارات الحروب تندلع بالنزاع على الأراضي أو الوصول إلى الموارد والثروات. وفي العصر الحديث، فقدت الأرض كثيراً من أهميتها كعنصر للقوّة القومية، فالتقدّم التكنولوجي يمكن أن يعزّز قوّة الدولة أكثر من أي توسّع إقليمي يمكن تصوره. فسنغافورة التي لا تملك أي موارد غير ذكاء شعبها وقادتها، يزيد دخل الفرد فيها كثيراً عما هو في دول أكبر حجماً وأعظم موارد. وهي تستخدم هذه الثروة جزئيًا لبناء قوى عسكرية مؤثّرة، محليًا على الأقل، لردع نوايا مخططات الجيران الطامعين. وتجد إسرائيل نفسها في موقف مماثل(*).

لقد قلّلت الأسلحة النووية من احتمال حدوث حرب بين الدول التي تمتلكها ـ رغم أن هذه المقولة لن تصمد إذا استمرّت الأسلحة النووية في الانتشار في دول ذات مواقف مختلفة تجاه الحياة الإنسانية أو لا تُدرك تأثيراتها الكارثية. فحتى قدوم الأسلحة النووية، كانت الدول تمضي إلى الحرب لأن عواقب الهزيمة أو التسوية تُعتبر أسوأ من عواقب الحرب نفسها. وقد قاد هذا النوع من التعليل أوروبا إلى استنفاد مواردها في الحرب

(*) هذا بالطبع موقف كيسنجر الذي يقلب الوقائع تماماً، إذ أن إسرائيل قامت على احتلال أرض فلسطين وتشريد أهلها، وهي التي لديها أطماع توسّعية ـ المترجم.

العالمية الأولى. لكن هذه المعادلة لا تنطبق بين الدول النووية إلا في الظروف اليائسة تماماً. فمن المرجّح أن يبدو دمار الحرب النووية، في عقول معظم زعماء الدول النووية الرئيسية، أشد كارثيّة من عواقب التسوية، وربما الهزيمة. والتناقض الظاهري للعصر النووي يكمن في أن نموّ القدرة النووية، ومن ثم امتلاك قوّة إجمالية عظيمة ـ يقابله تراجع حتمي في الرغبة في استخدامها.

لقد تُوّرت كل الأشكال الأخرى للقوّة أيضاً. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت القوّة متجانسة نسبيًّا، حيث كانت عناصرها المختلفة ـ الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية، تكمّل بعضها بعضاً. وما كان بوسع مجتمع أن يكون قويًّا عسكريًّا دون أن يكون في موقع مماثل في الحقول الأخرى. غير أن الخيوط المختلفة أخذت تتباعد على ما يبدو في النصف الثاني من القرن العشرين. ويمكن فجأة أن تصبح دولة قوّة اقتصادية دون أن تمتلك قدرة عسكرية مهمّة (المملكة العربية السعودية على سبيل المثال) أو تطوّر قوّة عسكرية عظيمة رغم ركود اقتصادها بشكل واضح (لاحظ الاتحاد السوڤياتي السابق).

من المتوقع أن تعاود هذه الخيوط الالتحام ثانية في القرن الحادي والعشرين. فقد بيّن مصير الاتحاد السوفياتي أن التشديد الأحادي الجانب على القدرة العسكرية لا يمكن استمراره، وبخاصة في عصر الثورة الاقتصادية والتكنولوجيّة المرتبطة بالاتصالات الفورية التي توصل الفجوات الواسعة في مستويات المعيشة إلى البيوت في كل أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، قفز العلم في جيل واحد قفزات تتجاوز المعارف المتراكمة للتاريخ البشري السابق بأكمله. ومنح الحاسوب والإنترنت وحقل التكنولوجيا الحيويّة المتنامي التكنولوجيا آفاقاً لم يكن يتصوّرها أي جيل سابق. وقد أصبح النظام المتقدّم للتعليم التكنولوجي لازماً من أجل قوّة الدولة على المدى البعيد. وهو يوفّر قوام قوّة المجتمع وحيويته، ومن دونه تذوي كل أنواع القوّة الأخرى وتأفل.

لقد نشرت العولمة القوّة الاقتصادية والتكنولوجية حول العالم. وأدّت الاتصالات الفورية إلى جعل القرارات في إقليم رهينة لتلك الموجودة في أنحاء أخرى من العالم. كما أنتجت العولمة ازدهاراً لم يسبق له مثيل وإن يكن بشكل غير متساوٍ. ويبقى علينا أن نعرف إذا ما كانت ستسرّع الهبوط والانحدار مثلما أنتجت الازدهار العالمي، متيحة المجال لإمكانية حدوث كارثة عالمية. ويمكن أن تتسبّب العولمة، الحتمية في الواقع، بنشوء شعور مقلق بالعجز بخروج القرارات التي تؤثّر على حياة الملايين عن السيطرة السياسية المحلية. وثمة خطر بأن يسبق تعقيد الاقتصاد والتكنولوجيا إمكانات السياسات المعاصرة ويتفوّق عليها.

التحديات التي تواجه أميركا

لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في عالم لم تُعد تجربتها التاريخية سوى القليل منه. فقد رفضت مفهوم توازن القوى، نظراً لوجودها آمنة بين محيطين عظيمين، مقتنعة أنها قادرة على أن تنأى بنفسها عن نزاعات الأمم الأخرى أو أن بوسعها إقرار السلم العالمي بالإصرار على تطبيق قيمها الخاصة للديموقراطية وتقرير المصير.

سوف أبحث هذه المفاهيم بمزيد من التفصيل في فصل لاحق، ويكفي، للغايات الحاضرة، الإشارة إلى تعذّر تطبيق صيغة وحيدة على تحليل النظام الدولي المعاصر وتفسيره. ففي عالم اليوم، يوجد على الأقل أربعة نظم دولية جنباً إلى جنب.

- في العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وضمن نصف الكرة الغربي، تحظى المُثُل التاريخية الأميركية بقابلية كبيرة للتطبيق. ويتضح هنا أن الرؤية المثالية للسلام المبني على الديموقراطية والتقدّم الاقتصادي لها صلة وثيقة بالموضوع. فالدول ديموقراطية والاقتصاد يتوجّه نحو السوق والحروب لا يمكن تصوّرها إلا في الحواف الخارجية، حيث يمكن أن تشعلها الصراعات الإثنية. ولا يتم حل النزاعات عن طريق الحرب أو

التهديد بالحرب. والاستعدادات العسكرية ليست إلا استجابة لتهديدات من منطقة خارجية، وهي لا تستهدف أمم منطقة الأطلسي أو نصف الكرة الغربي.

- إن القوى العظمى في آسيا، وهي أكبر حجماً وأكثر سكاناً بكثير من أمم أوروبا في القرن التاسع عشر، تعامل بعضها بعضاً بمثابة خصوم استراتيجية. وتعتبر الهند والصين واليابان وروسيا ـ ولا تتخلّف كوريا ودول جنوبي شرقي آسيا كثيراً عن الركب ـ أن بعض الآخرين، وائتلافاً منها حتماً، قادرون على تهديد أمنها القومي. الحروب بين هذه القوى ليست وشيكة لكنها غير مستبعدة أيضاً. ويزداد الإنفاق العسكري الآسيوي، وهو يهدف أساساً إلى الحماية من أمم آسيوية أخرى (رغم أن بعض الجهود العسكرية الصينية تتضمن أيضاً احتمال وقوع حرب مع الولايات المتحدة على تايوان). وكما هو الحال في أوروبا القرن التاسع عشر، يمكن استمرار السلم فترة طويلة، بل يرجّح ذلك، لكن توازن القوى يلعب دوراً رئيسيًّا في الحفاظ عليه.
- تماثل صراعات الشرق الأوسط إلى حد كبير صراعات أوروبا القرن السابع عشر. فهي ليست اقتصادية، كما هو الحال في منطقة الأطلسي ونصف الكرة الغربي، أو استراتيجية، كما هو الحال في آسيا، لكنها إيديولوجية ودينية. ولا تنطبق هنا مبادىء دبلوماسيّة السلام الوستفالي. وتروغ التسوية عندما لا تتعلّق المسألة بتظلّم محدّد ولكن بشرعيّة، بل ووجود، الجانب الآخر. لذلك من المحيّر أن المحاولات الهادفة إلى التوصّل إلى حد محدّد لمثل هذه الصراعات تحمل إمكانية عالية للارتداد، مثلما اكتشف الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء إيهود باراك في أعقاب قمّة كامب ديفيد في صيف عام 2000. فمحاولة التوصّل إلى «تسوية» بشأن مسألة ما يعتبره كل فريق مكانه المقدّس كان مقدّراً لها أن تبيّن لهما حقيقة مواقفهما التي لا يمكن التوفيق بينهما.

- القارّة التي ليس لها سابقة في التاريخ الأوروبي هي إفريقيا. فرغم أن دولها الستة والأربعين تسمّي أنفسها ديموقرطية، فإنها لا تدير سياساتها على أساس مبدأ إيديولوجي موحّد. ولا يسود السياسات الإفريقية مفهوم شامل لتوازن القوى. فالقارّة واسعة جدًّا وباع معظم دولها قصير جدًّا بحيث لا يمكنها التحدّث على توازن القوى الإفريقي. ومع نهاية الحرب الباردة، اختفت أيضاً إلى حد كبير خصومة الدول العظمى على إفريقيا. كما أن تراث الحكم الاستعماري لإفريقيا خلّف لها صراعاً أثنيًّا كامن التفجّر، وتخلّفاً خطيراً ومشاكل صحيّة لاإنسانية. فالحدود التي رسمت لتسهيل الحكم الاستعماري فرّقت القبائل والمجموعات الإثنيّة وجمّعت أدياناً وقبائل مختلفة في تقسيمات إدارية ثانوية برزت كدول مستقلة في وقت لاحق. لذلك أنتجت إفريقيا حروباً أهلية وحشية انتشرت لتصبح صراعات دولية، فضلاً عن أوبئة تمزّق الضمير الإنسانيّ. ثمة تحدّ أمام الديموقراطيّات للتعويض عن تاريخها في هذه القارة بإيجاد طريقة لمساعدة إفريقيا في المشاركة في النموّ العالمي. وثمة واجب على المجتمع العالمي بإنهاء الصراعات السياسية والإثنية، أو التلطيف منها على الأقل.

إن مدى تفاوت الأنظمة الدولية وتنوّعها يجعل كثيراً من الجدال الأميركي التقليدي بشأن طبيعة السياسات الدولية غير ذي صلة بالموضوع إلى حدّ ما. وسواء كانت القيم أم القوّة الإيديولوجيّة أم مبرّر الوجود، هي المحدّدات الرئيسية للسياسة الخارجية، يتوقّف في الواقع على المرحلة التاريخية التي يجد فيها النظام الدولي نفسه. وبالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية الساعية دوماً إلى صيغة سحرية عامّة الغرض، تمثل الحاجة الناشئة إلى الدقة الإيديولوجية والاستراتيجية طويلة الأمد تحدّيًا خاصًّا لم يُحلّ بعد.

إن السياسات المحلية تدفع السياسة الخارجية الأميركية في الاتجاه المعاكس لسوء الحظ. فالكونغرس لا يشرّع لتكتيكات السياسة الخارجية

فحسب، لكنه يسعى أيضاً إلى فرض قانون سلوك على الأمم الأخرى بواسطة العقوبات. وتجد كثير من الأمم نفسها الآن خاضعة لمثل هذه العقوبات. وقد سلّمت بذلك الإدارات المتعاقبة كجزء من تسوية لكسب الموافقة على برامج أخرى من جانب، ولأن غياب الخطر الخارجي المباشر، من جانب آخر، جعل السياسات المحلية أكثر أهمية للبقاء السياسي من التعاطي مع السياسة الخارجية. وما يعبّر عنه النقّاد الأجانب بأنه مسعى أميركي للهيمنة مفرط في الثقة والغرور، ما هو في الغالب إلا استجابة لمجموعات الضغط المحلية التي تكون في موقع تسليط الضوء على مسائل رئيسية بالتعهّد بتقديم الدعم أو التهديد بالاقتصاص عند الانتخابات، ويدعم بعضها قضايا بعضها الآخر لتحقيق مطالبهم في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، أخذ الإعلام الصاخب ودائم الحضور يحوّل السياسة الخارجية إلى فرع من فروع التسلية العامة. فالتنافس الحادّ على التصنيف يُنتج هوساً بالأزمة الآنية ويُقدّمها بشكل عام كلعبة أخلاقية بين الخير والشرّ لها نتيجة محدّدة. ونادراً ما يكون ذلك في سياق التحدّيات التاريخية طويلة الأمد. وما إن تهدأ فورة الإثارة حتى تنتقل وسائل الإعلام إلى أحداث مثيرة أخرى. فعندما كانت أزمتا الخليج وكوسوفو أو قمة كامب ديفيد في أوجها، كانت تحظى بتغطية متواصلة على مدى 24 ساعة يوميًا في وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية. ومنذ ذلك الحين أخذت تحظى باهتمام ضئيل جدًّا يوميًا، إلا عند حدوث هبّات بين الحين والآخر، مع أن الاتجاهات التي تقوم عليها تتواصل، وبعضها تزداد إدارته تعقيداً كلما طال بقاؤه دون حل.

لكن السبب الأعمق للصعوبة التي واجهتها أميركا في تسعينيات القرن العشرين في تطوير استراتيجية متماسكة للعالم تحظى فيها بدور مركزي جدًّا، هو وجود ثلاثة أجيال مختلفة ذات ثلاث مقاربات مختلفة جدًّا للسياسة الخارجية تتنازع فيما بينها بشأن الدور الأميركي. وهذه القوى المتنازعة هي: المحاربون القدامى في الحرب الباردة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الذين يسعون لتكييف خبراتهم مع ظروف الألفية الجديدة؛ وأنصار

حركة الاحتجاج على ڤيتنام الذين يسعون لتطبيق دروسها على نظام العالم الجديد الناشىء؛ وجيل جديد شكّلته تجارب تجعل من الصعب عليه استيعاب مفاهيم جيل الحرب الباردة أو مفاهيم المحتجّين على ڤيتنام.

سعى استراتيجيو الحرب الباردة إلى إدارة صراع القوى النوويّة العظمى بسياسة احتواء الاتحاد السوڤياتي. ومع أن جيل الحرب الباردة لم يكن غافلاً عن القضايا غير السياسية (فخطة مارشال في النهاية كانت مهمة بقدر أهمية الناتو للخطة الإجمالية)، إلا أنه أصرّ على أن ثمة عنصر للقوّة في السياسات الدولية لا يمكن اختزاله، وأنه يُقاس بالقدرة على الحؤول دون التوسّع العسكري والسياسي السوڤياتي.

اختزل استراتيجيو جيل الحرب الباردة، بل ألغوا تقريباً، لفترة وجيزة، التوتّر التاريخي في التفكير الأميركي بين المثالية والقوّة. ففي عالم تسيطر عليه قوّتان عظميان تميل متطلبات الإيديولوجيّة والتوازن إلى الاندماج. وتُصبح السياسة الخارجية لعبة ذات مجموع صفري تُترجم فيها المكاسب في جانب إلى خسائر في الجانب الآخر.

وإلى جانب سياسة الاحتواء كان الدافع الرئيسي للسياسة الخارجية الدبلوماسية للحرب الباردة الأميركية يسعى لإعادة العدوّين المهزومين، ألمانيا واليابان، إلى النظام الدولي الناشىء كعضوين كاملي العضوية. وهذه المهمة غير المسبوقة بالنسة للدول التي فُرض عليها استسلام غير مشروط قبل أقل من خمس سنين، بدت صائبة لجيل من الزعماء الأميركيين الذي صُقلت تجربتهم التكوينية في التغلّب على الكساد العظيم في ثلاثينيّات القرن العشرين. فالجيل الذي نظّم المقاومة في وجه الاتحاد السوفياتي اختبر سياسة العقد الجديد التي جاء بها فرانكلين روزفلت، والتي لجأت إلى الاستقرار السياسي بإغلاق الفجوة بين التوقّعات الأميركية والواقع الاقتصادي. وقد ساد الجيل نفسه في أثناء الحرب العالمية الثانية التي خيضت باسم الديموقراطية.

لقد كانت ڤيتنام هي التي شقّت اللّحمة بين الإيديولوجية

والاستراتيجية، هذه اللّحمة التي ميّزت تفكير ما بات يُعرف اليوم باسم «الجيل الأعظم»[2]. فرغم أن مبادىء الامتياز الأميركي لا تزال تحظى بتوكيد كل المشاركين في النقاشات المحلية للسياسة الخارجية، إلا أن تطبيقها على الحالات المحسوسة أخذ يخضع لنزاع عميق ومتواصل.

لقد تراجع كثير من المثقفين الداعمين سابقاً لسياسات الحرب الباردة عن ميدان الاستراتيجة، أو رفضوا من حيث الجوهر السياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب، بعد أن تحرّروا من وهم التجربة الڤيتنامية. وتعاملت إدارة الرئيس بيل كلينتون، وهي أول إدارة تضم كثيراً من الذين برزوا أثناء الاحتجاج على ڤيتنام، مع الحرب الباردة بمثابة سوء فهم حوّله التشدّد الأميركي إلى حرب لا هوادة فيها. فارتدّوا عن مفهوم المصلحة القومية وأبدوا ارتياباً في استخدام القوّة ما لم يكن يمكن تقديمها بأنها تخدم هدفاً «غير أناني» ـ أي أنها لا تعكس أي مصلحة قومية أميركية. وفي مناسبات عديدة وقارّات عديدة، اعتذر الرئيس كلينتون عن ممارسات أسلافه التي برأيه نشأت من مواقف الحرب الباردة، كما يصفها بازدراء. لكن الحرب الباردة لم تكن خطأ سياسة ـ رغم ارتكاب بعض الأخطاء بالطبع أثناء تطبيقها ـ فقد كانت تنطوي على مسألتي البقاء والغاية القومية العميقتين. ومن المثير للسخرية أن الدول التي تعاملت تاريخيًّا مع الدبلوماسية كتوفيق بين المصالح فسّرت ادّعاء عدم الأنانية بمثابة نوع خاص من التقلّب وانعدام الوثوقية.

من الواضح أن الولايات المتحدة لا يسعها ـ ولا يجدر بها ـ العودة إلى سياسات الحرب الباردة أو دبلوماسية القرن الثامن عشر. فالعالم المعاصر أكثر تعقيداً بكثير، وهو بحقّ ذو منهج أكثر تميّزاً بكثير. لكنها لا تستطيع احتمال سياسة الانغماس في الأهواء أو ادعاء الصلاح في فترة الاحتجاج. فهاتان المدرستان الفكريتان على أي حال تشكلان نهاية حقبة تبدو نزاعاتها لا معقولة وأكاديمية بالنسبة للجيل المولود بعد 1960.

إن هذا الجيل لم يُبرز بعد قادة قادرين على بعث التزام بسياسة

خارجية متسقة وطويلة الأمد. بل إن بعضه يتساءل إن كنّا بحاجة إلى سياسة خارجية أصلاً. وعلى صعيد العالم الاقتصادي المتّسم بالعولمة، ينظر جيل ما بعد الحرب الباردة إلى وول ستريت ووادي السليكون مثلما كان ينظر آباؤهم إلى الوظيفة الحكومية في واشنطن. وذلك يعكس تعليق الأولوية على النشاط الاقتصادي لا السياسي، ويعود السبب جزئيًّا إلى التردّد في الدخول إلى مهنة مبتلاة باهتمام عامٍّ قاسٍ، وغالباً ما تنتهي إلى تحطّم الحياة العملية والسمعة.

إن جيل ما بعد الحرب الباردة لا تعنيه كثيراً المناظرات بشأن الحرب في جزر الهند الصينية، حيث أنه غير مطّلع إلى حدّ كبير على تفاصيلها ويجد أن طقوسها غير مفهومة. كما أنه لا يشعر بالذنب لاعتناقه مذهب المصلحة الشخصية التي يسعى جاهداً لتحقيقها في نشاطاته الاقتصادية الخاصة (رغم أنه يستخدم أحياناً الدعوات إلى اللاأنانية القومية لإراحة الضمير). ولأنه نتاج نظام تعليمي لا يشدّد كثيراً على التاريخ، فإنه غالباً ما يفتقر إلى رؤية شاملة للشؤون الخارجية. ويخضع لإغراء فكرة العلاقات العالمية غير المحفوفة بالمخاطر كتعويض عن التنافس الشديد في حياته الخاصة. وفي مثل هذه البيئة من الطبيعي الاعتقاد بأن السعي وراء المصلحة الاقتصادية الشخصية سيؤدي في نهاية المطاف وبشكل تلقائي تقريباً إلى مصالحة سياسية عالميّة وإلى الديموقراطية.

لم تصبح هذه الأفكار ممكنة إلا لأن مخاطر وقوع حرب عامّة اختفت إلى حدّ كبير. وفي مثل هذا العالم، يجد القادة الأميركيون من جيل ما بعد الحرب الباردة (سواء تخرّجوا من حركات الاحتجاج أم كليّات الأعمال) أن من الممكن تصوّر السياسة الخارجية الأميركية بمثابة سياسة اقتصادية، أو أنها تقوم على تلقين ما تبقّى من العالم القيم الأميركية. ولا غرو في أن الدبلوماسية الأميركية تحوّلت منذ نهاية الحرب الباردة بشكل مطرد إلى سلسلة من المقترحات للالتزام بجدول الأعمال الأميركي.

لكن العولمة الاقتصادية ليست بديلاً للنظام العالمي، رغم أنها يمكن

أن تكون من مكوّناته المهمّة. فنجاح الاقتصاد المعولم بحدّ ذاته سيولّد اضطرابات وتوتّرات داخل المجتمعات وفيما بينها على حد سواء، ما يفرض ضغوطاً على القيادة السياسية للعالم. وفي هذه الأثناء، تخضع الدولة الأمة، التي تبقى وحدة المساءلة السياسية، إلى إعادة تكوين في كثير من أنحاء العالم على أساس اتجاهين متناقضين في الظاهر: إما بالتفكّك إلى مكوّناتها الإثنية وإما بالذوبان في تجمّعات إقليمية أكبر.

وما دام القادة الوطنيون لجيل ما بعد الحرب الباردة يجدون حرجاً في وضع مفهوم غير اعتذاري للمصلحة القومية المتنوّرة، فسوف يحصدون شللاً متزايداً لا سموًّا أخلاقيًّا. ولا ريب في أن أي مفهوم للمصلحة القومية يجب أن يخرج من عباءة التراث الديموقراطي للبلاد والاهتمام بحيوية الديموقراطية في كل انحاء العالم، لكي يكون أميركيّاً بحقّ. لكن على الولايات المتحدة أيضاً أن تترجم قيمها إلى إجابات عن بعض الأسئلة الصعبة: ما الذي علينا الحؤول دون حصوله من أجل بقائنا بصرف النظر عن مقدار إيلام الوسائل؟ وما الذي علينا أن نعمل جاهدين لإنجازه، لكي نكون صادقين مع أنفسنا، بصرف النظر عن مقدار ضآلة الإجماع الدولي المتحقّق، ولو اضطررنا إلى العمل بمفردنا؟ وما هي الأخطاء التي يجب أن نقوّمها؟ وما هي الأهداف التي تتجاوز قدراتنا؟

الفصل الثاني

أميركا وأوروبا

عالم الديموقراطيات ا

انتصر المثل الأعلى الولسوني للنظام الدولي الذي استند إلى الالتزام بالمؤسسات الديموقراطية وحلّ النزاعات عن طريق المفاوضات بدلاً من الحرب وانتشر في البلاد التي تحد شمال الأطلسي. فالحكومات ديموقراطية، وعبارة «الديموقراطية» ترمز بحق إلى الدول التعددية وإلى التداول المنتظم والسلمي للأحزاب في استلام الحكم. وهذا يختلف بشكل جوهري عن باقي العالم حيث تستخدم الكلمة لتشريع وجود من في الحكم، وعندما يتم إجراء تغييرات في الحكومة، إن حصل ذلك، فعن طريق انقلاب أو انتهاج خطوات انقلابية. في منطقة الأطلسي، لم تعد الحرب مقبولة كأداة للسياسة؛ وفي النصف الأول من القرن الماضي، اقتصر استخدام القوة على متطرفي أوروبا وبين المجموعات الإثنية، وليس بين الدول ـ الأمم التقليدية.

ولهذا السبب، ولمدة تزيد على نصف قرن، خدمت شراكة دول شمال الأطلسي كحجر الزاوية للسياسة الخارجية الأميركية. وحتى بعد زوال الخطر السوڤياتي، ظلت الشراكة الأطلسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الدعامة الأساسية للنظام الدولي. وبعيداً عن تعريف الدفاع المشترك لتحالف تقليدي، طوّرت دول شمال الأطلسي شبكة استشارات وعلاقات للتأكيد على مصير سياسي مشترك وتحقيقه. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أنقذت المساعدة الأميركية الاقتصاد الأوروبي من الانهيار. وعندما أصبح الاتحاد السوڤياتي مصدراً للخطر، أُنشِئت منظمة حلف شمال الأطلسي، وكانت

ذراعها العسكرية قيادة عسكرية مشتركة، وينسّق مجلس السفراء الدائم ديبلوماسية موحدة. وحديثاً، عملت العولمة على تعميق الروابط الاقتصادية لدرجة أن الاستثمارات في كلا الجانبين ربطت بين أميركا الشمالية وأوروبا بعرى لا تنفصم.

ومع ذلك، ومما يبعث على الحيرة، يكتنف التناقض العلاقات بين أميركا الشمالية وأوروبا. فالعلاقات المشتركة لم تكن بذلك القدر من الرعوية التقليدية أو حتى السلاسة. فالخلاف طَبَع الآلام المتنامية لهذا الحلف ـ كما كان متوقعاً لأن الدول التي هيمنت على الشؤون العالمية لثلاثة قرون وجدت نفسها فجأة تعتمد بشكل كبير على قرارات يجري اتخاذها على بعد ثلاثة آلاف ميل في واشنطن. فخلال أزمة قناة السويس في العام 1956، انفصلت إدارة آيزنهاور عن الحليفين البريطاني والفرنسي وعملت بنشاط على هزيمتهما، كما أن معالجة إدارة كيندي لأزمة برلين في الستينيّات قوبلت بالشكوك من قبل كل من ألمانيا وفرنسا، ومحاولة إدارة نكسون لتعريف علاقة عبر أطلسية جديدة في السبعينيّات جوبهت بمعارضة واسعة، خصوصاً من قبل فرنسا، ونشر الصواريخ النووية الأميركية في أوروبا تسبب في الثمانينيات بمظاهرات احتجاجية عمت القارة بأسرها.

لكن يوجد الآن فارق نوعي مهم. فالأزمات السابقة ضمن التحالف اتخذت طابع خلافات عائلية تتعلّق بتفسيرات متباينة لمستلزمات أمن مشترك متفق عليه. أما اليوم فتثار التساؤلات حول تعريف الأمن المشترك والغرض منه. وتبدو قضية الانفصال الأميركي عن المصالح الأوروبية الاستعمارية طريفة من الناحية التاريخية. وحتى تاريخ كتابة هذه السطور، فإن حلفاءنا الأوروبيين هم الذين ينفصلون عن السياسات الأميركية خارج منطقة الناتو ـ في الغالب علناً ـ من العقوبات ضد كوبا أو العراق أو إيران إلى السياسة الأميركية في مضيق تايوان وخطة بناء درع صاروخي قومي. وفي حين أن أحزاب المعارضة في البلدان الأوروبية غالباً ما كانت تشجب في الماضي قرارات نشر القوات الأميركية، لم يسبق أن قام رؤساء حكومات الناتو بالهجوم علناً، أو جنباً إلى جنب مع رئيس روسي، على الأحكام الاستراتيجية

لحليف يعتمد أمنهم عليه. ومع ذلك فهذا الذي حصل عندما زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتن باريس في تشرين الأول/أكتوبر 2000. فأثناء مؤتمر صحافي مشترك مع ضيفه، هاجم الرئيس جاك شيراك، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي الذي كانت تترأسه فرنسا لمدة ستة أشهر، خطة إدارة كلينتون لمراجعة معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية:

> إن نظرة الاتحاد الأوروبي وروسيا متطابقة. لقد أدنّا أي مراجعة محتملة لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، معتقدين أن مثل هذه المراجعة تحمل أخطار الانتشار الذي سيمثل خطراً كبيراً على المستقبل[1].

والتحدي الأكبر كان إرسال فريق مصالحة من الاتحاد الأوروبي لاستكشاف إمكانيات تخفيف التوترات في شبه الجزيرة الكورية، بمهمة مناقضة للسياسة الأميركية التي أعلن عنها الرئيس بوش قبل ذلك بأسبوعين فقط. إن حسنات وجهتي النظر ليس محل نقاش، لكن مزيداً من الصبر والتحمل، على الأقل، في منطقة متفجرة تتحمل فيها الولايات المتحدة كل المخاطر العسكرية كان سيعتبر لائقاً.

أثناء الحرب الباردة، كان يقال إن التكامل الأوروبي طريقة لتقوية الشراكة الأطلسية، واليوم يرى العديد من مناصريه أنه وسيلة لإنشاء توازن مع الولايات المتحدة. إن العلامة المميزة للقوة العسكرية للاتحاد الأوروبي، والتي ستظهر إلى حيّز الوجود في 2003، هي تأسيس إمكانية للعمل خارج إطار الناتو. وفي السياق ذاته، صرّح وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، أنه من الآن فصاعداً، سوف تلعب الأمم المتحدة دوراً أكبر في السياسة الخارجية الألمانية، وفي بعض الحالات، دوراً أكبر من الناتو[2].

عندما تشكّل الحلف، كان العنصر الموحّد فيه السياسة المشتركة تجاه الاتحاد السوڤياتي. واليوم، يبحث الحلفاء الرئيسيون على جانبي الأطلسي عن تعريف «لعلاقاتهم الخاصة» مع موسكو. وفي حين أن جهودهم ليست موجهة بالضرورة ضد بعضهم بعضاً، فإنها ليست حريصة بوجه خاص على

وجهات نظر حلفائهم. وما يسعون إليه هو توسيع خياراتهم الخاصة - كسياسة تأمين ضد بعضهم بعضاً - بكسب ودّ موسكو.

وما يمرّر كسياسة مشتركة للحلف تجاه روسيا هو تفسير عاطفي في الغالب لشخصية الزعيم الروسي الحالي - في وقت من الأوقات، بوريس يلتسين، والآن فلاديمير بوتن (مبدئياً على الأقل) - ما يترك كل حليف حراً في انتهاج سياسة قومية وفقاً لمعايير نفسية يختارها لنفسه.

إن الاختلافات في الميدان الاقتصادي أعمق بكثير. فالاحتكاكات التجارية الرئيسية أثارت تهديدات من قبل الولايات المتحدة بالانتقام من أوروبا بخصوص مسألة استيراد الموز واللحوم، ومن قبل الاتحاد الأوروبي ضد الولايات المتحدة فيما يتعلق بالضريبة الأميركية على السلع المصدرة إليها. وحتى تاريخ كتابة هذه السطور، لا يزال جانبا الأطلسي في طريق مسدود بخصوص كيفية إطلاق مفاوضات تجارية جديدة متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، أو ضرورة إطلاقها. فهم مختلفون من حيث جوهر العملية وسبل تحقيقها. وتلوح في الأفق مواجهة أخرى تتعلق بسياسة الطاقة خصوصاً إذا ما استمر ارتفاع أسعار النفط.

وما هو مقلق أكثر فقدان الاتصال الإنساني بين طرفي الأطلسي، والذي يحدث بالرغم من حجم الزيارات المتبادلة الذي لم يسبق له مثيل. فهناك المزيد من الأميركيين والأوروبيين يزورون القارة الأخرى أكثر من أي وقت مضى. لكنهم يتحركون في غلاف من التصورات المسبقة أو العلاقات المهنية بدون اكتساب للمعرفة التاريخية والقيم غير المحسوسة للطرف الآخر من الأطلسي. وما يعرفه الجيل الحالي من الأميركيين ناتج عن الصفقات التجارية أكثر مما ينتج عن الروابط السياسية أو الثقافية. وفي الجانب الآخر، تعرف الولايات المتحدة، من قبل معظم الأوروبيين من خلال وسائل الإعلام، بأنها بلد الحكم بالإعدام وما يزعم بأنه نظام غير ملائم للتأمين الطبي، والعدد الكبير من السجناء الأميركيين، إلى غير ذلك من الأفكار النمطية المماثلة.

لقد استخدم القادة الرئيسيون لأوروبا وصول جورج دبليو بوش إلى كرسي الرئاسة وسيلة لإعادة التأكيد على التزامهم بالروابط الأطلسية. لكن السؤال الذي يبقى مطروحاً هو ما إذا كان التحالف لا يزال يعدّ تعبيراً عن مصير مشترك أو ما إذا كان آخذاً في التحوّل إلى شبكة خلاص للسياسات الضرورية القومية أو المناطقية. والتحدي الأبرز الذي يواجه القادة في طرفي الأطلسي هو الإجابة على هذا السؤال.

تحوّل العلاقات الأطلسية

إن الانحراف في العلاقات الأطلسية لا تسببه سياسات معينة لقادة فرديين، لكن هذه السياسات تعكس أربعة تغيرات أساسية في العلاقة التقليدية:

- تفكك الاتحاد السوفياتي.
- توحيد ألمانيا.
- الاتجاه المتنامي للتعامل مع السياسة الخارجية كأداة للسياسة المحلية.
- تبرعم الهوية الأوروبية.

منذ دخول أميركا في الحرب العالمية الأولى سنة 1917، وسياستها ترتكز على الاعتراف بأنه من مصلحتها الجيوسياسية الحؤول دون سيطرة قوة معادية محتملة على أوروبا. وللدفاع عن تلك المصلحة، تخلت الولايات المتحدة عن عزلتها التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية ودخلت في صراع طويل مع الاتحاد السوفياتي. حيَّت أوروبا الدور الأميركي في المناسبتين حتى عندما أزعجت الحماسة التبشيرية والميل نحو مساواة السياسة الخارجية بالتحسن الأخلاقي، القادة الذين علّمهم التاريخ الوطني فضيلة الطموحات الأقل محدودية. وقد أوجد الشعور بأن التهديد السوفياتي لا يمكن مواجهته إلاّ بجهد مشترك لدول الأطلسي وبتسخير المصالح القومية

لصالح الفائدة المشتركة، تركيبة التحالف الموجودة ـ التي ربما كانت الأعظم تأثيراً في التاريخ.

خلال تلك العملية، تطور ميل لدى جانبي الأطلسي تخطى الإطار التقليدي للدفاع المشترك: اعتبر أعضاء التحالف الأطلسي أنفسهم بأنهم ينتمون إلى مجتمع فريد وخاص من القيم، لا مجرد مجموعة من المصالح المشتركة. غير أن زوال الخطر السوفياتي أعاد إحياء الأنماط الديبلوماسية القومية التقليدية والسياسات المحلية، وهو ما سنتكلم عنه لاحقاً في هذا الفصل.

عمل توحيد ألمانيا على تسريع هذه الميول. ومن سخريات التاريخ ظهور ألمانيا أقوى في علاقاتها مع جيرانها بعد كل حرب عالمية مما كانت عليه قبل تلك الحروب. ولا شيء يثبت محدودية التوقعات الإنسانية بشكل أوضح من نتائج هذه الحروب. كانت ألمانيا فعّالة في إشعال الأولى ـ برغم أن هناك دولاً أوروبية أخرى انتهزت الفرصة ـ وسبباً وحيداً في إشعال الثانية بغية تحقيق السيطرة على أوروبا وربما على العالم. ولو لم تخض ألمانيا هاتين الحربين، لكانت وصلت تلقائياً إلى الموقع الأبرز، على الأقل ضمن أوروبا، والذي تقترب منه الآن بحكم قوة اقتصادها وحيوية شعبها ـ هذا برغم معاناتها من خسارتين واحتلال أراضيها من قبل قوات أجنبية وتقسيمها إلى دولتين متصارعتين لأكثر من أربعة عقود. إن اندحار الفترة النازية وتقسيم البلاد ومرور خط حدود الحرب الباردة في مركزها أقنع مؤسسي الديموقراطية الألمانية الجديدة بأنه يتعين عليهم تجنّب أي تكرار للمسار القومي الانعزالي.

أصبحت ألمانيا، وهي آخر دولة أوروبية تم توحيدها، أمّة ليس نتيجة لحركة شعبية ولكن بسبب إعلان أمراء المقاطعات الألمانية المختلفة قيام الدولة في العام 1871، متبعين قيادة بروسيا التي هزمتهم قبل ذلك بخمس سنين. في ألمانيا، وخلافاً للدول الأوروبية الأخرى، تطورت القومية والديموقراطية على مسارين منفصلين ـ وغالباً متصارعين ـ معظم القرن

الماضي. ونتيجة لذلك، كان للقومية الألمانية تلك الروح الرومانسية والعاطفية المجردة.

وقبل كل شيء، كان ينقصها روح الانسجام. وهذا حوّل المشاكل الاستراتيجية الناتجة عن الموقع الجغرافي المركزي لألمانيا إلى مصدر دائم لعدم الاستقرار في أوروبا. قبل توحيدها سنة 1871، مكّن تشتت ألمانيا إلى عشرات من الإمارات الصغيرة، طوال قرنين من الزمن، جيرانها من التنافس على ميزان القوى الأوروبي فوق الأراضي الألمانية. وبعد التوحيد، انتقلت ألمانيا إلى الطرف الآخر، أي السعي إلى تحقيق الأمن ضد كل جيرانها في وقت واحد. لكن إذا كانت ألمانيا قوية بما يكفي لإلحاق الهزيمة بجيرانها إذا كانوا متحالفين، فلا شك أنها ستتمكّن من هزيمتهم كلاً على حدة. ولذلك فإن جهد ألمانيا للتملص من مأزقها الاستراتيجي عاد عليها بأسوأ كابوس: إئتلاف كل دول الجوار ضدها. فعلى مدى قرون طويلة، كانت ألمانيا ضعيفة جداً أو قوية جداً بالنسبة إلى السلام في أوروبا.

في النهاية، حُلّت هذه المسألة مرتين فقط في التاريخ الألماني: بواسطة أوتو ڤون بسمارك في العقود الأولى لألمانيا الموحدة في القرن التاسع عشر، وبعد الحرب العالمية الثانية بواسطة كونراد أديناور وخلفائه من مستشاري الجمهورية الفيدرالية. اختار بسمارك الأمن بواسطة البراعة الديبلوماسية؛ وسعى إلى تنظيم علاقات الدول الأوروبية فيما بينها بطريقة تتيح لألمانيا دائماً خيارات أكثر من أي منافس محتمل، وبالتالي منع تشكّل ائتلافات عدائية. استعصت هذه المأثرة بدقتها وتعقيدها على خلفائه الذين استبدلوا المهارة الديبلوماسية بسباق على التسلح وانزلقوا نحو الحرب العالمية الأولى بالاستخدام المفرط للعضلات.

ورث أديناور وخلفاؤه هزيمة وتقسيماً وألمانيا مدمرة ذاقت مرارة الانعزال من جراء حربين. تعلموا أن تصرف ألمانيا السابق ولّد الكثير من عدم الثقة بما يمنع استخدام نمط بسمارك الذكي، وأن الميل الرومانسي الألماني سوف يغلب على حسّ التناسب الذي بنيت عليه الديبلوماسية

البسماركية. وعلى أي حال، حالت الوقائع واحتلال الحلفاء دون بزوغ ديبلوماسية قومية.

مع امتداد تقسيم الحرب الباردة لألمانيا لعدة عقود، أكدت الجمهورية الفيدرالية على دورها الأطلسي ومهمّاتها الأوروبية. وسعت إلى تأمين نفسها من الضغوطات العسكرية السوفياتية بدعمها للقيادة الأميركية في الحلف الأطلسي، وكافحت من أجل الشرعية في مواجهة ألمانيا الشرقية التي كانت في فلك الاتحاد السوفياتي بقبولها مبدأ القيادة الفرنسية السياسية للتكامل الأوروبي. وبلعبها دوراً ثانوياً إلى جانب الولايات المتحدة ضمن الناتو وإلى جانب فرنسا ضمن أوروبا، برزت الجمهورية الفيدرالية بعد بضعة عقود على استسلامها غير المشروط كأقوى قوة عسكرية واقتصادية في أوروبا ولَبِنَة بناء أساسية في التضامن الأطلسي.

في المراحل الأولى للحرب الباردة، كانت هناك معارضة كبيرة لنهج أديناور. وكان يعبر عنها الحزب الاشتراكي الديمقراطي بشكل أساسي، الذي قاوم ببطولة النازيين والذي كان يضم في صفوفه بعضاً من الشخصيات المرموقة من السياسيين الألمان. وفي الأيام الأولى للجمهورية الفيدرالية، دعا زعماؤها إلى سياسة وطنية في ثوب حيادي - بعبارة أخرى ما اقترحوه كان يعني التخلي عن الروابط العسكرية الغربية في مقابل الوحدة. بحلول السبعينيّات، وافق الحزب الاشتراكي الديمقراطي على تكامل ألمانيا مع الغرب. وعمل مستشاران مميزان من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ڤيلي براندت وهلموت شميدت، على تعزيز روابط ألمانيا بالأطلسي وأوروبا برغم استعدادهما الكبير للبحث عن خيارات ديبلوماسية مع الشرق الشيوعي بدعم من الولايات المتحدة، التي كانت مترددة في بادئ الأمر ثم اقتنعت. أدى انفتاح براندت على الشرق في مفاوضات مع موسكو إلى قبول رسمي لتقسيم ألمانيا ووضع الأساس لاتفاقية القوى الأربع بشأن برلين والتي أنهت في العام 1971 التهديد للمدينة. إن الاهتمام المتريث في الخيار الشرقي لألمانيا كطريق نحو الوحدة والنهج المختلف في الاستراتيجية العسكرية من جانب الحزب الاشتراكي الديمقراطي أدى إلى إسقاط

المستشار شميدت عندما كان يستعد في العام 1982 لنشر الصواريخ الأميركية متوسطة المدى على الأراضي الألمانية بناء على قرار الناتو.

في العام 1998، وبعد ابتعاده عن الحكم مدة ستة عشر عاماً، تولى الحزب الاشتراكي الديمقراطي زمام القيادة في ألمانيا بائتلاف مع حزب الخضر (المناصر للبيئة) الذي كان برنامجه مناوئاً تاريخياً للحلف الأطلسي. على مقاعد الحكم، لم يركز أي من الحزبين على القضايا التي ميزت كلاً منهما عندما كانا في المعارضة - ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن أحداث ما بعد الحرب الباردة طغت على خلافات الثمانينيّات.

أدى الانحياز الدولي الجديد، بشكل مستقل عن وجود الحزب في السلطة إلى التشديد أكثر على المصلحة القومية الألمانية. وعندما تضاءل خطر هجوم من قبل الاتحاد السوڤياتي من جهة الشرق نتيجة لانهيار الأخير وعندما حطمت الوحدة، سنة 1990، ألمانيا الشرقية التابعة للسوڤيات، تغير التوازن السياسي ضمن أوروبا والناتو بشكل جذري. فقد تضاءل استعداد ألمانيا للقبول بدور ثانوي في الناتو وفي أوروبا. ومع عودة الزخم الروسي، عاد ظهور الإغراء التقليدي بعلاقات ألمانية خاصة مع روسيا.

من المرجح ظهور ثلاثة اتجاهات أساسية مع تضاؤل اعتماد ألمانيا على الولايات المتحدة في القضايا الأمنية وعلى فرنسا من أجل الشرعية:

- سيصبح مزيد من الحزم جلياً ضمن الحلف الأطلسي وضمن المؤسسات الأوروبية. وستسعى ألمانيا تدريجياً إلى أن تلعب في أوروبا الدور الذي تصرّ فرنسا على أن تلعبه أوروبا في الحلف الأطلسي.
- ستكون ألمانيا دائماً أقل استعداداً للمخاطرة بروابطها مع الولايات المتحدة مما تقدمه الوصفات الفرنسية للعلاقات الأطلسية. وبهذا المعنى، فهي تضع حدوداً لتطبيق الخطاب الفرنسي.
- مع تنامي دور ألمانيا وقوتها نسبياً، ومع استعادة روسيا

حضورها، ستبرز إغراءات لتقارب روسي ألماني يرتكز على التقليد البسماركي الذي يقول إن البلدين يزدهران عندما يتقاربان ويعانيان عندما يتنافران.

لن تقتصر هذه الميول على الأحزاب الحاكمة. فالجيل الأصغر من الألمان لم يشهد آلام ما بعد الحرب الباردة ـ ناهيك عن التجربة النازية ـ كما أن ثلث البلاد الشيوعي لم يشارك في أية عملية ديموقراطية إلاّ في العقد الأخير من القرن العشرين. لذلك فمن المرجح أن يتطور نوع جديد من القومية ليس عدوانياً من الناحية العسكرية لكنه مقاوم للتمييز الذي يرتكز على الماضي الذي تجهله الغالبية العظمى من الألمان، ومصمم على تأثير سياسي لألمانيا يتناسب مع إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية.

هذه الاتجاهات سوف تجذب الدول الأوروبية إلى التودد إلى روسيا، جزئياً كردة فعل على الهيمنة الأميركية، وجزئياً لموازنة ألمانيا ـ برغم تفوق ألمانيا في هذه المنافسة. ولو دخلت الولايات المتحدة اللعبة ذاتها، لتغيرت طبيعة العلاقات الأطلسية وازدادت شبهاً بالديبلوماسية التقليدية الأوروبية التي تعتمد على الموازنة ما بين المكافآت والعقوبات.

التغير في القيادة الأطلسية والأوروبية

لقد تعلّم الزعماء الذين أسسوا القيادة الأطلسية من اختبار الحرب العالمية الثانية القاسي أن الانقسامات بين الديموقراطيات في فترة التهدئة في الثلاثينيّات وأثناء المسار الطويل لتحقيق النصر هي التي تسببت بما يشبه الكارثة العالمية. ولذلك أطلقوا خطة مارشال والناتو، وتغلبوا على سلسلة من التحديات المباشرة وغير المباشرة مع السوفيات، ووضعوا الأساس للهزيمة النهائية للشيوعية.

إن الجيل الذي وصل إلى السلطة أو سيطر على الانتخابات في التسعينيّات في البلدان التي تحد الأطلسي انبثق من مجموعة تجارب مختلفة كلياً. فآباؤهم تربّوا على الثقة في القوة الأميركية وأهمية وحدة التحالف، في

حين ترعرع الأبناء خلال الحركات الاحتجاجية في الستينيّات والسبعينيّات التي حملت في طياتها شكوكاً عميقة بالقوة الأميركية، وبدور القوة بالطبع في الشؤون الدولية عموماً. وهؤلاء يساوون السياسة الخارجية بقضايا غير استراتيجية ولا يطمئنّون إلى فكرة المصلحة القومية. لم يكن السؤال الذي طرحته مواقفهم يتعلق بما إذا كانت هذه القضايا هامة ولكن بما إذا كانت هذه القضايا ستظل مطروحة إذا تم إهمال الإطار التقليدي للأمن.

مثّل الجيل الذي وصل إلى السلطة في مستهل الألفية في معظم بلدان أوروبا الغربية أحزاب يسار الوسط التي ظهرت تجاربها التكوينية خلال موجات الاحتجاج المعادية لأميركا. وحتى في الولايات المتحدة، تجد أن العديد من صانعي السياسة في إدارة كلينتون ترعرع على الاعتقاد بأنه ليس من حق أميركا استخدام قوتها خارج حدودها ما لم تواجه عيوبها المحلية وتتغلّب عليها، وإذا ما استخدمتها عليها ألا تفعل ذلك إلا لصالح قضايا غير تلك التي تخص مصالحها الخاصة. ويعتقد بعضهم أن الولايات المتحدة تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية نشوء الحروب الباردة، بإيقاظها مخاوف السوفيات من خلال اهتمامها الزائد بقوتها العسكرية[3].

وفي حين أن الجيل المؤسس تعامل مع الحلف الأطلسي كنقطة انطلاق للديموقراطيات، كان الجيل المعارض ينظر إلى الحلف الأطلسي على أنه نتيجة للحرب الباردة إن لم يكن عقبة في التغلب عليها. لذلك، في مؤتمر صحافي مشترك عقده مع الرئيس بوريس يلتسين سنة 1997، صرّح الرئيس كلينتون أن «الناتو القديم كان في الأساس صورة مرآوية لميثاق وارسو»، وهو بذلك يساوي بين اتحاد تطوعي من الأمم الديمقراطية بهيكلية فرضها الاتحاد السوفياتي على البلدان الخاضعة في أوروبا الشرقية[4]. كان هدف جيل الاحتجاجات منصباً على «إزالة خطوط التقسيم» أكثر مما يتركّز على تقوية المجتمع الأطلسي. وكمثال جيد على ذلك، خطاب ألقاه كلينتون في وست بوينت في أيار سنة 1997 وبيّن فيه أربعة أسباب لتوسيع الناتو:

- تقوية الحلف «للتصدي للصراعات التي تهدد السلم المشترك

للجميع» في القرن الجديد (صراعات إثنية وأخرى خارج نطاق دول الحلف).

- «المساعدة في المحافظة على المكتسبات التاريخية للديموقراطية في أوروبا».
- تشجيع الأعضاء المتوقّعين على حلّ مشاكلهم بطريقة سليمة.
- «إزالة الخط المصطنع في أوروبا الذي رسمه ستالين ولمّ شمل أوروبا في الأمن لا تركها مشتتة في عدم الاستقرار»[5] وذلك عن طريق الشراكة من أجل السلام وترتيبات خاصة مع روسيا وأوكرانيا.

صحيح أن لهذه الحجج حسنات، غير أنها أغفلت السبب الأهم لقبول بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك في الناتو: التخلص نهائياً من الفراغ الاستراتيجي في أوروبا الوسطى الذي أغرى كلاً من ألمانيا وروسيا بالتوسع في القرن العشرين. وقد ترك الأمر لمجلس الشيوخ الأميركي، في قراره بالنصح والموافقة على توسيع الناتو السنة القادمة للتأكيد على تلك الحقيقة الجيوسياسية.

أعلن أعضاء مجلس الشيوخ بقوة أن الناتو هو «حلف عسكري في المقام الأول»، وأنه وجد لغرض منع «عودة ظهور قوة مهيمنة تواجه أوروبا»[6].

في عهد كلينتون، كانت لتأكيدات الحلف طقوس، دفعت شيئاً فشيئاً المفهوم الأصلي للحلف نحو مذهب الأمن الجماعي.

إن التمييز بين المفهومين ليس مراوغة قانونية، فهو يرمز إلى اختلاف فلسفي هام. ينشأ التحالف عندما تقرر مجموعة من الدول الدفاع عن أراضٍ محددة أو عن قضية معينة، وهو من حيث الجوهر يرسم خطاً، وأي خرق لهذا الخط يشكّل سبباً لنشوء الحرب. بالمقابل، لا يحدد الأمن الجماعي حدوداً ينبغي الدفاع عنها ولا وسيلة أو آلية لتحقيق ذلك. إنه في الأساس

مفهوم قضائي. فالناتو حلف، والأمم المتحدة نظام أمن جماعي. يتعامل التحالف مع تهديد محدد ومعرّف وغالباً ما يستخدم القوة في التصدي له. أما نظام الأمن الجماعي فهو حيادي في حكمه، بعيد عن تعريف معنى للتهديد، ومضطر للانتظار ريثما يظهر التهديد وبعد ذلك يدرس الخيار الملائم للتصدي له.

في نظام مثل الأمم المتحدة، لا يمكن تسمية المعتدي سلفاً، كما أن لهذا المعتدي الحق في المشاركة في المشاورات التي تتعلق بأفعاله، والتصرّف خلاف ذلك يعني ابتعاداً عن عدم التحيز والمنظمة وسمتها شبه القضائية. عندما ينشأ التهديد، يفترض بالمشاركين في نظام الأمن الجماعي أن يتفقوا على طبيعته، وعندها فقط يصبحون أحراراً في تجميع قوى جماعية للتصدي له. في الأمم المتحدة، إذا كان المعتدي أحد الأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن، فله حق الاعتراض على تحديد الطرف المذنب أو الاعتراض على اتخاذ إجراءات جماعية.

ولهذا السبب فشلت عصبة الأمم وميثاق لوكارنو في الثلاثينيّات، وكذلك الأمم المتحدة المعاصرة، في التصدي للتهديدات الرئيسية. تساعد الأمم المتحدة من آن لآخر في عمليات حفظ السلام، وخصوصاً عندما يوافق على ذلك جميع الفرقاء وعندما تكون القضية تطبيقاً تقنياً لاتفاق معين. لكن الأمم المتحدة لم تنجح أبداً في فرض السلام على الفرقاء المعارضين له أو على فريق مدعوم من عضو دائم في مجلس الأمن. وعندما يتفق جميع المشاركين، تصبح الحاجة إلى الأمن الجماعي في حدودها الدنيا، وإذا ما انقسموا، يصبح من المستحيل تطبيق أي اتفاق. عندما يكون لكل عضو في النظام الدولي الواجبات نفسها، لا تعود هناك لدولة أو مجموعة دول واجب خاص يمثل جوهر التحالف. ومع أن العبارتين تستخدمان غالباً بمعنى واحد، فالحقيقة أنهما متباينتان.

ونتيجة لهذا الخلط، جرى التخفيف من صورة الناتو في التسعينيّات من حيث المفهوم والتنفيذ. فقد تم إنشاء عدة مؤسسات تبشر بتحويل الناتو

إلى هيئة أمم متحدة مصغرة. هناك مجلس شمال الأطلسي المؤلف من سفراء تسع عشرة دولة تنتمي إلى الناتو، وهناك المجلس الدائم المشترك الذي يضم مجلس شمال الأطلسي إضافة إلى روسيا، وهناك مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، ويضم دول الناتو إضافة إلى ثمان وعشرين دولة من الكتلة الشرقية السابقة، وهناك الشراكة من أجل السلام، حيث تتم دعوة الدول من أوروبا ـ بما فيها روسيا ـ للمشاركة في تدريبات مشتركة على تنفيذ مهمات متعددة غير محدودة. وجميع هذه الدول التي تمتد من أقصى الشرق مثل كازاخستان وأذربيجان وأوزبكستان، ممثلة في قمم الناتو، وهذا ما يحوّل مهمات الحلف التاريخية إلى مجموعة متعددة من مؤسسات الأمن التعاوني متعددة الأوجه وذات الأغراض الغامضة.

أين تنتهي حدود الناتو؟ وما هي أوجه اختلاف هذه الهيكليات من حيث المفهوم عن المنظمات التابعة للأمم المتحدة؟ ربما كان امتداد التأثير الأميركي أو الأطلسي أمراً مرغوباً فيه، لكن هل الناتو يمثل الأداة الصحيحة لتلك المهمة؟ إن السعي إلى توجيه هذا الكم من المؤسسات من مقر قيادة حلف عسكري يشتت تركيز الناتو ويشوّش أولوياته. إن القمم السنوية لرؤساء دول الناتو يحضرها الآن قرابة خمسين من قادة المجموعات المختلفة، بمن فيهم تسعة عشر حليفاً رسمياً. كل هذا يهدد بتفكيك الناتو إلى خليط متعدد الأوجه.

وهذا واضح من طريقة صياغة الناتو لعلاقاته مع روسيا. ففي ما يسمى ميثاق التأسيس للعلاقات المتبادلة والتعاون والأمن الموقّع في 27 أيار/مايو سنة 1997 في باريس، لتهدئة مخاوف روسيا من توسيع الناتو، تم إنشاء المجلس المشترك الدائم لروسيا والناتو، ويتكوّن من مجلس شمال الأطلسي الأصلي إضافة إلى سفير روسي. شرحت صلاحيات المجلس المشترك الدائم، الذي يجتمع مرة واحدة في الشهر، بتفصيل مطول؛ وتضمن هيكليته إمكانية حصول روسيا، إذا أرادت، على الصوت الرئيسي في إعداد جدول الأعمال. وهذا يرجع لكون الممثل الروسي والأمين العام لحلف الناتو وسفير متناوب من مجلس شمال الأطلسي يرأسون المجلس الدائم (لروسيا

مقعد دائم، في حين تحصل الولايات المتحدة على مقعد كل تسع عشر دورة). وإذا استفادت روسيا من كل الفرص المتاحة أمامها (وهذا الذي لم تفعله حتى الساعة)، فستدمج جلسات مجلس شمال الأطلسي مع جلسات المجلس المشترك الدائم.

تعكس الأولويات الغامضة للناتو اختفاء أي تهديد مباشر، ونتيجة لذلك بات في مقدور بلدان الناتو إعطاء الأولوية للسياسات المحلية على حساب السياسة الخارجية والأمن. وبما أن معظم حكومات يسار الوسط الأوروبية خيبت آمال مناصريها بإجراء إصلاحات اقتصادية في السوق، فقد باتت مترددة في إثارة الأجنحة الراديكالية بتطبيق سياسات أمن قومي تحددها بالاشتراك مع الولايات المتحدة. وتكرّر معظم المعارضة الأوروبية لبرنامج الدفاع القومي الأميركي المضاد للصواريخ نقاشات العام 1980 ضد نشر صواريخ هجومية ـ من قبل نفس القادة في بعض الحالات.

ميزت إدارة كلينتون أولوياتها عن أولويات الإدارات السابقة. ومع أنها أكدت على أهمية الناتو، غير أنها فعلت ذلك في سياق قيم نادراً ما تعلقت بأهداف الناتو التقليدية. ومع ذلك، في مواجهة إضعاف الروابط التاريخية، ظلت العلاقات الشخصية بين قادة دول الأطلسي وثيقة خلال فترة إدارة كلينتون. وبسبب تناغم السياسات المحلية، لم ير القادة الأوروبيون أي تناقض بين إعجابهم الشخصي بكلينتون ومعارضتهم الصريحة للكثير من سياساته التي اعتبروها مفروضة عليه جزئياً من قبل اليمين كثير الشكوى.

ونتيجة لذلك، لم تحدث معظم المواجهات الحرة للقادة الأطلسيين في لقاءات القمم الرسمية ولكن في لقاءات «الطريق الثالث» لرؤساء حكومات الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية في العالم، ومعظمهم من الأوروبيين. وكان الهدف الظاهري لهذه اللقاءات البحث عن طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية التقليدية. ولهذا السبب دُعي رئيس الوزراء الاشتراكي للبرتغال، ولم يُدع رئيس الوزراء المحافظ لإسبانيا؛ ولهذا حضر رئيس الوزراء الاشتراكي لفرنسا، واستُبعد رئيس فرنسا المحافظ. إن الرئيس كلينتون،

بحضوره تلك اللقاءات كمشارك منتظم، ألقى بثقل مركزه لصالح أحد الأطراف في السياسات المحلية للدول الممثّلة.

قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، كانت توجد مجموعة ثابتة من معايير السياسة الخارجية يلجأ إليها كل الحلفاء. آنذاك كان صحيحاً القول إن النهج الأميركي في السياسة الخارجية كان أكثر إيديولوجية وإن النهج الأوروبي كان أكثر تقليدية وواقعية. كانت أميركا تعتقد أنها توسع من أفق أوروبا، في حين تفاخر قادة أوروبا بمساعدتهم للولايات المتحدة في اكتشاف آفاق الممكن. لم تكن العلاقة تتوقف على أي الأحزاب يحكم في طرفي الأطلسي. والعودة إلى مثل هذا الميل أمر ضروري إذا ما أريد للسياسة الأطلسية أن تطور منحنى متجانساً.

إن مجيء إدارة جمهورية سوف يغير بالتأكيد منتدى الاستشارات مع قادة أوروبا. فالرئيس جورج دبليو بوش لا يحق له المشاركة في لقاءات الطريق الثالث. ولو حضر، سيتعين السماح للقادة الأوروبيين الذين كانوا يستبعدون، بالحضور أيضاً، مما سيحوّل المؤتمر إلى لقاء لرؤساء الحكومات. وسيجد قادة أوروبا، متى اعتادوا على علاقة تستند إلى المصالح القومية المتجانسة، أن العلاقات الأطلسية ستتم بطابع أكثر ديمومة.

إن الحنين إلى يقين الحرب الباردة ليس دليلاً لسياسة حكيمة ولا تكراراً مستظهراً لشعارات التضامن الأطلسي في مواجهة حقائق أساسية. فالأمر يحتاج إلى نهج جديد للتعامل مع مجموعة من الأسئلة التي تنتظر الرد والتي هي من مخلفات تسعينيات القرن العشرين. هل لا يزال الحلف الأطلسي محور العلاقات الأطلسية؟ وإذا كان الحال كذلك، فما هي أهدافه في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ كيف ستؤثر أوروبا موحدة على مفهوم الشراكة الأطلسية؟ هل التحالف مجموعة من الأهداف المشتركة أم خشبة خلاص؟

مستقبل التكامل الأوروبي

يعتبر ظهور أوروبا موحدة واحداً من أهم الأحداث الثورية في عصرنا.

وما يقف خلف هذه الوحدة مجموعة دوافع ليست كلها متوافقة. منذ البداية، رأت أوروبا في التكامل طريقة للتغلب على التنافس الانتحاري الذي أوقعها في حربين عالميتين مدمرتين، وللتغلب على الخراب الاقتصادي الناتج عنهما بعمل تعاوني. دعمت فرنسا التكامل الأوروبي لكي لا تعود ألمانيا إلى الظهور كتهديد قومي. والجمهورية الاتحادية ألزمت نفسها بفكرة التكامل كطريقة تميزها عن ألمانيا الشرقية وكبديل عاطفي للوحدة القومية. أما بريطانيا، التي نظرت إلى الوحدة الأوروبية تاريخياً كتهديد للاستقلال البريطاني، فقد سارت في طريق الوحدة مرغمة، داعمة ترتيبات براغماتية واقتصادية لكنها حذرة دائماً من أي مشروع قد يحوّل المملكة المتحدة إلى مقاطعة من أوروبا ويهدد علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة.

تطوّر دافع جديد للتكامل الأوروبي عندما توحدت ألمانيا سنة 1990. ولتهدئة المخاوف الأوروبية من هيمنة تفرضها ألمانيا موحدة، جعل المستشار هلموت كول من نفسه المدافع الرئيسي عن معاهدة ماسترخت لعام 1992، التي دعت إلى عملة أوروبية ـ اليورو ـ وبدأت تخطو خطوات مهمة نحو سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة. دعمت فرنسا هذه العملية لاحتواء قوة ألمانيا من جهة ولاستخدامها في سياسة لكسب حرية أكبر في التصرف إزاء الولايات المتحدة من جهة أخرى[7].

أثناء عملية توحيد أوروبا، لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً داعماً ـ في البداية بدافع عاطفي ـ ومؤخراً كضد يظهر حسن الضد. منذ التحركات الأولى نحو الوحدة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أيّدت الولايات المتحدة بقوة ذلك المشروع وحثّت عليه أحياناً حلفاءها المترددين. ففي العام 1963، دافع الرئيس كيندي عن توحيد أوروبا سعياً وراء إيجاد علاقة أكثر تساوياً مع أوروبا:

> إن أوروبا المتماسكة تماماً هي وحدها التي تستطيع حمايتنا جميعاً من انقسام التحالف. وحدها أوروبا المتماسكة تسمح بالتبادل التام للمعاملة عبر المحيط، في مواجهة جدول أعمال

الأطلسي. مع مثل أوروبا هذه يمكننا الأخذ والرد بين الأنداد وأن نتقاسم بالتساوي المسؤوليات والتضحيات[8].

من وجهة النظر هذه، والتي تبناها خلفاء كيندي عموماً، كانت العلاقة الأطلسية مناظرة لشركة صناعة متعددة القوميات حيث يتناسب التأثير مع المسؤوليات. وتكمن مشكلة تقاسم عبء المشاركة كقوة دافعة للحلف الأطلسي في أنها تخلط بين عملية الشراكة والغرض منها. إن أوروبا، سواء عملت كائتلاف من عدة دول أو كاتحاد أوروبي، سوف تشارك أميركا في عبئها فقط إذا كانت أهدافها تتماشى مع أهداف أميركا وإذا كانت تعتقد أن المقاصد المشتركة لن تتحقق بدون مساهمة منها. ولم تكن هذه الحال أبداً. فأثناء الحرب الباردة، كان هناك بدون شك هدف مشترك، غير أن حلفاء أميركا كانوا مقتنعين في كل خطوة أن أميركا سوف تتحمل مسؤولياتها العالمية حتى عندما يقع تقصير منهم. أما اليوم فطبيعة الأهداف المشتركة موضع خلاف كبير لدرجة أنه نادراً ما يتم الوصول إلى مستوى تقاسم الأعباء.

إن المسألة النهائية ليست تقنية وإنما فلسفية: هل ستترك هوية أوروبا الجديدة حيزاً لشراكة أطلسية؟ هل إن خروج أميركا منتصرة من الحرب الباردة سيجعلها تنحرف نحو السيطرة؟ لم يترك وزير الخارجية الفرنسي أوبير ڤيدرين، مجالاً للشك، برأيه، في أن الغرض من تحقيق هوية أوروبية هو تقليل هيمنة الولايات المتحدة:

إن التفوق الأميركي اليوم... واضح في الاقتصاد وفي الشؤون المالية، وفي التكنولوجيا وفي المجالات العسكرية، إضافة إلى أنماط الحياة واللغة والمنتجات الثقافية الواسعة التي تغرق العالم، وتشكّل طرق التفكير وتمارس سحراً يؤثّر حتى في خصوم الولايات المتحدة..

والتزاماً بوجهة نظر أميركا تجاه نفسها والعالم، نجد أن معظم كبار القادة والمفكرين الأميركيين لم يشكّوا للحظة بأن الولايات

المتحدة اختيرت من العناية الإلهية «كأمة لا غنى عنها» وأنه يتعين عليها دوام السيطرة لأجل صالح البشرية... لا تساور الأميركيين شكوك ويذكرنا أولئك الأكثر صراحة فيهم بأن العالم المعاصر ما هو إلاّ نتيجة مباشرة لفشل أوروبا الكامل في إدارة شؤونها وشؤون العالم في النصف الأول من القرن العشرين[9].

لا يخلو تحليل ڤيدرين من حسنات. فخلال معظم عقد التسعينيّات، تراوحت السياسات الأطلسية لأميركا بين العجرفة واللامبالاة، بين التعامل مع أوروبا كمساعد أو كصورة. لم يتجسد حوار استراتيجي جدي، جزئياً لأن الولايات المتحدة لم تتوقف مدة تكفي لإجراء مثل هذا الحوار الاستراتيجي مع نفسها. كانت سلسلة من المبادرات تتخذ من جانب واحد ولا تدور حولها استشارات، إذا حدث ذلك، إلا بعد أن يكون القرار بشأنها قد اتخذ مسبقاً.

في حين أن الأحادية الأميركية نتجت عن قرارات سياسية يمكن تعديلها، فإن تحدي التكامل الأوروبي لأميركا بنيوي يدور حول ثلاث قضايا رئيسية: نظرة الاتحاد الأوروبي إلى نفسه، وتأثير التكامل الأوروبي على العلاقات الأطلسية والمواقف الأميركية تجاه مختلف خيارات التكامل الأوروبي.

في تعريفها لهويتها، تنظر الدول الأوروبية إلى نفسها كنتائج - وربما أسرى - لتجربتها التاريخية. لقد علمتهم قرون من تشغيل نظام من سيادات دول متنافسة أن الإقناع في المفاوضات يعتمد بشكل كبير على الخيارات المتوفرة للمفاوض أو التي يعتقد أنها في تصرفه. وتاريخياً، ربط الأوروبيون الديبلوماسية بالموازنة بين الأرباح والخسائر، وقليلاً ما كانوا يستخدمون مفهوماً مجرداً حسن النيّة كمساعد للديبلوماسية. ومع ذلك، لم تشكّل المجتمعات الأوروبية نتيجة لتجربة تاريخية متجانسة. وهذا ينعكس في الميول المختلفة لبريطانيا وفرنسا وألمانيا تجاه فكرة الشراكة الأطلسية والتكامل الأوروبي.

أثناء الحرب الباردة، كانت بريطانيا مرتاحة للهيمنة الأميركية على الناتو لأن تجربتها التاريخية تختلف بشكل جوهري عن تجارب جيرانها في القارة. بالنسبة لتلك الدول كان خوفهم يتجسد بسيطرة يفرضها جار قوي. وبالنسبة لبريطانيا، كان تهديد الاستقلال مترافقاً مع قوة مسيطرة على أوروبا، والخلاص من حربين عالميتين جاء من وراء البحار. وبدا دور الولايات المتحدة في أعين البريطانيين في عالم ما بعد الحرب خيّراً، والصداقة مع الولايات المتحدة كانت ولا تزال الموضوع المحوري للسياسة الخارجية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وربما منذ الحرب الأولى. هذه «العلاقة الخاصة» لم تكن إيماءة عاطفية، فبريطانيا بقيت في القرون السابقة كجزيرة أمامية بعيدة عن الساحل الأوروبي من غير أن تشيح بصرها عن مصلحتها القومية. وفي سعيها لتحقيق تلك المصلحة، بنت قوة نووية مستقلة قبل عقد من قيام فرنسا بذلك، وهذه إشارة واضحة إلى وجود حدود لاعتماد بريطانيا على العلاقة المكانيّة.

فرنسا، التي تنقصها مزايا اللغة المشتركة مع نظام عقلاني في الثقافة، تمارس سياسة خارجية أقل براغماتية. فقادتها يكافحون في سبيل تكوين انطباع بأن السياسة الفرنسية (أو الأوروبية) انتزعت من الولايات المتحدة ما كان الأميركيون في الواقع مستعدين للتنازل عنه بدون ضغط. تسعى بريطانيا نحو تحقيق مصالحها بجعل نفسها جزءاً من عملية صنع القرار بحيث يكون إهمال وجهات نظرها شيئاً محرجاً. أما فرنسا فهي تسعى إلى تحقيق مصالحها بجعل تجاهلها مؤلماً جدًّا. تعاملت بريطانيا مع العلاقات الأطلسية كمؤسسة مشتركة. والقادة الفرنسيون، بتباهيهم باستقلالهم، تعاملوا مع تلك العلاقات كلعبة المجموع الصفري حيث يمتلك هذا الطرف من الأطلسي أو ذاك اليد الطولى.

هذا لا يعني أن فرنسا لا تفهم دور الولايات المتحدة كخشبة خلاص أخيرة للسياسة الفرنسية (والأوروبية) المستقلة. كما أنه ليس لدى القادة الفرنسيين أي أوهام حول وضع القوة النسبية للدولتين. ففي الأزمات

الرئيسية للحرب الباردة ـ تحديات برلين بين العام 1957 و 1962، وأزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 وحرب الخليج 1990-1991 ـ برهنت فرنسا عن أنها حليف وفيّ، لم يكن نشر الصواريخ متوسطة المدى في ألمانيا سنة 1983 ممكناً لولا الدعم الصريح من الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران.

لكن الثقافة الديكارتية فائقة العقلانية لصنّاع السياسة الفرنسيين جعلتهم يعتقدون أن الولايات المتحدة ستتفهّم التطبيقات الكلية إلى حد ما لأسباب الدولة وأنها ستحترم دائماً الدوافع التي تحث فرنسا على تعريف الهوية الأوروبية كتحدٍّ للولايات المتحدة حتى مع الاعتماد عليها كضامن لأمن فرنسا. إن هذا اللعب على الحبل الذي يمكن احتماله والمتسامح عندما يفرض خطر دائم حدوداً للعبة، يهدد في تقويض تعاون الملاذ الأخير الذي لا يزال القادة الفرنسيون يعوّلون عليه حتى بعد أن أصبحت معارضتهم للولايات المتحدة نهجاً نموذجياً في العديد من القضايا المعاصرة. تنجح سياسة السعي إلى هوية أوروبية بتحدي الولايات المتحدة عندما يلجأ إليها فريق واحد فقط. ولو ردّت الولايات المتحدة بالمثل، وهو ما ستقوم به عاجلاً أم آجلاً، فالتوتر مع الاتحاد الأوروبي، وحتى داخل الاتحاد الأوروبي، قد يصبح حادًّا.

إن وضع ألمانيا صعب بين هذين القطبين. فهي تدعم الاتحاد الأوروبي ولكنها، بخلاف بريطانيا وفرنسا، ليست في وضع يؤهلها للاستعانة بتراث ناجح لديبلوماسية ترتكز على المصلحة القومية. ومع أنها تتعاطف مع أهداف السياسة الفرنسية، فهي تفتقد للثقة بالنفس التي تؤهلها لممارسة السياسة الصفيقة المتحدية للولايات المتحدة مع الاعتماد عليها في الوقت ذاته ـ أو أنها تملك حساً عالياً من الواقعية يحول دون قيامها بذلك.

لقد راقبت الولايات المتحدة الخيارات المختلفة المقترحة لتوحيد أوروبا بتسامح نحو الهدف وحيادية رقيقة لا تصرح عن نفسها بشأن نوع أوروبا التي تبنى. ولا يزال معتقد الحرب الباردة بأن التكامل الأوروبي

سوف يؤدي تلقائياً إلى أوروبا قوية وإلى شراكة أصلية أكثر حيوية، هو السائد.

لكن الأوان قد حان لإلقاء نظرة ثانية على هذا الافتراض الجوهري للسياسة الأميركية. فهناك على الأقل ناتجان محتملان: ابتعاد أوروبا عن المسؤوليات العالمية، تتخذ وضعية أمم متحدة مصغرة وتلقي عظات أخلاقية في حين تركز على المنافسة الاقتصادية مع الولايات المتحدة، أو ظهور أوروبا تتحدى الولايات المتحدة وتؤسس لسياسة خارجية تتوسط بين أميركا وباقي العالم، مثل الدور الذي لعبته الهند أثناء الحرب الباردة. مع طغيان السياسات المحلية وانتفاء أي تهديد للأمن، قد تشعر أوروبا بأنها ليست في عجلة من أمرها للانتقاء بين هذين الخيارين. وقد تنتهي بدمج هاتين المقاربتين اللتين ستؤديان بالتدريج إلى تفتت الشراكة الأطلسية.

المسألة الأولى التي ينبغي معالجتها هي معرفة ما تتطلبه الشراكة الأوربية لإعادة إحيائها من جديد، وما الغرض من هذه الشراكة.

برغم غياب أي تهديد موحّد، فإن السياسة الجغرافية لم تختف كعنصر في السياسة الدولية. ولا يزال الناتو يمثل بوليصة تأمين ضد أي إمبريالية روسية جديدة. وبدون الولايات المتحدة، ستكون أوروبا امتداداً قاريًّا بل حتى رهينة، لأوراسيا، منجذبة نحو دوامة صراعاتها وهدفاً رئيسياً للتيارات الراديكالية والثورية التي تكتسح العديد من المناطق المجاورة. وبدون الولايات المتحدة، ستفقد ألمانيا الملاذ الذي يكبح النزعات القومية (حتى وهي عضو في الاتحاد الأوروبي)؛ وستتبادل ألمانيا وروسيا النظر إحداهما إلى الأخرى كأفضل خيار للسياسة الخارجية.

في نفس الوقت، تعتبر الولايات المتحدة، بحكم انفصالها جغرافياً عن أوروبا، جزيرة بالنسبة إلى أوراسيا مشابهة لما كانت تمثله بريطانيا القرن التاسع عشر بالنسبة إلى أوروبا. وستكون مجبرة على اتباع استراتيجية توازن القوى تجاه أوروبا الذي طالما رفضته. ولا تنقص أميركا الوسائل ولا

الفرص لتنفيذ هذه السياسة، غير أن تبنيها سوف يتطلب انقلاباً نفسياً وتعديلاً كبيراً في نمط عملها القومي الذي ينبغي انتهاجه كحل أخير.

الامتحان سيكون قدرة الدول الأطلسية على العمل معاً على قضايا أكثر إلحاحاً من النظرية الجيوسياسية. هناك على الأقل ثلاث قضايا تواجه أوروبا على وجه التحديد وسوف تحدد نتائجها مستقبل جميع الدول المحيطة بالأطلسي. بالنسبة إلى الديموقراطيات فالدول الأطلسية باعتبارها ديموقراطيّات وممارسة لاقتصاد السوق تواجه امتحان منع حصول ركود اقتصادي ـ فاستقرار مؤسساتها يعتمد على ذلك. ولا خيار أمامها في الحقيقة سوى تنسيق سياساتها للتقليل من أخطار أزمة اقتصادية عالمية، وهي التهديد الرئيسي للديموقراطية المعاصرة.

إن التحدي الديموغرافي من التحدي الاقتصادي. فمعدل الولادات في معظم الدول الأوروبية لن يحافظ على التعداد الحالي للسكان الذي هو غير ملائم أصلاً لمتطلبات العمل في اقتصاد معولم. فمع التحسينات في الخدمات الطبية، فإن نسبة السكان التي تعيلها قوة عاملة آخذة في التقلص، سوف ترتفع بشكل دراماتيكي، وسينخفض عدد السكان الإجمالي لمعظم الدول الأوروبية بشكل كبير ـ وهذا في مواجهة ضغوط ديموغرافية متزايدة من قبل الدول الفقيرة عند الطرفين الشرقي والجنوبي للقارة الأوروبية.

إذاً هناك مستقبل المنطقة الواسعة إلى الشرق من حدود الناتو والاتحاد الأوروبي. إن الترتيبات التي تلت انهيار الاتحاد السوڤياتي كانت انتقالية بطبيعتها، بالنسبة إلى الترتيبات الداخلية والعلاقات الخارجية على السواء. وفي العديد من تلك الدول ـ إذا استثنينا دول البلطيق ـ وصل إلى السلطة جيل ينتمي إلى الحقبة السوڤياتية السابقة وإن يكن بروح قومية. لكن هذا الجيل آخذ في الابتعاد عن المسرح.

سوف تجبر الدول السوڤياتية السابقة الواقعة بين الضغوط الروسية المستمرة لإعادتها إلى حظيرة موسكو بشكل من الأشكال وبين آمالها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحتى الناتو، على اتخاذ بعض القرارات

المصيرية. واحتمالات وقوع الفوضى في تلك الدول حقيقية ما لم تتعاون أوروبا والولايات المتحدة في مهمة مشتركة وتتجنبا الظهور على المسرح كقوتين متنافستين. والأمر متعلق بمستقبل روسيا إلى حد كبير، من حيث تطورها الداخلي وعلاقتها بالنظام الدولي وهو ما سنتكلم عنه لاحقاً في هذا الفصل.

إن مستقبل حوض البحر المتوسط ليس أقل تحدياً. فضغوط العولمة والنمو الديموغرافي في جميع البلدان غير الأوروبية في المنطقة يبشر بفترة من التعديلات والفوضى المحتملة يمكن مقارنتها بالتعديلات التي طرأت على دول ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية. وتتجنب معظم الدول الأطلسية، فيما تقدم مساعدة كاذبة لحل المشكلة، التعامل مع الواقع على أساس منهجي أو تقاربه على أساس العلاقة بين دولة وأخرى، عندما تقع الأزمة في العادة.

أخيراً، في العالم المعولم، تحظى نوعية الحياة باهتمام متزايد من قبل الشعوب والقادة على حدٍ سواء. وغالباً ما يعزل المدافعون عن مثل هذه القضايا أنفسهم بتقديم قضيتهم كبديل للسياسة الخارجية التقليدية وبالسعي إلى إثبات صحتها باستخدام طرق المواجهة. وقضيتهم هذه محقة حتى عندما يسفهون أنفسهم بخطاباتهم المغالية في امتداح أنفسهم. إن من واجب دول شمال الأطلسي المساعدة في تخفيف وطأة مشاكل العولمة، مع أنهم يمثلون 15 في المئة فقط من التعداد العالمي للسكان وأكثر من 50 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي، حيث لا يملك الكثير من دول العالم الموارد المادية ولا التكنولوجية. إن من طبيعة هذا الموضوع الحاجة إلى العمل التعاوني عن طريق مؤسسات وإجراءات بدونها لا يمكن السعي بنجاح إلى تحقيق كل أنواع الأهداف غير العسكرية التي لم تظهر لغاية الآن على جدول أعمال الدولة الأطلسية.

لكن ماذا لو عانى الجهد التعاوني من الفشل بسبب المخاوف الأوروبية من أن أي تأكيد على الشراكة الأطلسية سوف يذيب احتمالات

الوحدة؟ يتعين على أولئك الذين يسعون إلى الوحدة عبر مواجهة مع أميركا ألاّ يخدعوا أنفسهم بالاعتقاد بأن الولايات المتحدة سوف تظل سلبية عندما تتعرض سياساتها للتحدي بوصفها قضية مبدأ. وعاجلاً أم آجلاً سوف تجبر على الدفاع عن مصالحها، وعندئذ ستعود دول الغرب مجدداً إلى الطريق التي أدت إلى تدميرها مرتين في جيل واحد ـ لكن ليس عن طريق الحرب هذه المرة بل بالتنافس القومي المهلك. ومن المثير للسخرية، أن خلاصة هذا التطور ستكون إضعافاً للتكامل الأوروبي، لأنه في النهاية، سيرفض بعض الأعضاء الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي مخاطر الابتعاد المتزايد عن الولايات المتحدة.

لا يمكن تفسير النمط المستمر لمعارضة الأوروبيين للسياسات الأميركية كجزء من الأوجاع المتزايدة للاتحاد الأوروبي، كما لا يمكن تعميته بالتأكيدات الطقسية على وحدة التحالف في اللقاءات الاحتفالية العلنية. والولايات المتحدة تدين لقيمها ومصالحها في بذل كل جهد ممكن لإعادة تفعيل العلاقة الأطلسية ومساعدتها في تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة، وللتعامل مع أوروبا كشريك مقرّب، وللتشاور معها قبل اتخاذ أي قرارات مصيرية. لكن في النهاية، يتعين الحكم على أوروبا وتعديل السياسة الأميركية تجاهها وفقاً لنفس المعايير التي تنطبق على القوى العظمى الأخرى ـ أي المستوى الذي يمكن عنده للسياسات الأوروبية والمصالح القومية الأميركية أن تقوي بعضها بعضاً. ويتعين على أجيال المستقبل ألا تتساءل كيف أمكن للدول المحاذية للأطلسي أن تبذل طاقاتها في خلافات عميقة حول الوحدة في مقابل التعاون عندما كانت كل المشاكل الأساسية المحيطة بها تهدد بنى مجتمعاتها، وكان خيار التعاون متاحاً دائماً.

التكامل الأوروبي والتعاون الأطلسي

إن إحدى عوائق التصدي للقضية الجوهرية للعلاقات الأطلسية هي البيروقراطية: لقد حان الوقت الذي يتعين فيه على القادة الأوروبيين التوجه نحو توسيع عملية التكامل نفسها. فالمناقشة المعقدة حول توسيع الاتحاد

الأوروبي وتكييف مؤسساته واستنباط تشريعات مشتركة تفرض أولوياتها وبرنامجها الخاص. والمشاريع من أجل تعاون أطلسي - أو غيره من القضايا بعيدة المدى - تبدو أقل إلحاحاً، وفي غياب أزمة وشيكة، تبدو أقل أهمية. وبالتالي فالروتين اليومي يفرض عبئاً على عادات التعاون الأطلسي ولو كان ذلك لمجرد استبعاد الولايات المتحدة من تلك النشاطات التي تتطلب اهتماماً أكثر من قادة أوروبا.

لكن حتى بالنسبة إلى القضايا التي يتفاعل فيها الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة، تتحول الهياكل والطرق الجديدة التي يعمل الاتحاد وفقها إلى عوائق أمام تعاون أوثق. ومع تحرك الاتحاد الأوروبي نحو وحدة أكبر، سوف يتغيّر النمط الحالي للاستشارات الأطلسية بالتأكيد. هذه هي حقيقة الحياة، والولايات المتحدة بحاجة إلى تقبلها.

إن نوع التكامل الأوروبي الذي يتطور سوف يؤثر على طريقة المشاورات الأطلسية. وثمة ثلاث طرق ممكنة قيد النقاش حالياً:

الأولى اقترحها علناً وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر وتتضمن المضي قدماً نحو إنشاء مؤسسات فيدرالية أوروبية وإمدادها بالقوى التشريعية. إن اقتراح فيشر إجراء انتخابات على صعيد أوروبا تؤدي إلى هيئة تنفيذية وتشريعية أوروبية يعتبر المفهوم الأوسع الذي قدم حتى الآن[10].

لكن هذا المخطط يعاني من التناقض - على حد قول وزير الخارجية الفرنسي أوبير ڤيدرين - بين «توسيع أوروبا وتقويتها»[11]. فتوسيعها يعني امتداد الاتحاد الأوروبي نحو الحدود الروسية (بحيث تشمل روسيا حسب بعض السيناريوهات). كما أن المزيد من التكامل - أي «تعميقه» حسب العبارة التقنية - لا يتوافق في بعض وجوهه مع التمدد. ومرد ذلك عدم استعداد كل عضو في الاتحاد الأوروبي المقترح لإخضاع سيادته إلى المدى الذي يتطلبه التكامل السياسي الكامل.

الطريقة الثانية هي اقتراح «أوروبا متعددة السرعات». وهو يشجع

الاتحاد الأوروبي بدوله الخمس عشرة الأساسية حالياً، على المضي نحو تكامل سياسي واقتصادي مع السماح للدول الأوروبية الأخرى بالانتساب لكن على أساس مجموعة إجراءات أقل صلابة. سوف تسمح أوروبا متعددة السرعات بارتباطات متعدّدة مع القلب المتكامل: البعض منها اقتصادي والآخر عسكري، ويمكن لجميع أعضاء الاتحاد المشاركة مع القلب المتكامل في اتخاذ بعض القرارات المتفق عليها بطريقة معينة[12].

أخيراً، اقترح رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير إجراء تعديل في فكرة أوروبا متعددة السرعات[13]. فنظراً لأن الرأي العام البريطاني لن يقبل نتيجة تتخطى الحدود القومية ولأن بلير لا يرغب في أن تصبح بريطانيا بعيدة عن مركز أوروبا المزمعة كما لا يرغب في التخلي عن علاقته الوثيقة بالولايات المتحدة، فقد اقترح رئيس الوزراء أوروبا فيدرالية بدون مجموعة مركزية، بحيث يمكن لأعضائها تشكيل تجمعات مختلفة أكثر تكاملا لتحقيق أهداف معينة.

لا ينبغي أن تتدخل الولايات المتحدة مباشرة في النقاشات الدستورية الأوروبية. فهي مسائل داخلية تخص أوروبا وحدها. لكن بما أن كلاً من هذه المقترحات يتضمن نموذجاً للتكامل الأوروبي، فهي ترتقي لتصبح القضية الرئيسية للتعاون الأطلسي. فالطريقة التي يتفاوض بها الاتحاد الأوروبي، حتى في صيغته الحالية، مع الولايات المتحدة تترك القليل من المجال أمام مساهمة أميركية بنّاءة. عندما تتعامل الولايات المتحدة مع الدول الأوروبية كل على حدة، تتاح لها إمكانية استشارتها في عدة مستويات والاستماع إلى وجهة نظرها قبل اتخاذ أي قرار. لكن عندما تتعامل مع الاتحاد الأوروبي، يتم إقصاء الولايات المتحدة من عملية صنع القرار حيث لا تتفاعل مع الحدث إلاّ بعد وقوعه. عندما يعلن المتحدثون عن قرارات اتخذها وزراء في لقاءات لم تشارك فيها الولايات المتحدة على أي مستوى. عندما تواجه أميركا متحدثين عن أوروبا موحدة، تكتشف أن محاوريها يتمتعون بقدر ضئيل من المرونة، لأن القرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء لا يمكن تعديلها إلاّ من خلال عملية داخلية أوروبية أخرى. والقنوات التقليدية للتعاون

الأميركي ـ الأوروبي في طور الجفاف فيما خص الشؤون الاقتصادية. ويجري الآن اقتراح إجراءات مشابهة تخص أيضاً السياسة الخارجية والأمنية. وهذا يعني أن الابتعاد المتزايد بين أميركا وأوروبا يجري تبنيه مؤسساتياً. وفي بعض الأحيان، تكون احتمالات التشاور بين أميركا والاتحاد الأوروبي أقل أهمية من تشاوراتها مع دول صديقة أخرى غير حليفة. ويتعين إيجاد توازن بين إصرار أميركا على إبداء الرأي كما لو كانت عضواً في المؤسسات الأوروبية، وبين كونها مهمَّشة لدرجة أنها لا تستطيع المشاركة في المشاورات الأوروبية إلاّ بعد أن يتم اختتامها من الناحية الفعلية.

يحاجج الكثير من المدافعين عن أوروبا بدون حدود بأن المصلحة الأميركية الحقيقية تكمن في بقاء أوروبا مقسَّمة إلى دول قومية بحيث تكون أميركا أكثر قدرة على فرض هيمنتها باستغلالها للتنافسات الأوروبية. وهذا اعتقاد خاطىء. فالسيطرة ليست من المصالح الأمركية لأسباب سوف أتطرق إليها في ختام هذا الفصل. والسياسة الأميركية الحكيمة تقتضي السعي إلى التوفيق بين تنازل أوروبا عن مسؤولياتها الدولية وسعيها من أجل دور عالمي منافس لدور الولايات المتحدة.

وبصرف النظر عن اتجاه عملية توحيد أوروبا، فقد أصبح إيجاد طريقة جديدة لتعاون أطلسي أمراً ملحاً. لم يعد في مقدور الناتو العمل كمؤسسة وحيدة للتعاون الأوروبي، فوظائفه محدودة للغاية، وأعضاؤه الرئيسيون قليلون جداً، وأعضاؤه المنتسبون أكثر من أن يتم التعامل مع المهمّات المنتظرة، بما في ذلك بعض القضايا الأمنية.

المذهب الاستراتيجي: إدارة الأزمة العسكرية الأوروبية

الموضوع الذي يُظهر بجلاء العلاقة بين التعاون الأطلسي والتكامل الأوروبي هو ما يسمى بسياسة الأمن والدفاع الأوروبي، والتي أدت إلى إنشاء قوة أوروبية بهيكلية قيادية واتجاه سياسي مستقل رسمياً عن الناتو. جرى التداول في الفكرة أولاً أثناء قمة سان مالو التي عقدت في كانون

الثاني/يناير 1998 بين القادة البريطانيين والفرنسيين، ثم تسارعت وتيرة إنشاء قوة أوروبية مباشرة بعد أحداث كوسوفو في القمة الأوروبية التي عقدت في مدينة كولونيا في حزيران/يونيو 1999. وفي لقاء لوزراء الدفاع الأوروبيين عقد في بروكسل في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، أُعلن عن خطة رسمية لإنشائها. واستناداً إلى إعلان الالتزام بالقدرات العسكرية، سيصل عدد هذه القوة بحلول العام 2003 إلى مئة ألف رجل وأربعمائة طائرة مقاتلة ومئة مركبة قادرة على إسناد مهمة قتالية قوامها ستون ألف عسكري لفترة سنة. إن التركيز يقع على «استقلال الاتحاد الأوروبي في صنع القرار» برغم إمكانية تبادل المعلومات مع الناتو الذي ينبغي استشارته.

من وجهة نظر بعيدة المدى، تعتبر القدرة العسكرية الأوروبية نتيجة منطقية لظهور وحدة سياسية أوروبية. ومثل هذه القوة يتعين أن تمتلك قدراً معيناً من العمل المستقل، كباقي القوات القومية الأخرى، سواء كانت تحتاج تقنياً إلى الرجوع إلى الناتو أو لا. الوجه المقلق للقوة الأوروبية هو أن استقلالها يعامل كخاصية مميزة، والتعاون مع الناتو يظهر كما لو كان حالة خاصة.

أظهرت كوسوفو، كما يرى مناصرو القوة الأوروبية، التفاوت الشاسع في الإمكانات العسكرية بين طرفي الأطلسي. فالسلوك الأميركي الصارم الذي كاد يكون تسلّطاً ساهم في تسريع إنشاء قوة مستقلة لاستعادة بعض وسائل إثبات المصالح الأوروبية.

لكن تركيز القوة الأوروبية لا يزال لغاية الآن منكباً على الاستقلالية بدلاً من زيادة القدرات العسكرية. إذا كان أحد دوافع القوة الأوروبية تقليل الشعور بالعجز أمام المؤسسة الأميركية ذات التقنية العالية، فكيف يمكن التوفيق بين ذلك والموازنات العسكرية المتقلصة في سائر البلدان الأوروبية؟ وإذا تم الإبقاء على الميزانيات الدفاعية أو تخفيضها، سيكون من الضروري تمويل القوة الأوروبية من ميزانيات الناتو المقترحة. وبالتالي لن

تكون القوة الأوروبية إسهاماً خالصاً في الدفاع الحليف إلا إذا أدت إلى زيادة إجمالية في الميزانيات الدفاعية الأوروبية أو إذا رُبطت بطريقة عضوية بالناتو.

والسؤال الأهم هو ما هي المصالح المستقلة بالضبط الجاري خدمتها؟ أين ستعمل هذه القوة المزمعة؟ بما أن المتحدثين الأوروبيين لا يزالون يرفضون لغاية الآن الدفاع عن الأراضي الأوروبية كمهمة، فالاستفادة منها ستقتصر على العمليات البسيطة في محيط أوروبا حيث لا توجد أية قوة رئيسية متورطة، أو خارج منطقة مسؤوليات الناتو. وحتى في تلك الحالة، لن يجرؤ سوى مجموعة طائشة من القادة الأوروبيين على حشد القوة الأوروبية بدون دعم لوجستي واستخباراتي أميركي أو ضمانات بتأييد أميركي. من الناحية العملية، لن تكون القوة الأوروبية بذلك القدر من الاستقلالية حيث أنها مصممة لجهود رمزية مثل حفظ السلام أو مهمات خاصة تنطوي على مخاطر قليلة.

ينبغي أن يتم التنسيق بين القوة الأوروبية المستقلة وحلف الناتو، وتنطوي خطتها فعلاً على ترتيبات لاستخدام النظام اللوجستي للناتو. لكن خافيير سولانا، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، تكلم كما لو كانت القوة الأوروبية ستصبح مجموعة منفصلة تنظيمياً وتتعامل مع الناتو كما تتعامل مع أي بلد لا ينتمي إلى الناتو: «يبقى أن نعرف... كيف ستنتظم علاقة الاتحاد الأوروبي مع الناتو في جانب وكيف ستنتظم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول التي خارج حلف الناتو»[14].

بلغة أوروبية، لقد تم التأكيد باستمرار على أن «الاتحاد الأوروبي لن يقوم بأية عمليات عسكرية إلاّ في المناطق التي لا تخص الناتو»[15]. من الناحية العملية، هذا لا يعني سوى واحد من أمرين. إما أن الولايات المتحدة تفضل تلك العملية المزمعة لكنها، ولأسباب تخصها، تختار عدم المشاركة - وبالاختصار، نوع من تقسيم العمل المتفق عليه. وقد ينجح ذلك، برغم أنه يتعين عدم وصول الانفصال الأميركي إلى نقطة تغري بفرض ضغوط على

أوروبا من قبل بلدان قوية مثل روسيا. لكن ماذا لو باشر الاتحاد الأوروبي عملية عسكرية لا توافق عليها الولايات المتحدة؟ كيف يمكن تفسير هذا الوضع غير العادي حيث يذهب إلى الحرب جميع أعضاء التحالف باستثناء أميركا وكندا في حين يقف أقوى عضو وأقصى ضامن للأمن على الحياد؟ هل ستحظى القوة الأوروبية عند ذلك بالإمكانات اللوجستية للناتو، الأميركية بشكل أساسي؟ وهل ستهرع الولايات المتحدة لإنقاذ الوضع إذا سارت الأمور في غير اتجاهها الصحيح؟

خلف هذه المسائل العسكرية، توجد مسائل سياسية. فأي استخدام للقوة الأوروبية سيحتاج إلى عقد لقاء لمجلس وزراء أوروبا قبل أن يلتقي أعضاء الناتو. وبعذ ذلك يلتقي السفير الأميركي لدى الناتو (أو وزير الخارجية) زملاءه الذين سبق أن توصلوا إلى قرار جماعي من غير أن يشارك في اتخاذه مما يشكل حزباً أوروبيا داخل الناتو يفرض عليه إجراءات تفسد العلاقات الأميركية مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك فالولايات المتحدة واقعة في خطر بسبب ضماناتها الأمنية والحاجة إلى دعمها اللوجستي. وينبغي على القادة الذين يعترضون على المشروع الأميركي المضاد للصواريخ، بحجة أنه قد يؤدي إلى فك الرباط بين أميركا وأوروبا، تفهم القلق الأميركي بشأن الهياكل الجديدة المستندة دستوريًا إلى ما يفك هذا الرباط.

إن النزاع الناتج عن القوة الأوروبية يحمل بعض الشبه للخلاف الناتج عن قرار الرئيس ديغول باستئناف التجارب النووية الفرنسية. فهي مثل القوة الأوروبية مصممة لكي تكون مستقلة عن الناتو؛ حيث اعتبرت، كما هو الحال الآن، كبديل محتمل، وملجأ أخير ـ لفشل أميركي في الوفاء بالتزاماتها تجاه الحلف، أو للدفاع عن المصالح الفرنسية التي لا تشاطرها فيها الولايات المتحدة. لكن هناك فوارق هامة. فاستخدام السلاح النووي الفرنسي ينطبق فقط على حالة طارئة لا يمكن تصورها حيث يكون بلد في الناتو مهدداً بالإبادة النووية من غير أن يحظى بدعم أميركي. وبالمقابل، فإن القوة الأوروبية مصممة للتصدي لحالات طارئة من المرجح ظهورها

ـ صراعات تقليدية على أطراف أوروبا أو مهمات خلافية لحفظ السلام في قارات بعيدة. القوة النووية الفرنسية صممت لتنفيذ عمل أحادي من حليف وحيد، بينما القوة الأوروبية مصممة لتنفيذ عمليات يؤيدها جميع الأعضاء عدا الولايات المتحدة ـ وهو خطوة أشد خطورة بكثير.

لقد دعمتُ القوى النووية الأوروبية المستقلة لأنني كنت مقتنعاً بأنها ستوفر في النهاية أساساً لشراكة أكثر توازناً. وقد تلعب القوة الأوروبية بمرور الزمن دوراً مشابهاً بشرط إمكانية ربطها بإطار سياسي متفق عليه. القضية الرئيسية التي تنشأ عن القوة الأوروبية عدا تحويل الموارد هي الحاجة إلى التنسيق السياسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبين الناتو والقوة الأوروبية. وهذا لا يمكن تحقيقه بواسطة التطمينات في لقاءات رؤساء الحكومات التي يمكن اختبارها فقط بعد فوات الأمان. يمكن لقوة عسكرية أوروبية أن تنجح فقط إذا تم تعزيز التنسيق السياسي بين طرفي الأطلسي. لكن هذه هي القضية التي يتجنبها مناصرو القوة الأوروبية عن عمد. وفي غياب مثل هذا الاتفاق، فما يسمى بالقوة الأوروبية المستقلة قد تنتج أسوأ العواقب: تعطيل إجراءات الناتو وإفساد تعاون الحلفاء بدون أي إضافة إلى القدرات العسكرية الحليفة وبدون استقلال أوروبي ذي معنى[16]. إذا أمكن التوصل إلى علاقة عضوية، فبإمكان القوة الأوروبية توفير مرونة سياسية جديدة للحلف الأطلسي، وخصوصاً الربط بين الناتو والأعضاء من خارجه المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي.

تشمل عضوية الاتحاد الأوروبي دولاً ليست أعضاء في الناتو ـ أيرلندا والسويد وفنلندا اليوم، والعديد من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى غداً. تمنح هذه الحقيقة بُعداً جديداً للنقاش الدائر حول المزيد من التوسيع للناتو. يمكن لخطّة مناسبة للتفاعل بين الاتحاد الأوروبي والناتو أن تكون قادرة على تحقيق ضمانات أمنية للبلدان التي يهمّ استقلالها وسلامة أراضيها كل الديموقراطيات الغربية لكن عضويتها الرسمية في قيادة عسكرية متكاملة للناتو قد تؤجج الكثير من الصراعات. يمكن تحقيق ذلك بإيضاح التمييز بين ضمانة سلامة الأراضي وعدم العضوية في قيادة عسكرية متكاملة. تنطبق

هذه الحالة على وجه الخصوص على دول البلطيق. إذا كانت روسيا ستستعيد دورها، أو حتى هيمنتها، في تلك البلاد، ستكون إشارة العودة إلى الإمبريالية التي هددت بها أوروبا لعدة قرون وتحوّل غير مقبول في التوازن الأوروبي والعالمي. ومن الناحية الأخرى، فإن حدود إستونيا لا تبعد أكثر من ثلاثين ميلاً من سان بطرسبورغ. إن تقدم القيادة المتكاملة للناتو إلى هذه المسافة من مراكز حساسة لروسيا قد تهدد احتمالات ربط روسيا بنظام عالمي آخذ في التبلور كعضو بنّاء.

إذا كان الاتحاد الأوروبي يطمح في أن يعامل كوحدة، فهذا يستتبع ضرورة تحقيق ربط ما بين أمن أعضائه ممن ليسوا في الناتو والهيكلية العسكرية للاتحاد الأوروبي. إذا كانت هناك منطقة واحدة للدفاع مناسبة عضويًا في تصور المبادرة الدفاعية الأوروبية للقوة الأوروبية، فستكون بالضبط تلك البلدان. كما أن من غير الممكن في حالة الشراكة الأطلسية أن يتجاهل الناتو التهديدات الأمنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصرف النظر عن كونهم أعضاء رسميين في التحالف أو غير ذلك. والغريب، من وجهة نظر التأكيدات المتكررة للهوية الأوروبية، أن الاتحاد الأوروبي يصرّ على أن تلك العضوية لا تشمل أية ضمانات أمنية. لكن هل أوروبا جاهزة فعلاً للقول إن لديها فئتين من الأعضاء، يمكن تعريض إحداهما لهجوم عسكري؟ وماذا سيحدث للوحدة الأوروبية المعرضة دائماً لمثل هذا التحدي؟ وماذا سيحل بالسياسة الدفاعية التي لا تطمح إلى الدفاع عن أراضيها نفسها؟

لكي يكون الاتحاد الأوروبي جديراً باسمه، يتعين عليه أن يكون مستعداً لردّ الهجمات على أمن أي من أعضائه بقوة السلاح، كما تفعل دوله القومية اليوم. وإذا كان يتعين على الاتحاد الأوروبي الدفاع عن أحد أعضائه ولو لم يكن من أعضاء الناتو، فلن تستطيع الولايات المتحدة الوقوف مكتوفة الأيدي.

إن الحجة بأن انفكاك الاتحاد الأوروبي عن الناتو مبني على افتراض

وجود مسؤولية ما للدفاع عن أراضيه لا معنى لها في أي حال من الأحوال. ولو كان ذلك صحيحاً، لكانت القوات التابعة لأعضاء التحالف ستحل الرباط بين دولها والناتو. إذا أصبحت أوروبا جادّة في مسألة الدفاع، فسوف يندمج توسيع الاتحاد الأوروبي والناتو إلى حدّ ما. والخطوات التالية مطلوبة: يتعين على الاتحاد الأوروبي تأكيد عزمه على حماية سلامة أراضيه. وعلى الناتو تأكيد أن سلامة أراضي الاتحاد الأوروبي مصلحة حيوية بالنسبة إليه. عند ذلك، يصبح في الإمكان التخطيط لضمانات أمنية بدون نشر للقوات العسكرية. وثمة مكوّن لا يستغنى عنه في مثل هذه السياسة وهو الانضمام السريع لدول البلطيق إلى الاتحاد الأوروبي حتى ولو لم تكن هذه الدول تفي بكل المعايير التقنية؛ ينبغي على اتحاد تعداد سكانه ثلاثمئة مليون نسمة أن يكون قادراً على إيجاد استثناءات لثمانية ملايين يعيشون في دول البلطيق إذا كانت المصلحة الأوروبية والأطلسية تقتضي ذلك.

المذهب الاستراتيجي: الدفاع ضد الصواريخ والحلف الأطلسي

يبدو أن خلافاً حول الاستراتيجية النووية ينشب كل عقدين، لكن الموضوع يتغير. في الستينيّات كان يتعلق بالمعارضة الأميركية لقوات نووية قومية في أوروبا، وفي الثمانينيّات، كان حول نشر صواريخ نووية أميركية في أوروبا. وحتى تاريخ هذه الكتابة، الموضوع هو الاقتراح الأميركي بتطوير نظام دفاعي ضد الصواريخ.

يتحول النقاش الدائر حالياً إلى تجربة تتعلق بما إذا كان لا يزال من الممكن إجراء حوار استراتيجي جدي ضمن الحلف، أو ما إذا كان سيغرق في السياسات المحلية. إن الواجب الأول للرئيس الأميركي هو توفير الأمن للشعب الأميركي عن طريق ردع الهجمات على أراضيه، وعلى القوات الأميركية في الخارج، وعلى حلفاء أميركا، وتقليل وقع هذه الهجمات إذا ما فشل الردع. في العام 1998 تم تشكيل لجنة ثنائية يرأسها دونالد راوسفيلد - وزير الدفاع الحالي في إدارة بوش الابن - لدراسة خطر الهجوم بالصواريخ. استنتجت اللجنة بالإجماع أن التهديد الذي يشكله عدد من الدول

المعادية «أوسع وأكثر نضجاً ويتطور بسرعة أكثر من تلك المقدّرة في تقارير جماعة الاستخبارات»[17]. كما رأت اللجنة «أن الولايات المتحدة لن تحظى بتحذير أو ستحظى بتحذير قليل قبل النشر العملاني» لصواريخ قادرة على الوصول إلى الأراضي الأميركية برؤوس حربية بيولوجية أو كيميائية أو نووية[18].

وبالرغم من هذه التحذيرات، أصبح الدفاع القومي ضد الصواريخ واحداً من تلك القضايا الرمزية التي تجمّع ضدها الرأي النخبوي لعدة عقود، غير آبه للتغيرات التكنولوجية والسياسية الحاصلة. وهناك حجج خمس يستند إليها معارضو الدفاع القومي ضد الصواريخ:

1 استحالة تصميم نظام عملي.

2 وإذا ما تم بناؤه، فسيقوّض المذهب الاستراتيجي للدمار المؤكد المتبادل.

3 إنه خرق لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية الموقعة سنة 1972 وتهديد للعلاقات الروسية الأميركية.

4 أن البرنامج المضاد للصواريخ سيفصل الدفاع الأوروبي عن الأميركي، لأن ذلك قد يعتبر بمثابة انسحاب إلى داخل أميركا حصينة (من المثير للاهتمام أن هذه الحجة لم يرددها حلفاء أميركا في القارة الآسيوية).

5 أن البرنامج سوف يشجع على انتشار الأسلحة النووية. وهي حجة عرضها الرئيس الفرنسي شيراك والرئيس الروسي بوتين.

ومن غير أن أدعي بأني خبير تقني، فقد استمعت إلى ما يكفي من المعلومات لأقتنع بأن آمال الدفاع الصاروخي واعدة. ومن الواضح أن هذه النظرة إلى قدرة أميركا مشتركة بين روسيا والصين، كما يظهر من المعارضة المستمرة لأي نظام دفاع صاروخي أميركي. وتركّز معظم الشكوك التقنية في الغرب على النظام المطوّر من قبل إدارة كلينتون في

جهد للإبقاء على التوافق مع معاهدة الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستية. فهو مصمم لإسقاط رأس نووي في المرحلة الأخيرة من مساره عندما يكون صغيراً وينقض بسرعة عالية، مع احتمال القدرة على المناورة، وعندما يكون من الصعب اكتشافه. ولهذا السبب يتركز التفكير في الدفاع الصاروخي على إسقاط الصاروخ خلال مرحلة الانطلاق لأنه يكون أبطأ وعاجزاً عن المناورة ولأن حمله من الوقود ثقيل وسهل الاكتشاف.

أما بالنسبة إلى الحجة القائلة إن الدفاع الصاروخي القومي يتعارض مع المفهوم الاستراتيجي للدمار المؤكد المتبادل، فإن إعادة تقييمه أصبحت متأخرة جداً، بصرف النظر عن الدفاع الصاروخي. ويرى المدافعون عن المذهب بأن أفضل طريقة لتجنب الحرب النووية هي ضمان أن الفشل في ردها سينتج عنه عواقب وخيمة. وهم بالتالي يعارضون أي استراتيجية ترتكز على تمييز الاستهداف ومحاولة بناء أنظمة دفاعية. فالأمن يُنشد بإصرار عدمي على ترك السكان المدنيين من الطرفين عرضة لهجوم نووي. وفي هذه الحالة، تنقلب السياسة الدفاعية على نفسها، ففي سعيها إلى ضمان قابلية التعرّض الكاملة للسكان يصبح مذهب الدفاع مضاداً للدفاع.

ظهرت هذه النظرية في الندوات العلمية وعلى لسان المنظرين الذين لن يطلب منهم اتخاذ القرارات المصيرية التي يدعون إليها. إنه تنظير حول الردع المتبادل المستند إلى تهديد الانتحار المتبادل. فمن هو القادر على تحمل المسؤولية الأخلاقية للجوء إلى استراتيجية تضمن قتل عشرات إذا لم نقل مئات الملايين من البشر من كلا الطرفين في غضون بضعة أيام؟ كيف يمكن تصديق مثل هذه الاستراتيجية؟ وكيف يمكن للحكومات الديموقراطية السير في هذا النهج؟ يستحيل التصديق أن الحكومات الديموقراطية في أوروبا، وهي الفخورة بدوافعها الإنسانية، سوف تنفذ حقيقة تهديداتها الانتقامية.

ينبغي التخطيط لديبلوماسية تلائم هذه الاستراتيجية بحيث توضح أنه عندما يتعلق الأمر بالأمن، الحسابات العادية لا تنطبق. وعلى القادة إظهار

نزعة عالية إلى التهور لجعل مثل هذه الاستراتيجية ممكنة التصديق. لكن نظرية الدمار المؤكد المتبادل، سواء في الولايات المتحدة أم أوروبا، ينادي بها، أولئك الذين بدأوا حياتهم العامة في مظاهرات تهاجم أي اعتماد على الأسلحة النووية.

إن المعقولية التي حظيت بها نظرية الدمار المؤكّد المتبادل في عالم ثنائي القوة، تتبخّر بعد أن اختبرت ثماني دول أسلحة نووية فيما العديد من الأنظمة الشريرة تعمل بشكل محموم على تطوير أسلحة دمار شامل نووية وكيميائية وبيولوجية، إضافة إلى صواريخ بالستية تحمل هذه الأسلحة. إذا دمر أحد هذه الصواريخ مدينة أميركية أو أوروبية عن طريق الخطأ أو عن سابق تصميم، كيف سيشرح القادة الديموقراطيون الأوروبيون لشعوبهم رفضهم ـ ليس عدم قدرتهم، بل رفضهم ـ لحمايتهم حتى من هجمات صاروخية محدودة؟

إن التباين بين الوضع الأمني سنة التوقيع على معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية في 1972 والوضع الحالي، صارخ. فأحد الموقّعين، وهو الاتحاد السوفياتي، قد اختفى قانوناً. وتكنولوجيا الصواريخ قد تطورت وانتقلت إلى دول (كوريا الشمالية وإيران والعراق والهند وباكستان) لم تكن مرشحة لامتلاك تكنولوجيا عسكرية متطوّرة لحظة التوقيع على الاتفاقية.

بما أنني نشرت هذه الآراء لمدة أربعة عقود، فمن الملائم أن أسأل لماذا وقعت معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية من قبل الرئيس ريتشارد نيكسون في العام 1972 عندما خدمت كمستشار للأمن القومي. الجواب الفظ كان القول إن إدارة نيكسون أجبرت على العودة إلى إطار مفهوم الدمار المؤكد المتبادل بعد أن بدأت ولايتها مصممة على الابتعاد عنه نتيجة لضغوط بيروقراطية وأخرى من الكونغرس. وخلال الفترة الأولى من ولايته، أمر نيكسون البنتاغون بتطوير استراتيجية تركز على الأهداف العسكرية بدلاً من الأهداف المدنية. وفي العام 1969، قدم للكونغرس أيضاً

مشروعاً دفاعياً مضاداً للصواريخ يوفر اثني عشر موقعاً لحماية قواعد الصواريخ والسكان من هجمات محدودة يشنها الاتحاد السوفياتي وغيره من القوى النووية الناشئة ومن أي إطلاق عرضي أو غير مصرح به من أي مصدر.

انتُقد برنامج الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية لنيكسون بنفس الحجج التي يُستند إليها الآن في مقاومة البرامج المعاصرة للدفاع الصاروخي: إنه لن يعمل، وسيكون عاملاً في زعزعة الاستقرار، وسوف يضعف الحلف الأطلسي بفصل دفاع الولايات المتحدة عن دفاع أوروبا، وسوف يجر الاتحاد السوفياتي إلى سباق للتسلح.

وسط الاحتجاجات ضد حرب فيتنام وفي كونغرس يهيمن عليه حزب المعارضة، اندمجت هذه الانتقادات بالهجمات على الموازنة الدفاعية بأكملها. أجاز مجلس الشيوخ التوقيع على معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية بفارق صوت واحد، صوت نائب الرئيس. وفي السنوات التي تلت، استخدم الكونغرس عملية تخصيص المال لتعطيل ما فشل في تعطيله في التصويت الأصلي. وفي كل سنة، كان عدد مواقع الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ينخفض بضغط من الكونغرس بحيث لم يبق في أواخر العام 1971 سوى موقعين. والسوفيات المتنبهين لتلك الضغوط المحلية، كانوا يحاولون إعاقة المناقشات الداعية إلى الحد من استعداداتهم الهجومية، وواصلوا بناء منصات لإطلاق الصواريخ بمعدل مئتي منصة في السنة. في مثل هذا الجو، كتبت وزارة الدفاع باسم نائب وزير الدفاع دايفيد باكارد إلى الرئيس نيكسون في أواخر ربيع العام 1970 أنه ينبغي التفاوض بشأن اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية بأسرع ما يمكن. وأي فشل في تحقيق ذلك سيجعل السوفيات يسبقون الولايات المتحدة في القوى الاستراتيجية.

كان نيكسون بعيداً كل البعد عن التحول إلى نظرية الدمار المؤكد المتبادل لكنه قرر، في مواجهة كونغرس مصمم على إيقاف الدفاع

الصاروخي، تجميد ـ وبالتالي الإبقاء على ـ نواة لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية في مقابل قيود مكافئة على الدفاع الصاروخي الخاص بالسوفيات، واستخدام ذلك القرار في وضع سقف لبناء ترسانة هجومية سوفياتية. في قمة موسكو سنة 1972، قبل السوفيات الإصرار الأميركي على الحد من الأسلحة الهجومية بشكل متزامن مع الأسلحة الدفاعية. إن لهذا التاريخ صلة بموضوعنا لأن العديد من الذين تعاملوا مع معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية كحجر زاوية للسيطرة على التسلح لم يفهموا الدافع وراءها.

عند تقرير ردود الفعل الأوروبية على الدفاع الصاروخي المعاصر، يجب ألاّ يغيب عن الأذهان أن الحجج ما هي إلاّ إعادة لما يدعيه الأوروبيون المناوئون للسياسة الدفاعية الأميركية كلما طرحت فيها الولايات المتحدة مشروعاً جديداً أو مذهباً استراتيجياً وذلك منذ ثلاثين عاماً ـ منذ سياسة «الرد المرن» لكينيدي في الستينيّات إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي SDI والصواريخ متوسطة المدى في الثمانينيّات والأسلحة الدفاعية المتمركزة في الولايات المتحدة في هذا القرن، كان هؤلاء المنتقدون ـ وهم في الغالب الشخصيات نفسها ـ يتهمون البرامج الجديدة في كل حالة بأنها سوف تفك رباط أميركا بأوروبا وتنسف المباحثات الهامة مع موسكو.

وفي كلتا الحالتين، ثبت خطأ هذه الانتقادات. في عهد إدارة نيكسون، اخترق برنامج الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية للولايات المتحدة الطريق المقفل في مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية السوفياتية ـ الأميركية. وفي عهد الرئيس ريغان، أعادت مبادرة الدفاع الاستراتيجي والصواريخ متوسطة المدى في أوروبا السوفيات مجدداً إلى طاولة المفاوضات. والمرجح التوصل إلى النتيجة نفسها اليوم ـ عند كتابة هذه السطور، توجد علامات على استعداد روسي لدراسة دفاع صاروخي من نوع ما. تملك روسيا الآلاف من الأسلحة النووية في ترسانتها. وبالتالي سيحتاج الأمر إلى عدة عقود قبل أن يعوق برنامج دفاع صاروخي أميركي شبكة أمنية نووية روسية. وتوجد فرص عدة بالتالي للاستمرار في

دبلوماسية تهدف إلى جعل الصراع النووي بين أكبر قوتين نوويتين أقل احتمالاً.

أخيراً، متى حرر النقاد الأوروبيون أنفسهم من الشعارات العتيقة، ستتضح لهم سذاجة الاقتراح القاضي بأن أميركا معرضة بالكامل لهجوم نووي هو أفضل ضمانة لأمن أوروبا. من البديهي أن العكس هو الصحيح. إن ولايات متحدة معرضة بالكامل لهجوم نووي سوف تحجم على الأرجح عن الوفاء بالتزاماتها الأمنية. وهذه الحجج تنطبق أيضاً على الدفاع عن الأراضي الأوروبية ضد هجوم صاروخي.

إن الحجة القائلة بأن نظاماً دفاعياً صاروخياً أميركياً سيشجع على انتشار الأسلحة النووية لا طائل من تحتها. فلماذا يزداد احتمال سعي الدول التي لا تمتلك الآن صواريخ نووية إلى امتلاكها بعد أن أصبحت الأراضي الأميركية أكثر منعة؟ بالطبع قد تلجأ دول كبيرة تملك صواريخ نووية إلى زيادة ترسانتها من هذه الأسلحة لإلحاق الهزيمة بالدفاعات الأميركية. لكن حتى ولو تمكنوا من البقاء في السباق، وهذا شيء مستبعد جداً بالنسبة إلى الدول الشريرة، فلن يكون سكان أميركا عندئذ أكثر عرضة لهجوم مما هم الآن، وسيكون ذلك على حساب الخيارات العسكرية الأخرى المعادية. بدون دفاع صاروخي أميركي، تصبح حسابات الدولة التي تسعى إلى ابتزاز الولايات المتحدة مرهونة بقدرات تلك الأسلحة. ولن يعرف العدو أيَّ الرؤوس الحربية سوف يخترق الجدار الأميركي حتى لو بينت له حساباته أن بعضها سوف ينجح في ذلك.

انضم العديد من البلدان، بما فيها الصين، التي لم توقع على معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية إلى جوقة معارضة الدفاع الصاروخي. وطالما أن القرار الأميركي ليس حاسماً، فلا يمكن لهذه الجوقة سوى تصعيد حملاتها. وبالتالي يصبح الالتزام الأميركي المبكّر بالبرنامج أمراً ضرورياً. وفي هذا السياق، ينبغي أن تجرى مشاورات مع الحلفاء، وبخاصة حول إتاحة الفرصة لهم بالمشاركة في النظام الدفاعي وتوسيع مظلّته لتشمل أوروبا.

لكن مع كل احترامي لوجهات نظر الحلفاء والدول المهمة الأخرى، لا يمكن للولايات المتحدة أن تحكم على مواطنيها بقابلية التعرّض الدائم للهجوم. وهذا يقتضي حاجة ملحة إلى توضيح الغرض من الدفاع الصاروخي وتكنولوجيته والدبلوماسية المصاحبة له. ولأسباب محلية جزئياً، تم تحديد الغرض من الدفاع الصاروخي حصراً في مقاومة الهجمات من الدول الشريرة، مما أشعل النقاش حول ماهية الدولة الشريرة أو ما إذا كان التهديد حقيقياً. لكن من المهم الإقرار بأن الدفاع الصاروخي يلزم للتصدي للدول غير الشريرة أيضاً. فنظراً للعواقب الوخيمة التي يخلفها انفجار واحد، يتعين على الولايات المتحدة حماية نفسها إلى المدى الذي يمكّن من التصدي لأي إطلاق غير مقصود أو غير مصرح به أو لأية هجمات محدودة. وبعبارة أخرى، الولايات المتحدة بحاجة إلى رفع كلفة أي هجوم نووي إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا السياق، يمكن للدفاع الصاروخي أن يكون فعالاً في مواجهة قوى نووية صغيرة أو في تطبيق الخيارات أمام الدول الكبيرة بحيث لا تجرؤ على المخاطرة لأن النتائج ستكون أبعد ما يكون عن الأخذ في الحسبان.

بعد أن يتخذ القرار بشأن الدفاع الصاروخي، ينبغي إجراء دراسة معمّقة لتحديد أكثر التكنولوجيات ملاءمة. وهذا ما كانت تحول دونه جهود إدارة كلينتون التي كانت تسعى إلى تطوير تكنولوجيا تتلاءم مع معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. لكن إذا كان ذلك ممكناً، فما علاقة ذلك بالمعاهدة؟ على أية حال، بات واضحاً أن أكثر التكنولوجيات التي تمت دراستها هي الأقل ملاءمة لدفاع فعّال. ويتعين اتخاذ قرار حول هذه المسألة لا يعيقه أولئك الذين تجعلهم معارضتهم للدفاع يطالبون بمعايير تتفق معها قلة من الأسلحة الحديثة. بعد أن تحدد الولايات المتحدة حاجاتها، يمكنها عند ذاك إجراء حوار جدي حول ما إذا كان من الضروري تعديل المعاهدة أو الانسحاب منها. كما أنه سيكون الأساس الأكثر عقلانية لإجراء مفاوضات حول حدود متفق عليها للدفاع الصاروخي ولاتفاقية حول الترسانة النووية التي تتلاءم والتكنولوجيا المعاصرة والمناخ السياسي.

العلاقات مع روسيا

لطالما كانت علاقات الغرب مع روسيا تتسم بالتناقضات. بالنسبة إلى أوروبا، ظهرت روسيا على مسرح الأحداث الدولية متأخرة. في الربع الأول من القرن الثامن عشر، كانت روسيا لا تزال تحارب الغزاة السويديين داخل ما يعرف الآن بأوكرانيا. وبعد ذلك بأقل من خمسين سنة، خلال حرب الأعوام السبعة، وصلت الجيوش الروسية إلى ضواحي برلين. وبعد هزيمة نابليون ، احتلت الفرق الروسية باريس.

وبحكم كونها أكثر أوتوقراطية من أي من الدول الأوروبية، فقد مارست روسيا نموذجاً صوفياً وقومياً للديانة المسيحية في صيغة أرثوذكسية روسية - وهي كنيسة منحت سعي روسيا إلى فرض هيبتها وتوسّعها وتمددها مبررات شرعية. ومع أن روسيا شاركت في دبلوماسية التوازن الأوروبي للقوة، فهي لم تطبق مبادئها على الدول المجاورة. لكنها طالبت بمنطقة نفوذ خاصة في البلقان، حيث دافعت عن المؤيدين للسلافية والحق في الدفاع عن المسيحية الأرثوذكسية في مواجهة الامبراطورية العثمانية المسلمة، وكذلك في آسيا الوسطى حيث مارست نشاطات استعمارية ودينية.

لطالما كانت روسيا نسيج وحدها - خصوصاً عندما تقارن بجيرانها الأوروبيين. فمساحة أراضيها تفوق سبعة أضعاف مساحة أوروبا (حتى في شكلها الحالي الذي تلا المرحلة السوفياتية) بل تفوق المساحة البرية لأي دولة أخرى. ومدينة سان بطرسبورغ أقرب إلى نيويورك منها إلى ڤلاديڤوستوك التي بدورها أقرب إلى سياتل منها إلى موسكو. وينبغي ألاّ يعاني بلد بهذا الحجم من رُهاب الأماكن الضيقة. غير أن الرغبة الجامحة في التوسع كانت صفة ملازمة للتاريخ الروسي. فخلال أربعة قرون جعلت روسيا رفاه سكانها أقل أهمية من الاندفاع نحو الخارج مهددة كل جيرانها. وتحولت قرون من التضحيات إلى رسالة في العقل الروسي، لصالح الأمن من ناحية ولخدمة الادعاء بالتفوق الأخلاقي الروسي من ناحية ثانية.

وعلى مرّ التاريخ، تماشت الإنجازات والطموحات الروسية مع أبعادها الحسية. وفي مناسبتين حال اتساع رقعة أراضيها وقدرة شعبها على التحمل دون سيطرة فاتح على أوروبا. نابليون في القرن التاسع عشر وهتلر في القرن العشرين. لكن في أعقاب كل جهد قومي هائل، عرّفت روسيا السلام بفرض مبادئها الأوتوقراطية المحلية على أي منطقة تصل إليها جيوشها: باسم المحافظة من خلال الحلف المقدس في القرن التاسع عشر وباسم الشيوعية في القرن العشرين.

وفي كلتا المناسبتين، تمادت روسيا في توسّعها وعانت من ويلات ذلك في حرب القرم في القرن التاسع عشر وعندما انهار الاتحاد السوڤياتي في القرن العشرين. وخلال كل فترات الضعف والقوة التي عاشتها، مارست روسيا دبلوماسية ماهرة وصبورة ومثابرة: مع بروسيا والنمسا ضد شبح الهيمنة الفرنسية؛ ومع فرنسا ضد الإمبريالية الألمانية، ومع إنكلترا وفرنسا وألمانيا الهتلرية لتجنّب العزلة؟ ومع الولايات المتحدة وبريطانيا لتجنب الكارثة أثناء الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب الباردة بمحاولة فصل أوروبا عن الولايات المتحدة عبر تركيبة من الابتزاز النووي ودعم الحركات التي صوّرت الولايات المتحدة بأنها أعظم تهديد للسلم النووي.

خلّف تاريخ روسيا في أوروبا إرثاً من الحنين الرومانسي إلى فترات التعاون لكن مع فزع مبهم من الاتساع والغموض الروسي. ويرى العديد في ألمانيا أن أسباب الكوارث القومية ترجع إلى إرث بسمارك الذي يحافظ على قناة ديبلوماسية مفتوحة مع روسيا. وتتذكر فرنسا كيف أنقذها تحالفها مع روسيا في حربين عالميتين. والذاكرة التاريخية البريطانية أكثر واقعية وأقل عاطفية؛ فمعظم تاريخها مرتبط بمقاومة التهديدات الروسية لمضيق البوسفور واقترابها من الهند.

تنتعش الذكريات التاريخية لهذه البلدان بضغط الرأي العام الذي يحث الحكومات على العمل كمحور بين روسيا والولايات المتحدة. ولهذا السبب نجد القادة الأوروبيين يتكلمون عن عودة روسيا، في مرحلة مستقبلية، إلى

الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما أن ذلك هو الدافع وراء جهود كل الدول الأوروبية الرئيسية لتأسيس علاقة خاصة مع روسيا لمنع تكرار الضغوط التاريخية ولمنع جيرانها من القيام بالشيء نفسه.

التجربة التاريخية الأميركية كانت أقل تأثراً بروسيا. في القرن التاسع عشر، عوملت روسيا كصورة مصغرة عن الأوتوقراطية الأوروبية، وبعد الثورة البلشيفية سنة 1917 أصبحت بالنسبة للكثيرين تجسيداً للشر الراديكالي. لم تؤسس الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي حتى بداية العام 1934. في الثلاثينيّات، رأت بعض المجموعات الصغيرة، مع تصاعد النازية، في الشيوعية أفضل حاجز أمام الفاشستية وطليعة لنظام عالمي جديد وأكثر عدلاً. كما أن الاجتياح الألماني للاتحاد السوفياتي أبرز شعور حسن النية نحو الضحية إضافة إلى التعاطف مع الواقع السوفياتي. وتعامل الرئيس فرانكلين روزفلت مع الاتحاد السوفياتي كأحد دعامات نظام عالمي أولي، مقتنعاً بأنه لا القرون الطويلة من الأوتوقراطية والإمبريالية ولا جيل ستالين سوف يشكل عائقاً أمام تعاون سوفياتي أميركي بعد الحرب.

ظهر أن شهر العسل كان قصيراً. فالتصلب الستاليني والإيديولوجيا الشيوعية والاحتلال السوفياتي لأوروبا حتى نهر الألب وتقسيم ألمانيا أدى إلى ردة فعل عدائية، وأصبحت العلاقات الدولية ثنائية القطب بالضرورة مع تصارع القوتين العظميين عبر خط التقسيم المار في وسط أوروبا ومضاعفة الأسلحة النووية على جانبي هذا الخط.

خلال فترة الأربعين عاماً من المواجهات، تحدت أقلية في الولايات المتحدة ـ ومجموعات أكبر إلى حدٍ ما في أوروبا ـ الأسس التي تقوم عليها سياسة الحرب الباردة الأطلسية. وقد استغلت من قبل المبادرات السلمية الشيوعية أحياناً حتى عندما لام المدافعون عن عودة الصداقة السوفياتية الأميركية الولايات المتحدة لانشغالها بالاستراتيجية النووية وسياسات القوة. وخلال العقدين الأخيرين من الحرب الباردة، عقدت سلسلة من

المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي تركزت في معظمها على الحد من التسلح مدفوعة بالوعي بأن الأسلحة النووية تشكل خطراً يهدد بقاء الحضارة وأن من واجب القوتين العظميين النوويتين الحد من هذه الأسلحة أو التخلّص منها.

أدت هذه المفاوضات إلى ثلاثة آراء أميركية منفصلة: مجموعة اعتقدت أن الاتحاد السوفياتي سوف يتحول عن طريق المفاوضات (أو أنه تحول بالفعل من تلقاء نفسه)، ومجموعة رأت في الشيوعية التحدي الرئيسي، إذا لم يكن الوحيد، للسلام في العالم وأنه لا يمكن الحفاظ على السلام إلاّ بحملة تؤدي إلى انهيار الشيوعية، ومجموعة ثالثة سعت إلى احتواء الاتحاد السوفياتي باستخدام الدبلوماسية والاستراتيجية إلى أن يحل التعب بحمّى الأيديولوجية الشيوعية ويتحول الاتحاد السوفياتي من قضية إيديولوجية إلى دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها القومية التقليدية.

وصل النقاش بين المجموعات الثلاث إلى نهايته بانتهاء الحرب الباردة نفسها. لكن بما أن آراء المجموعتين الأوليين ارتكزت على المنطق نفسه، أي التحدي الروسي باعتباره النتيجة الحصرية للإيديولوجية والتركيبة الشيوعية، فقد تزايد انشغال التفكير الأميركي بروسيا ما بعد الحرب الباردة بالتحولات الداخلية التي تحدث في موسكو. مع انحلال الشيوعية، كان استناد علاقات الدول الأطلسية بروسيا على الاعتبارات الجيوسياسية أقل منه على الافتراضات المتعلقة بالوضع الداخلي لروسيا. وقد تجسد ذلك بالعلاقة مع الزعيم الروسي بوريس يلتسين.

بدأت الديموقراطيات الغربية بالتصرف كما لو كانت الإصلاحات المحلية الروسية المفتاح الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، لاستقرار العلاقات. ولم تعامل روسيا كقوة جدية ولكن كموضوع لخطابات ملاطفة حول إصلاحاتها الداخلية المحلية.

وبتصرفهم كما لو كانوا حزباً في السياسة المحلية الروسية، أغدق القادة الغربيون على الرئيس يلتسين خلال فترة حكمه المعانقات مصادقين

على التزامه بالإصلاح. وتحدث الرئيس كلينتون، في مناسبة استقالة يلتسين، عن روسيا وكيف أصبحت «نظاماً سياسياً تعددياً ومجتمعاً مدنياً ينافس في الأسواق العالمية ويدخل إلى الإنترنت». ووصف مغادرة يلتسين منصبه بأنها «متجذّرة في إيمانه المتأصل بحق وقدرة الشعب الروسي على اختيار قائده»[19]. واعتبر كل المراقبين تقريباً استقالة يلتسين تلاعباً ماهراً بالدستور الروسي لترسيخ موقع خليفته المدرَّب في جهاز الاستخبارات السوڤياتي وغير المعروف حتى ستة أشهر خلت، ولحماية نفسه وعائلته بعد تخليه عن الرئاسة.

إن مساواة السياسة الخارجية بالسياسات المحلية الروسية هدفت إلى ربط الولايات المتحدة في أذهان العديد من الروس بفترة يلتسين الغريبة وليدة الأسواق السوداء، والتوقعات المتهورة والنشاطات الإجرامية ورأسمالية الدولة حيث تولّى أمر تشغيل الصناعات الضخمة مدراء ينتمون إلى الحزب الشيوعي، كل ذلك تحت غطاء الخصخصة. هذا الوضع مكّن الوطنيين والشيوعيين الروس من الادعاء بأن النظام بأكمله كذبة لفّقها الغرب لإبقاء روسيا ضعيفة.

عندما تعرّف السياسة الخارجية تجاه روسيا بأنها تشكيل للسياسات المحلية الروسية، تتضاءل القدرة على التأثير على السلوك الخارجي للدولة الروسية. ومع ذلك فالأداء الخارجي لروسيا تاريخياً مثّل أكبر تحدٍ للاستقرار الدولي. بالطبع، وفّرت الديموقراطيات الغربية، بجعل نفسها فريقاً في الدراما المحلية الروسية، حافزاً لقادة روسيا للتهرب من الإحباطات الحاضرة باستحضار رؤى الماضي العظيم.

مهما كانت حسنات هذه الآراء أثناء تحوّل روسيا من الشيوعية وإنجازات يلتسين في السير في ذلك بدون كوارث، فالعالم يتعامل الآن مع قائد روسي من نوع جديد. وبعكس سلفه الذي برز على الساحة السياسية في صراعه على السلطة مع الحزب الشيوعي، فقد خرج بوتين من عالم الشرطة السريّة. فالتقدم في الظل يوحي بنزعة قومية قوية ومسحة تحليلية

باردة. وهو يقود إلى سياسة خارجية يمكن مقارنتها بالسياسة التي انتهجها القياصرة، تجني التأييد الشعبي لرسالة روسية وتسعى إلى الهيمنة على دول الجوار حيث لا يمكن إخضاعها. وهي تنطوي بالنسبة إلى القوى الأخرى على توليفة من الضغوط والإغراءات، والتناسب بين ما يمكن تحقيقه بالصبر والحرص، والتلاعبات الحذرة بميزان القوى.

في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1999، أي قبل يوم من وصوله إلى كرسي الرئاسة، كتب بوتين، رئيس الوزراء وقتها: «لن يحصل ذلك أبداً، تحول روسيا إلى طبعة ثانية للولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى... بالنسبة إلى الروس، الدولة القوية لا تمثل شذوذاً ينبغي التخلص منه؛ بل العكس تماماً، إنهم يرون فيها ضامناً للنظام وقوة محركة أساسية لأي تغيير»[20]. وأعاد بوتين التأكيد بصراحة على التقليد الإمبريالي لروسيا في خطاب التنصيب في أيار/مايو 2000: «يتعين علينا معرفة تاريخنا، معرفته كما هو فعلاً، واستخلاص الدروس منه وتذكّر أولئك الذين أسسوا الدولة الروسية، الذين دافعوا عن كرامتها وجعلوها دولة عظيمة قوية وجبارة»[21].

لطالما أكدت روسيا والولايات المتحدة على الدور التاريخي العالمي لمجتمعهما. لكن في حين أن المثالية الأميركية ناتجة عن مفهوم الحرية، فقد تطور المفهوم الروسي من المعاناة المشتركة والخضوع للسلطة. لكل شخص الحق في المشاركة في قيم أميركا؛ أما روسيا فهي للأمة الروسية واستُبعد منها الرعايا القومية للإمبراطورية. المثالية الأميركية تشجع على الانعزال بينما تحث المثالية الروسية على التوسع والقومية.

انعكس هذا الميل في وثيقة سياسة أمنية قومية روسية تم تبنيها في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1999 عندما كان بوتين رئيساً للوزراء حيث وقع على قانون كأول عمل يقوم به كرئيس بالوكالة في كانون الثاني/يناير 2000: «إنشاء مجال اقتصادي واحد من أعضاء كومنولث الدول المستقلة»، أي كل جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق (باستثناء دول البلطيق التي ليست أعضاء في الكومنولث لكنها تواجه ضغوطاً روسية مستمرة)[21].

لا تعرّف الوثيقة ماذا تعنيه عبارة «مجال واحد» أو كيف سيقتصر هذا الطموح على الحقل الاقتصادي. وفي مواجهة مقاومة جماعية لهذه التصاميم، سعت السياسة الروسية في ظل يلتسين، وبدرجة أكبر في ظل بوتين، إلى جعل الاستقلال مؤلماً للجمهوريات السوڤياتية السابقة - من خلال الوجود العسكري الروسي والتشجيع على الحروب الأهلية والضغوط الاقتصادية - لدرجة أن العودة إلى الأحضان الروسية تبدو أهون الشرور.

تحقق هذه السياسة تقدماً هاماً. في مولدافا، فاز الحزب الشيوعي في الانتخابات الأخيرة. وتواجه جورجيا ضغوطاً روسية اقتصادية، بالتلاعب بإمدادات الطاقة الروسية، وعسكرية وسياسية بالدعم الروسي للمجموعات الانفصالية. وتواجه أذربيجان وأوزبكستان ضغوطاً مماثلة. وروسيا البيضاء أصبحت في واقع الأمر تدور في فلك روسيا. وأوكرانيا تمزقها الانقسامات المحلية التي تعود أسبابها في جزء منها إلى روسيا، لكنها تبدو في نظر البعض الحلَّ للحكومة المحاصرة (المسؤولة عن بعض هذه الصعوبات). ومن خلال امبراطوريتها السابقة، توسع روسيا تأثيرها المحلي باستخدام عملية الخصخصة بمهارة لشراء الصناعات في الجمهوريات السوڤياتية السابقة، وبالتالي تكبّر من تأثيرها الاقتصادي.

من التحديات الرئيسية لعلاقات الدول الأطلسية بروسيا إمكانية إقناع روسيا بتعديل تعريفها التقليدي للأمن. ومن وحي التجارب التاريخية، نجد أن روسيا مقيدة بهموم أمنية خاصة تتعلق بأطرافها الشاسعة كما ذكرنا سابقاً؛ وعلى الغرب أن يحرص على عدم توسيع نظامه العسكري المتكامل بحيث يقترب كثيراً من حدود روسيا. وبالمقابل يتوجب على الغرب أن يحاول إقناع روسيا بالتخلي عن مطلبها بالهيمنة على جيرانها. إذا أصبحت روسيا مرتاحة في حدودها الحالية، ينبغي أن تتحسن علاقاتها مع العالم الخارجي سريعاً. لكن إذا أنتجت الإصلاحات روسيا قوية عائدة إلى سياسة السيطرة - كما يخشى معظم جيرانها - فلا مناص من العودة إلى توترات من نمط الحرب الباردة.

تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تحديد أولويتين في سياستهم تجاه روسيا. الأولى هي الإظهار لروسيا أن صوتها مسموع ومحترم في النظام الدولي الجديد - مع الحرص الشديد على إعطاء روسيا حساً بالمشاركة في القرارات الدولية، خصوصاً تلك التي تؤثر على أمنها. وفي الوقت ذاته، يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها التشديد على أن اهتمامهم بتوازن القوى لم ينته بانتهاء الحرب الباردة. وعلى الولايات المتحدة القيام بأكثر من مجرد الاحتجاج على دعم روسيا للبرنامج النووي الإيراني، وعلى انتقاداتها المستمرة للسياسات الأميركية في الخليج، خصوصاً في موضوع العراق، وتوقها لدعم المجموعات التي تهدف إلى إزاحة ما يصرّ القادة الروس على وصفه بالهيمنة الأميركية. ينبغي أن تحترم الولايات المتحدة المصالح الأمنية المشروعة لروسيا. لكن ذلك يفترض أن يكون التعريف الروسي «للمشروعية» متوافقاً مع استقلال جيران روسيا وأنها تأخذ على محمل الجد القلق الأميركي من انتشار التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا صناعة الصواريخ.

لا يمكن التعامل مع التطور الداخلي الروسي بوصفه إجابة رئيسية لتحديات السياسة الخارجية التي طالما واجهت بها جيرانها. إن العلاقة بين اقتصاديات السوق والديموقراطية - وبين الديموقراطية والسياسة الخارجية السلمية - ليست تلقائية كما تدعي الحكمة التقليدية. ففي أوروبا الغربية، تطلبت العملية عدة قرون قبل أن تؤتي الديموقراطية ثمارها من غير أن تحول دون اندلاع حروب مدمرة. وفي روسيا، التي تفتقد إلى تقاليد الرأسمالية أو الديموقراطية الحيوية والتي لم تشارك في الحركة الإصلاحية ولا التنويرية ولا في عصر الاكتشافات، من المرجح أن يحمل هذا التطور تعقيدات خاصة. بالطبع، سوف توفر العملية، في المراحل الأولى، حافزاً للقادة الروس لحشد الدعم المحلي في دعوتهم للقومية.

مع كل هذه التحفظات، لا يعتبر رهان الولايات المتحدة والدول الأطلسية صغيراً على روسيا، التي لأول مرة في تاريخها، تعطي الأولوية

لنموها المحلي بدلاً من السعي وراء أمنها عبر المغامرات الخارجية. عليهم أن يتحلوا بالصبر لكن من غير أن يخاطروا بأمن جيران روسيا أو أمنهم في سبيل هذا المطلب. وفيما خص روسيا، ينبغي أن تملك كل ما يحفزها لكي تعكس أولوياتها التاريخية. فترسانتها النووية الضخمة وإن كانت أقل نفعاً تكنولوجياً في العمليات الهجومية - وربما بسبب ذلك - توفر الأمن اللازم ضد الحملات النابليونية أو الهتلرية على أراضيها. وحتى الأسلحة غير النووية باتت أكثر قوة ودقة لدرجة أن الحروب من النمط القديم بين القوى الرئيسية باتت أقل احتمالاً. أما بالنسبة للدول حسنة النوايا، السؤال الشائك الذي تفرضه السياسة الخارجية الروسية هو كيف يمكن لبلد قوي ذي تاريخ مضطرب أن يطور علاقة مستقرة مع باقي العالم. الآن وبعد أن عادت إلى حدود بطرس الأكبر في أوروبا، يتعين على روسيا التأقلم مع خسارتها لإمبراطوريتها حتى وهي تبني مؤسسات محلية غير مألوفة تاريخياً.

يدين الحلفاء الأطلسيون لروسيا بالاعتراف بأنها تجري تحولاً تاريخياً وينبغي أن يقدموا لها يد العون ما وسعهم ذلك. لكن بصرف النظر عن تعاطف الدول الأطلسية مع ذلك الجهد، فهي لا تسدي لنفسها خدمة بادعائها أن روسيا قد أنجزت فعلاً عملية إصلاح ليست سوى في مخيلتها، أو بإطرائهم للقادة الروس بصفات لا يزال يتعين عليهم إثباتها. إن مسألة دخول روسيا نظام تجارة دولي كشريك يُعتمد عليه تتوقّف إلى حد كبير على قدرته على إدخال نظام قانوني شفاف وهيكلية حكومية أصيلة يمكن التنبّؤ بها. لا حكومة أقلية، واقتصاد السوق. وفيما تسعى نحو تلك الأهداف، تمثل موارد روسيا الطبيعية والعدد الكبير من الأيدي العاملة المدرَّبة عامل جذب للاستثمارات الخارجية.

يتخيل البعض أنه يمكن لأوروبا مساعدة روسيا في تكاملها مع المجتمع الدولي بالعمل كوسيط بين روسيا والولايات المتحدة. وقد طالب طوني بلير رئيس الوزراء البريطاني بدور لبريطانيا «كنقطة ارتكاز» تطبّق في قضية الدفاع الصاروخي المثيرة للجدل. ويشير آخرون إلى احتمال قبول

عضوية روسيا في الناتو كهدف نهائي. وهناك تكهنات أخرى حول عضوية روسيا في الاتحاد الأوروبي لموازنة عضوية الولايات المتحدة أو ألمانيا.

لكن كلا الخيارين لا يمثل خياراً ذا معنى في العقدين القادمين. فعضوية روسيا في الناتو ستحوّل الحلف الأطلسي إلى أداة أمنية على شكل أمم متحدة مصغرة أو إلى حلف مناوىء لآسيا ـ الصين تحديداً ـ قوامه الديموقراطيات الصناعية الغربية. من ناحية أخرى، فإن عضوية روسيا في الاتحاد الأوروبي سوف تشطر طرفي الأطلسي. مثل هذا العمل سوف يحرك أوروبا نحو إيجاد تعريف لنفسها بتميزها عن الولايات المتحدة، وسوف يجبر واشنطن على سياسة مشابهة في باقي أرجاء العالم. إن من شأن علاقة مؤسساتية بين روسيا وأوروبا أقرب منها إلى علاقة بين أوروبا والولايات المتحدة، أو حتى مساوية لها، إشعال ثورة في العلاقات الأطلسية ـ ولهذا السبب نجد بوتين كثير المجاملة لبعض حلفاء أميركا.

كل تلميذ جاد في التاريخ يدرك أهمية دور روسيا في بناء نظام دولي جديد بدون تشجيعها على العودة إلى أساليبها التاريخية القديمة. لدى انتهاء الحروب النابليونية، واجهت أوروبا معضلة مشابهة. فبرغم الخوف من انبعاث الروح العسكرية الفرنسية، نجحت أوروبا في دمج فرنسا في النظام الدولي. حمى الحلف الرباعي ـ المكون من روسيا وبريطانيا والنمسا وبروسيا ـ أوروبا من عودة الروح العسكرية الفرنسية. وفي نفس الوقت، جُعلت فرنسا شريكاً مساوياً لأعضاء الحلف الرباعي مما عرف باتفاق أوروبا الذي عالج قضايا تؤثر في الاستقرار السياسي لأوروبا.

هناك حاجة إلى حل مشابه للنظام الدولي المعاصر. يتعين الحفاظ على الناتو كحاجز يمنع عودة روسيا الإمبراطورية. وبالتزامن مع ذلك، ينبغي على الديموقراطيات الصناعية وضع نظام مسؤول عن التعاون مع روسيا، كما ينبغي تقوية الآليات التشاورية ضمن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي OSCE برفعها إلى المستوى الرئاسي وإجراء لقاءات دورية لمراجعة الوضع الدولي. تشارك روسيا فعلاً في لقاءات رؤساء مجموعة

الثمانية. وبهذه الطريقة، يبنى نظام جديد لأوروبا من الغرب إلى الشرق وليس من الشرق إلى الغرب كما ينادي البعض.

نحو هيكلية جديدة في العلاقات الأطلسية

لا يمكن أن يظل الناتو الإطار المؤسساتي الوحيد للتعاون الأطلسي. هناك حاجة إلى وعاء للتعاون الأطلسي يتخطى الأمن ويضم كل دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تلك التي ليست عضواً في الناتو، والمؤسسات المختلفة للاتّحاد الأوروبي وأعضاء أميركا الشمالية في الحلف الأطلسي - الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

يمكن لمنطقة التجارة الحرة عبر الأطلسي TAFTA أن تخدم مثل هذا الغرض. بتصميمها الأولي للبضائع المصنعة والخدمات ولاحقاً الزراعة، يمكن لمنطقة التجارة الحرة عبر الأطلسي (تافتا) تسريع الحركة نحو تجارة حرة تلتزم بها كل دول منطقة شمال الأطلسي. كما يمكنها مواجهة قوى النبذ التي تضعف تعاون شمال الأطلسي وتقدم حافزاً جديداً لتوحيد مصير الدول التي لها حدود مع شمال الأطلسي.

إن الظروف مؤاتية. فمعايير العمل وسلالم الأجور والاهتمامات البيئية على جانبي الأطلسي، متماثلة. يمكن دمج اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية NAFTA (نافتا)، التي تضم الولايات المتحدة والمكسيك وكندا مع اتفاقية تافتا. عند هذه النقطة، يلزم تطوير آلية استشارية جديدة في المجالين السياسي والاجتماعي لصياغة روابط أقوى بين نصف الكرة الغربي والاتحاد الأوروبي. ومع تطور اقتصاد روسيا وبعد أن تصبح سياستها الداخلية أكثر دستورية، يصبح احتمال انضمامها إلى مثل هذه المنطقة التجارية الحرة، إمكانية واضحة.

يتطلب عالم الاستشارات السياسية اندفاعاً أقوى نحو الإبداع. القضية المركزية هي معرفة مقدار ما تحتاج إليه وحدة الديموقراطيات الأطلسية لإدارة مستقبلها، ومقدار الاختلاف الذي يمكنها تحمّله. إن من مصلحة

أميركا أن تصبح أوروبا مشاركاً أكثر نشاطاً في الشؤون الدولية. لكن ليس من مصلحة أميركا تعريف تلك الهوية كمعارضة للولايات المتحدة. ينبغي تشكيل مجموعة توجيه أطلسية تمثل المكونات المختلفة لمنطقة الأطلسي، على أن تتألف من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المتكامل والدول الأوروبية التي ليست جزءاً من أوروبا المتكاملة سياسياً والأمين العام لحلف الناتو والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة. وينبغي أن تلتقي في فترات محددة لتطوير مقاربات مشتركة للشؤون العالمية ولحل الخلافات حالما تنشأ. يمكن لعضوية هذه المجموعة المشاركة أيضاً في آلية التشاور مع روسيا تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

يمكن وصف منطقة الأطلسي بسلسلة من الحلقات المتراكبة. في الجانب العسكري، هناك الناتو إضافة إلى أية قوة عسكرية تتمخض عن الاتحاد الأوروبي والتي من حيث الواقع ستكون متكاملة مع الناتو بطريقة أو بأخرى. وفي الجانب الأمني، يتعين حصول جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي على نوع من الضمان من حلف الناتو حتى ولو لم يكونوا جزءاً من القيادة المتكاملة. وفي مطلق الأحوال، سوف يظل الناتو المنظمة الأمنية الرئيسية. وفي الجانب الاقتصادي، هناك منطقة التجارة الحرة عبر الأطلسي. والقضايا السياسية تعالجها مجموعة التوجيه الأطلسية.

لا نبالغ في القول إن مستقبل الحكومات الديموقراطية حسب ما نفهمه يتوقّف على ما إذا كانت الديموقراطيات المحاذية لشمال الأطلسي ستتمكن من تفعيل علاقاتها في عالم خال من حرب باردة وإذا كانت بمستوى تحديات نظام عالمي شامل. وإذا ما تفسخت العلاقة الأطلسية بالتدريج لتتحول إلى علاقات تنافسية، مع كل الإنجازات العظيمة، فهذا سوف ينهي سيادة أوروبا في الشؤون العالمية وتكون النتيجة تقويض تلك القيم التي ناضلت من أجلها المجتمعات الغربية.

في حين يقرّ العديدون ظاهراً بأهمية هذا الهدف، لم يكن هناك إلحاح

للتعامل معه. إن الخلافات ضمن المنطقة الأطلسية حقيقة، والعديد منها - خصوصاً في المجال الاقتصادي - يشتمل على منافسات جوهرية على جانبي الأطلسي. إن رغبة أوروبا في تحقيق هويّة أكبر محقّة، وعلى المدى الطويل، سوف تصب في مصلحة الولايات المتحدة. والصعوبة تكمن في إيجاد تعريف لهذه الهوية غير تعريفها بأنها معارضة فطرية للولايات المتحدة. إن العلاقة التي تتصف بالتعاون الحقيقي تقتضي أن يكون طرفا الأطلسي مستعدين لتعديل مصالحهما الفورية قريبة المدى لمصلحة الضرورات بعيدة المدى لرؤية أشمل. لكن مع انسياق الديموقراطيات الغربية داخلياً نحو اعتبارات قصيرة المدى، يتضاءل عدد المناصرين للاعتبارات بعيدة المدى. والمكافآت السياسية هي للأعمال التي تُظهر فوائد فورية أو التي ترضي مناصري الأهداف قصيرة المدى. وهذا يعيدنا إلى مسألة القيادة على جانبي الأطلسي.

في حين أن العديد من هذه الصفحات يتأسف للميول داخل أوروبا، ينبغي على أي شخص يهتم لمستقبل العلاقات الأطلسية أن يدرك أن النزعة التفوقية الأميركية المتغطرسة تتحمل حصتها من المسؤولية. لقد كان هناك ميل كبير نحو تعريف التعاون بما يتفق والبرنامج الأميركي، فالكثير من التشريعات المحلية الأميركية تطبق على الحلفاء القريبين في بلدانهم، في حين تبدي القليل من التفهم لحاجات المجتمعات التي تحاول التكيف مع حقيقة خسارتها لموقعها الريادي السابق. تتعين صياغة سياسة أميركية أكثر حساسية. وكذلك الأمر هناك ضرورة لصياغة سياسة أوروبية أقل نظرية. فمهمة القادة قبل كل شيء هي السير بمجتمعاتهم من المكان الذي هم فيه إلى المكان الذي لم يسبق أن وصلوا إليه.

الفصل الثالث

نصف الكرة الغربي

عالم الديموقراطيات II

الثورة في المنطقة

إذا اعتبرنا أن المؤسسات السياسية والاقتصادية تحدد طبيعة الدور الدولي للمنطقة، فبالإمكان مقارنة أميركا اللاتينية بالدول المحاذية لشمال الأطلسي. فأنظمتها السياسية ديموقراطية، واقتصادياتها تتوجه بشكل متزايد نحو السوق، والنزاعات بين دولها تُحَل عن طريق المفاوضات أو التحكيم. والحروب بين دول أميركا اللاتينية، لأهداف عملية، تم استبعادها. وتبرز بين الحين والآخر مواجهات حدودية كتلك التي دارت بين البيرو والإكوادور في الثمانينيّات كارتداد إلى مرحلة سابقة يستبعد أن تتكرّر في السنين القادمة. إن الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي يعتبر في أميركا اللاتينية أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى من العالم. من هذه المنطلقات، تدخل أميركا اللاتينية - وعلى وجه الخصوص - الأرجنتين والبرازيل والمكسيك - العالم المعولم وتسجل نجاحات تذكر لمبادىء الديموقراطية والأسواق الحرة. عندما اقترح الرئيس كلينتون، في قمة الدول الغربية التي انعقدت في كانون الأول سنة 1994 في ميامي، إنشاء منطقة تجارية حرة في الأميركتين FTAA، كان خطابه موجهاً إلى هذا العالم الأميركي اللاتيني.

لكن يوجد عالم أميركي لاتيني آخر متخلف وبعيد عن المشاركة في التكنولوجيات المتطورة والإنترنت. في أميركا اللاتينية تلك، الفرق شاسع

بين العالم السياسي والعالم الاقتصادي. والهوة بين الأغنياء والفقراء تتزايد باستمرار. وفي بعض البلدان ـ مثل فنزويلا ـ تتحدى الحركات الشعبية، الشمولية في جوهرها، المؤسسات الديموقراطية. وفي بلدان أخرى ـ مثل كولومبيا ـ يعمل الثوار اليساريون المدعومون بأموال تجارة المخدرات، على تقويض التماسك القومي. وقد تظهر صيغة جديدة لقومية تسعى نحو هوية قومية أو إقليمية عن طريق مواجهة الولايات المتحدة. إن تحدي سياسة نصف الكرة الغربي الذي تواجهه الولايات المتحدة هو ما إذا كان في مقدورها تحقيق عالم مستوحى من منطقة التجارة الحرة للأميركتين، أو ما إذا كانت ستنقسم، لأول مرة في تاريخها، إلى كتل متنافسة، سواء ظلت الديموقراطية والأسواق الحرة المؤسسات الحاكمة، أو ما إذا كان هناك عودة تدريجية للشمولية الشعبية، في بعض البلدان على الأقل.

إنه التحدي الأكثر أهمية، لأنه منذ مبدأ مونرو على الأقل، والولايات المتحدة تعتقد أن لها دوراً خاصاً في نصف الكرة الغربي. إن أميركا اللاتينية، منسجمة مع مبادىء مجتمع القارة الأميركية مع أنها أبعد ما تكون عن الموافقة على تعريف الولايات المتحدة للمسؤوليات والموانع التي يقتضيها ضمناً. وعلى أية حال تمر طبيعة ذلك الدور الخاص بتغيرات عميقة لأنه منذ بداية الثمانينيات، والتحولات السياسية والاقتصادية الجارية في أميركا اللاتينية ليست أقل بعداً من تلك التحولات التي حصلت في الوقت ذاته تقريباً في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

لقد كانت أميركا اللاتينية منطقة الأنظمة الشمولية عند بروزها من الحرب العالمية الثانية، ولمدة ثلاثة عقود بعد ذلك، العديد منها عسكري، وبعضها يحافظ على حكمه بالطرق القمعية، إذا استثنينا كوستاريكا وكولومبيا اللتين تملكان، إلى حدٍ ما، سجلاً مستمراً من الحكم المدني.

في بداية الثمانينيات، استُبدل بالحكام العسكريين حكام مدنيون وصلوا عن طريق صناديق الاقتراع، وبدأت حقوق الإنسان تحظى بالحماية من تلك السلطات، واستعادت المجالس التشريعية قوة المبادرة. وما تشهده

تلك الدول من بعض الانتكاسات ـ باستثناء كوبا ـ لا ينفي حقيقة الخيار الديموقراطي الذي تنتهجه أميركا اللاتينية.

تـزامـن نجـاح عمليـات الاقتـراع مـع تطـورات بـارزة علـى الجبهـة الاقتصادية. لقد كانت دول أميركا اللاتينية، حتى وقوع أحداث سفك الدماء في الثمانينيات، تعاني من عجز كبير في القطاع العام ومن البطالة (المقنعة أحياناً بتوظيف أعداد ضخمة في المؤسسات الحكومية) ومن مؤسسات تملكها الدولة غير ذات فعالية وتعريفات حماية جمركية واقتصادات غير تنافسية. لكن بدءاً من الثمانينيات، أخذت الحكومات المركزية والمقاطعات، في نصف الكرة الغربي، تقودها الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والتشيلي، بتشجيع المؤسسات الخاصة والالتزام بآلية السوق. انخفض التضخم بدرجة كبيرة وتطور المناخ التنافسي وأصبحت التجارة الحرة، رسمياً على الأقل، هدف كل الدول في تلك المنطقة.

بالنسبة للعلاقات فيما بينها، تمر دول أميركا اللاتينية في تحولات عميقة مشابهة. فقد تخلّت الأرجنتين والبرازيل عن خيار كان يعتبر بداية لسباق تسلّح نووي. وتعهّد كلا البلدين رسمياً بالتخلي عن أي طموح لبناء أسلحة نووية أو أنظمة تحملها. وبالتالي فقد انضما إلى المكسيك التي أعلنت عن التزامها بالامتناع عن امتلاك قدرات نووية قبل عقد من ذلك. وما تبقى من دول أميركا اللاتينية يسير في الطريق ذاتها. لا يوجد سباق تسلح ولا ما يشير إليه في المستقبل. باختصار، تسعى الدول الرئيسية في أميركا اللاتينية إلى امتلاك المزايا التي تؤهلها إلى الانضمام إلى مجموعة الدول المتطورة: تقليد متنامٍ للحكومات التمثيلية والمجتمعات المفتوحة ـ والتزام بالتعليم الشامل وإدارة فعّالة ومنصفة للقضاء.

تحديات جديدة

حتى وقت هذه الكتابة، كانت هذه التوقعات الطموحة تصف رؤيا ولم تصبح بعد حقائق واقعة. لتحقيق هذه الآمال، يتعين الدخول في مرحلة ثانية من التغيرات والإصلاحات الداخلية. تلوح تباشير الديموقراطية في كل مكان

(باستثناء كوبا مرة أخرى)، لكن لم يتجاوز أي من هذه البلدان عتبة التحدي ـ كما تدل الأحداث الأخيرة في البيرو وفنزويلا، ناهيك عن هايتي التي أخذت تختفي منها مظاهر ديموقراطية. وقد تحققت المرحلة الأولى من الخصخصة والإصلاحات المالية وخفض التعريفات. لكن العمل الشاق لاستئصال الفساد وتحقيق العدالة وتوصيل الخدمات العامة بفعالية لا يزال في بدايته. وفي العديد من البلدان، مثل كولومبيا سيئة السمعة وحتى المكسيك والعديد من الدويلات الكاريبية، أوصلت تجارة المخدرات الفساد الرسمي إلى مستويات جديدة. في كولومبيا، تخلت الحكومة المركزية عن السيطرة على مناطق معينة لصالح الثوار الراديكاليين. وبالمثل تجد البيرو وحتى الأكوادور غير قادرتين أو غير مستعدتين لإحكام السيطرة على أجزاء مهمة من أراضيها. وتتصاعد أعمال العنف في كل مكان من أميركا اللاتينية والأمن العام بات مشكلة متنامية.

لا تزال الخدمات العامة، لا سيما التعليم والصحة، دون المعايير السائدة في الدول الغربية بسبب نقص التمويل اللازم. وفي العديد من البلدان، نجد أن النفقات على كل تلميذ في المدارس الأهلية مساوية لتلك التي في أوروبا. إذا كانت أميركا اللاتينية تود الإبقاء على وضعها التنافسي العالمي وتقويته، فلا مناص من إدخال إصلاحات في السياسات والممارسات التعلمية وتحديثها.

ولا يقل إصلاح الأنظمة القضائية والقوانين حيوية. ففي بعض البلدان، القضاء معروض للبيع ويخضع لتأثيرات قوية من القيادة السياسية، وحقوق الملكية غير آمنة، وفض النزاعات في المحاكم يتميّز بالشذوذ ولا يمكن التنبؤ به ما يزيد في الشعور بأن النظم القانونية لا تتلاءم مع تحديات حماية الأشخاص أو الملكيات.

تعمل العولمة على إبراز هذه العيوب بحدّة. فمع إغراء التصنيع للناس بالانتقال من الأرياف إلى المدن، تضعف أنظمة الإعانة التقليدية وتتبخر تدريجياً. ويتحوّل التفاوت في معدلات الدخل الذي كان محمولاً في

المجتمعات الريفية إلى تحدٍ للنظام السياسي. وبصرف النظر عن مكاسب الإنتاجية وعوائد التصدير إن لم تحوَّل إلى منافع اقتصادية تطال الغالبية العظمى من السكان، وإذا كانت التدابير المالية التي تفرضها الأسواق المالية الدولية تطال بشكل كبير طبقة المحرومين، فسيصبح النظام السياسي أكثر عرضة للتحديات.

تمثل الفجوة بين العالمين الاقتصادي والسياسي موطن الضعف في عملية العولمة. وكما سنتكلم في الفصل السادس، تحمل العولمة في طياتها خطر نشوء طبقتين اقتصاديتين في الدول النامية. وربما تكون 20 بالمئة من اقتصاداتها جزءاً من النظام الدولي كجزء من الشركات متعددة الجنسية. وما تبقى ـ وربما أغلبية السكان ـ ستترك في المؤخرة بعيدة عن الوظائف وزيادة الدخل والفرص التي توفرها العولمة. قد يتسبب هذا الانقسام بالامتعاض والنقمة على الولايات المتحدة، والاضطرابات الاجتماعية، خصوصاً إذا كانت عواقب الركود في الاقتصاد الأميركي أكثر مما تشير إليه التوقعات.

كما أنه لا يتوقع من الادخار المحلي أن يوفر الاستثمار المطلوب للانتقال بالمنطقة إلى المرحلة التالية للنمو. ونتيجة لذلك، يرجّح أن يمتلك الأجانب معظم القطاعات المنتجة في أميركا اللاتينية، إن عاجلاً أو آجلاً. وقد يتفاعل المحللون الاقتصاديون بحماسة مع هذا البرهان على فعالية السوق، لكن ذلك قد يشجع بعض القادة السياسيين لدول أميركا اللاتينية على استغلال الشعور العام بالتآكل الفعلي للسيادة الوطنية في التهجم على الأنظمة السياسية ذات التوجهات الاقتصادية الحرة.

هذا هو السائد في بلدان الأنديز، حيث عاد العسكر إلى الواجهة، وعاد الرؤساء إلى تركيز السلطات في أيديهم على حساب الهيئات التشريعية المنتخبة. وتقلصت الحريات الفردية وحرية الصحافة، وتفشّت أزمة المؤسسات. يتجلى هذا في فنزويلا، حيث استغل ضابط سابق يحظى بالشعبية، واسمه هيوغو خافيز، الاستياء العام من الفساد والتفاوت

الاجتماعي وسعى إلى توظيفه في تحدي سياسات الولايات المتحدة ووصفاتها لتحقيق مصالح ديماغوجية. عمد خافيز إلى إبطال العديد من القيود المؤسساتية والديموقراطية للنظام السياسي الفنزويلي، وتحول الهدف السامي والرامي إلى إزالة الفساد والمحسوبيات إلى قاعدة لتأسيس أوتوقراطية عسكرية شعبية. ومكّن ارتفاع أسعار النفط، وهو سلعة التصدير الرئيسية لفنزويلا، خافيز من تفادي عواقب مغازلته لفيدل كاسترو وشعاراته المعادية لأميركا، وإلى حدٍ ما، المعادية للرأسمالية التي كانت البلاد قد تخطته في إصلاحات الثمانينيّات.

وفي السياق ذاته، تتحول البيرو من توليفة ألبرتو فوجيموري للأوتوقراطية الشخصية والمحسوبية واقتصادات السوق إلى بديل لم يحدد بعد. كما عاد من المنفى ألان غارسيا، الذي أدت سياساته التي سعت إلى وضع يد الدولة على الاقتصاد إلى تخريب الاقتصاد في البيرو، فيما يراقب الآخرون التطورات الحاصلة في البلدان المجاورة عن كثب قبل أن يختاروا مسلكهم الخاص.

وبالمثل، جرّبت الإكوادور من الرؤساء في السنوات لأخيرة أكثر مما يحرص المواطنون المذهولون على تذكره ـ وفي غمرة الأزمة، قررت التخلّي عن عملتها ودَوْلرة النظام المالي للبلاد. فلا العولمة ولا الديموقراطية جلبت الاستقرار إلى بلاد الأنديز.

هل يعتبر خافيز أثراً من عصر مضى أو دلالة على نمط جديد من سياسات أميركا اللاتينية؟ هل لبس عباءة كاسترو أم أنه ظاهرة عابرة؟ هل الاقتصاد المعولم يقدم ما يكفي من الاستقرار النفسي والسياسي للإبقاء على الديموقراطية أم أنه يحدث فراغاً يسمح بعودة حكم شبه شمولي شعبي؟ هل سيسعى الجيل الجديد من القادة السياسيين إلى اتباع النمط الشعبي الراديكالي لخافيز أو فرناندو هنريكي كاردوسو في البرازيل الذي يؤكد على الديموقراطية والأسواق الحرة؟ سوف تحدد الأجوبة على هذه التساؤلات والدور الأميركي فيها مستقبل أميركا اللاتينية.

لا يمكن للولايات المتحدة أن تؤثر بشكل مباشر في التطورات الداخلية الحاصلة في البيرو، أو فنزويلا أو الأكوادور. ومحاولات إدارة كلينتون القيام بذلك جاءت عندما تسببت تصريحات أميركية في تعميق الأزمة الحكومية. وأفضل خيار تنتهجه الولايات المتحدة على المدى القصير، هو دعم ظهور منطقة التجارة الحرة للأميركتين التي أعلن عنها في قمة ميامي سنة 1994 كأساس لبديل ديموقراطي منفتح نحو السوق.

هل هناك طريق للخروج من الفوضى؟ خطة كولومبيا

كولومبيا بلد حافل بالغموض. فهي تتميز بتاريخ طويل من الديموقراطية غير المتقطعة، وقادتها في النصف الثاني من القرن العشرين كانوا في غالبيتهم من المدنيين الذين وصلوا إلى السلطة عن طريق الانتخابات برغم أن الأحزاب السياسية تآمرت للتعاقب على السلطة. كما أن كولومبيا تجنبت بدرجة كبيرة دورة الازدهار والركود التي تؤثر على جيرانها. ومن خلال إدارتها المالية الحكيمة، تمكنت من النجاة من أزمة ديون أميركا اللاتينية في الثمانينيات ولم تحتج إلى إعادة جدولة ديونها الدولية.

لكن لكولومبيا تراث حافل بحوادث العنف المتطرفة. فقد مزقتها حرب أهلية امتدت طوال النصف الأخير من القرن العشرين. يعود السبب جزئياً إلى كون كولومبيا مزيجاً من شعوب مختلفة. فهناك حضارات مختلفة منتشرة في أرجاء البلاد تعود إلى مجتمعات مختلفة: الأراضي الجبلية موطن السكان الذين يتحدرون من أصول أوروبية، والسهول الساحلية يسكنها العديد من أسلاف العبيد الذين جلبوا إلى البلاد في القرن التاسع عشر، ومناطق الغابات حيث يعيش ما تبقى من الهنود الأصليين.

امتزجت الحرب الأهلية، التي أشعلتها مجموعات ماركسية متطرفة، بصناعة المخدرات، التي توفّر قسماً كبيراً من المخدّرات المستهلكة في الولايات المتحدة. يموّل تجار المخدرات العصابات التي توفّر مناطق آمنة لإنتاج المخدرات، مقابل الأسلحة التي تشتريها بتلك الأموال. ونتيجة لذلك،

أصبحت العصابات أفضل تمويلاً في العديد من النواحي، من الحكومة نفسها. وهكذا لم تتمكن الحكومة من كسر الجمود العسكري الناشىء، ووصل الإحباط بها إلى درجة جعلتها تمنح مناطق آمنة لرجال العصابات. وبالتالي فهناك أجزاء واسعة من البلاد تخضع من الناحية الفعلية للمجموعات الراديكالية المصممة على الإطاحة بالحكومة المركزية ولمنتجي المخدرات الذين يسخرون علناً من التشريعات القانونية المحلية.

وجدت كولومبيا نفسها عالقة في مأزق كلاسيكي لحرب عصابات. فرجال العصابات لا يقاتلون إلاّ عندما يكونون متأكدين من امتلاكهم لليد الطولى - خصوصاً إذا كانت عملياتهم خارج نطاق المناطق الآمنة. كما أنهم ليسوا بحاجة إلى الانتصار في المعارك، وهدفهم هو إلحاق الإصابات لاستنزاف ما تبقى من قوة الحكومة وقاعدتها السياسية. العصابات تنتصر طالما أنها لا تخسر، وبالعكس، تخسر الحكومة إذا لم تنتصر - أي إذا لم تقضي على العصابات.

وعلى مرّ التاريخ، انتهت حروب العصابات، مثل الحروب الأهلية، إما إلى نصر شامل لأحد الطرفين أو الاستنزاف التام لكلا الطرفين. والمفاوضات بين الفريقين لا تصل أبداً إلى اتفاق - برغم أنها لا تزال الوصفة المفضلة للمستشارين السياسيين في أميركا الشمالية في حثهم نحو الخروج بنتائج «سياسية». وهي لم تنجح في كولومبيا برغم المحاولات الحكومية النشطة وخطوتها المفاجئة في التخلي عن مناطق هامة لصالح مجموعتين ثوريتين رئيسيتين.

كل ذلك أدى إلى تحويل كولومبيا إلى أخطر تحد سياسي في أميركا اللاتينية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. إخفاق للتهديدات الحكومية. والمجموعات شبه العسكرية تخوض حرباً مفتوحة ضد العصابات، والقانون والنظام في الطريق نحو الانهيار التام. ونتائج هذا الوضع بالنسبة إلى الولايات المتحدة ستكون وخيمة. فالتفكك الوطني في كولومبيا سيشكل ضربة للتقدم الاقتصادي في المنطقة وسيولد موجات من اللاجئين الذين لا

بد أن يصلوا إلى شواطىء الدول المجاورة وإلى الولايات المتحدة وستؤدي إلى إنهاء التدابير المحدودة أصلاً لضبط تهريب المخدرات الموجودة حالياً في البلاد. وما سينتج عن ذلك ستكون حكومة ماركسية متطرفة تدعمها أموال المخدرات، حالياً على الأقل، في أعرق بلد في منطقة الأنديز وأكبرها. وهذه الأزمة أعمق بكثير من فقدان الاستقرار في هايتي، التي أدت إلى تدخل إدارة كلينتون، أو أزمة بناما التي تسببت في رد عسكري من قبل إدارة جورج هـ.و بوش.

لا مجال للشك في مصلحة الولايات المتحدة في عودة الاستقرار إلى كولومبيا. ينبغي أن تبذل ما في وسعها للمساعدة في تشكيل حكومة قادرة على فرض قوانينها التي تمنع إنتاج الأفيون والكوكا وتحارب مصانع إنتاج المخدرات وأنظمة النقل التي تستخدم في تهريبها من كولومبيا إلى الولايات المتحدة. ولهذا السبب، وضعت إدارة كلينتون، في أشهرها الأخيرة، خطة شعارها «خطّة كولومبيا»، وهي برنامج مساعدة رئيسي. تشتمل الخطة على تزويد الجيش الكولومبي بمروحيات ومعدات أخرى يقدر ثمنها بـ 1.2 بليون دولار، إضافة إلى مستشارين أميركيين لتدريب الضباط الكولومبيين على إدارة حرب العصابات. والهدف هو تدمير قطاع المخدرات الذي سيؤدي إما إلى إضعاف العصابات أو جرّها نحو طاولة المفاوضات.

لقد أدى التركيز الحصري لخطة كولومبيا على الحل العسكري إلى فشل هذه الخطة للأسف. ولمساعدة الحكومة الكولومبية في فرض سيطرتها على مناطق إنتاج المخدرات التابعة للعصابات، ولمراقبة وسائل النقل وللفوز في الحرب المثلثية مع رجال العصابات والقوات شبه العسكرية، يلزم فعل الكثير غير هجمات المروحيّات وإخضاع الجنود الكولومبيين لدورات تدريبية أميركية محدودة. يتعين توفير فرص أكبر لمزارعي المخدرات لكي يتحولوا إلى محاصيل بديلة. فالمساعدة الأميركية لكولومبيا في إيجاد زراعة بديلة ضئيلة بالمقارنة مع المساعدة العسكرية. ومع ذلك، فاليأس من الوضع الاقتصادي هو الذي يجعل المزارع الكولومبي هدفاً سهلاً لمنتجي المخدرات.

لذلك، يتعين إخضاع المنظمات اليمينية شبه العسكرية للسيطرة،

ويتعين حماية الحقوق الإنسانية لأولئك الذين يقطنون في المناطق التي تشهد أحداث عنف ليس من رجال العصابات وحسب بل ومن قوات الأمن الخاصة الذاتية التي تبرر وجودها بعدم فعالية الإجراءات الحكومية. وينبغي إدخال إصلاحات شاملة في مؤسسات القضاء الجنائي.

في ظل هذه الأوضاع، تحمل خطة كولومبيا في طياتها بعض الزخم المشؤوم الذي أدى إلى تورط الولايات المتحدة في ڤييتنام ووقوعها في مأزق ثم في الإحباط: في البداية، ينبغي أن يقتصر التدخل الأميركي على التدريب وتقديم المعدات العسكرية الضرورية - وفي هذه الحالة، مروحيّات هجومية ضخمة. لكن متى تخطت الجهود نقطة معينة، فعلى الولايات المتحدة أن تمنع انهيار القوات المحلية التي استثمرت فيها هيبتها وأموالها، بتدخل مباشر في الصراع.

عندما تكون الرهانات عالية، يصبح الدخول في مغامرة بدون دعم من بعض بلدان أميركا اللاتينية فيه الكثير من المخاطرة. ولا يزال التعاون فيما بين هذه الدول ضعيفاً فيما يخص خطة كولومبيا. ففنزويلا تحت حكم هيوغو خافيز والتي تتقاسم حدوداً طويلة مع كولومبيا، تتعاطف مع العصابات الراديكالية وتعارض حتى الوجود الأميركي غير المباشر بالقرب من حدودها. والبرازيل التي تملك حدوداً طويلة مشتركة هي الأخرى لم تلتزم حتى الآن بالدور الأميركي. والبيرو والأكوادور مشغولتان بما فيه الكفاية في مشاكلهما الداخلية لكي يقدما عوناً فعّالاً. ويخشى جيران كولومبيا عموماً من نجاح الخطة بقدر ما يخشون فشلها. فهم قلقون من احتمال انتقال صناعة المخدرات، فيما لو أخرجت من كولومبيا، إلى الأكوادور والبيرو والبرازيل وحماية محاصيل الكوكا بواسطة قواتها المسلحة الخاصة ومن ثم التحول إلى عصابات. كما أن خشية بعضهم من الحكومة اليسارية في بوغوتا الأكثر تسامحاً مع كارتيل المخدرات أقل من خشيتهم لانتقال مراكز صناعة المخدرات إلى أراضيهم.

وكحجة لترددها في التعاون، تستشهد حكومات أميركا اللاتينية بنفاق الولايات المتحدة، مدعية بأنها أكثر استعداداً لخوض حرب المخدرات على

أراض أجنبية من استعدادها لكبح استهلاكها المحلي لها. إن لانتقادات أميركا اللاتينية لتشديد الولايات المتحدة على مشكلة تصدير المخدرات حسناتها كما لانتقادات فشل الولايات المتحدة في حربها الداخلية ضد تعاطيها. لكن ذلك لا يغير من حقيقة أن تأثير زراعة المخدرات أكثر على أميركا اللاتينية منه على الولايات المتحدة. ففي أنظمة شديدة المركزية مثل تلك السائدة في أميركا اللاتينية، يطال الفساد المصاحب لتجارة المخدرات مسؤولين كباراً في الحكومات وفي أنظمة القضاء الجنائي. لكن في نظام لا مركزي مثل الذي في الولايات المتحدة، يتركز الفساد في مستويات محلية. في أميركا اللاتينية، تجارة المخدرات غير القانونية عامل زعزعة للاستقرار السياسي، وفي الولايات المتحدة تمثل إحراجاً سياسياً وأزمة اجتماعية. ومع ذلك، كلا المنطقتين سوف تدفع ثمناً غالياً ـ ليس أقله تآكل العلاقات الثنائية ـ إذا لم يتم التعاون على التصدي لهذه المشكلة.

لا يوجد أمام الإدارة الجديدة عمل أكثر أهمية من الحصول على دعم أميركا اللاتينية لبرنامج يجمع ما بين النواحي العسكرية لخطة كولومبيا والبرنامج الاجتماعي للزراعة والإصلاح القضائي. الخطوة الهامة الأولى هي التعاون الموسع بين المكسيك والولايات المتحدة في كبح تدفق المخدرات من كولومبيا عبر المكسيك ووصولاً إلى الولايات المتحدة. وكما صرّح الرئيس المكسيكي ڤيشنتي فوكس، يمكن توسيع برنامج المراقبة المشتركة ليشمل أميركا الوسطى وكولومبيا. وينبغي على البلدان الأخرى، وخصوصاً تلك المجاورة لكولومبيا أن تعي حقيقة أنها لن تكون قادرة على تجنب الخطر المتنامي لتفتت الحكومة الكولومبية أو فقدانها السيطرة على المزيد من مناطق الأرياف. وعند نقطة معينة، قد تصل إلى نتيجة مفادها أن لا مناص من التفاوض على اتفاقية مع العصابات تصبح الخطوة الأخيرة في الفقدان الكلي للسيطرة. وسوف يبرهن وقْع انهيار الحكومية الكولومبية وحلول حكومة راديكالية تمولها تجارة المخدرات عن مدى تأثيره المدمر على البلدان الأخرى في المنطقة.

يمكن تفهّم القرار الذي اتخذته إدارة كلينتون في مقاومة مثل هذه النتيجة، أحادياً إذا لزم الأمر، وكذلك تفهم قلق أولئك الذين يرون الخطر نفسه يلوح عند نهاية مجهود غير حاسم مضاد للعصابات/ ومضاد للمخدرات. وباعتباري واحداً ممن خدموا في إدارة ورثت مأزق الحرب في ڤيتنام التي بدأت كجهود لاستخدام التكنولوجيا الأميركية في إلحاق الهزيمة بالفدائيين المحليين، ربما كنت شديد التحسس تجاه خوض صراع لأهداف نبيلة ينتهي على الأرجح بمأزق وخروج من الوهم وحتى خطر أكبر على الاستقرار والأمن.

تمثل الناحية العسكرية لخطة كولومبيا وتنفيذها أحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة في أفضل الحالات كسباً للوقت لبرنامج سياسي واجتماعي متعدد الجوانب. لكن ماذا لو رفضت بلدان أميركا اللاتينية الاستمرار فيه؟ إذا أخذنا بالحسبان أهمية كولومبيا والمخاطر المصاحبة لانهيارها، لا بد من وجود برنامج مساعدة ضرورية. لكن يتعين على الولايات المتحدة عدم تجاوز حد الجهد الاستشاري الذي يجعلها مشاركة في الصراع. ينبغي تدريب الجنود الكولومبيين في الولايات المتحدة أو في قواعد قريبة مثل بناما. وينبغي تحديد أهداف وحدود هذا البرنامج بكل وضوح. وينبغي إجراء الحوار الوطني الذي لا مفرّ منه مع بعض الفهم للحقائق المحلية، خصوصاً أن العصابات قد تعلمت كيف تستغل قلق الحكومات الغربية من انتهاكات حقوق الإنسان لجرها نحو التدخل (كما في كوسوڤا) أو للحثّ على الانسحاب (كما في ڤيتنام).

قبل أن تغرق الولايات المتحدة كثيراً في التصرفات الأحادية، ينبغي على الإدارة الجديدة تحديد أهدافها: هل هي استقرار الوضع العسكري أو إحراز النصر؟ وما هو الفرق بين الأمرين؟ ما هو خطر كون الاستقرار العسكري مقدمة لهزيمة مطولة؟ وإذا كان النصر هو الهدف، فما هو تعريفه وكم يلزم من الوقت لإحرازه وما هو الجهد الذي يتطلبه؟ وإلى أي مدى يمكننا المضي لوحدنا؟ وفوق كل ذلك، يتعين على الإدارة أن تشرح للرأي

العام ما الذي تواجهه مخافة أن ننساق نحو اتخاذ قرارات على أساس تكتيكي لن تفضي إلى النجاح ولا إلى التخلص من الأزمة.

وعود نصف الكرة الغربي

من دواعي السخرية أن الرئيس كلينتون، الذي خيّم على أشهره الأخيرة في الحكم سعي محموم لتحقيق مآثر في السياسة الخارجية، ربما استطاع أن يحقق مآثر دائمة في الأشهر الأولى من رئاسته عندما أعطى دعمه لتجارة حرة في الأميركتين. ففي سنة 1993، رعى كلينتون من خلال الكونغرس التصديق على اتفاقية النافتا ـ اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية وتضم كندا والمكسيك والولايات المتحدة ـ التي كانت محل مفاوضات أثناء فترات حكم أسلافه.

أثبتت النافتا أنها فائدة مستديمة لجميع الشركاء. فقد تجاوز حجم التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك حجمَ التجارة مع اليابان ومع سائر الدول الأوروبية. فما يربو على السبعين في المئة من صادرات المكسيك يذهب إلى الولايات المتحدة، والنفاذ إلى سوق أميركا الشمالية الذي ضمنته النافتا شجع على تدفق رؤوس أموال جديدة إلى البلاد. يمكن تكرار هذا المنحى بالتأكيد في أي مكان آخر إذا طبقت اتفاقية للتجارة الحرة بين بلدان النافتا وأميركا اللاتينية. لقد كانت النافتا تتويجاً لإنجازات السياسة الخارجية، خصوصاً إذا كان في الإمكان توسيع مبادئها لتشمل باقي البلدان.

في خطابه الذي ألقاه في قمة ميامي التي انعقدت في كانون الأول/ ديسمبر من العام 1994، اقترح الرئيس كلينتون مثل هذه الخطوة بتحويل المقترحات الأحادية المشابهة لاقتراحات الرئيسين رونالد ريغان وجورج هـ.و. بوش حول إنشاء منطقة تجارة حرة في الأميركتين إلى تعهد رسمي من قبل جميع رؤساء دول المنطقة. وصف كلينتون النافتا بأنها الخطوة المهمة الأولى نحو نوع جديد من مجتمعات الدول، مبنيّ على قاعدة مشتركة من القيم الديموقراطية في التبادل الحر للبضائع والخدمات

والرساميل، ومكرّس لخدمة حقوق الإنسان وملتزم بالحفاظ على البيئة المشتركة.

تعتبر منطقة التجارة الحرة لنصف الكرة الغربي مهمة لأسباب اقتصادية أيضاً. فاتفاقية التجارة الحرة للأميركتين ستكون حافزاً للدول الأخرى لكي تتوسع في التجارة الحرة لتشمل الزراعة والاتصالات وقطاعات الخدمات مع تقوية الموقع التفاوضي لنصف الكرة الغربي إزاء المناطق الأخرى. المسألة ليست نظرية، فهناك سلسلة من المواعيد المحددة التي تحرك المفاوضات التجارية. ومن المقرر أن تنعقد القمة التالية للأميركتين، أثناء كتابة هذا الكتاب، في مدينة كيبيك في 20-22 نيسان/أبريل من العام 2001 وستليها مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة للأميركتين في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2002 تترأسها البرازيل والولايات المتحدة، والمخطط لها أن تكتمل بحلول 2005. افتتح المركوسور Mercosur، وهو تكتل تجاري أميركي لاتيني، مباحثاته حول التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي على أن يتم التوصل إلى اتفاق في 2004-2005. إذا فشلت الولايات المتحدة في متابعة سياسة واضحة تتطلع إلى المستقبل، فسوف تجري بلدان نصف الكرة الغربي مباحثات تنافسية مع المجموعات المناطقية الأخرى أو تنظم نفسها في مجموعات أصغر لاستبعاد الولايات المتحدة. وكلا الهدفين يتناقض مع مصالح الولايات المتحدة القومية.

لكن هذا الذي لا يزال حاصلاً منذ أن أهملت إدارة كلينتون نظرتها بعيدة المدى. فقد فشلت في الوفاء بوعدها للتشيلي بانضمام مبكر إلى اتفاقية نافتا، وتجاهلت أحاسيس الأرجنتين المشابهة أثناء فترة ولاية كارلوس منعم. التعبير العملي لهذا التراجع عن مبادراتها الخاصة كان رفض إدارة كلينتون أن تسأل الكونغرس تجديد صلاحية المسار السريع التي انتهت في العام 1994. مكّنت هذه الصلاحية، التي أجرت الولايات المتحدة بموجبها مفاوضاتها التجارية منذ العام 1974، الرئيس من إنجاز اتفاقية وتقديمها إلى الكونغرس لقبولها أو رفضها بدون أية إمكانية لإجراء تعديلات عليها.

تراجعت إدارة كلينتون عن العمل بما تمليه عليها قناعاتها لأنها وجدت الحزبين السياسيين الأميركيين منقسمين إلى مجموعات ترفض ارتباطاً مؤسسيًّا بباقي دول العالم، وأخرى تسعى إلى فرض معايير الولايات المتحدة من جانب واحد (خصوصاً فيما يتعلق بمعايير العمل والبيئة). ونتيجة لذلك، فقد رئيس للولايات المتحدة تلك الصلاحية لأول مرة منذ أكثر من عقدين لمواصلة توسيع النافتا إلى ما وراء كندا والمكسيك أو التفاوض مع مجموعات مناطقية أخرى. في غياب صلاحية المسار السريع، أدرك المتحاورن أن المفاوضات قد تكون بلا نهاية وتحت رحمة أية تعديلات يدخلها وتنوء تحت خط تعديل الكونغرس لأي اتفاق يتم التوصل إليه والحاجة عندئذ لإعادة التفاوض.

ومن شأن هذا إضعاف أو شل الموقف التفاوضي لأنه يتزامن مع ظهور المركوسور الذي يربط البرازيل والأرجنتين والباراغواي والأوروغواي بمنطقة تجارة حرة أميركية جنوبية تحت قيادة البرازيل. فبعد أن ملت تشيلي من طول انتظار تحقق الوعد بدخول النافتا، انضمت إلى المركوسور كما فعلت بوليڤيا، فيما عبّرت فنزويلا والبيرو عن اهتمامهما الشديد بالأمر. وكأي تكتل تجاري جديد، يؤكد المركوسور على أن نواياه غير تمييزية، لكن الحقيقة عكس ذلك. فمن صفات التكتلات التجارية أن تكون حواجزها الداخلية أقل من حواجزها الخارجية، وأن يعتمد موقعها التفاوضي على القدرة على منح أو حجب المزايا التي يتمتع بها أعضاء التكتل.

وهذه هي بالضبط الأغنية السحرية التي تومىء بها أوروبا إلى ما وراء الأطلسي. ففي زيارة إلى أميركا اللاتينية في آذار 1997، نبّه الرئيس الفرنسي جاك شيراك مضيفيه إلى أن مستقبل أميركا اللاتينية ليس مع «الشمال»، مشيراً إلى النافتا والولايات المتحدة، وإنما مع أوروبا. وتوسّع آخرون من المناصرين لمبدأ تخفيف التأثير الأميركي على أوروبا في الموضوع نفسه. ومن الأمثلة على ذلك المقابلة التي أجريت مع رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي آنذاك (لوزراء الخارجية) البرتغالي أنتونيو غاتيريس في

كانون الأول/ ديسمبر من العام 2000، حيث دافع عن الاتفاقية الأوروبية بشأن الزراعة على أساس أن تأثيرها سوف يقلل من تأثير الولايات المتحدة:

> إن تقوية الروابط مع المركوسور تكتسي أهمية استراتيجية ويتعين أن تطغى، بالنسبة إلى بلد يملك رؤيا عالمية مثل فرنسا، على سائر الاعتبارات الأخرى (مثل الاختلافات في السياسات الزراعية). فعندما يتعلق الأمر ببناء نظام جديد متعدد الأقطاب يمكنه الحد من النزعة الأميركية الفطرية للسيطرة، سيتعين على أوروبا تقديم بعض التنازلات[1].

ولم يتردد بعض مناصري المركوسور في تأييد هذا التصريح. ومع تأخر اتفاقية التجارة الحرة للأميركتين، ضعفت المفاوضات التجارية بشأنها، حيث طغت عليها النزاعات البيروقراطية التي تخدم كمحرض على المنافسة بين النافتا والمركوسور. يتمثل خطر الاستمرار في هذا التحول في أن تكامل أميركا اللاتينية سوف يعمل على تطوير إيقاع خاص به بدون الرجوع إلى بنية نصف كروية أكبر، أو ربما معاد لها. وهذا لا يمثل نكسة للآمال الاقتصادية للولايات المتحدة بالدخول إلى سوق قوامها أربعمئة مليون مستهلك، أو ما يوازي عشرين في المئة من حجم تجارتها الخارجية، وحسب، بل يمثل نكسة للآمال الأميركية بإنشاء نظام عالمي يستند إلى مجتمع متنام للديموقراطيات في الأميركتين وأوروبا.

النافتا والمركوسور

في غياب سياسة أميركية دينامية وطموحة، يمكن أن يتحول المركوسور إلى نسخة عن تلك الاتجاهات في الاتحاد الأوروبي التي تحدد هوية سياسية لأوروبا متميزة عن سياسة الولايات المتحدة، إن لم تكن مناوئة لها. وخصوصاً في البرازيل، ويوجد قادة تستهويهم سياسة أميركية لاتينية موحدة تواجه الولايات المتحدة والنافتا. يقول رئيس البرازيل كاردوسو، «المركوسور مصير بالنسبة لنا، فيما اتفاقية التجارة الحرة للأميركتين مجرّد خيار»[2].

لكن إذا لم يجد قادة نصف الكرة الغربي طريقة للتوفيق بين «المصير» و «الخيار» ـ أو إذا اعتبرتا كلمتين غير متوافقتين ـ فسوف تكرر المجتمعات ذات التاريخ المتشابه والمؤسسات الحرة في القرن الحادي والعشرين نهج التدمير الذاتي الذي أنضب مواردها في القرن العشرين. وعند كتابة هذه السطور، تخوض البرازيل والولايات المتحدة غمار منافسة صامتة، يعتّم عليها التردد في إظهارها والإدراك بأن ذلك الصراع المفتوح سوف يضر بمصالحهما الاقتصادية. لا يوجد سبب يدعو الولايات المتحدة لكي تكون السباقة إلى التخلي عن طريق الشراكة. فأمامها الكثير لتجنيه من تقوية علاقاتها الثنائية مع جيرانها في الجنوب، وخصوصاً المكسيك والبرازيل والأرجنتين، فيما تشرع في الوقت ذاته بديبلوماسية مكثفة لجذب كل من النافتا والمركوسور إلى منطقة التجارة الحرة لنصف الكرة الغربي.

تتمتع المكسيك بعلاقة خاصة مع الولايات المتحدة، وهي ثاني أكبر شريك تجاري لها. تحولت النافتا، التي هوجمت منذ إنشائها من قبل طرفي ريو غراندي بوصفها زواجاً مستحيلاً بين الفقير والغني، إلى نجاح مذهل. ونتيجة لذلك، تعيد المكسيك صياغة نفسها. في المكسيك القديمة، كانت تسيطر على الأعمال التجارية ـ بما فيها أعمال الحكومة ـ نخبة سياسية، ولم يكن يرحّب بالقادمين الجدد. كانت المكسيك القديمة، المهتمة بمآسي الماضي أكثر من اهتمامها بفرص المستقبل، منهمكة في شؤونها الداخلية وعالقة في دورات من الازدهار والركود ومن التطور والفساد. نظرت إلى الشمال بعين يشوبها الحسد والخوف، تعارض بفطرتها كل ما تدافع عنه الولايات المتحدة في الشؤون الدولية، وفي الوقت ذاته، مرتاحة ليقينها بأن أي تحدٍّ أمني لنصف الكرة الغربي سوف يواجه، في النهاية، من قبل «تكتل الشمال».

اليوم حلت المنافسة والشفافية مكان الاحتكار والصفقات السرية، وأصبحت غالبية المكسيكيين توّاقة إلى الإصلاح. يعود هذا في جزء منه إلى القوى التاريخية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية التي تعيد صياغة المجتمعات في كل مكان. لكن التحوّلات تعكس بدرجة كبيرة التجارب

الفريدة للمكسيك. فالرئيس كارلوس ساليناس دي غورتاري الذي وصل إلى الحكم سنة 1988 عبر انتخابات فاسدة، رعى التحرير الاقتصادي الذي أعطى حرية أكبر للقوى المتنافسة وقلّل من سيطرة الدولة على الاقتصاد. وهذا بدوره أتاح إجراء المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا).

في النهاية، عانى ساليناس وأعضاء حكومته التكنوقراطيين من الخيبة لأنهم فشلوا في تكييف النظام السياسي المكسيكي مع التغيرات الاقتصادية التي أدخلوها. وقد قام الرئيس إرنستو زديلّو - المرشح البديل الطارىء للرئاسة سنة 1994 بعد اغتيال لويس دونالدو كولوسيو - بخطوة تاريخية بتأسيسه نظاماً انتخابياً يضمن انتخابات حرة ونزيهة. وعندما تولى فيشنتي فوكس السلطة في كانون الأول/ ديسمبر سنة 2000، كان أول رئيس مكسيكي معاصر يتم اختياره في انتخابات حرة ليحكم البلاد عبر نظام حقيقي متعدد الأحزاب.

ورث فوكس تحديات كبيرة أيضاً: نمط ملكي في إدارة البلاد، انتخاب يتعين تكييفه مع مبدأ فصل السلطات ومجلساً تشريعياً لا يحظى بالأغلبية فيه. يعتبر فوكس أول رئيس منذ سبعة عقود يقود حزباً حاكماً لا يملك أغلبية في مجلس الشيوخ أو هيمنة على القضاء.

من المساهمات الإيجابية للحزب الحاكم السابق، الحزب الثوري الدستوري (والذي يعرف بالإسبانية بـ PRI)، مهارته في امتصاص وتخفيف معارضة المتطرفين من اليمين واليسار. وبعد أن أصبح خارج الحكم، من المرجح أن PRI يذرف الدمع على هذه الميزة.

كما أن العديد من المكسيكيين دعموا فوكس ليس لأنهم يوافقون على نهجه المعتدل كيمين الوسط، ولكن لأنهم أرادوا كسر احتكار PRI للحكم. وبعد استقرار النظام المكسيكي الجديد، من المرجح أن يعودوا إلى تأييد الأحزاب التي يفضلونها، وقد تتجه المكسيك صوب ائتلاف من اليمين واليسار مشابه لما عليه الحال في العديد من الأنظمة البرلمانية الأوروبية.

وهذا سيبرز الحاجة إلى تشكيل حكومة ائتلافية، وهي تجربة جديدة بالنسبة إلى النظام السياسي المكسيكي.

هناك العديد من المهام في انتظار فوكس. فلا تزال الثروات في أيدي قلة قليلة من السكان، والأجور الحقيقية أقل بكثير من أن توفر مسكناً لائقاً للغالبية العظمى من السكان. وأموال المخدرات تفسد الشرطة والنظام القضائي. والبنية التحتية للبلاد لا تتماشى مع الفرص الاقتصادية الجديدة. والنظام التعليمي لا يتلاءم ومتطلبات القرن الحادي والعشرين.

وفي الوقت ذاته، تعتبر المكسيك في موقع ممتاز يمكّنها من الاستفادة من روابطها مع الولايات المتحدة. لا يوجد بلد آخر بهذا الحجم من السكان يتقاسم حدوداً طويلة مع جار غني مثل أميركا. لكن لو كانت الجغرافيا كافية، لكانت حققت المكسيك نجاحاً اقتصادياً منذ زمن بعيد. وثمة تغييران يفتحان نافذتين جديدتين للفرص: النافتا والعولمة.

نتج عن النافتا تجارة واستثمار فاقا أكثر التوقعات تفاؤلاً، ويعود ذلك بجزء منه إلى النمو القياسي في الولايات المتحدة. لكن الأمر يعود أيضاً إلى موقع المكسيك الممتاز الذي يؤهلها للاستفادة من العولمة. فأدوات الاقتصاد الجديد المعولم تصل إلى المكسيك في نفس الوقت ونفس الكلفة تقريباً كما في البلدان الصناعية. باعتبار التكنولوجيا مفتاح النمو، فأي بلد مستعد لاستخدامها يمكنه أن ينجح، وخصوصاً إذا كانت هناك أكثرية من الشباب، كما هو الحال في المكسيك، الذين يألفون العمل على الحواسيب واستخدام الإنترنت. وباعتبار أن 65 في المئة من سكان المكسيك دون الثلاثين سنة، يمكن للمكسيك أن تبرز كعامل رئيسي في الاقتصاد العالمي، بشرط أن تُدخِل إصلاحات جذرية على نظامها التعليمي وعلى نفقاتها العامة وأن تسيطر على تجارة المخدارت ـ وهي الأهداف التي جعلها فوكس على رأس أولوياته.

تتشابك الحقائق المكسيكية مع أولويات إدارة جورج دبليو بوش. وكحاكم سابق لولاية تكساس، خبر الرئيس بوش شخصياً أهمية مكسيك معافاة ومبدعة ومنتجة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وكانت ردة فعله اعترافه بأولوية المكسيك في جدول أعماله بالنسبة إلى السياسة الخارجية،

الذي يضم كبند رئيسي جهود مشتركة مع كندا لدمج النافتا مع منطقة التجارة الحرة لنصف الكرة الغربي بحلول العام 2005.

يعتمد الوصول إلى ذلك الهدف بدرجة كبيرة على علاقة أخرى مختلفة بدرجة كبيرة ـ تلك التي بين الولايات المتحدة والبرازيل. فتطور السياسة الخارجية للبرازيل كان على النقيض من تطور السياسة الخارجية للمكسيك. فالقسم الأعظم من تاريخ المكسيك اتصف بخليط من الارتياب والامتعاض من الولايات المتحدة حتى عندما فرض الواقع الجغرافي والحقائق الاقتصادية تعاوناً وثيقاً. ولم تتحقق تلك العلاقة الخاصة إلاّ مؤخراً. بالمقابل، وتقليدياً كانت البرازيل، أقرب حليف إلى الولايات المتحدة في الأميركتين. والبعد الجغرافي بين الدولتين حال دون حدوث تصادم لغاية النصف الأخير من القرن العشرين لكن ليس بطريقة تتناقض وسيادة البرازيل.

وخلافاً لدول أميركا اللاتينية الأخرى، تملك البرازيل مساحة شاسعة. ولم يطور شعبها البلاد باستكشاف مناطقها الداخلية، كما فعل المستوطنون في أميركا الشمالية، إلاّ في النصف الأخير من القرن العشرين، وإنما عاشوا على الشريط الساحلي كما لو كانوا مصممين على إبقاء العلاقة مع العالم القديم.

ومع ذلك، فاتساع رقعة أراضي البرازيل منح مؤسساتها وسياساتها ثقة بالنفس حررها من توكيد الذات المفروض بالإكراه لاستعطاف شعور قومي متململ. قبل نيلها للاستقلال، لم تكن البرازيل مستعمرة بكل معنى الكلمة، بل كانت أكبر جزء من مملكة البرتغال. وعندما احتل نابليون البرتغال، أصبحت ريو دي جينيرو عاصمة الإمبراطورية البرتغالية. أنتج هذا التاريخ أكبر خدمة خارجية لأميركا اللاتينية ـ شعب مدرب متعدد اللغات يسعى نحو مصلحة قومية برازيلية مع مزيج من السحر والمثابرة وتقدير حذر للحقائق الدولية. في إحدى المناسبات، وصفت لوزير خارجية برازيلي مجموعة معينة من الدول بأنها لا تحترم غير القوة، فرد عليّ بقوله «أجل، وخصوصاً في البلاد القوية».

وهكذا، نجد أن البرازيل، من خلال الجزء الأعظم من تاريخها كدولة ذات سيادة، أصرّت على علاقة خاصة مع الولايات المتحدة. وتصرّفت كحليف للولايات المتحدة كما أصبحت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، في أوروبا. فاشتركت فرقة برازيلية في الحرب في إيطاليا إلى جانب الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، واشتركت الفرق البرازيلية مع القوات الأميركية في احتلال جمهورية الدومينيكان سنة 1965، وقاد القوة بأكملها ظاهرياً جنرال برازيلي.

اعتبرت البرازيل أن علاقتها بالولايات المتحدة تشبه مفهوم الدعامتين التوأمين الذي طرحه الرئيس كيندي للشراكة الأطلسية. ورأت البرازيل دوراً لها في تنظيم أميركا اللاتينية فيما تؤدي الولايات المتحدة المهمة نفسها في أميركا الشمالية، وعملت الدولتان بانسجام عبر تبادلات مشتركة هدفت إلى صياغة مجموعة من الأهداف المشتركة. ولم تكن المساواة النظرية في السيادة بين جميع دول أميركا اللاتينية التي كان يفترضها النظام الأميركي البيني جزءاً من مفردات السياسة الخارجية للبرازيل.

أثناء فترة رئاسة جيرالد فورد سنة 1976، منحت الولايات المتحدة البرازيل وضعاً استشارياً خاصاً. وعندما سألني رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البيت الأبيض، توماس «دوك» مورغان، عما إذا كانت الولايات المتحدة ترفع البرازيل إلى مصاف القوى العالمية، أجبت بالقول:

> سيدي الرئيس، هذه الاتفاقية لا تجعل البرازيل قوة عالمية. إن عدد سكان البرازيل يبلغ مئة مليون نسمة، وهي تملك موارد اقتصادية هائلة وتتمتع بمعدل سريع جداً للنمو الاقتصادي. إن البرازيل في طريقها لتصبح قوة عالمية، وهي لا تحتاج إلى موافقة من أحد لتصبح كذلك. ومن واجبنا عندما نتعاطى السياسة الخارجية أن نتعامل مع الحقائق الموجودة.

لكن هذه العلاقة الخاصة لم تزدهر. فوجود نظام عسكري في البرازيل بعد العام 1964، والقلق المتزايد بشأن ميوله الشمولية والتشريعات التجارية

للولايات المتحدة، أنتجت كلها سلسلة من التوترات والتي زادت حدتها في عهد إدارة كارتر. وتلا ذلك فجوة في العلاقات امتدت لعقد من الزمن حيث شرعت البرازيل في التطلع نحو اتجاهات أخرى. وفي الثمانينيات، قررت أن التقلبات في السياسة المحلية للولايات المتحدة وتنامي قوتها وثقتها في نفسها جعلا من غير الملائم الاتكال على وضعية تشريفية خاصة منحتها لها الولايات المتحدة. فاستبدلت البرازيل سياسة الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة بمجهود متروٍ لمضاعفة خياراتها الديبلوماسية والاقتصادية وللتأثير على الولايات المتحدة عبر وفرة بدائلها. كما سعت إلى إيجاد موقع مهيمن لها في أميركا اللاتينية، بالاعتماد على اقتصادها وتعداد سكانها (الذي وصل إلى 150 مليوناً عند منقلب القرن) وعلى شركائها الذين يمكنها ضمهم إلى المركوسور.

مع تطور هذه السياسة، أصبحت البرازيل أكثر تحسساً لاستخفاف الولايات المتحدة. وتخشى الشخصيات القيادية من أن تكون اتفاقية منطقة التجارة الحرة في الأميركتين FTAA مصممة لكي تستفيد الولايات المتحدة منها حصراً، وهي قلقة من أن الشروط البيئية ما هي إلاّ ذريعة للانتقاص من سيادة البرازيل على الأمازون وأن الولايات المتحدة تستخدم معايير العمل ومكافحة إغراق السوق كغطاء لسياسة الحماية. إن التقدم باتجاه منطقة التجارة الحرة في الأميركتين يستلزم مجهوداً كبيراً لوضع العلاقات مع البرازيل على أسس جديدة(3).

مثل هذا المجهود يكتسي أهمية خاصة لأن البرازيل انضمت في التسعينيات إلى موجة إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية التي بدأتها المكسيك والتشيلي. وتحت قيادة رئيس مرموق، فرناندو هنريكي كاردوسو، خفضت البرازيل معدل التضخم الكبير من 40 في المئة في الشهر إلى ما دون 10 في المئة في السنة. ونتيجة لذلك، ارتقت مجموعات من أصحاب المداخيل الثابتة، الذين كانوا ضحايا التضخم سابقاً، إلى مصاف الطبقة الوسطى ولم يساهموا في النمو الاقتصادي فحسب، بل وفي الاستقرار السياسي أيضاً. وقامت الحكومة بتخصيص المؤسسات التي كانت تملكها

وتقليص الحواجز التجارية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والاحتفاظ بالقطاعات الحكومية التي يمكنها إدارتها بكفاءة، وترك النمو الاقتصادي يخضع لقوى السوق.

أصبحت الصناعة البرازيلية التي كانت محدودة ومحمية أكثر عالمية. بمعدل نمو يبلغ 4 في المئة، وبفضل الاستقرار السياسي والسوق الداخلية الكبيرة والحكومة المستقرة، تمكنت البرازيل من التحول إلى واحدة من أهم البلدان اقتصادياً وسياسياً في القرن العشرين. بهذا الموقع وهذه القوة، استطاعت البرازيل انتزاع بعض الهيمنة من الولايات المتحدة على شؤون نصف القارة عن طريق ترتيبات استشارية خاصة كانت قد أجهضت قبل ذلك بعقدين.

وبإدراكها أن المؤسسات الأميركية البينية وسيلة لدعم سيطرة الولايات المتحدة، حاولت البرازيل أيضاً أن تبطىء من توسّع فكرة التجارة الحرة لكي ترسّخ المركوسور، وتلزم الأرجنتين والباراغواي والأوروغواي به، وتجبر الولايات المتحدة على التعامل مع تكتل إقليمي بدلاً من التعامل مع كل بلد على حدة.

من منظور جغرافي، المركوسور تكتل بديهي. لكن طالما أن النظام المالي في كل من البرازيل والأرجنتين، على طرفي نقيض، حيث أن عملة البرازيل معوّمة في حين أن البيزو الأرجنتيني مربوط بالدولار، فالتكامل المؤسساتي سوف يكون بطيئاً والتوترات لا مفر منها. وعلى أية حال، من غير المرجح أن يقيد جيران البرازيل طموحاتهم في إنشاء علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة بنظريات تضامن أميركا اللاتينية.

لا توجد لدى الولايات المتحدة أسباب تدعوها إلى معارضة المركوسور طالما أنه يعمل كشريك للنافتا في عملية إنشاء منطقة تجارة حرة للأميركتين. لكن الوضع سيأخذ منحنى آخر إذا تحول المركوسور، قبل أن يكتمل تشكيله، إلى مجهود يقصي الولايات المتحدة من التعاملات الثنائية مع أصدقائها التقليديين، أو إذا كان يسعى إلى ترتيبات داخلية شبيهة بتلك

الحاصلة في الاتحاد الأوروبي، التي تميل إلى مواجهة الولايات المتحدة، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، عبر سلسلة من سياسات الأمر الواقع. فذلك سيؤدي إلى التصلب واتباع أسلوب المواجهة في علاقات نصف الكرة الغربي يضرّ في تحقيق وعدها وممارساتها التاريخية.

إذا تركت الأمور على عواهنها، فسوف يصل الحال إلى حد المنافسة بين البرازيل والولايات المتحدة حول مستقبل المخروط الجنوبي لنصف الكرة الغربي. ومثل هذه الحصيلة يشكل اتهاماً لمديري شؤون البلاد في كلا الجانبين. ينبغي أن يكون ممكناً استعادة قدر كبير من الحميمية التقليدية بينهما متى أدركا أنه لن يخرج من هذا الصراع منتصر. تحتاج الولايات المتحدة في تعاطيها مع البرازيل، إلى إظهار قدر من التفهم لكرامة بلد على وشك أن يصبح قوة رئيسية. وهذا يعني التوقف عن ديبلوماسية الوعظ والإرشاد ومحاولة فرض ما تفضله أميركا بواسطة العقوبات. كما يتطلب الأمر التزاماً بحل النزاعات التجارية المرّة حول الصادرات البرازيلية من السكر والحمضيات والفولاذ. في الجانب الآخر، ينبغي على البرازيل أن تتذكر أن أسلوبها الدبلوماسي التقليدي أكثر نجاحاً مع الأميركيين من أسلوب الأمر الواقع. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الفوارق بين أوروبا وأميركا اللاتينية فيما يتعلق بالسياسة الزراعية، نجد أن الخيار الأوروبي مسألة مفاوضات أكثر منها سياسة بعيدة المدى.

ينبغي على الولايات المتحدة عدم الالتفات إلى المدافعين عن تأخير بناء منطقة التجارة الحرّة للأميركتين FTAA لحين اكتمال توسع المركوسور. وبدلاً من ذلك ينبغي الشروع في عمليتين مترادفتين. ينبغي عدم ربط التجارة في نصف الكرة بمسار تكامل المجموعات الإقليمية. مع اقتراب اكتمال منطقة التجارة الحرّة للأميركيتين، ينبغي أن تظل الولايات المتحدة منفتحة على ترتيبات تجارية ثنائية بين بلدان أميركا اللاتينية والنافتا بوصفها أفضل طريقة لتسريع التوجه نحو نظام غربي إجمالي كخطوة أولى نحو نظام دولي جديد. ويمكن أن يتمثل الحل التوافقي

بترتيبات تقتضي بأن تتعاون البرازيل مع منطقة التجارة الحرة للأميركتين في حين لا تضع الولايات المتحدة أية عراقيل في وجه المركوسور.

يعتبر دور الأرجنتين حاسماً في تشكيل هذا التطور. وينبغي أن تلعب دوراً في منتهى الأهمية في العلاقات مع نصف الكرة الغربي التي لم يكن في الإمكان تصورها قبل عقود قليلة خلت. فخلال معظم تاريخها لم تتطلع الأرجنتين نحو الشمال ولكن صوب الشرق حيث أوروبا. وبحكم مواردها الهائلة وشعبها المتعلّم، كانت تتمتع بسادس أكبر دخل فردي في العالم قبل حقبة ديكتاتورية بيرون. وكانت في نصف الكرة الغربي تشدّد على تميزها، وازدرائها لجيرانها في الشمال، وامتعاضها من الدور المهيمن للولايات المتحدة من غير أن تبتعد عن أسلوب الكياسة.

أنهت مغامرة ديكتاتورية خوان بيرون ادعاء الأرجنتين بالتفرد. فطوال النصف الثاني من القرن العشرين، كانت الأرجنتين أرض التناقضات. فكما أنها أغنى بلد في أميركا اللاتينية وتملك أعلى نسبة من المتعلمين فيها وتتميز بطبقة وسطى لا يستهان بها، فقد ولّدت أكثر نماذج الحكومات غرابة تحت تأثير السيدة بيرون. وكما لو كانت تخشى على استقرارها، فقد ألقت نفسها في الفوضى في الوقت الذي كان النجاح ماثلاً للعيان. ومع ذلك لم تكن الطبقة الحاكمة المعقدة قادرة على منع الحكومات المتتالية من إعاقة الآمال المبنية على أساس ثرائها الواسع.

وضع بيرون القطاعات المهيمنة على الاقتصاد تحت السيطرة الحكومية، وأرهق الأمّة ببرنامج مساعدات اجتماعية للطبقة العاملة كي يحقق لنفسه شعبية، وانتهج سياسة خارجية قوامها عداء الأمركة. وبعد إزاحته عن الحكم من قبل الجيش ونفيه إلى إسبانيا سنة 1955، عاد بيرون إلى السلطة سنة 1973 نتيجة لعجز من خلفه عن إدارة البلاد. غير أنه توفي في العام 1975 مخلّفاً لزوجته الثانية غير المؤهلة للحكم اقتصاداً مدمَّراً. وحتى بعد وفاة بيرون، لا تزال البيرونية تحظى بولاء ما لا يقل عن 40 في المئة من السكان، معيقين أية إصلاحات فعّالة. فالحكومات البيرونية لا تريد السير

نحو الديموقراطية والإصلاحات. فيما لا تستطيع الحكومات غير البيرونية ذلك. وفي أواسط السبعينيّات، كانت الأرجنتين بدون حكومة. وفي النهاية، طلب العسكريون من السيدة بيرون المغادرة سنة 1976 وأسسوا ديكتاتورية من الجنرالات والأميرالات لم يكونوا بمستوى التحدي أيضاً. فقد شدّدوا قبضتهم على النشاط الاقتصادي وتسببوا في زيادة كبيرة في عجز الموازنة، ثم، وبدافع من اليأس، اجتاحوا جزر الفوكلاند.

وقرّت الهزيمة المذلة للقوات الأرجنتينية، في النهاية، تنفيساً قومياً. عاد الجيش إلى ثكناته وأجريت انتخابات لحكومة مدنية. لكن الرئيس راوول ألفونسين لم يستطع تغيير الوضع الاقتصادي وسجلت معدّلات التضخم أرقاماً قياسية وكذلك معدلات البطالة. وعندما وصل كارلوس منعم إلى رئاسة الحزب البيروني، كانت الأمة مستعدة لعملية جراحية برغم أن القليلين توقعوا أن يكون منعم، برغم خلفيته البيرونية، من سيجريها. وكما اتضح بعد ذلك، فقد فاجأت شجاعة منعم وبديهيته الغريبة الأمة. فبعد وقت قصير على توليه الإدارة، وبالاستفادة من نصائح أحد عمالقة الثورة الاقتصادية في أميركا اللاتينية، دومينغو كافيللو، قلب منعم تاريخ الأرجنتين رأساً على عقب، فربط البيزو بالدولار وفكك المؤسسات الحكومية وأعاد السيطرة على الموازنة العامة وردّ التضخم إلى أدنى مستوياته. لقد أنشأ أرجنتين جديدة، مختلفة كلياً عن الأرجنتين التاريخية. وفي أواسط التسعينيات، جعل بلاده رائدة في توجهها نحو الديموقراطية في المنطقة، وربطها في حلف مع الولايات المتحدة في جهود حفظ السلام الدولية، تخلى عن كل عناصر البيرونية إلا اسمها.

لو كانت الولايات المتحدة تملك وقتها صلاحية المسار السريع ودعت الأرجنتين إلى الانضمام إما إلى النافتا أو إلى اتفاقية تجارية ثنائية، لكان منعم رحب بذلك، ولكانت بمثابة دفع للاقتصاد الأرجنتيني ولمنطقة التجارة الحرة للأميركيتين. غير أن إدارة كلينتون تأخرت في تطبيق اقتراحاتها، مما جعل الأرجنتين تركز على عضوية المركوسور من غير أن تمنحه الصفة السياسية التي تسعى إليها البرازيل.

لم تعط الأحداث الأرجنتين فرصة للراحة. فمحاولة منعم الحصول على ولاية ثالثة قوبلت باعتراض نزيه ومقتدر وديموقراطي لكنه لا يملك جرأة منعم. وما إن تولى فرناندو دي لا روا مهامه حتى تغير المناخ الدولي. فقد ارتفع سعر صرف الدولار ومعه ارتفعت أسعار الصادرات الأرجنتينية بحكم أن البيزو مربوط بالدولار. وعانت البرازيل، وهي سوق التصدير الرئيسية بالنسبة إلى الأرجنتين، من مصاعب اقتصادية وخفضت قيمة عملتها، ما خفّض فجأة عائدات الأرجنتين من التصدير. وبعد قمة ميامي، غرق مشروع إنشاء منطقة حرة للتجارة في مفاوضات تقنية معقّدة لا يقدر على تحملها سوى محبي البيروقراطية. كل ذلك أدى إلى توقف مفاجىء للتقدم الاقتصادي والسياسي في الأرجنتين. وأثناء كتابة هذه السطور، لا تزال الأرجنتين تسعى إلى إخراج نفسها من هذه الورطة. عهد إلى دمينغو كافالو بفرصة أخرى لإنقاذ اقتصاد الأرجنتين على أساس برنامج للوحدة الوطنية. فسجلّه لوحدة يوحي بالثقة، كما أن هناك عوامل بعيدة المدى تساعد على انتعاش الأرجنتين. فالدولار ضعيف ومعدلات الفائدة على الالتزام بالدولار انخفضت، في حين زادت قدرة البرازيل على الاستيراد مع استعادة اقتصادها زخمه شيئاً فشيئاً. وارتفعت أسعار التصدير للأرجنتين. إذا تمكن برنامج الوحدة الوطنية من إدخال إصلاحات مالية، فبإمكان الأرجنتين أن تشهد انتعاشاً اقتصادياً. وينبغي على الولايات المتحدة مساعدتها في التغلب على أزمتها قصيرة المدى.

على المدى الطويل، ستكون أولى القضايا بالنسبة إلى الأرجنتين، وإلى سائر بلدان المنطقة، إنشاء منطقة تجارة حرة لكل بلدان نصف الكرة الجنوبي. وتعتبر الأرجنتين، بشكل ما، وكيلاً عن دول المنطقة، فهي توضح النتائج والفوائد المحتملة التي قد تنشأ من التكامل التجاري بين أميركا اللاتينة وأميركا الشمالية. وسوف تزيد فرص تصدير السلع الأرجنتينية إلى الولايات المتحدة وكندا، وستتحول، كما حصل مع المكسيك عندما انضمت إلى النافتا، مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية. وهذا سيخفف من اعتمادها على الاستدانة من الخارج. وأخيراً، فإن نجاح اتفاقية للتجارة الحرة

للأميركتين قد يمثل المفتاح الذي يفتح السوق الأوروبية أمام منتجات الأرجنتين الزراعية، وخصوصاً لحوم البقر والحبوب التي تتجنبها الآن السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

وللسبب ذاته، تمثل هذه الفرصة للأرجنتين مأزقاً سياسياً. فالانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة للأميركتين FTAA بدون مؤهلات قد يعرض المركوسور للخطر، ومعه المزايا المهمة التي تتمتع بها الأرجنتين عبر نفاذها إلى السوق البرازيلية، وقد تعتبر ضربة لروابطها السياسية بالبرازيل التي هي الآن روابط حميمة بين أقوى دولتين في أميركا الجنوبية.

التحدي الذي يواجه رؤساء دول المنطقة هو بناء نظام للتجارة الحرة يعود بالنفع على سائر الدول بدون مواجهة مع النافتا أو المركوسور. فليس ثمة جدوى من منافسة تحصل بين الولايات المتحدة والبرازيل. وليس لدى الولايات المتحدة أسباب تدعوها إلى محاربة المركوسور الذي يمثل وحدة تجارية إقليمية. كما أن البرازيل ليست بحاجة إلى مواجهة مع الولايات المتحدة لكي تعرّف عن مكانتها. ولا ينبغي لها أن تسعى إلى دور يتسبب في تقسيم نصف الكرة الجنوبي إلى مجموعات متنافسة. ينبغي على الأرجنتين والدول الأخرى في المنطقة أن تكون قادرة على المشاركة في اتفاقية للتجارة الحرة في نصف الكرة الغربي مع المحافظة في الوقت ذاته على الاتفاقيات التجارية الخاصة مع دول المركوسور. ينبغي على دول نصف الكرة الغربي مقاومة إغراء مناقضة قول وزير الخارجية البريطاني جورج كانينغ الذي رحّب بمبدأ مونرو بتصريحه بأن المطلوب من العالم الجديد إصلاح الميزان القديم. هل يُدعى الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع العداء بين كتل نصف الكرة الغربي واستغلالها؟ بدلاً من استخدام أوروبا كوزن معادل للنافتا، ينبغي أن يكون الهدف توحيد النافتا والمركوسور والاتحاد الأوروبي في منطقة تجارة حرة أطلسية.

وبالتالي يمثل نصف الكرة الغربي صورة مصغرة للتحديات الدولية التي تواجه الولايات المتحدة. فهو يوضح فرص اقتصاد عالمي مرتكز على

قوى السوق، ويبرز الحاجة إلى ردم الهوّة بين الهياكل الاقتصادية والسياسية للعولمة. هناك حقيقة بأن النمو الاقتصادي يتطلّب إصلاحات وأن تلك الإصلاحات تفترض وجود تركيبة سياسية ديموقراطية شرعية ومستقرة تتضمن مؤسسات شفافة ونظاماً قضائياً مستقلاً. لقد برزت تهديدات جديدة لأمن واستقرار المجتمعات سببها صناعة المخدرات والإرهاب والحركات التي تنتج حرب العصابات. لكن توجد أيضاً آمال لتحقيق هيكلية إقليمية تضم نصف الكرة الغربي بأكمله للدخول في فترة جديدة من النمو والديموقراطية. وثمة أمل أبعد من ذلك بمنطقة تجارة حرة أطلسية. والأمر يعتمد بدرجة كبيرة على ما إذا كان في مقدور الولايات المتحدة توفير متطلبات تلك الفرصة لقادة الدول.

الفصل الرابع

آسيا: عالم التوازن

التعقيدات الجيوسياسية في آسيا

خلال النصف الأول من القرن العشرين، خاضت الولايات المتحدة حربين لمنع قيام قوة معادية من السيطرة على أوروبا. وبعد الحرب العالمية الثانية، لم تكن هناك دولة أوروبية غربية تملك ما يكفي من القوة للسيطرة على أوروبا أو مستعدة للجوء إلى الحرب كأداة سياسية ضد جيرانها. إذن، تهديدات الأمن كانت من الخارج.

في النصف الثاني من القرن العشرين (بدءاً من العام 1941 على وجه التحديد)، خاضت الولايات المتحدة ثلاثة حروب للدفاع عن المبدأ ذاته ـ ضد اليابان، وفي كوريا وفي ڤيتنام. لكن آسيا لم تتطور في أعقاب الحرب كما تطوّرت أوروبا. كانت نظرة دول آسيا تجاه بعضها بعضاً نظرة تنافسية حتى ولو تعاونت في بعض الشؤون الاقتصادية. من غير المرجح أن تندلع حروب فيما بينها، لكن لا يمكن استبعاد احتمال وقوعها أيضاً. وبالتالي فالنظام الدولي لآسيا أكثر شبهاً بالنظام الدولي لأوروبا في القرن التاسع عشر منه بنظام شمال الأطلسي في القرن الحادي والعشرين.

بإلقاء نظرة على الخارطة السياسية والاقتصادية لآسيا تتضح أهمية وتعقيدات المنطقة. فهي تضم بلداً صناعياً متطوراً مثل اليابان باقتصاد أكبر من اقتصاد أي بلد تاريخي في أوروبا، وثلاثة بلدان قارية هي الهند والصين وروسيا، وبلدين ـ كوريا الجنوبية وسنغافورة ـ قريبين من امتلاك

الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة، وبلدين كبيرين هما الفيليبين وإندونيسيا، اللذين يتألفان من آلاف من الجزر وتتحكمان ببعض أهم الطرق البحرية، وتايلند وبورما وهما بلدان قديمان تعداد سكانهما يقارب تعداد سكان فرنسا أو إيطاليا؛ وكوريا الشمالية وهي دولة شريرة تعمل على تطوير أسلحة نووية وصواريخ طويلة المدى. وتنتشر أعداد كبيرة من السكان المسلمين في ماليزيا وأندونيسيا وهما أكثر الشعوب الإسلامية عدداً في العالم. وأخيراً هناك ڤيتنام التي برهنت عن شكيمتها العسكرية ووطنيتها المتأججة في حروب ضد فرنسا والولايات المتحدة والصين وجارتيها لاوس وكومبوديا حيث تتمتع بشيء من السيطرة.

تتزايد أهمية اقتصاد آسيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعالم. في العام 1996، كانت حصة آسيا 68 في المئة من تجارة الولايات المتحدة مع مجمل أنحاء العالم؛ فصادرات الولايات المتحدة إلى الصين نمت بمعدل 13 في المئة في التسعينيات؛ وتضاعفت استثمارات الولايات المتحدة فيها ثلاث مرات خلال الفترة ذاتها. لكن في حين أن آسيا مرتبطة بالاقتصاد العالمي، نجد أنها تفتقد إلى الهيكلية الإقليمية التي تخفف من الاضطراب الاقتصادي أو إلى حواجز ماليّة غير قوة الاقتصادات القومية المختلفة فيها. أظهرت أزمة آسيا المالية سنة 1997 هشاشة الاقتصادات الصغيرة والمتوسطة تجاه التغيرات في معدلات الفائدة وقيم العملات وتدفق رؤوس أموال المضاربين التي لا سيطرة لهذه الدول عليها على الإطلاق. لم يظهر بعد تكتل اقتصادي آسيوي برغم أن بعض المقترحات اليابانية تميل إلى ذلك الاتجاه، كما أن هناك تحركات أولية لإنشاء منطقة تجارة حرة آسيوية تدعمها الصين واليابان. لكن الشكوك المتبادلة لا تزال كبيرة للغاية ومستويات التطور متفاوتة جداً لتسمح بمثيل آسيوي لاتحاد أوروبي في المستقبل القريب. وهذا لا يعني أن دول آسيا، الصغيرة منها والكبيرة، تتقبل هذا الوضع. ومن شأن أزمة مالية كبيرة أخرى في آسيا أو في الديموقراطيات الصناعية أن تسرع جهود الدول الآسيوية لتحقيق قدر أكبر من التحكم بمصائرها

الاقتصادية والسياسية وذلك بإنشاء مكافىء آسيوي للأنظمة الإقليمية الموجودة.

لا يمكن لتكتل آسيوي عدائي يضم أكثر الدول اكتظاظاً بالسكان وموارد هائلة مع بعض أكبر الشعوب الصناعية أن يتفق مع المصالح القومية الأميركية. ولهذا السبب، يتعين على الولايات المتحدة الإبقاء على وجود لها في آسيا ويتعين أن يكون هدفها الجيوسياسي منع تحول اندماج آسيا إلى تكتل غير صديق (وهو المرجح حصوله في ظل وصاية إحدى القوى الرئيسية). وبالتالي يمكن مقارنة علاقة أميركا بآسيا بعلاقة بريطانيا بقارة أوروبا لأربعة قرون. وقد وصف ونستون تشرشل ذلك الوضع بقوله:

طوال أربع مئة سنة والسياسة الخارجية لإنكلترا تقاوم أقوى قوة على القارة الأوروبية وأكثرها هيمنة وعدوانية... هذه القرون الأربعة من العزم المتواصل وسط الكثير من التغييرات في الأسماء والحقائق، يتعين أن توصف بأنها واحدة من أكثر الأحداث تميزاً والتي يمكن لسجلات أي عرق أو أمة أو دولة أن تظهرها. يضاف إلى ذلك أنه في جميع الحالات انتهجت إنكلترا المسار الأصعب. ففي مواجهة فيليب الثاني ملك إسبانيا، ضد لويس الرابع عشر، وضد نابليون وضد ويليم الثاني إمبراطور ألمانيا، كان من السهل والمغري الانضمام إلى الأقوى ومشاركته ثمار النصر، لكننا سلكنا دائماً الطريق الأصعب وتحالفنا مع القوى الأقل شأناً وصنعنا منها ائتلافاً وهزمنا وأحبطنا الطاغية العسكري الأوروبي كائناً من كان، وبصرف النظر عن الأمة التي كان يقودها. وبالتالي حافظنا على حريات أوروبا، وحمينا نموّ مجتمعها المتنوع والمفعم بالحيوية... ما نتبعه هو قانون السياسة العامة وليس النفعية التي أملتها الظروف الطارئة، أو ما نحبه وما نكرهه أو أية فكرة عاطفية أخرى[1].

في القرن الحادي والعشرين، يفرض هدف مشابه للولايات المتحدة

وأوروبا تحدياً أكثر تعقيداً. فالتوازن الأوروبي للقوى حافظت عليه دول ذات تركيبة إثنية متجانسة (باستثناء روسيا)؛ لكن العديد من الدول الآسيوية الرئيسية (الصين، روسيا، الهند، إندونيسيا) قارّية من حيث الحجم ومتعددة الإثنيات من حيث التركيب. والتوازن الأوروبي تشترك فيه كل دول أوروبا الأساسية - أي أن الأزمة بشأن صربيا في البلقان أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. أما التوازن الآسيوي للقوى فأكثر تنوعاً وبالتالي أكثر تعقيداً.

في أوروبا، حربان عالميتان واستعداد غير كاف للدول الأوروبية لمواجهة التغيرات العالمية جعل توازن القرن التاسع عشر للقوى غير ذي صلة. فلم تعد الدول الأوروبية تنظر بعضها إلى بعض على أنها تهديدات استراتيجية، وقد جوبهت التهديدات من خارج أوروبا بتحالف مع الولايات المتحدة.

بالمقابل، لم تعترف دول آسيا بخطر مشترك لأن لها وجهات نظر مختلفة حول ما يهدد أمنها. بعضها يتملكه خوف تاريخي من روسيا، والبعض الآخر قلق من الصين، ولا يزال بعضها يخشى انبعاث اليابان من جديد، وبعض الدول في جنوب شرقي القارة تعتبر ڤيتنام الخطر الرئيسي. كما أن كلاً من الهند والباكستان يتملكه الخوف من الطرف الآخر.

بالنسبة إلى النزاعات الإقليمية، أظهرت البلدان الآسيوية أنها أكثر استعداداً بكثير لاستخدام القوة من دول أوروبا التي عوقبت بمجازر حربين عالميتين. وأي زيادة في القوة من جانب إحدى الدول يقابله تعديل مكافىء من جانب الدول الأخرى التي تستطيع أن تسهر على أمن حدودها. ولهذا السبب نجد أن الإنفاق العسكري لدول آسيا في ارتفاع مستمر برغم انتهاء الحرب الباردة. ووفقاً لتقديرات بريتش إيروسبيس، ستتجاوز النفقات العسكرية للدول الآسيوية بحلول العام 2010 نفقات كل الدول الأوروبية الغربية وستصل إلى ثلثي ما تنفقه الولايات المتحدة[2].

بالمقارنة مع أوروبا القرن التاسع عشر، لا يوجد توازن متجانس في

آسيا، فاتساع المنطقة والاختلافات في الثقافة والتاريخ أديا إلى نشوء توازنين استراتيجيين: في آسيا الشمالية الشرقية، تتفاعل الصين واليابان وروسيا والولايات المتحدة فيما بينها مع الانفجار المحتمل في شبه الجزيرة الكورية؛ وفي آسيا الجنوبية الشرقية حيث الصين والهند واليابان والولايات المتحدة وإندونيسيا هي الدول الرئيسية التي يتعين التوفيق فيما بين مصالحها ومصالح ڤيتنام وتايلند وأستراليا والفلبين.

كما أن الأدوار التي تلعبها معظم البلدان الآسيوية في تغير متواصل. فمع تطور اليابان في اتجاه سياسة دولية أكثر علنية، فمن المرجح أن ينمو نشاطها في كلا الميزانين الاستراتيجيين ويوجّه بشكل أساسي نحو احتواء تأثير الصين. وبالمثل، تنبعث الهند كقوة رئيسية وسيزداد نشاطها في آسيا الجنوبية الشرقية، محاكياً السياسة التقليدية للحكم البريطاني، الذي هدف إلى السيطرة على المنطقة الواقعة بين سنغافورة وعدن. وسوف تصرّ الصين على دور سياسي يتناسب مع قوتها الاقتصادية المتنامية.

كل ذلك يفسر لماذا النظام الأمني الأميركي في آسيا يختلف عما هو عليه في أوروبا. في الحلف الأطلسي، هناك تواجد عسكري أميركي كبير وقيادة عسكرية متكاملة ومجلس دائم للسفراء يشدد على الالتزام الأميركي. ولا يدعم معاهدة الأمن المشترك بين الولايات المتحدة واليابان أية آلية رسمية، وهي أقرب إلى كونها ضمانة من جانب واحد أكثر مما هي انعكاس لاستراتيجية آسيوية. والوجود العسكري الأميركي في الفلبين، الذي أنهي رسمياً في العام 1992، لم يحل دون مشاركة البلاد في حركة عدم الانحياز. في كوريا الجنوبية فقط رسمت خطوط كتلك التي في أوروبا برغم الاعتماد الكبير على القوى المحلية مقارنة بما كان عليه الحال على طول الستار الحديدي أثناء الحرب الباردة. والتعاون الثنائي الوثيق مع أستراليا عند طرف آسيا يدعم هذه الترتيبات.

من وجهة نظر أمنية، تتواجد البلدان الآسيوية في عالمين مختلفين في آن واحد: فهي تحتمي بالمظلة الأميركية للتوازن العالمي بالنسبة إلى الميزان

العالمي للقوى، ومع ذلك، تعرّف دول كثيرة إسهامها في ذلك التوازن بمبدأ عدم الانحياز الذي يجنبها إقامة روابط سياسية رسمية مع الولايات المتحدة ويتيح لها حرية المشاركة حتى في السياسات التي تهدف إلى إضعاف الهيمنة الأميركية المزعومة.

يحول هذا الحشد من العناصر دون تبني الولايات المتحدة أي نهج منتظم لبناء نظام دولي في آسيا. أما في أوروبا، فالولايات المتحدة تتبع استراتيجية ثنائية عسكرية وسياسية: إنشاء حلف عسكري لمواجهة خطر اجتياح سوفياتي مقرون برعاية منهجية للمؤسسات الديموقراطية بدعم الانتعاش الاقتصادي الأوروبي ولاحقاً التكامل الأوروبي. لم يطبق أي من هاتين الاستراتيجيتين بالكامل في آسيا - باستثناء العلاقات الثنائية للولايات المتحدة مع اليابان وكوريا. لم يجر خوض الحرب في كوريا وفي فيتنام بالنيابة عن حلف مناطقي. في الحرب الكورية، كان هدف الدول التي شاركت إلى جانب الولايات المتحدة، ومعظمها أوروبية، تعزيز مطلبها بارتباط أميركي بأوروبا وليس من أجل نظام أمن آسيوي. وصار من الممكن إنشاء دفاع متعدد تقنياً في كوريا الجنوبية، لأنه أثناء التصويت الحاسم لمجلس الأمن، اتّفق أن الممثل السوفياتي كان مقاطعاً لتلك الهيئة احتجاجاً على استبعاد الصين الشيوعية من الأمم المتحدة. تحولت الحرب الكورية إلى مهمة دولية برغم أنها كانت في الواقع من إخراج الولايات المتحدة.

في فيتنام، لم يدعم الناتو الولايات المتحدة حتى سياسياً، وإنما تفاوتت تحفظات أعضائه. وقدمت كوريا الجنوبية وتايلند وأستراليا والفلبين أنواعاً من المساعدة المباشرة وغير المباشرة. في الواقع، أرسلت كوريا فرقتين مقاتلتين. ربما كان سيظهر نوع من نظام أمني آسيوي لو أن أميركا تابعت الحرب حتى تحقيق النصر. لكن بعد أن بدا واضحاً أن الولايات المتحدة تسعى إلى الخروج من ذلك المستنقع، تفرق شمل منظمة حلف جنوب شرقي آسيا SEATO، وهي نواة أي تحالف أمني محتمل، وحلت محلها آسيان (اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا) - وهي مجموعة إقليمية من أجل التعاون الاقتصادي والسياسي بمعزل عن الوظائف الأمنية.

ينبغي تذكر هذا التاريخ من قبل أولئك الذين يرون بأنه تنبغي صياغة السياسة الأميركية في آسيا بشكل مشابه لسياستها خلال الحرب الباردة مع استبدال الاتحاد السوڤياتي بالصين على أنها تهديد منظم. لكن في آسيا، لا توجد بكل بساطة ظروف سياسية واستراتيجية لرسم خط تقسيم وتجميع كل الدول على جانب واحد منه ـ ما سيتسبّب باستفزاز الصين. وأي محاولة لعمل ذلك ـ علناً أو ضمنياً ـ سوف تؤدي إلى عكس التأثير المفترض. وستختار البلدان الصديقة الانفصال الصريح، وستضع نفسها في موقع وسط متسببة بعزلة متزايدة للولايات المتحدة في المنطقة مع التحريض على الوطنية والحيادية الآسيوية.

ولن توفر مناشدات ولسون لتطبيق الديموقراطية نقطة تجمع. صحيح أن معظم البلدان الآسيوية تبنت شكلاً من أشكال الأنظمة الانتخابية، إلاّ أن الديموقراطية لم تصل إلى مستوى تحديد الهوية القومية ربما باستثناء الفلبين ـ والتي بالرغم من ذلك لا يزال للدور الاستعماري الإسباني الذي امتد لثلاث مئة وخمسين سنة تأثير قوي فيها. وعلى أية حال، لا يوجد بلد في المنطقة ـ ولا حتى أستراليا الديموقراطية القوية ـ مستعد للمخاطرة بإشعال مواجهة مع الصين أو أية قوة رئيسية أخرى باسم الديموقراطية. والمؤسسات الديموقراطية في اليابان كانت نتاجاً لوقوعها تحت الاحتلال في ختام الحرب العالمية الثانية. لكن هذه المؤسسات أصبحت راسخة الآن، ولا يوجد حزب أو قائد ياباني مستعد لنشر هذه التجربة في الأجزاء الأخرى من آسيا لأن ذلك سيعتبر مثالاً على إمبريالية يابانية جديدة.

إن الجمهورية الكورية ترى في تحالفها مع الولايات المتحدة وسيلة للحفاظ على استقلالها وللتشجيع على الوحدة الكورية. وبالرغم من مؤسساتها المحلية الديموقراطية، التي هي بمثابة فخر بالنسبة إليها، فالسياسة الخارجية لكوريا ليست منساقة بفعل مبادىء ولسون. وبدافع من خوفها من اليابان الديموقراطية أكثر من خوفها من الصين الأوتوقراطية، فلن تشارك كوريا الجنوبية في حملات لتغيير الهيكلية المحلية لأية دولة آسيوية،

ليس أقلها الصين التي تحتاج إلى موازنة علاقاتها مع كوريا الشمالية، واليابان وروسيا.

ولا تعتبر تايلند والفلبين مؤسساتهما المحلية موجهاً لسياستهما الخارجية. وأندونيسيا التي تصارع من أجل بناء الديموقراطية فيها، تعتبر أن تلك العملية لا علاقة لها بدبلوماسيتها، وهي تحافظ على علاقات ودية مع العراق وإيران وليبيا وكوبا ـ وجميعها تخضع للعقوبات الأميركية ـ وتبرر ذلك بضرورتها لإرضاء جماعات الضغط المحلية القوية. الهند، أكبر دولة ديموقراطية في آسيا، لم تسمح أبداً لتركيبتها المحلية في أن تؤثر على سياستها الخارجية. وأثناء معظم فترات الحرب الباردة، كانت علاقاتها مع الاتحاد السوڤياتي أكثر وداً من علاقاتها مع الولايات المتحدة.

إن عدم انطباق تجارب الحلف الأطلسي على آسيا ينبغي ألاّ يمنع الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها الجيوسياسية والاستراتيجية، هناك. فظروف تحقيقها أكثر مؤاتاة في آسيا مما هي في أوروبا أثناء الحرب الباردة. وليست هناك دولة آسيوية ـ ولا حتى الصين ـ في موقع يمكّنها من تهديد كل جيرانها معاً كما كان الاتحاد السوڤياتي إلى أن انتهت الحرب الباردة. يمكن اعتبار كل من الهند واليابان والصين وروسيا قويةً بمفردها بما يكفي لصد اعتداءات أي من البلدان المجاورة، وهي بالأحرى أكثر قدرة على صد أي عدوان بائتلافها مع البلدان الآسيوية الأخرى المهددة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن اعتبار كوريا الجنوبية ولا ڤيتنام ولا أستراليا بلداً معتدياً محتملاً.

التحدي الجيوسياسي لكل دولة آسيوية رئيسية، بما فيها الصين، ليس في كيفية إلحاق الهزيمة بدول الجوار بقدر ما هو في كيفية منع هذه الدول من الاتحاد ضدها. فكابوس اليابان هو توطّد العملاق الصيني. وتستند هواجس الصين من المخططات اليابانية والروسية إلى قرن من التجارب. ولطالما كانت الحدود بين الصين والهند سبباً للنزاعات لأكثر من نصف قرن، وقبل ذلك كانت مصدراً للمنافسة بين الصين الإمبريالية والحكام البريطانيين في الهند.

تتم التغطية على هذه الحقائق أحياناً بعقد اللقاءات بين القادة الآسيويين - خصوصاً قادة الصين وروسيا - للمناداة بشراكة استراتيجية ضد شبح الهيمنة الأميركية. لكن هذا التعبير الصادق عن القلق حيال الهيمنة الأميركية ولقاءات القمم بين رؤساء الدول لا تلغي الحقائق الاستراتيجية والجيوسياسية. فحدود روسيا الطويلة مع الصين والمأهولة جزئياً في الجهة الروسية فقط، مسامية بطبيعتها وطالما كانت كذلك على مرّ التاريخ. وليس أحدهما مستعداً للاتكال على استمرار حسن نوايا الآخر لضمان أمن هذه الحدود، بصرف النظر عن سخطه الحالي من الهيمنة الأميركية المزعومة. وحدها السياسة العنترية الأميركية الصارمة بعيدة الاحتمال يمكنها أن تدفع البلدين نحو تأسيس شراكة أعمق.

يمكن إجراء تحليل مماثل لعلاقة كل من البلدان الآسيوية الأخرى بالولايات المتحدة. لا يمكن لأي منها، ولا حتى ڤيتنام، الاستفادة من تأسيس علاقة مع أي من البلدان المعادية للولايات المتحدة أوثق من علاقته مع واشنطن. وهنا تكمن الميزة التفضيلية لأميركا في الحفاظ على التوازنات المختلفة في آسيا.

ينبغي أن تتركز اهتمامات أميركا على الاحتفاظ بعلاقات تعاونية مع جميع بلدان آسيا وتجنب السياسة المبنية على افتراض وجود عدائية متأصلة تاريخياً من قبل أي من القوى الرئيسية الآسيوية ما لم يظهر دليل واضح عليها. وبهذه الطريقة تصبح الولايات المتحدة في موقع يجعل دعمها حاسماً عندما تدعو الحاجة إليه ويجنّبها استدراج الدول الأخرى إلى السلبية أو التورط في نزاع مع عدوّ من صنعها هي. وفي الوقت نفسه، يتعين على الولايات المتحدة التحول إلى خصم صلب عندما يهدّد ميزان القوى أو المصالح القومية لأميركا.

سيظل القلق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ميزة هامة للسياسة الخارجية الأميركية بالطبع، بصرف النظر عمن هو الرئيس. فهي تعكس حقيقة الشعب الأميركي. كما أنها ستؤثر في القرارات الحكومية عندما يوجد

مجال لذلك. إن القادة الآسيويين الحكيمين سوف يأخذون قيم أميركا على محمل الجد ويتجنبون أن يعرّضوا للخطر علاقات يعتمد عليها استقرار آسيا إضافة للسلم العالمي إلى حد كبير.

العلاقات مع اليابان

العلاقة الرئيسية للولايات المتحدة بآسيا هي مع اليابان. فاليابان حليفة، وهناك قواعد عسكرية أميركية على أراضيها، وهي تملك أكبر اقتصاد في آسيا وستظل كذلك للربع الأول من هذا القرن (الحادي والعشرين) على الأقل. كما أنها تتميز بحضارة ليست أميركا مهيئة لفهمها بالكامل. ويتعامل القادة الأميركيون مع الديموقراطية اليابانية كما لو كانت ظاهرة طبيعية، وكما لو كان قادته تحفزهم الدوافع ذاتها التي تحفز القادة الأميركيين. ويشتكي الاقتصاديون الأميركيون من مواطن ضعف الاقتصاد الياباني ومن عدم الإصغاء إلى الانتقادات الأميركية، ولا يزال اليابانيون يرفضون بعناد تبنّي الوصفات الأميركية.

بالنسبة إلى الأمن المشترك، اليابان مدعوة لتقاسم الأعباء استناداً إلى الأفكار المستنبطة في واشنطن والمرسلة إلى طوكيو كحقائق مسلّم بها. ولّد هذا النهج قليلاً من التحديات العلنية للسيطرة الأميركية مقارنة بأوروبا لأنه خدم الأهداف اليابانية بالإذعان للبناء العسكري المقترح والدور الاستراتيجي المعزّز. فهو يمكّن اليابان من الانتقال نحو دور دولي أكثر جزماً وتوسيع باعها الاستراتيجي والسياسي بدون التعرض للاستياء العام من متابعة سياسة قومية. ولا يزال الحوار الاستراتيجي ـ حتى مع أوروبا ـ متقطعاً، وسبب ذلك يعود في جزء منه إلى أن اليابان ركّزت قرابة نصف قرن بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية على الانتعاش الاقتصادي تاركة السياسة الأمنية إلى الولايات المتحدة وبسبب الأسلوب القومي الياباني الذي ينشد قرارات تتخذ بالإجماع بدلاً من المواجهة.

الثقافة اليابانية لا تسعى لخداع الأجانب ـ كما تفعل الصين ـ بالتكلم عن مدى انتشار مميزاتها بحيث لا يعود أمامهم سوى خيار التعديل وفق

متطلباتها. ومؤسساتهم فريدة ويشار إليها بالشعار «ليست معدّة للتصدير». أما الصين، مركز القارة، فقد كانت مضطرة إلى حماية كينونتها واستقلالها بالتلاعب بالأجانب على طول حدودها، وإذا لزم الأمر، بالإسهاب في الحديث عن الحضارة الصينية. لكن اليابان الجزيرة اختارت مسلكاً معاكساً.

قبل أربعة قرون من أن تُجبر على الانفتاح على الغرب من قبل العميد البحري ماثيو بيري سنة 1954، تعاملت اليابان مع الخارج بالانغلاق عنه. وطورت تقاليدها العسكرية في الصراعات الإقطاعية وأسست بناءها المحلي على الفخر بتفرّدها. في الواقع، كانت اليابان شديدة الثقة بتفردّها لدرجة أنه بعد وصول بيري لم تخش من تكييف مؤسساتها حسب الطرق الغربية لأنها كانت على ثقة من أنها سوف تحافظ على طابعها الخاص.

على جزيرة مزدحمة، لا يتوفر عمق استراتيجي أو نفسي لخوض صراعات محلية. وبالتالي وطوال عدة قرون، طوّر المجتمع الياباني شكليات تلطف من حدة الاختلافات وتسمح بصدور القرارات بالإجماع من غير الإعلان عن رابحين أو خاسرين. تطلب ذلك شكلاً واسعاً من الهرمية بحيث يمكن لمن هم في المراتب الدنيا المشاركة بإعطائهم شعوراً بالعناية بهم كما تعتني العائلة بصغارها. وحتى في الفترة الحديثة، لا يزال التمييز بين الفقير والغني في اليابان أقل مما هو في أي بلد صناعي متطور آخر - أو أقل وضوحاً.

انتقلت اليابان من النظام الإقطاعي إلى مزيج من الأنظمة البرلمانية الأوروبية الغربية والمؤسسات العسكرية البروسية والممارسات البحرية البريطانية، تلفها الهالة المقدسة للامبراطور وشعور إقطاعي هرمي فريد جدًّا بحيث أصبح صفة أخرى تثبت للتميّز الياباني. بعد هزيمتها في العام 1945، أعادت اليابان تكييف مؤسساتها مع المحافظة على طابعها الفريد. وتبنّت نظاماً سياسياً برلمانياً ودستوراً جرت صياغة معظمه في مقر قيادة قوات الاحتلال الأميركية، يشجب الحرب كأداة للسياسة. كانت اليابان قادرة على إدخال هذه التغييرات لأن الشعور الياباني بالهوية الثقافية كان قوياً لدرجة

أنه حوّل ما كان سيتسبب بثوران شعبي في البلدان الأخرى إلى منحى للاستمرارية الضرورية للثقافة اليابانية.

وعليه، فأي تشابه بين المؤسسات السياسة اليابانية والغربية يعتبر سطحياً بدرجة كبيرة. فالانتخابات اليابانية منذ 1945، ثبّتت الحزب الحاكم في السلطة، الحزب الديموقراطي الليبرالي LDP، باستثناء فترات قصيرة، طوال خمسين عاماً. لا تحدد الانتخابات اسم رئيس الوزراء، كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية الغربية، بل الموقع النسبي للأجنحة الأربعة أو الخمسة التي تقسم الحزب الحاكم. كل جناح يترأسه قائد، وفقاً للأقدمية، يتحكم بأصوات فريقه ويعيَّن كقائد جناح من قبل سلفه. يجري اختيار رؤساء الوزارة اليابانيون من نفس الدائرة الضيقة ـ إما قائد جناح وإما من يسميه ـ ويمكن التنبؤ بوصولهم قبل عقد من الزمن ما لم تحل فضيحة أو موت مفاجىء دون ذلك.

ونتيجة لذلك، لا يمكن فهم السياسة الخارجية اليابانية بدلالة قرارات صادرة عن قادة متفردين. ومن الأكثر دقة النظر إليها كما لو أنها مؤسسة عائلية تعتبر نفسها في منافسة مع عالم من المنافسين المحتملين المتعاونين الذين يعتبرون بعيدين على الدوام وغير قابلين للفهم.

تُنتج هذه الهوّة الثقافية نمطاً غريباً ومحبطاً أحياناً من المفاوضات التي تجري بين القادة اليابانيين والأميركيين. ولا تقتصر وظيفة الرئيس الأميركي على كونه رئيساً للحكومة ولكن رأساً للدولة، يملك سلطات عليا ضمن الفرع التنفيذي، ويتوقع منه اتخاذ القرارات وفرض النفوذ على المرؤوسين، وطردهم إذا لزم الأمر. في حين يبرز رئيس الوزراء الياباني نتيجة لمفاوضات معقدة تجري كل سنتين بين الأجناح المختلفة. من حيث الواقع، يحق له الترشح ثانية لمرة واحدة ولفترة ولاية تدوم سنتين (وبالتالي لا يستطيع أن يخدم لأكثر من أربع سنين). وليس للانتخابات البرلمانية سوى دور ثانوي في هذه العملية. يصبح المرشح رئيساً للوزراء تلقائياً حالما تجري الانتخابات ويظل في السلطة ما لم تحصل فورة شعبية

تزيح الحزب الديموقراطي الليبرالي. وبحلول موعد إجراء الانتخابات التالية، يكون قد تم استبداله عبر سلسلة من الإجراءات داخل الحزب. لا يمكن لرئيس الوزراء طرد الوزراء ما لم يوافق جناحه على ذلك، كما لا يمكن الطلب منهم تنفيذ إجراءات يرفضها جناحهم.

وهكذا تختلف طريقة وصول القادة اليابانيين إلى الحكم عما هي في الديموقراطيات الغربية. يتم تدريب النخبة اليابانية على تجنب المواجهات المباشرة، وهم لا يرتاحون إلى الإجراءات التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات بصيغة الأمر الشخصي. يجري الدخول في عملية معقدة من الاستشارات الهادفة إلى تجنب إعطاء الانطباع بأن الفائزين مميزون عن الخاسرين. المنصب العالي في اليابان ليس مخوّلاً بإصدار الأوامر ناهيك عن الحكم بواسطة المراسيم، بل يمنح أساساً امتياز الصدارة في إقناع مختلف الزملاء.

يعتبر رئيس الوزراء الياباني حارساً للإجماع الوطني وليس منشئه. وإذا جوبه بمفاوضين أميركيين يسعون إلى إقناعه بتغيير رأيه على المستوى الشخصي عبر الإصرار على تكرار الحجج أو السحر الشخصي ـ كما لو أن الفشل في الاتفاق راجع إلى عدم الإدراك ـ يلجأ القائد الياباني إلى التملص، وإذا حشر في الزاوية، يعد بشيء لا يمكنه تحقيقه، على أمل ظهور أحداث تأتي لتنقذه. بالطبع، يستخدم هذا الأسلوب أحياناً لإرهاق المحاورين الأميركيين عديمي الصبر، وبالتالي، غالباً ما تنتهي القمم التي تجمع الرؤساء الأميركيين برؤساء الوزارة اليابانيين بالإحباط. فالرئيس الأميركي يطالب بإصدار قرار ـ أي مشيئة تُفرض على الزملاء المترددين أو على بيروقراطية معاندة. وبما أنه لم يحدث أن امتلك رئيس وزراء ياباني حديث هذا القدر من الصلاحية، فأي إذعان يعبر عنه هو في أحسن الأحوال تعهد بالقيام بمجهود إقناع وليس بالأمر. وما لم توافق المجموعة المعنية بالإجماع (الذين عليهم يقع تنفيذ القرار) على عدم وجود بديل آخر، فإن الوعد لن يتحقق. تبدو العقلية الفردية لعملية الإجماع وكأنها لا تتقبل تحسسات وآراء الأجانب بل خطى بطيئة للوصول إلى قرارات.

توجد هوة ثقافية واضحة في الحقل الاقتصادي. ولطالما كان الإصرار على ضرورة إدخال إصلاحات في الهيكلية اليابانية محور النصائح الاقتصادية الأميركية وسبب الضغوط على اليابان لأكثر من عقد. يقال إن الإصلاحات في الهيكلية ضرورة لإعادة النمو إلى اقتصاد يشهد حالة ركود. لكي يعطي اقتصاد ياباني متذبذب زخماً لنمو الاقتصاد العالمي. هذا المجهود التبشيري الأميركي مدعوم بكفاءة اقتصادية لا مجال إلى نكرانها. ولا يمكن أن يكون السبب عدم تفهم اليابانيين للنصيحة الأميركية. فالمجتمع الذي أظهر انضباطاً ملفتاً وتصميماً على التغلب على أزماته طوال قرن ونصف من غير المرجح أن يفشل بسبب عدم القدرة على الفهم. وإذا كان يتجاهل النصيحة، يتعين أن يكون مرد ذلك إلى كون القادة اليابانيين لا يشعرون بالقدر نفسه من الإلحاحية، إما لأنهم يتخدون القرارات بخطى تختلف عن خطى الأميركيين، وإما لأن وقع تقبل النصيحة الأميركية قريب المدى يزعزع الأنماط الثقافية الراسخة على المدى القريب.

في نظر اليابان، لا تعتبر مساعدة الاقتصاد العالمي حافزاً كافياً لتغيير أسلوب تعاطيها أو للتقليل من شأن تماسكها السياسي، وبخاصة أن الشعب الياباني لا يشعر بالفقر، بصرف النظر عن تحذيرات الأميركيين. بالطبع، قد ينشأ لدى اليابانيين، بفعل النصائح والضغوط الأميركية، شعور بفقدان الأمن مما يدفعهم نحو زيادة مدخراتهم، وبالتالي تضخيم مشكلة الطلب غير الكافي الذي يشتكي منه علماء الاقتصاد (برغم أنه قد يكون هناك دور للحد الأقصى للثلاجات والأجهزة الكهربائية في المنازل اليابانية الصغيرة). إذا كان التاريخ مصدراً يستدل به، فإن اليابان لن تتحرك إلاّ عندما تشعر بضغوط فقدان المنافسة التي تؤثر على شعبها بشكل مباشر لكن ليس قبل ذلك. وحتى عندما يتحقق ذلك، فهي ستتحرك من خلال نظام الإجماع التقليدي الذي يؤثر على المجموعات المختلفة التي تحكم كمجموعة بخلاف الطريقة الغربية في فرض القرار إما بواسطة الرئيس التنفيذي أو بواسطة التشريعات.

تطلبت التحولات الرئيسية في اليابان ـ إصلاحات ميجي أو التصنيع

بعد الحرب العالمية الثانية ـ خمس عشرة سنة لكي تبدأ، وبعد ذلك طبقها نظام الإجماع بسرعة فائقة. من الممكن بالطبع أن يكون النظام الياباني قد تحجّر ولم يعد في إمكانه التكيف. وسيظهر العقد التالي ما إذا كان الشعب المعمر والبيروقراطية الجامدة قد حالت دون تعامل اليابان مع ما تعتبره عالماً جديداً، أو ما إذا كانت اليابان مثل عدّاء ماراتون لا يمكن الحكم على سرعته حسب الأميال وإنما بعد أن يكون قد قطع الشوط. ومهما كانت الحصيلة، فسوف تظل اليابان، لعدة عقود قادمة، أقوى بلد من الناحية الاقتصادية في آسيا وبهامش كبير.

تتزايد أهمية فهم هذه المسائل الثقافية اليوم لأن العلاقات اليابانية ـ الأميركية على وشك التغير. فتحت تأثير الهزيمة وأخطار الحرب الباردة، قبلت اليابان أن تستظل بظل الحماية الأميركية وتتخلى عن اعتمادها التاريخي على النفس. وبرغم كونها منافساً اقتصادياً مصمماً، فقد اتبعت سياساتها الخارجية والأمنية سياسات الولايات المتحدة. طالما أن اليابان تواجه بتهديد رئيسي واحد لأمنها ـ الاتحاد السوفياتي ـ ستظل الرؤى اليابانية والأميركية حول الأمن على المسار ذاته.

من غير المرجح أن يستمر ذلك الميل. فكوريا الجنوبية والصين تكسبان تأثيراً سياسياً وقدرة اقتصادية وقوة عسكرية؛ وتظهر كوريا الشمالية كلاعب مهم نتيجة لتصرفات سيول وواشنطن وبكين، لم تستشر اليابان بشأنها سلفاً، وهذا إذا كان تم إبلاغها رسمياً بها. يوجد القسم الأكبر السليم من القوة العسكرية الروسية في سيبيريا. في ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة، لن يعتقد واضعوا السياسة اليابانية بعيدة المدى أن في إمكانهم دائماً الاعتماد على الولايات المتحدة في النظر إلى الأحداث من منظور أميركي. سوف تنكر واشنطن هذا بشدة وهي صادقة في ذلك. غير أن التطمينات المتكررة تفقد قدراً كبيراً من قدرتها على الإقناع عندما تبدأ كل إدارة أميركية بالتصريح بأنها ستعيد دراسة السياسات المالية، عندما تحصل نزاعات تجارية وعندما يتم اتخاذ قرارات بشأن آسيا من جانب واحد في واشنطن ـ وهو أمر ليس نادر الحدوث نتيجة الضغط السياسي المحلي.

ليس مصادفة أن تستمر ميزانية الدفاع اليابانية في الازدياد، ما يجعلها ثاني أكبر ميزانية دفاعية في العالم. وعلى المسرح السياسي، من المؤكد أن تسعى اليابان إلى درجة أكبر من الحرية في التصرف.

يعتمد مدى استقلالية اليابان عن السياسات الخارجية والأمنية الأميركية والطبيعة النهائية لهذا الاستقلال على قدرة كلا البلدين على تحقيق مزيد من السياسة المتوازنة والحوار الاستراتيجي. هناك فرق كبير بين زيادة اليابان حريتها في التصرف ـ وهو ما يعني ابتعاداً معيناً عن الولايات المتحدة ـ بالتدريج أو فجأة، وبين ما إذا كانت تسعى إلى استقلال ذاتي كتعبير عن قومية متجددة أو تشكّله كإسهام في نظام دولي تعاوني، وهو مفهوم صعب في مجتمع مبني على الهرمية. يتعين أن يكون من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأميركية جرّ اليابان إلى علاقات سياسية أوسع قبل أن تكوّن قوتها السياسية والعسكرية زخماً مستقلاً.

وهذا يفرض أمرين على الولايات المتحدة: الاستمرار في التدخل في شؤون آسيا ـ عبر التواجد الأميركي العسكري ـ وإعادة تعريف الحلف الياباني الأميركي. فبدون تواجد عسكري أميركي في آسيا، سوف تستمر اليابان في الانسياق نحو سياسات أمنية وخارجية تستند إلى دوافع قومية. وعندما تصوغ الولايات المتحدة واليابان سياساتهما بانسجام، يصبح بناء قوة عسكرية مستقلة لليابان محدوداً ومعرّفاً بسياق استراتيجي، وتأثير هذا البناء على باقي دول آسيا سيكون أقل إثارة بكثير. ويتعين بالتالي إعطاء بُعْد جديد للحوار الثنائي السياسي وتنسيق السياسات الخارجية، خصوصاً في آسيا.

سوف تؤثر العلاقات الأميركية مع الصين بشكل كبير على العلاقات اليابانية الأميركية. يهيمن على العلاقات الصينية اليابانية الاختلاف في الرأي من كلا الجانبين. لم تواجه الصين دولة آسيوية قادرة على مزاحمة التفوق الصيني في آسيا إلى أن ظهرت اليابان الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر. لم تكن الصين قلقة حينها على التوازن في آسيا، فقد كانت تمثل التوازن نفسه.

قبل توحيد الصين على يد ماوتسي تونغ، لم تواجه اليابان الحديثة أبداً بلداً آسيوياً آخر عليها التعامل معه كمنافس دائم. غير أن انبعاث الصين أيقظ المخاوف اليابانية، مانحاً دافعاً جديداً لدراسة استراتيجيتها. في أواخر تسعينيات القرن العشرين، شرح لي مسؤول ياباني بارز لماذا يتعين على استراتيجية اليابان السماح باحتمالين متناقضين: تفكك الصين نتيجة لعدم قدرتها على استيعاب نتائج الحداثة، وتنامي قوة الصين إذا نجحت الحداثة. في كلتا الحالتين، يتعين على اليابان البدء في مهمة بناء حواجز تحسباً لطموحات توسعية صينية أو تجنب الاكتفاء بالتفرج على كارثة صينية داخلية سوف تؤدي بالتأكيد إلى جرّ قوى خارجية. إن الأهمية التي تعلّقها اليابان على هذه الأهداف يظهرها توزيع استثماراتها الذي يرسم خطاً يدور حول أطراف الصين من تايوان إلى ڤيتنام إلى أوزبكستان، حيث يمكن احتواء القوة الصينية أو التأثير عليها على حسب الظروف. ومن المرجح أن تكون هذه الاعتبارات سبباً في صياغة قرار ياباني بإقراض أموال إلى جنوب شرقي آسيا خلال الأزمة المالية سنة 1997 بالرغم من ركود الاقتصاد الياباني.

بصرف النظر عن الحوادث الطارئة التي قد تنشأ، سوف تصرّ اليابان على إدارة علاقاتها مع الصين بحيث يمكنها التأثير عليها. وبالنظر إلى الرابط الثقافي الوثيق بالبَرّ الرئيسي الذي استقت منه الكثير من العناصر الرئيسية لثقافتها الخاصة، سوف تقاوم اليابان محاولة أي بلد إعاقة خياراتها تجاه الصين، ولو كان حليفاً. إذا فُهمت المواجهة الأميركية مع الصين من الجانب الياباني بأنها من افتعال الولايات المتحدة، سيرزح الحلف الياباني الأميركي تحت ضغوط قاسية، وستفعل اليابان ما في وسعها للخروج منه. فالعلاقات الجيدة مع الصين ـ أو على الأقل علاقة لا تجعل أميركا تبدو وكأنها سبب الأزمة ـ شرط أساسي لحيوية الحلف الياباني الأميركي.

التحدي الرئيسي الآخر هو السياسة تجاه كوريا. فهناك بضعة مواضيع تعتبر حساسة بالنسبة إلى اليابان. الكل يدرك الاستياء الكوري من

الاحتلال الياباني الذي دام أربعين سنة، وبالتالي فالقادة اليابانيون يدركون أن السياسة الخارجية الكورية تتوجه حتماً نحو منع عودة ظهور الهيمنة اليابانية على شمَال شرقي آسيا. وفي الوقت ذاته، تعتبر اليابان أن من ضروريات أمنها عدم ارتباط كوريا بقوة آسيوية رئيسية أخرى. كما أنها لا تشعر بالارتياح إلى انبعاث كوريا الجنوبية كمنافس اقتصادي ـ ناهيك عن دبلوماسيتها الحازمة، وإلى روابطها بأميركا ـ برغم أنها نادراً ما تقر بذلك.

يمكن بالتالي تلخيص سياسة اليابان مزدوجة المسارات بأنها ترغب في بقاء القوات الأميركية في كوريا كعنصر أساسي في التوازن الآسيوي إذ إن انسحابها سيجعل من الصعب محلياً الاحتفاظ بقواعد أميركية في اليابان مما يتسبب في إنشاء مجموعة جديدة من المصاعب الأمنية لليابان ولباقي دول آسيا. لكن اليابان تسعى أيضاً إلى الاحتفاظ بتأثير لها على شبه الجزيرة الكورية. وبسبب مخاوفها من أن توحيد الكوريتين سوفَ يجعل من كوريا منافساً أقوى سياسياً واقتصادياً (على افتراض أنها ستبني سياستها الخارجية على الشكوك بالنوايا اليابانية)، تساعد اليابان كوريا الشمالية على البقاء اقتصادياً بالسماح بالتحويلات النقدية من الشتات الكوري في اليابان. غير أن القدرة النووية والصاروخية لكوريا الشمالية ـ إلى جانب ترسانة كوريا الجنوبية إذا تحققت الوحدة ـ تعمل كحافز لإعادة التسلح الياباني ولتطوير دفاع صاروخي ياباني والإبقاء على خيار بناء أسلحة نووية خاصة بها.

في العام 1993، سأل أحد الصحافيين رئيس الوزراء آنذاك كيشي ميازوا عما إذا كانت اليابان تقبل بامتلاك كوريا الشمالية قدرات نووية، فأجاب بطريقة غير يابانية وبكلمة واحدة «لا». ما الذي يعنيه ذلك؟ هل ستشرع اليابان في دبلوماسية معادية؟ هل ستتخذ إجراءات مضادة، وما هي طبيعة هذه الإجراءات؟ هل ستعمد إلى تطوير قدرات نووية إذا فشلت الحلول الأخرى؟ على الأرجح لم تتم الإجابة بعد عن هذه التساؤلات في المجالس الداخلية اليابانية أو في أية اتفاقية مع الولايات المتحدة. من الواضح أنه ستتم الإجابة عنها إما في سياق استراتيجية أميركية يابانية مشتركة وإما باختيار اليابان رسم طريقها المستقل الخاص.

العلاقات مع كوريا

ظلت كوريا نقطة بؤرية للأزمات الآسيوية لمدة مئة سنة على الأقل. في العامين 1904-1905 اندلع القتال الروسي الياباني حول أي البلدين سوف يحكم كوريا. وفي العام 1908، قضت اليابان على استقلال كوريا. وبعد انتهاء الاحتلال الياباني سنة 1945، جرى تقسيم كوريا على طول خط العرض 38 عندما جاء السوفيات بكيم إيل سونغ لتأسيس ما اتضح أنه أكثر الأنظمة الشيوعية قمعاً في العالم. وفي العام 1950، أشعل ذلك النظام حرباً وحشية، حيث حالت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى قوات الأمم المتحدة دون استيلاء الشيوعيين على كوريا الجنوبية. ومنذ ذلك التاريخ، يرسم خط العرض 38 أكثر خطوط التقسيم الثابتة في العالم ـ من الناحية العقائدية والسياسية والعسكرية والاقتصادية.

في السنة الأخيرة من ولاية كلينتون، عادت مسألة شبه الجزيرة الكورية إلى الواجهة. فقد دُعي رئيس كوريا الجنوبية كيم داو جونغ إلى زيادة بيونغ يانغ، عاصمة كوريا الشمالية. كما دُعي ثاني أكبر ضابط عسكري في كوريا الشمالية إلى زيارة واشنطن، وردّت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بزيارة مماثلة إلى بيونغ يانغ.

لا ينبغي لهذه الأحداث الدراماتيكية أن تخفي حقيقة أن التوترات في شبه الجزيرة الكورية تعكس سلسلة من القضايا المعقدة والمتشابكة التي لا يمكن حلها بإيماءات دراماتيكية. فهي تتضمن الدور النسبي لكل من سيول وبيونغ يانغ، وخصوصاً مسؤولية كل منهما تجاه عملية الوحدة (إذا كانت ستحصل)، والسيناريوهات المحتملة لتطور كوريا الشمالية، ودور القوى الخارجية المهتمة بالأمر والتي تضم اليابان والصين وروسيا والولايات المتحدة، والتواجد المستمر للقوات الأميركية في كوريا الجنوبية الذي له تأثيرات عميقة على مستقبل الوضع العسكري والسياسي للولايات المتحدة في آسيا، بما أن مستقبل القواعد الأميركية في اليابان يعتمد على ذلك التواجد.

بعد خروج كوريا الجنوبية من دمار الحرب الكورية، بدأت بالتطور تدريجياً نحو ديموقراطية حقيقية ووصلت إلى عتبة التحول إلى دولة صناعية متقدمة ذات قدرة متنامية على المنافسة في الأسواق العالمية. وفي نفس الفترة، تحول الشمال إلى صورة مشوهة لدولة ستالينية، بحكم أنها أصبحت أكثر الدول بوليسية في العالم اليوم. اقتصادها مدمر، والفارق في مستوى المعيشة بين الشمال والجنوب لم يتحول إلى تحدٍّ محلي لديكتاتورية كوريا الشمالية لأن ذلك النظام نجح في كمّ أفواه شعبه ولأن أجهزته الأمنية تعتبر الأكثر وحشية في العالم. ولا تستطيع صناعة كوريا الشمالية الآيلة إلى الزوال المنافسة في الأسواق العالمية، كما أن الزراعة فيها انهارت لدرجة أنها باتت تعاني من شبه مجاعة دائمة، ويعتقد بأنها تودي بحياة عشرات الآلاف سنوياً وتؤدي إلى سوء تغذية يطال مجمل السكان.

بتخصيصها قسماً غير مسبوق من إجمالي ناتجها القومي للأغراض العسكرية، تمكنت كوريا الشمالية من إنشاء قوات مدرعة ضخمة وأعداد هائلة من المدفعية المنتشرة ضمن مدى عاصمة كوريا الجنوبية سيول والقادرة على إلحاق دمار كبير ومئات الآلاف من الضحايا دون سابق إنذار. واستطاعت تحويل صناعة الأسلحة والصواريخ النووية إلى وسيلة ناجحة للابتزاز الدولي. كما تجني كوريا الشمالية الأموال الأجنبية عن طريق مبيعاتها من الصواريخ إلى بلدان معادية للولايات المتحدة وعن طريق ابتزاز الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بالتهديد ببناء أسلحة نووية أو صواريخ بعيدة المدى إذا لم تحصل على التكنولوجيا الحديثة.

لم يكن الهدف بعيد المدى لكوريا الشمالية خوض الحرب، فهو أمر لا تتحمله، ولكن إضعاف معنويات كوريا الجنوبية والتقليل من شأن علاقاتها بالولايات المتحدة بمناقشة مستقبل شبه الجزيرة مباشرة مع واشنطن. إذا نجحت كوريا الشمالية بإثبات نفسها على أنها الممثل الشرعي للمصلحة القومية الكورية، فسوف تهمِّش سيول بوصفها مساعداً أميركيا.

لم تكن هذه السياسة بعيدة عن النجاح لفترة من الزمن. ففي العام

1994، أجرت الولايات المتحدة مباحثات منفصلة مع كوريا الشمالية وافقت على أساسها اليابان وكوريا الجنوبية على بناء مفاعلين نووين بالماء الثقيل لكوريا الشمالية، وموافقة الولايات المتحدة على إمداد معامل توليد الطاقة في كوريا الشمالية بالوقود في مقابل تعليق برنامجها النووي (لا التخلي عنه). وبرغم أن المقصود من تلك الصفقة كان الإسهام في الحد من انتشار الأسلحة النووية، فربما كان لها تأثير معاكس، لأنها ربما تكون قد شجعت دولاً شريرة أخرى على إطلاق برامج نووية في مقابل الحصول على ثمن مماثل.

وربما تكون الصفقة قد سرّعت كذلك نواحي أخرى من المشكلة النووية لكوريا الشمالية. فبعد ذلك بوقت قصير، أجرت كوريا الشمالية اختباراً على صاروخ بعيد المدى حلّق فوق اليابان تحت ذريعة استكشاف الفضاء. وهذا ما أطلق جولة جديدة من المباحثات التي جعلت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت تزور بيونغ يانغ لمعرفة ثمن إيقاف ذلك البرنامج. وربما يكون تخلّي الرئيس كلينتون عن زيارته لكوريا الشمالية خلال شهره الأخير في البيت الأبيض والتي كان يقصد من ورائها متابعة سياسة المقايضة بعرضه تقديم ما يسمى بتكنولوجيا الصواريخ العلمية في مقابل التخلي عن البرنامج الموصوف «بالعسكري» جزءاً من ذلك الثمن السياسي.

لم تحقق المفاوضات مع كوريا الشمالية تعليق كوريا الشمالية إنتاج البلوتونيوم، لكن ربما يكون ثمنها أن مستقبل كوريا قد يُسَوَّى مباشرة بين واشنطن وبيونغ يانغ مع استبعاد سيول. بعد ذلك حصلت حادثتين استأثرتا على الاهتمام. الأولى كانت وفاة ديكتاتور كوريا الشمالية كيم إيل سونغ سنة 1994، والتي حدّت من قدرة بيونغ يانغ على المناورة، والثانية كانت انتخاب كيم داو جونغ رئيساً لكوريا الجنوبية ما زاد من الأفق الديبلوماسي لسيول. وقد أعادت ما يسمى «بسياسة الشمس المشرقة» لكيم داو جونغ، بتشجيع التعاون الاقتصادي ولمّ شمل العائلات وغيرها من المبادلات، التوازن مع اتصالات الولايات المتحدة بالشمال.

لكن ذلك لم يسوِّ مسألة محتوى هذه الاتصالات. فعندما دعا حاكم كوريا الشمالية كيم جيونغ إيل رئيس كوريا الجنوبية كيم داو جونغ إلى زيارة بيونغ يانغ في صيف عام 2000، انفتح مسرب الفيضان. فبرغم عدم تلقي كيم داو جيونغ أكثر من وعود برد زيارته من قبل كيم جونغ إيل وفرص محدودة جداً لإعادة لمّ شمل العائلات، فقد رحّب العالم الخارجي بالتغير في لهجة كوريا الشمالية كمبشر ببزوغ عصر جديد. وجرى الترحيب بثاني أكبر مسؤول عسكري في كوريا الشمالية بحفاوة بالغة لدى استقباله في المكتب البيضاوي حيث أقيمت على شرفه مأدبة غداء رسمية. بعد أسابيع قليلة من هذه اللقاءات زارت مادلين أولبرايت العاصمة بيونغ يانغ حيث حضرت احتفالاً حاشداً بالذكرى الخامسة والخمسين لحزب العمال الكوري. وتسابقت دول أخرى تخشى أن تتخلّف عن الركب، إلى فتح قنوات اتصال ببيونغ يانغ.

ربما كان لهذا الاندفاع الجماعي لإجراء محادثات مباشرة مع بيونغ يانغ نتيجة ساخرة تغري كيم جونغ إيل بالعودة إلى سياسة عزل سيول السابقة لأنه ربما توصل إلى الاستنتاج بأنه لم يعد هناك ضرورة لإجراء محادثات مباشرة مع كوريا الجنوبية لحل مشاكله الداخلية. وفي آذار/مارس 2001، أعلن رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي عن مبادرة دبلوماسية للمساعدة في ملء الفراغ المزعوم الذي خلفته «سياسة التشدد الأميركية»، على حد قول وزير الخارجية السويدي الذي كانت بلاده تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي الدورية. عليهم أن يتفكّروا في ما إذا كانت سياستهم سوف تؤدي إلى عكس النوايا المعلن عنها: هل ستؤدي الاتصالات الدبلوماسية إلى تحوّل النظام الشيوعي القمعي إلى سياسة الاسترضاء؟ أو هل ستشجع بيونغ يانغ على طلب معونة اقتصادية إذا ما غيّرت لهجتها، وإذا ما نجحت هل ستفقد الرغبة في إجراء مباحثات مع سيول حول الوحدة الكورية ومع أميركا حول برنامج الصواريخ؟ بالتالي هناك حاجة إلى تنسيق الاستراتيجية الأميركية والكورية الجنوبية. لا يمكن لأميركا ولا لكوريا الجنوبية ولا للاتحاد الأوروبي دعم نظام الحكم في بيونغ يانغ أو تشجيع

سياسته العسكرية الابتزازية لمجرد سماعهم لهجته الرقيقة. يتعين أن يستند التطور في العلاقات مع بيونغ يانغ إلى معايير واضحة يمكن بواسطتها قياس مدى التقدم ـ بما يشبه الذي حصل بين الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الفيدرالية عندما رُبطت بنجاح عملية المصالحة بين ألمانيا الشرقية والغربية، التي بدأت سنة 1969، بضمانات تتعلق بوضع برلين.

ينبغي أن تتضمن هذه الشروط تبادلاً أوسع للقاءات بين العائلات عما هو جارٍ حالياً. ينبغي كذلك أن يتم تخفيض القوات العسكرية على طول خط العرض 38 وشجب واضح لتملّك الأسلحة النووية من كلا الطرفين. وينبغي التخلّي عن سياسة مقايضة التسلّح النووي بتوفير ما يسمى بالتكنولوجيا العلمية إذْ إن هذه التكنولوجيات ذات استخدامات مزدوجة وتوفر حافزاً للدول المعادية لمتابعة نهج الابتزاز ذاته. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تكون سيول وواشنطن منفتحتين إذا قدمت تصرفات كوريا الشمالية دليلاً على أنها تسعى إلى الابتعاد عن سياسات الدولة الشريرة. وفي ذلك الاتجاه، ينبغي دمج الأقوال بالأفعال.

تمسكت الإدارات الأميركية المتعاقبة بثبات بمبدأين: الأول هو أن التحالف الأميركي مع كوريا الجنوبية هو مفتاح الاستقرار لشبه الجزيرة الكورية، وأن المفتاح لتطور العلاقات مع بيونغ يانغ مرتبط بتقديم علاقات كوريا الشمالية بالجنوب من خلال مباحثات ثنائية.

في هذا الجو الجديد الذي يسود كوريا، تبقى المصلحة الكبرى للولايات المتحدة في تشجيع كوريا الجنوبية على لعب دور ريادي في المباحثات بين الكوريتين وليس الحلول محلها. ويتعين على بيونغ يانغ الاقتناع بأن الطريق نحو واشنطن يمر عبر سيول وليس ثمة طريق أخرى التفافية. وإذا ما عُكست هذه الأولويات فسوف يهمّش بالتدريج دور كوريا الجنوبية. يمكن أن تتلقى كوريا الشمالية مساعدة اقتصادية ليس من كوريا الجنوبية ـ أو عبرها ـ ولكن من بلدان خارجية تناور من أجل الحصول عل موقع مفضل في بيونغ يانغ. ومن شأن حصول مصالحة مع بيونغ يانغ لا

تسبقها مصالحة بين الكوريتين المخاطرة بإمكانية تصلّب موقف بيونغ يانغ تجاه كوريا الجنوبية وإضعاف معنويات سيول ـ حتى عندما تقتضي المتطلبات قصيرة المدى للدورة الانتخابية الكورية طريقاً أكثر اندفاعاً.

يمكن للمراعاة الأميركية لكوريا الجنوبية في القضايا التي تؤثر في العلاقات السياسية والاقتصادية والاتصالات المباشرة مع كوريا الشمالية إحراز تقدم دائم فقط إذا أبدت سيول تفهماً لمسؤوليات واشنطن العالمية. لا ينبغي لقادة كوريا الجنوبية تعيين أنفسهم متحدثين رسميين بشأن نقل التكنولوجيا العسكرية وتلك ذات الاستخدام المزدوج إلى الشمال ولا أن يتهجموا على البرامج العسكرية الأميركية الرئيسية مثل برنامج الدفاع الصاروخي.

وفي هذا السياق، يتعين ألاّ يغيب عن بال أميركا أن كوريا هي نقطة تقاطع مصالح العديد من القوى الرئيسية. فلا الصين ولا اليابان متلهفتان لتوحيد سريع لكوريا ـ خصوصاً عندما ترث كوريا الموحدة التكنولوجيا الصاروخية والنووية لكوريا الشمالية. فكلاهما يعيش ذكريات حيّة لعمليات الاجتياح التي شُنّت على أراضيهما انطلاقاً من الأراضي الكورية. ولدى بكين هواجس تتعلق بتأثير القومية الكورية على الأقليات الكورية في منشوريا. ومن جانبها، سمحت اليابان بتواجد قواعد أميركية على ترابها بدرجة كبيرة للدفاع عن الوضع الراهن في كوريا، وهي تخشى من أن كوريا موحدة قد تسعى إلى حشد شعبها باستثارة كراهيته لليابان. وبالتالي فإن الصين واليابان تفضلان خطى متأنّية للدبلوماسية الكورية ـ برغم أنهما لا يفضلان النظام القائم في بيونغ يانغ.

لهذه الأسباب، تحتاج واشنطن إلى البقاء على الاتصال بجميع الفرقاء المعنيين بالمسألة الكورية، لا سيما اليابان، بالإضافة إلى الصين وروسيا. لا يوجد جار لكوريا يمكنه الاستفادة من حصول فوضى عسكرية في شبه الجزيرة حتى ولو كانت هناك اختلافات حول طبيعة وسرعة التطور المطلوب. ولا أحد يرغب في أن يُفاجأ بثورات مفاجئة. والخطوة الأولى يمكن

أن تكون تعاوناً بين القوى الأربع الأكثر اهتماماً بمستقبل كوريا بقصد وضع حدٍّ لأساليب الابتزاز التي تتبعها بيونغ يانغ بخصوص أسلحة الدمار الشامل. وبصرف النظر عن اختلافاتها، لا يرغب أي من القوى المعنية في الانجرار نحو صراع حول تدابير منع انتشار الأسلحة النووية الذي يمكن تجنبه باتخاذ مواقف مشتركة.

والاستشارات ضرورية أيضاً لأنَّ هناك نتائج محتملة أخرى غير استمرارية نظام بيونغ يانغ القمعي أو انهياره. يمكن للبلدان غير المرتاحة لمسألة الوحدة الكورية تشجيع حكومة أكثر اعتدالاً في بيونغ يانغ مع تفضيلهم لبقائها منفصلة عن سيول. لكن في عالم الحقيقة، مثل هذه الخيارات محدودة. فأي حكومة ديموقراطية في كوريا الشمالية سوف تسعى إلى تحقيق الوحدة، وأي حكومة أوتوقراطية سوف تكرر المآزق الموجودة. وفي النهاية، لن يكون في المستطاع إبقاء كوريا مقسّمة بدوافع من الخارج كما حصل مع ألمانيا.

بالطبع، قد ينهار نظام كوريا الشمالية كما انهارت ألمانيا الشرقية لأن كيم جونغ إيل يفقد السيطرة على الأحداث. وربما كان ذلك كابوس سيول من عدة جوانب. فالوحدة الكورية إذا ما تمت بسرعة سوف تجعل المشاكل الضخمة التي واجهتها ألمانيا قرابة عقد من الزمن تبدو صغيرة. فنسبة السكان في غرب ألمانيا إلى شرقها كانت قرابة الثلاثة إلى واحد، وفي كوريا تقارب اثنين إلى واحد. ونسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ألمانيا كانت اثنين إلى واحد تقريباً بينما تقترب من عشرة إلى واحد في كوريا - وهذا يعني أن التحدي الاقتصادي لتوحيد كوريا أكثر هولاً مما هو في ألمانيا.

عند هذه النقطة، سوف تحتاج القوى الخارجية الأربع - الولايات المتحدة وروسيا واليابان والصين - إلى مناقشة الوضع الداخلي لكوريا فيما تسوّي الكوريتان الترتيبات الداخلية، وهي إجراءات مشابهة لتلك التي سبقت توحيد ألمانيا.

فيما يخص الولايات المتحدة، لا يوجد سبب يدعوها إلى معارضة الوحدة الكورية أو عدم دعمها. لكن الرهان بالنسبة إلى الولايات المتحدة أكبر من مستقبل كوريا، لأن مستقبل آسيا سوف يعتمد على ما يحصل للقوات الأميركية المرابطة الآن على طول خط العرض 38.

وفي حين ينقل رئيس كوريا الجنوبية عن كيم جونغ إيل تفضيله استمرار تواجد الفرق الأميركية، بصرف النظر عما تفضي إليه المحادثات بين الكوريتين، فهذا ليس ضمانة يمكن أن تُبنى عليها سياسة بعيدة المدى. كما أن مستقبل القوات الأميركية في كوريا لا يعتمد كلية على قادة الكوريتين. ومع خفض التوترات، يمكن أن يصبح الوجود العسكري الأميركي سبباً لخلافات كبيرة داخل كوريا الجنوبية بغض النظر عمّن يتولى الرئاسة. ومع رحيل هذه القوات، يصبح مستقبل القواعد الأميركية في اليابان مشكوكاً فيه. وإذا غادرت الفرق الأميركية أطراف آسيا، فسوف ينشأ وضع أمني جديد تماماً، وفوق كل شيء وضع سياسي، في القارة بأكملها. وإذا حدث ذلك فسوف يؤدي التطور الإيجابي في شبه الجزيرة الكورية إلى البحث عن سياسات دفاعية مستقلة في سيول وطوكيو وإلى تنامي القومية في اليابان والصين وكوريا. وقد لا تكون الولايات الأميركية قادرة على وقف هذه الميول، لكن ينبغي ألاّ تجري نحو ذلك من خلال الانشغال بأساليب وعناوين الوقت الحاضر.

العلاقات مع الصين: السياق التاريخي

عند بداية عهد كل إدارة أميركية جديدة، تهيمن مدرستان فكريتان على النقاش الأميركي: يمكن تلخيص نظرة إدارة كلينتون بالشعارين «الارتباط» و «الشراكة الاستراتيجية». واستناداً إلى مقدمة ولسون التي تقول إن العالم يتألف من ديموقراطيات لا تحمل عداوات ـ على الأقل لا توجد واحدة مستعدة إلى إثبات وجهة نظرها بالقوة ـ يُعتقد بأن مضاعفة الاتصالات حول التجارة والبيئة والعلوم والتكنولوجيا تعزّز القوى التي تفضل قيام تعاون دولي وتعددية داخلية.

وجهة النظر المعاكسة تعتبر الصين عدواً لا مفر منه ـ حالياً بالنسبة إلى تايوان، وفي النهاية إلى غربي الهادئ والتوازن العالمي. وفقاً لرأي هذه المدرسة، لا ينبغي أن تتعامل الولايات المتحدة مع الصين كما لو كانت شريكاً استراتيجياً، بل كما تعاملت مع الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة: كمنافس وكتحدٍ، فتخفّض التبادلات التجارية بقدر الإمكان، وتحصرها بالسلع غير الاستراتيجية، وتنشئ تحالفاً للدول الآسيوية لاحتواء الصين، وإذا لم يمكن ذلك، تعزّز قدرات اليابان لمساعدة أميركا في تقاسم عبء الدفاع عن آسيا ومنع انتشار النفوذ الصيني. كما يعتقد المدافعون عن وجهة النظر هذه بوجوب معاملة تايوان كدولة مستقلة ومركز عسكري متقدم والتخلي عن سياسة «صين واحدة» التي ما زالت العلاقات الصينية الأميركية مبنية عليها منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية سنة 1971.

السؤال الأساسي الذي يتعين على الإدارة الجديدة الإجابة عنه لنفسها هو ما إذا كانت هذه المقترحات تفي حقيقةً بالحاجات الأميركية المعاصرة. إن الطريقة التي نهجتها إدارة كلينتون هي تجنب التحدي الجيوسياسي للعلاقة مع الصين. لكن رفض شراكة استراتيجية لم تعمل البتة شيء، والتعامل مع الصين على أنها عدوّ دائم شيء آخر. فالظروف في آسيا لا تشبه الظروف التي سادت إبان الحرب الباردة. وقتها كان هناك عدو عقائدي واحد يهدد كل دول أوروبا الغربية، التي تلهفت للمساعدة الأميركية. في آسيا، تحتاج الولايات المتحدة إلى ممارسة سياسة احتواء فحسب ولفترة غير محدودة من الزمن.

وما لم يكن بقاؤها مهدداً مباشرة وبشكل صريح، لن تكون الدول الآسيوية مستعدة للانضمام إلى حملة تجمعهم معاً كما كانت أوروبا في مواجهة تهديد وحيد. لن تحظى نسخة آسيوية لسياسة الاحتواء التي اتبعت في الثمانينيات سوى بعدد قليل من المؤيدين باستثناء ڤيتنام، وبالتالي ينقلب التاريخ رأساً على عقب، ويتسبب على الأرجح بابتعاد الدول الآسيوية

عن الولايات المتحدة. كما أن قدرة أميركا على التأثير على اليابان سوف تتضاءل، وتتحول كوريا إلى برميل من البارود، وستجد الدول ذات الطموحات أو المزاعم الحدودية فرصاً جديدة. وسيدخل حلفاء أميركا الأوروبيون في فراغ اقتصادي وسياسي. والسياسة التي ترى في الصين العدو الرئيسي لأن اقتصادها يتنامى ولأن عقيدتها بغيضة سوف تنتهي بعزل الولايات المتحدة.

ولكي نكون متأكدين، فإن من المصلحة القومية الأميركية مقاومة جهود أية قوة تريد الهيمنة على آسيا ـ وفي أقصى الحالات، ينبغي أن تكون مستعدة للقيام بذلك بدون حلفاء. لكن السياسة الحكيمة تقتضي السعي الدؤوب لمنع مثل هذه النتيجة، والعمل على تعزيز العلاقات التعاونية مع جميع الدول المهمة في آسيا للإبقاء على الاحتمالات مفتوحة نحو عمل مشترك إذا ما دعت الظروف إلى ذلك. وينبغي كذلك أن تسعى إلى إيصال رسالة إلى الصين مفادها أن معارضة الهيمنة مقرونة بتشجيع علاقات بنّاءة وأن أميركا سوف تسهّل ولا تعيق مشاركة الصين في نظام دولي مستقر. ينبغي أن تكون المواجهة مع الصين الملاذ الأخير وليس الخيار الاستراتيجي.

ثبتت عدم ملاءمة كلا المدرستين عندما وقعت حادثة طائرة الاستطلاع الأميركية في نيسان/أبريل 2001، التي حطت على الأراضي الصينية حيث احتجز أفراد طاقمها لأحد عشر يوماً. فآمال «الارتباط» طغت عليها حقائق السياسات المحلية الصينية. والتفسيرات الإيديولوجية للتحدي لم تقدم أي توجيه لإدارة بوش. لقد كانت ردة الفعل الصينية أكثر شبهاً بالأفكار القومية التي سادت في القرن التاسع عشر منها بماركسية القرن التاسع عشر. فالاستطلاع بعيد المدى من خارج الحدود، برغم تماشيه مع القانون الدولي، يمثل تحدٍّ للأفكار التقليدية المتعلقة بالسيادة والتي تستند إلى حرمة الحدود وهي الأفكار التي جعلتها التكنولوجيا الحديثة غير ذات صلة. والذي زاد في حدة المشكلة هواجس الصين مما تراه تصرفاً استعمارياً. ولهذا السبب لم يحصل التحدي من القسم الإيديولوجي من المجتمع الصيني، أي الحزب الشيوعي ـ ولكن من الطلاب والعسكريين.

من المهم تحديد هذا التلاقي للدوافع إذا ما أريد تحليل صلة الحادثة بالعلاقات الصينية الأميركية. يمكن اعتبار التصرف الصيني محاولة للملاحة في المياه الضحلة للسياسات المحلية الصينية من جانب حكومة يعاني العنصر الإيديولوجي فيها من تدهور مستمر وتواجه مشكلة تتعلق بالخلافة في غضون سنتين. إن التحدي بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية هو في كيفية التعامل مع القومية الصينية من غير التسبب في إشعالها مع إبداء صلابة إذا تحولت إلى تهديدات. والتحدي بالنسبة إلى القادة الصينيين هو تعلّم تقدير كوابح القيم الأميركية والرأي العام.

يمكن مقارنة انبعاث الصين بانبعاث ألمانيا في القرن التاسع عشر، الذي أدّى في النهاية إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. لكن لم يكن هناك ما ينبىء بالحرب. وقد سجّل التاريخ ذلك فشلاً لقادة الدول وتخبطاً تسبب بخسائر فاقت مكاسب كل الفرقاء. فأي من هؤلاء القادة الذين ذهبوا إلى الحرب سنة 1914 لم يكن ليعيد التفكير في قراره لو سنحت له الفرصة بعد أن رأى الكارثة التي حلت بالمجتمعات وبالحضارة الأوروبية وبآمال العالم على المدى الطويل؟

بالطبع الخيار لا يعود كله إلى الولايات المتحدة. وخوفها من تهديدات الهيمنة على آسيا ـ بصرف النظر عن النظام ـ سوف يجعلها تقاومه كما فعلت مع اليابان في الحرب العالمية الثانية ومع الاتحاد السوڤياتي إبان الحرب الباردة. لكن بقدر ما يعتمد الخيار على التصرف الأميركي، ينبغي القيام به بحرص شديد. لا يمكن تسوية الأمور بالنزاعات الجدلية حول العبارة التي ينبغي أن توصف بها العلاقات الصينية الأميركية. كما لا ينبغي البت في القضية من خلال الدوافع المحلية لمعارك الموازنة.

إن تحديد المصلحة القومية مع الصين عملية معقدة بسبب الفوارق الثقافية الشاسعة بين طريقة البلدين في التعاطي مع السياسة الخارجية وبسبب التغيرات في المناخ الدولي منذ زيارة المبعوثين الأميركيين إلى بكين لأول مرة سنة 1971. ويؤكد القادة الأميركيون على حسن النوايا وعلى

العلاقات الشخصية. وعلى امتداد خمسة آلاف سنة من التاريخ، شهدت الصين الكثير من الثورات والمآسي بسبب اعتمادها على النوايا الحسنة لأشخاص عابرين. والولايات المتحدة من واقع خبرة مئتي سنة كانت قادرة على التغلب على التحديات التي واجهتها عبر مزيج من المثالية وقوة الإرادة والتنظيم والجغرافيا الحميدة. لقد استطاعت الصين تحقيق العديد من الإنجازات العظيمة، لكنها تواجه مشاكل بين الحين والآخر لا يمكنها التغلب عليها إلاّ بالصبر والتحمل. إن نهج الصين في السياسة شكوكي ومتعقّل. ويختلف إحساس الصين بالوقت عن أميركا. إذا سئل شخص أميركي عن وقت حدوث واقعة تاريخية، يعود إلى ذلك اليوم على الروزنامة، وإذا وصف شخص صيني حادثة، فهو يضعها ضمن سلالة. ومن بين السلالات الإمبراطورية الأربع عشرة، طال بقاء عشر منها أكثر من مدة تاريخ الولايات المتحدة.

يفكر الأميركيون بدلالة حلول ملموسة لمشاكل معينة. ويفكر الصيني بدلالة المراحل في عملية لا توجد ذروة محددة لها. يعتقد الأميركيون أن النزاعات الدولية ناتجة إما عن سوء فهم أو سوء نية وعلاج الحالة الأولى هو بالإقناع مع الإلحاح أحياناً، وعلاج الحالة الأخيرة هو بهزيمة فاعل الشر أو تدميره. الطريقة الصينية مجردة وصبورة ومتحفظة، فالمملكة الوسطى يتملكها الخوف من أن تبدو كالمتوسلة. وفي حين تنظر واشنطن إلى الإيمان الراسخ والنية الحسنة كمحركين للعلاقات الدولية، تفترض بكين أن رجال الدولة قد قاموا بما عليهم وسيفهمون المواربات الذكية، وبالتالي يعتبر الإلحاح علامة ضعف. والعلاقات الشخصية الحسنة لا تعتبر بحد ذاتها حافزاً لحوار جدي. بالنسبة إلى الأميركيين، يبدو القادة الصينيون مهذبين لكن متحفظين وفوقيين. وبالنسبة إلى الصينيين، يبدو الأميركيون غريبي الأطوار ومستهترين.

وبسبب الصعوبة التي يجدها الطرفان في فهم ثقافة الآخر، نادراً ما نجحا في إيصال العلاقات الصينية الأميركية إلى توازن مستقر لفترة طويلة. في مستهل القرن العشرين، كان الاقتراب الأميركي من الصين متأثراً بدرجة

كبيرة بالإرساليات والتجار، وكلاهما لم يكن يدرك الإذلال الذي شعر به المجتمع الصيني عندنا تعرض للضغوط الاستعمارية من جانب القوى الأوروبية. وفي الثلاثينيات وخلال الحرب العالمية الثانية، قدّمت الصين مثالاً على ضحايا العدوان الياباني وحليفاً ديموقراطياً بطلاً. وبعد الانتصار الذي أحرزه الشيوعيون في الحرب الأهلية، تحولت الصين في الذهنية الأميركية إلى مجسّد للعداء الإيديولوجي والاستراتيجي. فتركيبة الإيديولوجيا العسكرية الماويّة وتدخل الصين في الحرب الكورية والكره الأميركي للمؤسسات الصينية المحلية، وتمركز الأسطول السابع الأميركي في مضيق تايوان أدت إلى ربع قرن من القطيعة الديبلوماسية بين البلدين. وبعد استئناف الاتصالات الديبلوماسية سنة 1971، قام خمسة إداريين بمواصلة سياسة تحظى بتأييد واسع من الحزبين تتركز على تعاون صيني ـ أميركي. ولم تعد فكرة المواجهة بين البلدين إلى الواجهة إلاّ في التسعينيات، مهددة بإعادة العلاقات إلى توترات النصف الأول من القرن العشرين. عند هذه النقطة، يمكن أن يساعد الاستطراد في تطور العلاقة في تحديد طبيعة الخيارات المتوفرة.

في العامين 1971 و 1972، استأنف الرئيس ريتشارد نيكسون والرئيس ماوتسي تونغ الاتصالات الديبلوماسية، ليس لأن العقيدتين الأميركية والصينية أصبحتا أكثر توافقاً، وإنما بسبب الضرورات الجيوسياسية. في أوائل تلك الفترة، نشر كلام بريء يستغرب هذا التباعد «غير الطبيعي» بين الشعبين الأميركي والصيني، كما لو أن التقارب حصل لتلبية حاجات عاطفية لدى الطرفين. لكن الحقائق كانت أكثر واقعية. فخلال تاريخها الطويل، نادراً ما كانت الصين تتعامل مع المجتمعات الأخرى وفقاً لمبدأ المساواة. فخلال معظم هذا التاريخ كانت الصين تهيمن على المنطقة. في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، تعرضت للإذلال من قبل القوى الإمبريالية. وقبل ذلك، كانت مرتاحة لبقائها منعزلة ومستقلة بذاتها، كثقافة جعلها تميزها بعيدة عن متناول الغرباء، وكانت حتى 1500 تقريباً أكثر الأمم تحضراً في مجالات العلوم والتكنولوجيا. في نظر الصين، لم يكن هناك شيء غير طبيعي في العيش بمعزل عن الولايات المتحدة.

ولا يمكن القول أيضاً إنه كان في 1971، دعوات متنامية في الولايات المتحدة للانفتاح على الصين. وبصرف النظر عن ضغوط الرأي العام حينها، فهي لم تكن بدافع جيوسياسي وإنما من الفكرة العامة بأن «العلاقات الجيدة» مكافأة لهم وأن أفضل سبيل لإنهاء الحرب الباردة هو بالتغلب على العداء بوصفه تمرين نفسي.

إن ما قرّب البلدين أحدهما من الآخر كان إدراك القادة في الطرفين لوجود خط مشترك. شاهد القادة الصينيون التعزيزات العسكرية السوفياتية المرعبة على طول الحدود بينهما، بما في ذلك الصواريخ النووية وأربعين فرقة مقاتلة حديثة ـ أي ما يفوق مليون جندي. في العام 1969، كان واضحاً بالنسبة إلى الصين أن النظرية الماركسية لم تحمها من الضغوط العسكرية السوفياتية، بل وفّرت ذريعة لها أيضاً. فالمذهب الجديد الذي تبناه بريجنيف أعطى الكرملين حقوقاً خاصة باستخدام القوة العسكرية داخل العالم الشيوعي لفرض وحدته.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، امتزجت الفرصة بالضرورة. فتحت تأثير حرب فيتنام، اعترفت الولايات المتحدة ـ أو لكي تكون أكثر دقة، ريتشارد نيكسون ـ بدور قد تلعبه الصين في تأسيس توازن آسيوي جديد للقوى. وفي المنظور الجيوسياسي، كانت هناك أسباب قوية للتقارب مع الصين لموازنة الاتحاد السوفياتي ـ إما لكبحه وإما لجره إلى مفاوضات جدية، ولعزل هانوي ووضع حد لحرب فيتنام، وللحفاظ على المعنويات الأميركية مع الانسحاب من الهند الصينية؛ وأخيراً لإظهار قدرة أميركا غير المنقوصة في التعامل مع المناخ الدولي الذي كان يتحول إلى مناخ متعدد الأقطاب.

انتعشت الروابط الجديدة بين الصين والولايات المتحدة طالما كان الفريقان في موقع يؤهلهما للتركيز على الهدف المشترك لمقاومة ما تصفه بياناتهما «بالهيمنة». وبتعبير بسيط، كان ذلك يعني مقاومة مساعي الاتحاد السوفياتي للإخلال بالتوازن العالمي أو الآسيوي للقوى واتفاقاً ضمنياً على استراتيجية ملائمة لتحقيق هذا الهدف.

ومع ذلك، فقد تسببت الأوضاع الجيوسياسية والاختلافات التاريخية بين الطرفين في ظهور خلافات حول الأسلوب المتبع. فنظراً لتعرّض بكين للتهديد المباشر، فقد كانت تفضل مواجهة جادة مع موسكو. أما واشنطن، التي كان عليها أخذ حلفائها والرأي العام المتململ بالحسبان، فكانت تفضل أسلوباً يعطي موسكو فرصة لتجنب المواجهة. كانت الصين متشكّكة بأية مباحثات تدور بين واشنطن وموسكو - معبّرة بوضوح عن قلقها من حصول تقدم يقلّل من استعداد الغرب لمواجهة الاتحاد السوفياتي، وكانت تخشى ضمناً من أن تؤدي إلى ترتيب أميركي سوفياتي غير محدّد على حساب الصين، وإن بإتاحة الفرصة للاتحاد السوفياتي بتوجيه اهتمامه إلى آسيا فقط. ومن جانبها، كانت بكين تميل إلى التنافس مع موسكو في العالم النامي في مناشدة الحركات الراديكالية، ما كان يؤدي في الغالب إلى دعم زعماء أو قضايا لا تحبّذها أميركا.

تسبب إضعاف السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة نتيجة فضيحة ووترغيت وما تلاها من أحداث في إضعاف ثقة بكين في قدرة أميركا على مقاومة الضغوط والتملقات السوفياتية، ما عقّد قدرة أميركا على الإبحار في المسارات المثلثية المعقدة للعلاقة بين واشنطن وموسكو وبكين. كان التحدي بالنسبة إلى الولايات المتحدة التأكد من امتلاكها خيارات أكثر من تلك التي يملكها أي من الفريقين الآخرين في المثلث. وهذا أجبر الولايات المتحدة على البقاء أقرب إلى كل من موسكو وبكين من قرب أحدهما من الآخر، مع الميل نحو بكين لأن الاتحاد السوفياتي هو الذي كان يمثل التهديد الأكبر.

وبالرغم من تعقيداتها، فقد نُفذت سياسة التوازن هذه بنجاح طوال عشرين سنة من قبل خمسة رؤساء من كلا الحزبين - وهو إنجاز حزبي ثنائي استثنائي. بعض هؤلاء الرؤساء برر السياسة المثلثية على أساس مفاهيم واضحة، في حين كان البعض أكثر براغماتية. وبرغم الاختلافات، فقد أمكن تحقيق تنسيق غير عادي للاستراتيجيات والسياسات. ونادراً ما عالجت اللقاءات الأميركية الصينية عالية المستوى القضايا التقنية أو اليومية (في

تلك الأيام كان هناك القليل من الاتصالات التجارية)، ومعظم المباحثات كانت تدور حول المشاركة في التقديرات الجيوسياسية العالمية طويلة المدى والمشاريع والاستراتيجيات.

تفرق هذا الإجماع الحزبي نتيجة حادثتين: الأولى كانت انهيار الشيوعية الذي بدأ سنة 1989 مع اندلاع ثورات في أوروبا الشرقية بلغت ذروتها بعد ذلك بسنتين عندما تفكك الاتحاد السوفياتي. والثانية كانت القمع الدموي للطلاب في ساحة تيانانمين. الانهيار في موسكو تسبب في تلاشي الخوف المشترك، في حين قلل الثوران الشعبي المحلي في بكين الدعم الأميركي المحلي للسياسة التي تستند إلى الأهداف المشتركة. بدأ اليمين المناوىء للشيوعية، والمنزعج دائماً من الروابط الوثيقة مع أي بلد شيوعي، في التعامل مع حكومة بكين بوصفها الشر الجديد الذي ينبغي استئصاله. في حين عاد اليسار الأميركي، المنزعج دائماً من سياسة تستند إلى الجغرافيا، إلى التأكيد على حقوق الإنسان وتشجيع الديموقراطية بوصفها الأولوية الرئيسية في العلاقات الخارجية الأميركية.

كانت الأحداث التي جرت في ساحة تيانانمين أعقد من مجرد ثورة ضد الشيوعية، لأسباب ثلاثة على الأقل: استندت ثورة الطلاب على المبادىء الغربية للديموقراطية؛ وثورة العمال للتخلص من الظلم، أو تخفيفه على الأقل، والإساءات والاضطرابات الناتجة عن الإصلاح الاقتصادي؛ والصراع الداخلي ضمن الحزب الشيوعي الذي يعود بدرجة كبيرة إلى النتائج السياسية لإصلاح الاقتصاد.

بالنسبة إلى دينغ كسياوبنغ، الذي حكم الصين أثناء تلك الأحداث وقبلها بعشر سنين، والذي تعرض لحملة من قبل الصحافة الغربية، مثّلت انتفاضة تيانانمين انقلاباً مثيراً للسخرية. كان ماو قد سجنه عشر سنين بتهمة الرأسمالية، ومن المرجح أن يذكره التاريخ كمصلح وضع الصين على طريق الحداثة. إن إصلاحات دينغ التي بدأها سنة 1979 أتاحت لعشرات الآلاف من الطلاب الصينيين الذهاب إلى البلدان الغربية حيث تعرفوا إلى

القيم التي بذلوا دماءهم في سبيلها في ساحة تيانانمين. ألغى دينغ الكوميونات الزراعية وأوصل الصين إلى شبه اكتفاء ذاتي في الغذاء، وحوّلها من صين خائفة من الثورة الثقافية إلى بلد صناعي عبر التشديد على البضائع الاستهلاكية.

لكن الذي لم يتنبأ به دينغ ورفاقه ـ أو ظنّوا أنه يمكنهم اجتنابه ـ كان النتائج السياسية للتغلب على الركود الاقتصادي للصين الماويّة، التي وقعت فريسة المرض المحتوم للشيوعية. فحوافزها كافأت الركود وأعاقت المبادرة. ففي الاقتصاد المخطط مركزياً، تعيّن السلع الرأسمالية والخدمات بواسطة قرارات بيروقراطية. ومع مرور الوقت، تفقد الأسعار التي تحددها الأوامر الإدارية علاقتها بالأكلاف. وطالما أن هذا النظام يدار كدولة بوليسية، يصبح نظام التسعير وسيلة لانتزاع الموارد من الشعب. لكن حالما تخف مظاهر الرعب، تتحول الأسعار إلى إعانات حكومية وتحوَّل إلى طريقة لكسب التأييد الشعبي للحزب الشيوعي. وفي النهاية، يتحول كل شيء من المأكل إلى المسكن ليصبح إعانات بدون أية معايير للكفاءة ومن ثم بالتالي تتحول إلى عقبة أمام رفع مستوى المعيشة.

إن وضع سلطات استنسابية واسعة بين أيدي البيروقراطيين يؤدي إلى الفساد. فالوظائف والتعليم ومعظم القضايا الحياتية الأخرى تعتمد على نوع ما من العلاقة الشخصية. ومن سخريات التاريخ أن الشيوعية التي ادعت بأنها المبشر لمستقبل بدون طبقات ولدت في النهاية طبقة ذات امتيازات شبيهة بالإقطاعية التقليدية.

عندما اختار دينغ ورفاقه التغلب على هذا الميل بتبني اقتصاد السوق واللامركزية في اتخاذ القرار، جمعوا ـ في المراحل الابتدائية للإصلاح ـ مشاكل التخطيط المركزي إلى مشاكل السوق الحرة. كانت محاولة جعل الأسعار تعكس الأكلاف الحقيقية تؤدي إلى زيادات في الأسعار، في المدى القريب على الأقل. وكان انفجار التضخم واحداً من الأسباب التي أدت إلى إشعال الاضطرابات.

في الواقع، عمل الانتقال إلى اقتصاد السوق على تضخيم فرص الفساد، في البداية على الأقل. وبسبب تقلص القطاع العام الضخم الذي تزامن مع نمو اقتصاد السوق، نتجت مجموعتا أسعار. وبالتالي كان البيروقراطيون والمتعهّدون عديمو الضمير في موضع يمكّنهم من نقل الموجودات والسلع جيئة وذهاباً بين القطاعين بقصد تحقيق مكاسب شخصية. وباختصار، يمكن أن ينتج الإصلاح في بدايته اضطرابات قاسية على المدى القصير بين الجماهير الساخطة - وقد حدث ذلك في الصين.

كان دينغ جريئاً جداً في إصلاحاته الاقتصادية وشديد الحذر بالتأكيد في الإصلاحات السياسية التي جعلتها سياسته أمراً حتمياً - وهي الغلطة المعاكسة لمعاصره ميخائيل غورباتشوف. وعمل العديد في النخبة الشيوعية على عرقلة مهمته. في معظم الدول التي تمر في تحولات اقتصادية مشابهة، يتعين على المدراء المجددين في المستويات الدنيا التغلب على مقاومة القيادة العليا المحافظة. لكن في الصين حصل العكس. فقد شدّدت القيادة العليا على الحوافز وقوى السوق التي ينبغي أن يطبقها مدراء تنفيذيون لا يملكون الخبرة ولا الحماس للقيام بعملية الإصلاح. كان على دينغ أن يحارب على جهتين: واحدة ضد الفساد المصاحب للإصلاح والأخرى ضد من تبقى من الماويين الذين يصرون على نسختهم من الاقتصاد الشيوعي. وفي حين أنه انتصر في الحقل الاقتصادي، فقد قرّر استمرار الهيمنة الشيوعية في الميدان السياسي. اختار دينغ التعايش مع تناقض الإصرار على الاستقرار السياسي لكي يكمل ثورة اقتصادية واجتماعية. وفي رأيه، كان يحارب الفوضى وليس الديموقراطية. «لا زلت مصلحاً»، قالها لي دينغ بعد مرور ستة أشهر على إخماد ثورة ساحة تيانانمين، «لكن لو فُقد الاستقرار، لكان يتطلب جيلاً لإعادته».

لقد رسمتُ الظروف التي أحاطت باضطرابات ساحة تيانانمين لأنها سجلت نقطة تحوّل بدأ يُنظر إلى الصين عندها من قبل الكثيرين على أنها عدوّ عقائدي وجيوسياسي. في الواقع، تخلصت الصين من مصاعب الإصلاح بقدر ما تخلصت من الإيديولوجية الشيوعية. كانت تسيطر عليهم اعتبارات

السياسات المحلية الصينية ولم تمثل فلسفة أريد منها أن تكون صالحة للتطبيق في مكان آخر[3].

لكن مهما كانت دوافع دينغ، فإن وحشية القمع في ساحة تيانانمين شوهدت على شاشات التلفزيون التي أظهرت الصين كنظام قمعي. تزامن ذلك مع فترة زيادة التأكيد على حقوق الإنسان (بدءاً من أواسط السبعينيات) من قبل الديموقراطيات الصناعية، وخصوصاً في الولايات المتحدة حيث أصبحت حقوق الإنسان الموضوع المهيمن في العلاقات الأميركية مع الصين. وطغى الاهتمام بالتركيبة المحلية الصينية على كل القضايا الأخرى التي تشوّهت بفعل ذلك لأن الاختلافات التي كانت تعتبر قبل ذلك نواتج ثانوية للعلاقات بين القوى العظمى أصبحت تعالج الآن في النقاشات العامة الأميركية بوصفها صراعات مع شر توتاليتاري.

في الوقت ذاته، جذبت عملية تحديث الجيش الصيني، التي كانت أجلت خلال العقد الأول من إصلاحات دينغ، المزيد من الانتباه. فُسِّرت التحركات الصينية بأنها مكيدة جيوسياسية وإيديولوجية ضد جيرانها.

خلال فترة ولاية جورج هـ.و. بوش وكلينتون، أخذ الأساس السياسي والنفسي لعلاقات صينية أميركية بنّاءة يضعف بالتدريج. سعى الرئيس بوش، الذي خدم في أواسط السبعينيّات قبل إعادة العلاقات الديبلوماسية كرئيس لمكتب الاتصال التابع للولايات المتحدة في بكين، إلى إبقاء العلاقة متوازنة نوعاً ما حتى بعد أحداث تيانانمين. وبدأ بيل كلينتون ولايته بالحديث عن أن تحسين أوضاع حقوق الإنسان في الصين هو المفتاح لروابط صينية أميركية حتى في الميدان الاقتصادي. وبحلول العام 1995، عادت إدارته إلى نمط الحوار العادي الذي بدأه أسلافه حتى مع تبريره بشعارات استحضرت الأفكار الولسونية.

وفي حين لم تعزّز إدارة كلينتون علاقتها الاقتصادية مع الصين بدعم مطلبها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والعلاقات التجارية الصينية الأميركية العادية، فإنها لم تستقر البتة على أساس منطقي جيوسياسي

مقنع. بتطبيقها على سياسة الصين أساليبها المحلية باختيار أهداف المنتقدين مع الادعاء بأنها تعرف طريقة أفضل لتحقيقها، أعلنت إدارة كلينتون عن سياسة «الارتباط»، وتتمثل في إقناع الصين بالمفهوم الأميركي لحقوق الإنسان والحكم المحلي بمضاعفة الاتصالات في كل المجالات وخصوصاً التجارية منها.

في ولاية كلينتون الثانية، رفع شعار الارتباط إلى درجة «الشراكة الاستراتيجية»، والتي تضمنت نوعاً من التعاون العالمي ـ وهو اقتراح أثبت عدم جدواه في مواجهة الأزمات المستمرة وفي غياب أي حوار سياسي مستمر (مثلاً، أثناء زيارة كلينتون للصين في تموز/يوليو 1998 التي دامت تسعة أيام، خصّصت هناك أربع ساعات فقط من المناقشة على مستوى القمة ـ يمكن اعتبارها أقل من ذلك بسبب الحاجة إلى الترجمة).

نتيجة لذلك، وفي نهاية إدارة كلينتون، ظلّت سياسة الصين أسيرة السياسات المحلية. كان ينقص تعريف للمصلحة القومية التي تعطي العلاقة بعض المحتوى الجيوسياسي. التجارة وقضايا العصر الحديث الأخرى مثل البيئة والمخدرات ليست كافية للتغلب على ذلك المزيج من التعاون والشك وسوء الفهم المتبادل والركود الذي ميّز العلاقات الصينية الأميركية عند منقلب القرن. ويتعين عدم ترك هذه التركيبة القابلة للاحتراق في حالتها الحاضرة لأجل استقرار آسيا والسلم العالمي.

العلاقات مع الصين: السياق الاستراتيجي:

هل ينبغي على الولايات المتحدة استخدام كل الوسائل التي في متناولها لتأخير انبعاث الصين، لأطول فترة ممكنة، كقوة رئيسية؟ أو هل ينبغي عليها محاولة إيجاد تركيبة آسيوية منفتحة على التعاون مع جميع الدول، تركيبة لا تستند إلى افتراض عدوانية متأصلة في أي بلد لكن مرنة بما يكفي لمقاومة أية طموحات توسعية لأية دولة؟

في حين أن هذه التساؤلات تنطبق بدرجات معينة على كل جزء من

العالم، فهي على صلة خاصة بالعلاقات بين أقوى دولة صناعية في العالم وأكثر دولة تعداداً للسكان في العالم. تملك الصين أطول تاريخ غير متقطع في العالم وهي تُحكَم بآخر حكومة رئيسية تسمي نفسها شيوعية. إنها الدولة ذات الإمكانات الأكبر التي تخولها لكي تصبح منافساً للولايات المتحدة في مرحلة ما من القرن الجديد ـ وفي اعتقادي ليس في الربع الأول منه.

لن تحل الإجابة عن تلك الأسئلة بعض النقاش النظري الدائر لكنها ستبين شكل عالم القرن الحادي والعشرين. وليس في هذا العالم سوى شبه قليل بالحرب الباردة. فالإيديولوجيا السوڤياتية أصرت على إمكانية تطبيقها العالمي وكل قائد سوڤياتي باستثناء غورباتشوف ادعى أن النصر العالمي للشيوعية هو الهدف النهائي. لقد احتلت الجيوش السوڤياتية أوروبا الشرقية، وأكد مذهب بريجنيڤ على التصميم السوڤياتي في الإبقاء على الأحزاب الشيوعية في السلطة، بالقوة إذا لزم الأمر، وتدخل الاتحاد السوڤياتي عسكرياً في المجر وفي تشيكسلوڤاكيا وهدّد بفعل الشيء نفسه في بولندا ـ وبشكل غير مباشر ـ في الصين. لا ينتهج القادة الصينيون مثل هذه السياسات في الخارج ولا يعلنون عن مثل هذه الادعاءات العالمية وهم ليسوا رهن إشارة الشبكة العالمية للأحزاب الشيوعية أو المنظمات الراديكالية التي تدعي ولاءها لبكين. ولا تتحدى الصين التركيبة الداخلية للدول الأخرى من منطلقات إيديولوجية.

إنها القومية وليست الشيوعية، التي ستؤدي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة وإذا ما حصل ذلك، فلن يكون حول مسألة الهيمنة العالمية ولكن حول تايوان. في العقدين الأولين من حكمه، استندت شرعية الحزب الشيوعي الصيني على توحيده للبلاد وطرده المستعمرين (اليابانيين والغربيين). وطوال عقدين بعد كارثة الثورة الثقافية، استندت شرعية الحزب على قدرته على تحقيق تقدم اقتصادي مذهل (كان له تأثير غير مقصود في إضعاف احتكاره السياسي). الآن تم تأسيس ما يسمى باقتصاد السوق الاشتراكية وهي آخذة في النمو، وقد تنساق المجموعة الحاكمة نحو إسناد ادعائها

باحتكار السلطة على القومية. هذه الدعوى آخذة في التطور، وقد تشعل مسألة مستقبل تايوان، لكن ليس من الضروري أن تترجم إلى سعي إلى السيطرة على آسيا. السياسة الخارجية للصين صبورة وذات نَفَس طويل. وفي نظر بكين، التحدي الجيوسياسي لا يتمثل في إخضاع الدول المجاورة ولكن بمنعها من التحالف ضدها. وآخر ما قد يخطر على بال قادة الصين إثارة الولايات المتحدة، البلد الأبعد عنها، والذي لم يهدد على مرّ التاريخ وحدة وسلامة الصين. لا شك أن التصريحات العلنية الصينية غالباً ما تنتقد التحالفات العسكرية الأميركية في آسيا مزكّية الرأي بأن هدف الصين بعيد المدى هو إضعاف الدور والوجود الأميركي في المنطقة. ومع ذلك لا يحتاج المرء إلى التسليم بالنية الحسنة الصينية أو النوايا المسالمة الدائمة حتى يستنتج أن القادة الصينيين المتبصرين لن يستخفّوا بمخاطرة المواجهة مع أكبر قوة عسكرية في العالم في هذه المرحلة من تطور الصين. أضف إلى ذلك أن لدى الصين رهاناً كبيراً على النظام الاقتصادي الدولي ـ أكثر مما كان لدى الاتحاد السوڤياتي ـ مما يولّد حوافز قوية لعدم تحدّي الوضع الراهن في آسيا.

إن الصراع مع الولايات المتحدة يحرّر جميع الدول المحيطة بالصين ويجعلها تسعى وراء طموحاتها ومطالبها المختلفة. والنهج الأكثر عقلانية بالنسبة إلى الصين يقتضي تطبيق أقصى ما لديها من فنون الحكم التقليدية ـ تحريض البرابرة البعيدين ضد أولئك القريبين. وفي هذا السياق، تلعب الولايات المتحدة دوراً في الخيار الجيوسياسي للصين ـ حتى بوصفها شبكة خلاص ـ بدلاً من دور عدو متأصل. وقد كان ذلك دافع السياسة الصينية بالإجمال ـ برغم بعض التذبذبات حول تايوان بدرجة كبيرة. كما ينبغي النظر في القدرة العسكرية الصينية على التحدي المباشر للولايات المتحدة. يمتلك الاتحاد السوڤياتي حوالي ألفين وخمسمائة صاروخ استراتيجي، والعديد منها برؤوس حربية متعددة قادرة على إصابة أهدافها بدقة عالية. وكان الهجوم الشامل على الولايات المتحدة ممكناً من الناحية التقنية وليس بعيداً عن التصور من الناحية الاستراتيجية (برغم أنه لم يكن

مرجحاً). تملك الصين قرابة ثلاثين صاروخاً تعمل بالوقود السائل كل منها يحمل رأساً حربياً واحداً وتحتاج إلى عدة ساعات ليتم إطلاقها وهي ليست أداة للعمليات الهجومية. وعندما تمتلك الصين بعد عدة عقود عدداً كبيراً من الصواريخ ذات الرؤوس الحربية المتعددة التي تعمل بالوقود الصلب، سوف يعمل دفاع صاروخي أميركي في الحفاظ على التوازن.

بالنسبة للقوات البرية الصينية، فهي قادرة على الدفاع عن الوطن من خلال استراتيجية إنهاك العدو لكنها ليست ملائمة لشن عمليات هجومية طويلة ضد قوة رئيسية. وفيما خص محيطها، فإن الصين مجبرة على التعامل مع وضع استراتيجي أصعب بكثير من الوضع الذي واجهه الاتحاد السوڤياتي في أوروبا. كان الاتحاد السوڤياتي يهدّد دول الجوار الضعيفة وغير القادرة على مقاومة القوات البرية السوڤياتية سواء لوحدها أم مجتمعة. أما الصين فهي تواجه دولاً مجاورة ذات إمكانات عسكرية كبيرة، بما فيها الهند وڤيتنام واليابان وروسيا والكوريتين، يصعب على الصين التغلب على كل منها منفردة، فكيف إذا كانت مجتمعة. في الحدود الدنيا، يفرض ذلك على الصين اتباع ديبلوماسية لا تهدد كل جيرانها معاً.

وفيما تعمل الصين على تطوير ما تسميه «القوة القومية الشاملة»، فإن قوتها العسكرية ستصبح تحدياً أكثر أهمية. لكن في المدى المنظور، ستظل الولايات المتحدة تملك مزايا ديبلوماسية واقتصادية وعسكرية تتيح لها صياغة المستقبل من غير اللجوء إلى مواجهة مع الصين.

المسألة لا تتعلق بما إذا كان من الواجب مقاومة المحاولات الصينية للهيمنة على آسيا. وإذا ما حصل ذلك فالواجب مقاومتها. لكن في وقت لا تتوفّر القدرة على القيام بذلك، ما الغرض من استراتيجية مواجهة لأجل المواجهة؟ وما هو الهدف الاستراتيجي؟ وكيف تكسب أميركا بإقامة علاقات مع الصين شبيهة بما كان يجري إبان الحرب الباردة ما لم تترك بكين للولايات المتحدة أي خيار آخر؟ وإلى أي مدى ستظل أميركا لوحدها في موقع يؤهلها لإعاقة نمو الصين في مواجهة الاحتمالات الأكيدة بأن مثل هذه

السياسة لن تجد دعماً دولياً ذا شأن؟ ينبغي على قيادة أميركية حكيمة الموازنة بين مخاطر إثارة القومية الصينية والمكاسب من الضغوط قصيرة المدى. وحتى مع افتراض كون حرب باردة جديدة لا مفرّ منه ـ وهو افتراض أستبعده ـ فإن السياسة الأميركية الحكيمة تقتضي إزاحة عبء الصراع مع الصين لتفادي العزلة.

إذا ظلت الصين متماسكة محلياً، فلا مناص من أن تصبح قوة رئيسية، وعندما تصبح كذلك، ستمتلك قدرة معززة على تحدي الولايات المتحدة. لكنها لن تكون الوحيدة في ذلك، فهناك الهند والبرازيل وروسيا، وكل منها يملك خيارات مشابهة لخيارات الصين، وفي بعض النواحي، تواجه عقبات أقل هولاً. هل ستعرّف الولايات المتحدة أمنها بدلالة منع ظهور أي قوة رئيسية محتملة؟ هذا سيجعلها شرطي العالم وفي النهاية سيقلب معظم الدول الأخرى ضدها. وسيكون ذلك استنفاداً للموارد الأميركية والتوازن النفسي إذا أصبحت التدخلات والحملات الدائمة تعرّف خصائص السياسة الخارجية الأميركية ـ وهو موضوع سنختم بمناقشته هذا الفصل.

ينبغي أن تحرَّر السياسة الصينية من الشعارات المألوفة. فالقضية ليست في كيفية تسمية العلاقة لكن في المحتوى الذي يمكن أن يعطى لها. إن العلاقات المتعاونة ليست خدمة تمنحها أي من الدولتين للأخرى. إنها في صميم المصلحة المشتركة لكلا البلدين. وهناك ما يكفي من القضايا لاختبار جدية الطرفين. ويمكن اختبار آفاق العلاقة المستقرة بإقامة حوار دائم حول قضايا مثل مستقبل كوريا وانتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ. بعد ذلك تأتي قضايا العصر الجديد: البيئة والتبادل الثقافي والعلمي وأشياء أخرى. الأمر يحتاج إلى حوار دائم بوصفه أفضل وسيلة لإنشاء عالم أكثر استقراراً أو على الأقل لإظهار سبب تعذّر حصوله للشعب الأميركي وحلفاء أميركا.

تايوان والصين

يمكن توضيح العديد من المسائل التي تربك العلاقات الصينية

الأميركية بمرور الوقت. وستتضح في النهاية نوايا الصين، وستتطور سياسة أميركية متسقة بالخبرة والصبر. لكن ثمة تربّص في العلاقات بين البلدين: مستقبل تايوان. إنه مادة الضغط المحلي في البرّ الصيني الرئيسي وفي الولايات المتحدة، وهو محكوم بعملية لها حاجاتها الخاصة.

باعتبارها جزءاً من الصين منذ القرن السابع عشر، ضُمَّت تايوان إلى اليابان في العام 1895 وهو ما اعتبر الخطوة الأولى نحو المحاولة النهائية لغزو البرّ الصيني الرئيسي. لكنها أعيدت إلى الصين بمساعدة الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية سنة 1945 بعد أن أعلن الرئيس فرانكلين روزفلت في العام 1943 أنها جزء من الصين. وفي العام 1949، بعد الانتصار الشيوعي في البرّ الصيني الرئيسي، انسحب تشيانغ كاي شك إلى تايوان وجعلها مقر إقامة حكومته الوطنية، التي ادعت تمثيل كل الصين والتي اعترفت بها الولايات المتحدة بوصفها حكومة كل الصين لحين استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع البرّ الصيني الرئيسي سنة 1979. وعشية اندلاع الحرب الكورية سنة 1950، أمر الرئيس ترومان بتمركز الأسطول السابع في مضيق تايوان حائلاً بذلك دون غزو شيوعي للجزيرة وجاعلاً الولايات المتحدة بشكل غير مباشر فريقاً في الحرب الأهلية الصينية.

في ذلك الوقت، أصبحت تايوان قضية رمزية للعديد من الأميركيين. فقد كانت وريثة الماضي الجيد للوطنيين بمقاومتهم الإمبريالية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية. وأصبحت رمزاً لما يدعى اللوبي الصيني الذي أغضبه انتصار الشيوعيين في الحرب الأهلية وصمّم على الحؤول دون أن يؤدي ذلك إلى الاستيلاء على تايوان. كان العديدون، بمن فيهم أولئك الذين هندسوا الانفتاح على الصين، يتعاطفون مع المجهود الصيني في تايوان لإنشاء أساس ديموقراطي لوجود مستقل. ولطالما كان هناك إجماع واسع في الولايات المتحدة يعارض استرداد الصين لتايوان عن طريق القوة.

لكن القضية رمزية أيضاً بالنسبة إلى بكين، فتايوان كانت الموضع الذي بدأ منه تقطيع أوصال الصين ـ المقاطعة الأولى التي تصادر من قبل

الاستعماريين. وتوحيدها مع البر الرئيسي يعتبر حتى من قبل الصينيين الذين لا يشاطرون الحزب الحاكم الرأي «واجباً قومياً مقدساً» يمكن إرجاؤه لأسباب عملية أو تكتيكية لكن بدون التخلي عنه.

لم تفرض هذه القضية نفسها في السنين الأولى التي تلت استئناف الاتصال الديبلوماسي مع بكين. وقد أرجئت مسألة أي العاصمتين تعترف بها حكومة الولايات المتحدة «حقًّا» ـ بكين أو تاي بيه ـ في بيان شنغهاي سنة 1972. لقد «اعترفت» الولايات المتحدة بأن الصينيين الذين يعيشون على جانبي مضيق تايوان يؤكدون أنه كانت هناك صين واحدة وأنها لا تعارض هذا الاقتراح. ومنذ العام 1972، والرؤساء الأميركيون يؤكدون التزام أميركا بسياسة «صين واحدة» ورفض سياسة «صينين» أو «صين واحدة ـ تايوان واحدة». وكان التأكيد الأكثر وضوحاً لهذه السياسة الإعلان المشترك مع بكين سنة 1982 أثناء فترة ولاية ريغان والذي كرره كلينتون خلال زيارته للصين في أواخر حزيران/يونيو 1998. ومنذ العام 1972 والرؤساء الأميركيون يؤكدون كذلك التزامهم بالتوصل إلى حل سلمي للمسألة ـ وهو تعبير لطيف لمعارضة استخدام القوة ـ كما أكده قرار العلاقات مع تايوان سنة 1979، الذي حافظ على المبدأ بقانون أميركي.

في هذا الإطار، ازدهرت تايوان وأصبحت ديموقراطية وشاركت في المنتديات الدولية التي لا تتطلب علاقات رسمية متبادلة. وفي الوقت ذاته، اعترفت الولايات المتحدة في العام 1979 ببكين بوصفها الحكومة الشرعية للصين، كما فعلت الغالبية العظمى من الحكومات في العالم ـ ومعظمهم سبق الولايات المتحدة في ذلك. لكن، وخلافاً الأخرى، كانت الولايات المتحدة تزوّد تايوان بترسانة من الأسلحة الدفاعية لمساعدتها في البقاء مستقلة عن السيطرة السياسية لما اعتُرف بأنه الحكومة الشرعية لكل الصين، بما في ذلك تايوان.

ومع إصرار الصين على الوحدة النهائية كمبدأ مقدس، فقد عبّرت في مناسبات عديدة عن استعدادها لإرجاء قرار نهائي من أجل مصلحة العلاقات

مع البلدان الأخرى، وخصوصاً الولايات المتحدة، بشرط عدم إعلان تايوان رسمياً عن سيادتها. (سنة 1973، أخبرني ماو أن في استطاعة الصين الانتظار مئة عام)(4). ومن جانبها، لم تحد الولايات المتحدة عن سياسة «صين واحدة» مع إعادة التأكيد على معارضتها لاستخدام القوة من قبل إدارات الحزبين منذ 1971.

بدأ هذا الاتفاق الضمني بالتفسخ سنة 1995 عندما مُنحت تأشيرة دخول لرئيس تايوان لي تنغ هيو لزيارة جامعة كورنيل. جاء ذلك بعد تأكيد وزير الخارجية وارن كريستوفر لنظيره الصيني أن سياسة عدم الاعتراف بتايوان كدولة ذات سيادة ستظل سارية وأن الحظر على زيارة المسؤولين الكبار في تايوان لن يُرفع. تفاعل الصينيون مع ذلك بإجراء تدريبات عسكرية وإطلاق صواريخ في مضيق تايوان ـ لكن بدون رؤوس حربية. ردّت الولايات المتحدة على ذلك بإرسال حاملتي طائرات على سبيل التحذير. هدأت الأزمة، لكن العلاقات الصينية الأميركية لم تستعد كامل عافيتها. ومنذ ذلك الحين، وتايوان تنتخب رئيساً جديداً تستخدم قاعدة حزبه مبدأ الدفاع عن الاستقلال، وتراجعت الصين قليلاً، ملمّحة إلى أنها لن تلجأ إلى القوة إلاّ إذا أعلنت تايوان رسمياً عن استقلالها.

تقع قضية تايوان الحسّاسة ضمن فئة المسائل ـ مثل مستقبل فلسطين ـ التي لا تسمح بالتوصل إلى حل نهائي في هذه المرحلة. إن انهيار قمة كامب ديڤيد للشرق الأوسط سنة 2000 والتي انتهت بمواجهات عسكرية يُظهر أن جهود النوايا الحسنة للتوصل إلى نتيجة نهائية لا يستعد لها الطرفان قد تؤدي ـ وسوف تؤدي ـ إلى انفجار.

التحدي هو في كيفية التعايش مع مشكلة ينبغي تخفيفها لكنها لا تسمح بالتوصل إلى اتفاق نهائي. فطبيعة القضية واضحة، وسياسة ضبط النفس التي تفرضها على جميع الأطراف باتت واضحة أكثر وأكثر. إذا ابتعدت الولايات المتحدة عن مبدأ «صين واحدة» الذي أكّده أولاً الرئيس روزفلت سنة 1943 وتلاه في ذلك الرؤساء الأميركيون الستة منذ نيكسون،

فمن المرجح أن تحصل مواجهة عسكرية. وإذا سعت الصين إلى الاحتكام إلى السلاح، فالمقاومة الأميركية مؤكدة. وإذا تخلّت تايوان عن ضبط النفس وأخلّت بالاتفاق الضمني الذي حافظ على السلام في مضيق تايوان لعدة عقود، إما محلياً وإما عن طريق لوبي ماهر في واشنطن، فسوف تشعل صراعاً لا يمكن التنبؤ بنتائجه لكن من غير المرجح أن يعود على تايوان بفائدة على المدى الطويل.

إن لكل الفرقاء المعنيين مصلحة في عدم إيصال الأمور إلى نقطة الانفجار. ويتعين على الولايات المتحدة مقاومة الضغوط المحلية للتخلّي عن مبدأ «صين واحدة». والمجموعات التي تضغط لهذا التغيير في السياسة بسلسلة من التعديلات الهامشية في الظاهر ينبغي أن تفهم أن الانفجار قد يحصل بسبب خطوة واحدة يصعب احتمالها في سلسلة من الخطر. والأمر يتطلب جهوداً جدية للتوصل إلى طريقة لتخفيف الجو المشحون بالتوتر. ينبغي أن تقابل الإشارات التي تدل على ضبط النفس والمرونة من جانب بكين بالترحاب ـ مثل تصريحات نائب وزير الخارجية كيان كيشِن بأنه لم يعد ينظر إلى تايوان على أنها إقليم خارج عن طوع جمهورية الصين الشعبية، ولكن واحدة من مكونتين منفصلتين (ومتساويتين) لصين واحدة. هذه الخطوة المقرونة بتلميح الصين السابق بأنها لن تقدم على الخيار العسكري لتحقيق الوحدة ما لم تعلن تايوان رسمياً عن استقلالها، تستحق دراسة متأنية.

وفي الوقت ذاته، وفي الوقت ذاته، ينبغي علي الصين أن تأخذ بالحسبان جدية تأكيدات الرؤساء المتعاقبين الاهتمام الأميركي بالحل السلمي لقضية تايوان، حتى إن رفضت الصين الاقتراح بأن للولايات المتحدة حقًّا في التدخل بمستقبل تايوان. وهم لا يعبرون فقط عن رأي شخصي يفضلونه وإنما وجهة نظر الرأي العام الأميركي. وبصرف النظر عن مدى شرعية هذه التصريحات بالنسبة إلى الصينيين، يتعين على بكين التنبه لعدم الانزلاق نحو مواجهة مع الولايات المتحدة، وما سيصحبه من نتائج، بسبب خطأ في الحسابات.

كما تقع على تايوان أيضاً مسؤولية ممارسة ضبط النفس. فبعض مؤيدي قضيتها يتصرفون كما لو كان من مصلحة تايوان إثارة التوترات بين واشنطن وبكين والضغط لكي تتخذ الإدارة والكونغرس تدابير تطبق على أرض الواقع سياسة «صين بدولتين». وهم ماهرون في ابتكار تدابير تبدو هامشية في نظر الأميركيين لكنها تشعل بكين بالتأكيد. إنها استراتيجية قصيرة النظر لأن إطار العمل الحالي هو في مصلحة تايوان. فسياسة ضبط النفس التي تنتهجها الصين في مسألة تايوان يقابلها رهان الصين على علاقاتها مع الولايات المتحدة. ولو أرادت تايوان انتزاع اعتراف أميركي رسمي بوضعية الانفصال، وهذا فيما يبدو ما يسعى إليه بعض المتحدثين فيها، فسوف تخاطر بحصول مواجهة عسكرية تتسبب في أزمة سياسية تعمل على تقسيم آسيا وتحويل دور تايوان في التوترات الناتجة إلى قضية عالمية. وستكون تايوان أقل أمناً في مثل هذا المناخ.

الهند

خلال معظم فترات الحرب الباردة، كانت الهند تُعتبر متفرجة في السياسات الأميركية المتعلقة بآسيا، وهذا واقع تشير إليه حقيقة أن قسم الشؤون الخارجية تعامل معها من خلال مكتب الشرق الأدنى وليس مكتب شرقي آسيا. بالطبع، تنظر الهند في ثلاثة اتجاهات معاً، فهي تنظر إلى الشمال حيث الصين وروسيا، وإلى الغرب حيث تحاذي الانفعالات والعداءات في الشرق الأوسط، وإلى الشرق حيث الكثافة السكانية العالية والموارد الاقتصادية الهائلة لجنوب شرقي آسيا.

خلال هذه الفترة، عانت علاقات أميركا مع الهند من الفجوة الثقافية ذاتها كما هو الحال مع العديد من البلدان الآسيوية الأخرى. في حالة الهند، يبدو ذلك صعب التفسير للوهلة الأولى، لأنه يبدو في الظاهر أن لدى البلدين كل الأسباب التي تجعلهما على تفاهم تام. فالهند ديموقراطية وتعمل وفق نظام حرّ حقيقي أكثر من أي بلد آخر نال استقلاله بعد الحرب العالمية الثانية. والطبقة الحاكمة تتحدث الإنكليزية بطلاقة. كما تعتبر الخدمة المدنية،

برغم أنها بيروقراطية جداً ومتأثرة بالنظريات الاشتراكية المستقاة من مدرسة لندن للاقتصاد، واحدة من أكثر الخدمات فعالية في العالم النامي. ومعظم قادتها درسوا في الجامعات الغربية، ومع ذلك، فقد عانى الأميركيون في الماضي من صعوبة كبيرة في فهم طريقة القادة الهنود في ممارسة السياسة الخارجية.

يحد الهند من الجنوب المحيط الهندي ومن الشمال جبال الهملايا ومن الغرب جبال الهندوكوش ومن الشرق مستنقعات وأنهار البنغال، وقد عاشت كعالم متفرد آلافاً من السنين. وشعوبها متعددة اللغات تشهد على أمواج الغزاة الذين قدموا إليها من الممرات الجبلية ومن الصحاري المجاورة وأحياناً من البحر. فالهونيون والمغول واليونانيون والفرس والأفغان والبرتغاليون، وأخيراً البريطانيون أسسوا حضارات ما لبثت أن اختفت، مخلّفة وراءها شعوباً تتمسك بأساليبها في الحياة.

وخلافاً لمجتمعات شمال شرقي آسيا ذات التاريخ الطويل من الوجود القومي، ظهرت الهند المعروفة حالياً بعد انتهاء الحكم البريطاني سنة 1947. ولمدة قرون حققت عملاً فذاً في الحفاظ على هويتها بدون ميزة دولة هندية واضحة المعالم. وفي حين كان للصين مؤسساتها السياسية الخاصة التي فرضت الحضارة الصينية على الغزاة بالتدريج إلى أن أصبح من الصعب تمييزهم عن الشعب الصيني، فإن الهند حافظت على طابعها الخاص ليس في الاندماج مع الغرباء ولكن بالانفصال عنهم. قد ينحني المجتمع الهندي أمام القوة، لكنه كان ينتصر بمناعته ضد الثقافات الغريبة.

والهند، مثل الشرق الأوسط، موطن للعديد من الديانات. لكن بخلاف الإسلام أو المسيحية، لا تقبل الديانة الهندوسية المتحولين من الأديان الأخرى. فالمرء إما أن يولد هندوسياً أو يظل خارج الديانة الهندوسية. والوضع المتميز الذي توفره من خلال نظام الطبقات المغلقة منتشر لدرجة أن الطبقات الدنيا اختارت البقاء في وضعيتها في الديانة الهندوسية بدلاً من التحول إلى إحدى الديانات الأخرى، مثل الإسلام أو المسيحية. وليس للغرباء

مكان في المجتمع الهندوسي، وهذا ما يجعله منيعاً في وجه الحكم الأجنبي.

توحّدت الهند حسب ما هي عليه الآن لأن الحكم البريطاني أعطى شبه القارة، تركيبة متجانسة من الحكومة والإدارة والقانون. وهذا ما جعل الهند دولة منظمة على أسس المبادىء الليبرالية الغربية للديموقراطية والوطنية. لكنه تسبّب في ظهور قضية سكانها المسلمين الذين بقي منهم نحو مئة مليون إنسان في الهند بعد إنشاء الباكستان أثناء التقسيم. بالنسبة إلى الهند، مثلت ولادة الباكستان تحدياً ليس لأنها سلخت أراضٍ يعتبرها القادة الهنود جزءاً من إرثهم فحسب، وإنما لأن مقولة عدم إمكانية عيش المسلمين بهناء في الهند تمثل قنبلة موقوتة تهدد بنزاع مدني دائم. ولهذا السبب، أفسد تحالف الولايات المتحدة العسكري مع الباكستان في الخمسينيات والستينيات، العلاقات الأميركية الهندية إبان الحرب الباردة برغم أنه كان موجهاً ضد الاتحاد السوڤياتي والصين.

لكن السبب الأساسي لعزلة الهند خلال فترة الحرب الباردة له جذور أعمق بكثير. فقد عاشت الهند على مرّ الزمن بجمع المناعة الثقافية مع المهارة النفسية العجيبة في التعامل مع الأجانب. وتعكس المقاومة السلمية لغاندي صفات الماهاتما الأخلاقية غير العادية، كما أنها كانت أكثر الطرق فعالية في محاربة القوة الإمبريالية بتحويل قيم المجتمع البريطاني في القرن العشرين ضد الاستعمار. وخلال الحرب الباردة، تمسكت الهند بحيادها في الشؤون الدولية، والعديد من المثقفين الأميركيين تقبلوا ذلك على أنه معايير أخلاقية عالية تفوق ما لدى القوتين العظميين. لكن الأساس المنطقي لرفض الهند لما وصفته بسياسات القوة في الحرب الباردة كان عدم وجود مصلحة قومية لها في النزاع. فمن أجل حرية برلين مثلاً، لن تخاطر الهند في استعداء الاتحاد السوڤياتي الذي لا يبعد سوى بضع مئات من الأميال والذي لا ترغب في منحه دافعاً لكي ينحاز إلى الباكستان. كما أنها لن تخاطر في استعداء المسلمين لصالح ديموقراطية إسرائيل، وبالطبع خلال فترة جمال عبد الناصر الأكثر معاداة للغرب، كان جواهر لال نهرو صديقاً وفياً لمصر. وأثناء حرب ڤيتنام، لم تجد الهند في الطبيعة الشمولية

لنظام هانوي أي عائق لمنحه دعمها السياسي الصريح. كان القادة الهنود مصممين على عدم عزل أنفسهم عن الاتجاهات الراديكالية في العالم النامي. وكانت حساباتهم صحيحة، لأنه بناء على مؤسساتها الديموقراطية وبلاغتها الرفيعة، كان لديها ما يكفي من الأصدقاء في الدوائر الليبرالية والمثقفة داخل الولايات المتحدة للإبقاء على السخط الأميركي ضمن حدود معقولة.

في الواقع، لم يختلف تصرف الهند أثناء الحرب الباردة عن تصرف الولايات المتحدة في عقودها التأسيسيّة. وكما الآباء المؤسسون، آمن قادة الهند من سلالة نهرو بأن أفضل طريقة لحماية بلدهم الفتيّ هي في الابتعاد عن الصراعات التي لا تمس مصالحها الحيوية. وعلى غرار الولايات المتحدة، لم تطبق الهند. ومهما كانت آراء الولايات المتحدة حول سياسات القوة الأوروبية في القرن التاسع عشر، فهي لم تمتنع عن استخدام القوة ضد المكسيك أو في الكاريبي. كما لم تتردد الهند في الإصرار على سلطتها في سيكيم وغُوا وسيريلانكا وبنغلادش والنيبال. وعملت الهند لمدة عشرين سنة على الأقل على برنامج تسلّح نووي بلغ ذروته بالتجارب التي أجرتها سنة 1998.

عندما زار كلينتون الهند سنة 1999، تحدث بإطناب عن روابط الظروف الديموقراطية المشتركة حتى عندما كان يحاضر في مضيفيه عن عقم برنامجهم للتسلح النووي. ومن غير المرجح أن يشكل أي من الاقتراحين أساساً لعلاقة جديدة. ولن تتبع الهند سياسة ولسونية كما لن تتخلى عن برنامجها النووي.

إن أفضل طريقة لفهم السياسة الخارجية الهندية هي بمقارنتها بالسياسة التي اتبعتها بريطانيا عندما كانت تحكم البلد. فقد صيغت تلك السياسة في كالكوتا (المقر الأول للحكومة) ثم في نيودلهي بعد 1934. وقد بنت الأمن الهندي على التفوق البحري في المحيط الهندي على الأنظمة الصديقة، أو غير العدوانية على الأقل، في المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى عدن ومن ممر خيبر إلى الهملايا. في الشمال، أصرت بريطانيا على خط

ماكماهون الذي يتجاوز الحدود التاريخية بين الصين وشبه القارة الهندية. لم تقبل الصين الإمبريالية هذا الترسيم لكنها كانت أضعف من أن تقاتل من أجل تعديله. طالبت الصين الشيوعية بالعودة إلى الحدود التقليدية وحاربت لتحقيق ذلك سنة 1962 ونالت ما أرادت. ولا تزال القضية لم تحل حتى الساعة.

في القوس الممتد من سنغافورة إلى عدن، تتوازى المصالح الهندية والأميركية. فكلاهما لا يرغب في إسلام أصولي يسيطر على المنطقة حتى ولو كانت دوافعهما مختلفة. فيما يتعلق بساستها المحلية، الهند قلقة من الأصولية الأفغانية أكثر من قلقها من الأصولية الإيرانية، وقلقها من الدعم المادي السعودي للإسلاميين أكثر من قلقها من تصلّب صدام حسين. ولأسباب تكتيكية على الأقل، تعرض الهند نفسها كوسيط محتمل بين الولايات المتحدة ومتطرّفي الخليج. ويمكن أن يكون ذلك مفيداً طالما كان هناك فهم تام للمدى المسموح به.

والأمر نفسه ينطبق على المنطقة الواقعة بين الهند وسنغافورة. هناك، مع تزايد قوة الصين وحزم اليابان، من المرجح أن يشتعل تنافس ثلاثي الزوايا (أو تنافس رباعي الأضلاع إذا تماسكت أندونيسيا). تقتضي المصلحة الأميركية السائدة في منع هيمنة أي من هؤلاء الفرقاء، إنها مسألة توازن قوى تقليدية. وبالتالي، فالظروف التي تساعد على تعاون وثيق متوفرة ـ شرط ألاّ تغترّ الهند بقوتها العسكرية المتنامية وأن تكون الولايات المتحدة قادرة على صياغة سياسة توازن في المنطقة.

في الشمال، حيث الهملايا، ليس للولايات المتحدة أية مصلحة قومية في التدخل في النزاعات الحدودية بين الصين والهند طالما أن أحداً لن يلجأ إلى تحقيق أهدافه باستخدام القوة. هذه قضية لا تبرر للولايات المتحدة المجازفة بعلاقاتها مع أي من الطرفين، فهي مسألة كلاسيكية للحاجة إلى فهم حدود المصالح الأميركية.

لا تؤثّر العلاقة بين الصين والهند على الولايات المتحدة إلا إذا سعى

أي منهما إلى الهيمنة على الآخر. ينبغي على أميركا تجنّب إبداء معارضتها للبرنامج النووي الهندي في المنتديات المشتركة مع الصين ـ كما ظهر أثناء ولاية كلينتون ـ لأنه يتعين عليها عدم التلميح إلى فرض نفوذ نووي على شبه القارة الهندية. وليس من مصلحتها أيضاً الرضى بالتبريرات الهندية بأن برنامجها النووي لازم لاحتواء الصين.

في الواقع، أصبح برنامج الأسلحة النووية الهندية نقطة النزاع الرئيسية بين الهند والولايات المتحدة في السنتين الأخيرتين من إدارة كلينتون. فقد كانت ردة الفعل الأميركية الأولى على تجارب الهند النووية عاطفية للغاية. قال الرئيس كلينتون:

> أن تفكروا في إظهار عظمتكم بتصرف يذكّر بأسوأ أحداث القرن العشرين في مستهل القرن الحادي والعشرين، حين يسعى الجميع إلى نسيان الحقبة النووية، خطأ كبير. ومن الواضح أنهم ليسوا في حاجة إليها للمحافظة على أمنهم[5].

يتعين أن يبدأ أي تحليل بمعرفة أن للتنافس النووي في شبه القارة الهندية تاريخاً طويلاً. أجرت الهند أول تفجير نووي في العام 1974، وأجرت الصين أول اختبار لسلاح نووي في العام 1964. وبوصفي وزيراً للخارجية سنة 1976، فشلت في إقناع الباكستان بعدم الشروع في برنامج نووي. وهكذا تخدم التجارب النووية في تذكيرنا بأنه توجد حقائق جيوسياسية تطغى على أحلام اليقظة المتعلقة بالعالمية.

تُجري الهند والباكستان تجارب نووية، لأنهما لا تريدان الرهان على بقائهما بالاستماع إلى النصائح الصادرة عن البلدان التي تستند في حماية أمنها على الأسلحة النووية. وفي حين أن لدى الولايات المتحدة كل الأسباب التي تدعوها إلى الإصرار على أهدافها لمنع انتشار الأسلحة النووية، يوجد لدى رؤساء وزارات الهند والباكستان أسباب منطقية متساوية للاستمرار في مشاريعهما النووية. وبالتالي، ينبغي على السياسة الأميركية التوقف عن محاولة إقناع الهند والباكستان بالتخلي عن برامجهما النووية والعمل على

جعلهما شريكين في نظام يكبح السباق النووي والعمل على تخفيف التوترات السياسية في جنوبي آسيا.

لدى الدول ثلاثة دوافع على الأقل تدعوها إلى الشروع في برامج تسلح نووية:

- الرغبة في أن تكون قوة عالمية استناداً إلى الاعتقاد بأن دولة غير قادرة على الدفاع عن نفسها ضد كل الأخطار الممكنة لا يمكن أن تكون دولة عظمى. مثل هذه الدولة سوف تمتلك أسلحة نووية وتكافح من أجل امتلاك القدرة على الوصول إلى أي عدو محتمل. وبسبب تلهّفها للمحافظة على وضعياتها الخاصة، فمن غير المرجح أن تساهم في انتشار هذه الأسلحة باستثناء روسيا، وذلك بسبب انهيار الانضباط. كما يستبعد تعرضها لأية عقوبات لأن الدول العظمى تثمّن تعاونها في مواضيع أخرى. وتنتمي الهند إلى هذه الفئة.

- الدول التي تشعر أنها مهددة من دول مجاورة تتميز بعدد سكانها الكبير أو موارد أكبر قد ترى في الأسلحة النووية وسيلة لجعل الحرب مخاطرة غير مقبولة أو وسيلة ردع ضد الأخطار التي تهدد بقاءها. تنطبق هذه الحالة على وجه الخصوص إذا كان الجار الأقوى يملك أسلحة نووية. يمكن منع مثل هذه الدول من تطوير أسلحة نووية فقط بضمانة موثوقة تمنحها قوى نووية موجودة، وهذا أبعد ما يكون عن التصديق. وتقع إسرائيل والباكستان ضمن هذه الفئة.

- الدول العازمة على تحطيم توازن القوى في منطقتها والتي ترى في الأسلحة النووية وسيلة تُرهب بها جيرانها وتعوق أي تدخل خارجي. يقع العراق وكوريا الشمالية وغيرهما من الدول المسماة شريرة ضمن هذه الفئة.

وهكذا نحن أبعد ما يكون عن الإجماع العام على «نسيان الحقبة

النووية». وتقع معظم الدول التي نبذت الأسلحة النووية في أميركا اللاتينية وإفريقيا أو دول جنوب المحيط الهادىء الخارجة عن مدى القوى النووية الرئيسية والتي لا تخوض نزاعات معها أو فيما بينها. لكن في المناطق المتوترة في جنوبي آسيا وشمال شرقيها وفي الشرق الأوسط والخليج العربي يسود منطق معاكس.

يتعين على الولايات بذل ما في وسعها لمنع انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية. لكن عندما يحصل هذا الانتشار، ينبغي عليها عدم محاربة عدو وهمي. ينبغي أن تربط أميركا منع انتشار الأسلحة النووية بأهداف أخرى وأن تميز بين الدول التي لا تمثل نشاطاتها تهديداً للمصالح الأميركية أو للسلم العالمي وبين الدول التي تنفذ برامج نووية من أجل الإخلال بالتوازن؛ بين الدول المستعدة للانضمام إلى نظام لمنع انتشار الأسلحة النووية وبين الدول التي لا تبالي أو تدعم هذا الانتشار. ينبغي على كل من الهند والباكستان التعهد بعدم نشر تكنولوجيا الصواريخ أو التكنولوجيا النووية. كما يجب عليهما إظهار أنهما تقومان بجهود صادقة لتخفيف التوترات بينهما. وينبغي أن يكون الهدف الثاني دبلوماسية نشطة لمعالجة المسائل السياسية وقضايا السيطرة على التسلح التي تؤثر في شبه القارة، بما في ذلك حماية إمكانية الضربة الثانية ومنع حصول حوادث عرضية. لكن هنالك مصالح مشتركة أخرى بين الولايات المتحدة والهند ينبغي عدم تعريضها للخطر بالمبالغة في التشديد على المسألة النووية.

لا يكمن التحدي في إثارة مواضيع دار نقاش حولها طوال عقود ولكن بتوفير أساس لعلاقة هندية أميركية جديدة. وفي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة، فإن علاقة تعاون وثيقة بين البلدين تصب في مصلحتهما المتبادلة والأساسية.

إلى أين نذهب من هنا؟

ينبغي على السياسة الأميركية في آسيا أن تحرر نفسها من الشعارات السطحية وتبدأ بالأفعال على أساس بعض المبادىء العملية التالية:

أولاً، تكمن مصلحة أميركا القومية في آسيا في منع أي قوة من فرض هيمنتها على القارة، وبخاصة إذا كانت معادية، وتجنيد مساهمات الدول الآسيوية بما يخدم الازدهار العالمي، وتخفيف حدة الصراعات بين الدول الآسيوية. وتتم خدمة كل هذه المصالح على النحو الأمثل بإبقاء خيار مفتوح لإقامة علاقات بنّاءة مع جميع هذه الدول بدون وصف أي منها بأنها بلد خصم ما لم تترك لنا تصرفاته أي خيار آخر.

ثانياً، أفضل طريقة لدفاع الولايات المتحدة عن آسيا ضد أي تهديد معادٍ هي ترسيخ تواجد عسكري متفوّق وممارسة سياسة خارجية تتوافق مع الأهداف القومية للدول الآسيوية الرئيسية ذات الأهداف المتوافقة مع أهدافنا. إن الدفاع عن توازن القوى الآسيوية عسكرياً يفترض من الدول الآسيوية إيجاد التوازن الذي يراد الدفاع عنه، وهذا يتطلب منها جهوداً سياسية أعقد بكثير من تلك الجهود التي بذلت على الساحة الأوروبية.

ثالثاً، يبقى التحالف مع اليابان حجر الأساس للسياسة الأميركية في آسيا. يتعين التأكد من إفهام قادة اليابان أنه ليس للولايات المتحدة علاقة أكثر أهمية في آسيا من تلك المقامة معها وأن صوت اليابان مسموع عند صياغة السياسة الأميركية. سوف يصبح الحصول على الطاقة الشغل الشاغل وعنصر منافسة. لا بد من وجود هذه القضايا على جدول أعمال أي حوار.

رابعاً، ينبغي إجراء حوار مكثّف مشابه مع الهند، خصوصاً فيما يتعلّق بالمنطقة الممتدة بين سنغافورة وعدن. فالمصلحة الأميركية جيوسياسية أساساً، والهند قلقة من تأثير انتشار الأصولية الإسلامية على شعبها. والولايات المتحدة قلقة بشكل أساسي من العراق وإيران، وتركّز الهند أكثر على أفغانستان والمعونات المالية التي تتلقاها طالبان من المملكة العربية السعودية التي هي في حلف مع أميركا. ومع ذلك فالظروف التي تساعد على البدء في حوار استراتيجي بنّاء متوفرة.

خامساً، يمكن صياغة العلاقات الصينية الأميركية وفقاً للسياسة

الأميركية، وينبغي أن ترتكز على الاعتراف بأن الصين، بحكم تعدادها السكاني وتاريخها وحضارتها وموقعها الجغرافي، جزء لا يستغنى عنه من سياسة آسيوية بنّاءة، وهذا يتطلب سياسة متفقاً عليها، لا مجرد شعارات. وينبغي أن تكون المواجهة الملاذ الأخير، لا الخيار المفضل. والعلاقة البنّاءة بين الولايات المتحدة والصين ليست منّة من أحد البلدين على الآخر، وسوف تصمد أمام الضغوط إذا كانت ترتكز فقط على فكرة المصالح المشتركة. وبالتالي فإن حواراً جيوسياسياً بين الصين والولايات المتحدة قضية ملحّة - لإنشاء نظام دولي أكثر أمناً والإثبات للرأي العام الأميركي ولحلفاء أميركا أن واشنطن خطت الميل الإضافي فيما لو فشل الحوار. فالتحدي ليس في اختراع الكلمات التي تصف الحوار بل في إعطائه مضموناً ذا علاقة بالمستقبل. وعلى الولايات المتحدة أكثر الدول تقدماً من الناحية التكنولوجية، والصين، أكثر الدول تعداداً للسكان، تسوية خلافاتهما وتحديد المصالح المتوازية. صحيح أن أياً من الطرفين لا يملك خبرة واسعة في التعاملات بعيدة المدى مع قوى عظمى ذات مكانة مكافئة وعلى أساس المساواة، لكن ليس هناك ثمة خيار آخر. ومع تطوير وتوسيع الصين لمدى اهتماماتها الدولية، سوف يحتاج البلدان إلى التفاعل أحدهما مع الآخر في مناطق مثل آسيا الوسطى والشرق الأوسط - وخصوصاً إيران - وكوريا. والمواجهة سوف تنشىء وضعاً يخسر فيها الطرفان. وليس لدى أميركا ما تكسبه في انتهاجها بشكل استباقي لأنها تملك الأوراق الأقوى في أي وضع مستقبلي.

سادساً، لقد فتحت زيارة رئيس كوريا الجنوبية كيم داو جونغ إلى بيونغ يانغ والزيارات المتبادلة بين واشنطن وعاصمة كوريا الشمالية، مرحلة جديدة في قضية شبه الجزيرة الكورية. وكان من الصعب جداً حصولها بدون قبول الصين، إذا لم نقل تشجيعها، كما أنها تتطلب فهماً ودعماً يابانياً. والآن وقد انطلقت العملية، فسوف تتطور في اتجاهات لا يمكن التنبؤ بها بعد، وهي تتطلب درجة عالية من التنسيق في السياسات بين واشنطن وبكين وموسكو، وقبل كل شيء، سيول كما مرّ معنا في الصفحات السابقة.

سابعاً، للولايات المتحدة مصلحة قومية في الحؤول دون انتشار أوسع للأسلحة النووية أو الحدّ منه على الأقل وتجنيد الدول الآسيوية في ذلك الجهد. لقد انضمت الصين فعلاً إلى عدد من الاتفاقات الدولية المصممة لمنع انتشار التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ. وقد وافقت على وقف التعاون النووي ووقف مبيعات الصواريخ إلى إيران. ولا تزال هناك خطوات أخرى ضرورية، وخصوصاً فيما يتعلق بعقد اتفاقات ثنائية مع الهند والباكستان من أجل مزيد من التحكم الصارم بتصدير المواد الكيميائية والنووية والبيولوجية.

ثامناً، لا يمكن أن ينبثق نظام دولي، أو نظام آسيوي ـ من استراتيجية التوازن لوحدها. كما لا يمكن التوصل إليه بدون هذا التوازن. والمحافظة على توازن القوى في آسيا يتطلب نظرة متماسكة لمستقبل المنطقة. ويتعين على الولايات المتحدة المناورة، بين مختلف التجمعات السياسية المنبعثة في آسيا، بذكاء ومثابرة وبرؤية ثابتة بعيدة المدى. ويجب تقديمها دون أن تظهر الرغبة في فرض الهيمنة. وينبغي أن تلعب دوراً أساسياً في التعامل مع الأخطار بدون أن تحوّل نفسها إلى نقطة بؤرية لكل خلاف.

لا يمكن لأي حوار جدي مع الدول الآسيوية أن يغفل تضمين موضوع حقوق الإنسان. وحتى أكثر الإدارات الأميركية «واقعية» ينبغي أن تلاحق هذه الأهداف لا كأدوات لإحراج الدول ولكن بوصفها انعكاساً للقيم العميقة لأميركا. ولا يمكن لأي إدارة لا تأخذ هذه الحقيقة في الحسبان الاحتفاظ بالتأييد الشعبي. فالرئيس الأميركي يتحدث نيابة عن كل الأميركيين عندما يؤكد على هذه الاهتمامات. وينبغي على كل دولة آسيوية تعي مصالحها عدم الاستخفاف بهذه القيم.

الفصل الخامس

الشرق الأوسط وأفريقيا: عوالم آخذه في التحوّل

في صراعات الشرق الأوسط، تنبع الدوافع العاطفية من قوى مشابهة لتلك التي كانت في أوروبا في القرن السابع عشر. فقد مزقت الانقسامات الدينية والإيديولوجية المنطقة أقساماً شتى. وأبرز هذه الانقسامات الصراع العربي الإسرائيلي، لكن التصدعات في العالم الإسلامي لا تقلّ حدّة إن لم نقل وضوحاً. وقد كرّست الولايات المتحدة الكثير من جهودها الدبلوماسية في المنطقة في تخفيف التوترات بين العرب والإسرائيليين. ومع ذلك، فالتحديات في الخليج وانبعاث إيران أصولية، على سبيل المثال، تمثل تهديداً مباشراً للأمن والازدهار الأميركي، وربما تهديداً أعظم على المدى البعيد.

والغريب في الدور الأميركي في الصراع العربي الإسرائيلي هو أن محاولة إدارة كلينتون في سنتها الأخيرة حل هذا الصراع دفعة واحدة ربما يكون نقله من الصعب إلى البالغ التعقيد. إن إسرائيل تسعى إلى الحصول على اعتراف بأرض الميعاد، وهي فكرة تستند إلى دعوى توراتية ونهاية رمزية للاضطهاد الذي عانى منه الشعب اليهودي لألفي سنة بلغ ذروته بالإبادة الجماعية. من وجهة نظر العرب، وخصوصاً الفلسطينيين، تبدو الأهداف الإسرائيلية مطلباً بالإذعان للاقتطاع من إرثهم(*) الحضاري والديني والإقليمي.

(*) لاحظ استعمال كلمة إرث (patrimony بالإنكليزية) لا كلمة حق (right) وكأن فلسطين تركة يتنازع عليها العرب واليهود وستكرر مثل هذه التلميحات ـ المترجم.

من النادر أن يصل صراع يأخذ مثل هذا الطابع، إلى تسوية ـ على الأقل خلال سنة انتخابية أميركية، وهو ينتهي عموما بالإنهاك المادي أو النفسي. ومن غير المرجح تسويته نهائياً عن طريق اتفاقية (مع أنه لا بد من التوصل إلى واحدة). والاقتراح الأكثر واقعية هو تعريف للتعايش. والسعي إلى ما هو أكثر من ذلك يعني العنف، كما حصل بعد قمّة كامب ديڤيد التي عقدت في تموز/يوليو 2000 وضمّت الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات. والتحدي الآن هو ما إذا كان في الإمكان التوصل إلى صيغة للتعايش عن طريق المفاوضات، أو ما إذا كانت ستحصل استعراضات جديدة للقوة قد تؤدي إلى حرب شبيهة بحرب الثلاثين عاماً التي عاشتها أوروبا سابقاً.

في هذه الأثناء، يعاني العالم الإسلامي من انقسامات خاصة. بعضها يمثل استمراراً لصراع تاريخي بين حضارتي النيل وبلاد ما بين النهرين؛ بين أنظمة علمانية متطرفة مثل النظام في العراق، وأنظمة علمانية معتدلة مثل النظام في مصر؛ بين الأصوليين وأبرزهم الحكومة الإيرانية والأنظمة العلمانية مثل النظام السوري؛ بين الحكومات في المملكة العربية السعودية ودول الخليج، وجيرانها الأكثر حداثة؛ بين العرب والفرس؛ وبين مذهبي الإسلام، السني والشيعي.

في العقود الثلاثة الأخيرة، اندلعت حروب بين الدول الإسلامية أكثر عدداً دموية من تلك التي اندلعت بين إسرائيل والعالم الإسلامي. تميز كل من هذه الصراعات الإسلامية الداخلية بتطورات وتوترات داخلية. تمثل إيران الأصولية، بين الحين والآخر، سيفاً مسلطاً على السعودية ودول الخليج (حتى عندما يكون خوف تلك الدول كبيراً لدرجة تمنع التصريح عنه). وفي الناحية الأخرى، تشعر إيران بالتهديد من العراق العلماني ومن أصولية الطالبان في أفغانستان التي هي أكثر تشدداً من أصولية إيران والتي تتهدد الأمن الإيراني من الشمال وبشكل متزايد من الشرق عبر باكستان. ومن الغرب، تحدها تركيا صاحبة أكبر قوة عسكرية في المنطقة، والمتحالفة مع

الغرب والصديقة لإسرائيل، والمهمة لكل القوى المتنافسة بسبب موقعها الجغرافي الذي لا يُستغنى عنه.

في هذا البحر من التوترات، تسعى الولايات المتحدة من أجل سلوك مسارات آمنة. ولا يمكنها إلا استخدام القليل من أدوات الملاحة التقليدية. فالصراعات في المنطقة لا تتعلق بالديموقراطية، لأنه لا توجد دولة واحدة، باستثناء إسرائيل، تتمتع بنظام ديموقراطي، ما يجبر أميركا على التعاون مع عدد من الدول على أساس المصالح الأمنية المشتركة. والحقيقة هي أنه لا يمكن للديموقراطيات الصناعية السماح بقطع إمدادات نفط الخليج عنها أو القبول بوقوع الخليج تحت سيطرة دولة أو مجموعة من الدول المعادية لها.

لا ريب أن مفهوم «العدائية» متقلب بقدر تقلّب المنطقة نفسها. حتى أواخر السبعينيات، كانت إيران نقطة ارتكاز السياسة الأمنية الأميركية في الخليج، لكن ثورة محلية لم يكن في مقدور الولايات المتحدة منع قيامها ولا السيطرة عليها حوّلت ذلك البلد إلى تهديد رئيسي للأمن في المنطقة. وما زاد في تعقيدات مهمة حماية المصالح الغربية في الخليج تحوّل العراق، وهو ثاني أكبر بلد في المنطقة، إلى دولة معادية بعد انتهاء حربه مع إيران في العام 1988. وبالتالي يجب إخراج أمن الخليج من بيئة تواجه فيها أقوى دولتين الدول الأضعف والأقل استقراراً - وهي مهمة لا يُحسد عليها.

الصراع العربي الإسرائيلي

في العام 2000، صار العالم معتاداً على سماع عبارة السلام في الشرق الأوسط لدرجة أنه بات من شبه المنسي التاريخ القاسي والمرير الذي سبق هذه العملية. في ظروف تصطدم طموحات المطالبة بأرض الأجداد القديمة بمقاومة أولئك الذين عاشوا هناك في الفترة الفاصلة، يصعب إيجاد أساس مشترك للحوار ويلوذ إلى المراوغة عند محاولة تعديل معتقدات الأجداد.

تحتاج المفاوضات العربية الإسرائيلية إلى التوفيق بين القضايا

الإقليمية والإستراتيجية ـ أي مادة الدبلوماسية ـ ومسائل الإيديولوجيا والدين والشرعية ـ أي مادة اللاهوت. تطالب الدول العربية إسرائيل بالتخلي عن الأراضي المحتلة، وهو شيء ملموس، في مقابل الاعتراف بحقها في الوجود، وهو شيء يمكن إلغاؤه. وتكافىء نقطة الانطلاق لمعظم المفاوضات ـ قبول الوجود الشرعي للأفرقاء ـ المحصلة غير المؤكدة لدبلوماسية السلام العربية الإسرائيلية.

إن العقبة الأساسية أمام بلوغ دبلوماسية السلام ذروتها هي المفاهيم المتباينة للفرقاء المعنيين تجاه عملية السلام. فالإسرائيليون والأميركيون يعرّفون السلام بأنه تسوية تنهي الدعاوى وتحدّد وضعية شرعية دائمة ـ بعبارة أخرى، إنهم يطبقون مفاهيم الديموقراطية المتحررة للقرن العشرين. لكن العرب وخصوصاً الفلسطينيين، يعتبرون إسرائيل دولة دخيلة في الأراضي العربية «المقدسة». قد يقبلون تسوية حول الأرض لعدم وجود بديل أفضل، لكنهم سيتعاملون مع القضية كما أذعنت فرنسا لضم ألمانيا للألزاس واللورين سنة 1870 ـ كضرورة ممزوجة بالتصميم على الانتظار ريثما تحين فرصة لاستعادة ما فُقد. (لكي نكون منصفين، فإن الخطاب الديني يشكل جزءاً من الخطاب الإسرائيلي أيضاً ـ مثلاً فيما خص عدم تقسيم مدينة القدس).

لقد خيم الفارق في المنظور على المفاوضات العربية الإسرائيلية وأفسدها منذ تأسيس الدولة اليهودية. عندما تأسست إسرائيل سنة 1948 بناء على خطة أعدّتها الأمم المتحدة في السنة التي قبلها تقضي بتقسيم الانتداب البريطاني لفلسطين، ردّت دول الجوار العربية باجتياح الدولة المولودة حديثاً. انتصرت إسرائيل في تلك الحرب وتمكنت من مضاعفة الأراضي التي كانت مخصصة لها باحتلالها صحراء النقب غير المأهولة بالسكان. أوقف القتال باتفاق لوقف النار وليس باتفاقية سلام. لكن الدول العربية رفضت الاعتراف بإسرائيل وشرعت في تطبيق مقاطعة اقتصادية وتنفيذ عمليات فدائية متفرقة.

مرّت سبع سنوات قبل الشروع في محاولة لبدء مفاوضات. أولى هذه المحاولات تمت تحت رعاية بريطانية مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر في العامين 1954-1955. فقد طالب بانسحاب إسرائيلي إلى حدود 1948 وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في مقابل اعتراف مصر (برغم أن ناصر كان غامضاً في ذلك) بالدولة اليهودية. كان يطلب من إسرائيل التخلي عن نصف ما احتلته والمخاطرة بزيادة عدد الفلسطينيين بعودة اللاجئين في مقابل الاعتراف بوجودها ـ وهي نقطة تبدأ عندها الدبلوماسية بالنسبة لأية دولة أخرى بدلاً من أن تنتهي.

استمرت هذه التجاذبات بعد ذلك طوال عقدين. وفي العام 1967، أشعل عبد الناصر حرباً بحصاره لمرفأ إيلات الإسرائيلي ـ وهو منفذ إسرائيل الوحيد على البحر الأحمر ـ وإجبار قوة الأمم المتحدة، التي كانت تفصل بين مصر وإسرائيل عقب أزمة قناة السويس العام 1956، على الانسحاب. وبعد انتصار إسرائيل، ضاعفت مرة أخرى الأراضي التي تحتلها باستيلائها على سيناء والضفة الغربية لنهر الأردن ومرتفعات الجولان. بعد تلك الهزيمة الشاملة، بدأت الدول العربية تدريجياً الاتجاه نحو التفاوض على أساس حدود العام 1967 التي كانوا قد رفضوها قبل خسارتهم للحرب. لكن بالنظر إلى عدم استعدادهم للاعتراف بإسرائيل، فقد رفضوا إجراء مفاوضات مباشرة مع أنهم كانوا يعقدون اتصالات عبر وسطاء، على رأسهم الولايات المتحدة.

في العام 1973، اندلعت حرب يوم الغفران عندما هاجمت سوريا ومصر إسرائيل في يوم مقدس بالنسبة لها. انتصرت إسرائيل في تلك الحرب لكن نصرها كان أقل حسماً عما كان عليه في حروبها السابقة وبكلفة أعلى. استخدمت الولايات المتحدة هيبتها التي فرضتها أثناء الحرب وأشرفت على ثلاث اتفاقيات عقدها المتحاربون ـ اثنتين بين مصر وإسرائيل، والثالثة بين إسرائيل وسوريا ـ أسفرت عن إنشاء خطوط فصل بين القوات العسكرية للأطراف المتحاربة وتقليل خطر شن هجوم مفاجىء. تضمنت

اتفاقية سيناء الثانية أيضاً بنوداً سياسية تحمل مضامين سلمية. لكن الالتزام بعدم الاعتراف كان قوياً لدرجة أن المفاوضات كانت تجرى بالكامل عبر وسيط أميركي. ولم يلتق الجانبان أبداً إلاّ على المستوى العسكري عند اختتام المفاوضات للتوقيع على المستندات الأساسية، ولم تحمل سوى اتفاقية سيناء الثانية تواقيع القادة السياسيين، وكانت تضاف إلى المستندات بشكل منفصل في كل دولة.

قام الرئيس المصري أنور السادات بخطوة حاسمة بزيارته للقدس سنة 1977. كان الرئيس العربي الوحيد الذي أدرك عندئذ أن تحدي السلام بالنسبة إلى الإسرائيليين كان نفسياً بدرجة كبيرة. فبحكم أنهم عاشوا غير معترف بهم من قبل جيرانهم في ما يشبه الغيتو طوال تاريخهم، كانوا مستعدين لدفع ثمن باهظ في مقابل حصولهم على اعتراف وتسوية دبلوماسية.

نتج عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي عقدت بوساطة من الرئيس جيمي كارتر في قمة كامب ديفيد الأولى سنة 1978 والتي وقعها السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، انسحاب الجيش الإسرائيلي من سيناء، وإقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل وجعل سيناء منطقة منزوعة السلاح وإنشاء منطقة عازلة بين القوات المسلحة المصرية والإسرائيلية. لم يكن لدى سفير مصر في إسرائيل الكثير ليفعله، فالتجارة كانت منعدمة. لكن الشروط العسكرية في الاتفاقية عززت بدرجة كبيرة أمن إسرائيل في مقابل الانسحاب.

الاتفاق الأول الذي نتج عنه زيادة في الاتصالات الطبيعية بين إسرائيل ودولة عربية كان مع المملكة الأردنية الهاشمية. وهذا مرده إلى أن الطرفين يملكان مصلحة مشتركة في منع الكيان الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو التي عقدت سنة 1993 من تهديد وجود الأردن.

بعد أن تحولت المفاوضات العربية الإسرائيلية إلى قضية فلسطين، ظهرت المفاهيم المتباينة للسلام كعقبة يستحيل تذليلها. ففي الضفة الغربية،

يتعيّن على العرب والإسرائيليين أن يتعايشوا في شريط بعرض خمسين ميلاً من الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر. لا يوجد حيزٌ مادي لإنشاء منطقة عازلة، بل لا يوجد حيز نفسي، كما تبين، يمهد لتسوية حقيقية. لطالما كان حلم الحمائم الإسرائيليين إمكانية العيش مع نهم العرب كما تتعايش هولندا وبلجيكا مثلاً. لكن غالبية العرب، والفلسطينيين خصوصاً، لا يعتبرون السلام اتفاقاً بل تسليماً بوقائع يعجزون عن تغييرها. وبالتالي، أصبح المفهوم الإسرائيلي للسلام في مفاوضاتهم مع الفلسطينيين مثل سراب يتبخر كلما اقترب المرء منه. وبعد تقديم إيهود باراك تنازلات لا يمكن أن يقدمها أي رئيس وزراء سابق - وقد عرفتهم جميعاً منذ ديڤيد بن غوريون - رأى ياسر عرفات أن من المستحيل قبول العرض الإسرائيلي بدون إشعال غضب شعبه. وكانت هناك عقبة أخرى تمثلت في الإصرار الإسرائيلي على عدم تقديم الجانب الفلسطيني، بعد حصوله على الأراضي المعروضة، أية مطالب جديدة. لكن بقدر ما كانت تبدو العروض معقولة من وجهة نظر الأميركيين والإسرائيليين، فقد أحجم عرفات عن القبول بها. ربما كان مستعداً لتأجيل بعض المطالب فترة من الوقت، لكنه لم يكن مستعداً للتخلي عنها جميعاً وإلى الأبد.

حصل السلام بين إسرائيل ومصر نتيجة إدراك السادات أنه لا يمكن له حفظ أمن الحدود الدولية لمصر من غير أن يلبي الحاجة النفسية لإسرائيل بالحصول على الاعتراف. ولم تُستنفد الدبلوماسية مع سوريا، حتى بعد التلميح لسوريا بأن إسرائيل مستعدة لعقد صفقة معها مماثلة للصفقة مع مصر - أي إعادة كل مرتفعات الجولان. فشلت المحاولة لأن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد أراد أولاً ترتيب الأوضاع الداخلية من جهة ولأن سوريا استمرت في اعتبار نفسها الناطق الرسمي باسم القومية العربية، ومن ثم الفلسطينيين، من جهة ثانية. وبعد وفاته أعطى ابنه بشار الذي خلفه في الحكم الأولوية للتماسك الداخلي على التفاوض مع إسرائيل.

تواجه المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية عقبات فريدة من نوعها. فحدود إسرائيل العام 1967 مع مصر وسوريا والأردن عكست من حيث

الجوهر الحدود المعترف بها دولياً للانتداب البريطاني على فلسطين. لكن خط التقسيم في الضفة الغربية استند إلى وقف عسكري لإطلاق النار، وبعد التوصل إلى اتفاقية، يتعين على الشعبين الاستمرار في العيش معاً على أساس يومي وعلى مساحة ضيقة جداً. تعاملت إسرائيل مع جيرانها العرب، كدول ذات سيادة لا ترتبط مطالبتها بالأراضي بتدمير الدولة اليهودية. لكن مفاوضاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية تضمنت شريكاً كان ينص ميثاقه، لغاية 1998، على زوال الدولة اليهودية ولم تتوقّف دعايته عن توكيد هذا الهدف منذ ذلك الحين.

بالرغم من هذه العقبات، فقد توصل الإسرائيليون ومنظمة التحرير سنة 1993 في أوسلو إلى اتفاق مؤقت قصد منه وضع الأساس لاتفاقية نهائية. كان كل من الرئيس عرفات ورئيس الوزراء إسحاق رابين يفضل النصر. لكنهما وقعا على اتفاقية أوسلو لأنهما وجدا أنه لم يكن هناك بديل آخر. فقد كانت إسرائيل أقوى بكثير من أن تُهزم عسكريًا، وكانت منظمة التحرير تحظى بدعم دولي كبير يحول دون أن تهزم سياسياً. لم تكن توجد أي دولة أجنبية عظمى مستعدة لتوفير السلاح ليشن العرب هجوماً على إسرائيل أو لدعم سياسة مواجهة دبلوماسية. ولم تكن هناك أي دولة عربية واحدة قوية كفاية لبدء حرب مع إسرائيل والصمود لفترة طويلة تكفي لحفز تدخل خارجي. بالمقابل، كان اعتماد إسرائيل على المعونة الأميركية كبيراً بحيث لا يمكنها أن تتحمل عزلة أخلاقية وسياسية تنتج عن استعراض للقوة.

إن عجز إسرائيل عن سحق انتفاضة 1987-1988 في الضفة الغربية وغزة تركها أمام أربعة خيارات: التطهير العرقي أو ضم الضفة الغربية وإنشاء دولة فصل عنصري أو ضم الشعب الفلسطيني إلى الدولة اليهودية أو التوصل إلى فصل متفق عليه للمجتمعين - أي القبول بإنشاء كيان فلسطيني يتطور بالتأكيد ليصبح دولة.

لم يتوافق التطهير العرقي والدولة العنصرية مع الضرورات السياسية لإسرائيل. ولا كانت إسرائيل مستعدة لإشراك فلسطينيي الضفة الغربية في

مجتمعها الذي سيؤدي إلى ذوبان السمة اليهودية لدولتها. فلم يتبق سوى التفاوض من أجل التوصل إلى صيغة تعايش تجمع بين الشعب الفلسطيني والإسرائيليين. وقبل وقت قصير من اغتياله، عبّر رابين عن ذلك أمام وزير الخارجية الأسترالي غاريت إيڤانز الذي هنأه على تحوله إلى النهج السلمي: «لست متحوّلاً» رد رابين، بل «ملتزماً».

وبالمثل، جلس عرفات إلى طاولة المفاوضات فقط بعد أن بدا واضحاً أنه لم يتبق لديه أي خيار عسكري تقليدي. فتفكك الاتحاد السوڤياتي قطع عنه خط الإمدادات العسكري الرئيسي. وبعد حرب الخليج، أوقفت السعودية دعمها المادي، وطردت الكويت كل الفلسطينيين موقفة تدفق التحويلات المالية. عندما التقيت بعرفات في باريس في تموز/يوليو 1994 في مناسبة نيله جائزة فيلكس هوفويت بوانيي بالاشتراك مع رابين وشمعون بيريز، سألته لماذا ينبغي على الإسرائيليين أن يثقوا به فردّ قائلاً «لأن السعوديين قطعوا عنا المساعدات ولأن الأردنيين يحاولون إضعافنا ولأن السوريين يسعون إلى الهيمنة علينا».

أدى هذا الحشد من الحوافز المتنافرة إلى اتفاقية أوسلو التي جمعت بين إنجاز كبير وغموض مفرط. فلأول مرة، توافق إسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية كشريك في المفاوضات (لا كدولة)، في حين قبلت المنظمة بوجود إسرائيل كأمر واقع من غير أن تحذف من ميثاقها مطلب تدميرها. وقُسّمت الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل سنة 1967 إلى ثلاث مناطق: المنطقة (أ) وتشمل حوالي خمسة وأربعين في المئة من الضفة الغربية، وتضم معظم السكان الفلسطينيين، وغزة وضعت مباشرة تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة بحيث يشرف على الأمن فيها الشرطة الفلسطينية التي لن يتجاوز عدد أفرادها الثلاثين ألفاً؛ والمنطقة (ب) تلحظ وجود السلطة المدنية الفلسطينية حيث الإشراف الأمني موكّل إلى الإسرائيليين؛ والمنطقة (ج) وتضم المستوطنات اليهودية التي ظلت تحت السلطة الإسرائيلية. يعيش أكثر من 90 في المئة من السكان في المناطق التي تسيطر عليها الفلسطينيون، ووصلت إلى 95 بالمئة نتيجة للاتفاقيات

التالية. كان على مفاوضات الحل النهائي أن تبدأ في غضون سنتين لتكتمل في خمس سنوات (بحلول أيار/مايو 1998). خلال تلك العملية، كان على إسرائيل أن تنقل بالتدريج أراضٍ إضافية من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ). وبالمقابل، كان يفترض بالسلطة الفلسطينية أن تعمل على تحسين مناخ التعايش باعتقال قادة الجماعات الإرهابية وإنهاء النشاطات الدعائية المقاومة لإسرائيل.

كان التوقيع على اتفاقية أوسلو في باحة البيت الأبيض في أيلول/سبتمبر من العام 1993 من المناسبات التي يغلب فيها الأمل على الشك. لن ينسى أي ممن كان حاضراً تردد رابين في مصافحة عرفات ولا الأمل الذي عبّر عنه بعبارات توراتية رئيس الوزراء الإسرائيلي قليل الكلام. ولا بد أن الجميع تأثروا بتتويج عرفات لرحلته الطويلة والتي بدأها مقاتلاً وأنهاها كقائد وطني مقبول على مستوى الشخصيات الرئيسية. إن رئاسة كلينتون المبجلة للاحتفال والدور الثانوي لوزير خارجية روسيا تظهر أن القيادة العالمية غير المتنازع عليها رست على أميركا.

وحده المتعجرف يمكنه أن يرفض الاشتراك في قفزة الإيمان التي مثلتها تلك المناسبة برغم اتضاح أن اتفاقية أوسلو تفادت تقريباً كل المواضيع الرئيسية: الحدود النهائية ومستقبل القدس ومصير اللاجئين الفلسطينيين والسيادة والحقوق في المياه والوضع العسكري للأراضي الفلسطينية. فقد أرجىء البحث في المواضيع المثيرة للخلافات إلى مفاوضات الوضع النهائي بعد ذلك بسنتين. في ذلك الوقت، كتبتُ مقالة طرحت فيها الأسئلة التالية: ما الذي جرى الاعتراف فيه بالضبط من كلا الطرفين؟ ما هي القناعات التي تحفز رجال الشرطة الفلسطينية على ملاحقة الإرهابيين؟ متى تصبح قوة الشرطة هذه مشكلة بدلاً من أن تكون حلاً؟ هل كانت البهجة التي سادت الأجواء في باحة البيت الأبيض حافزاً لدفع الدبلوماسية قدماً؟ أم هل سيتضح أنها عقبة إذا ولّدت قناعات بأن المسيرة وصلت إلى طريق مسدود[1]؟

الحكمة التقليدية تقول إن الخطوات المتبادلة قبل المفاوضات النهائية سوف تبني الثقة بين الفرقاء. في الحقيقة، العكس هو الذي حصل. فقد بلغت الشرطة الفلسطينية ضعف العدد المسموح به بموجب اتفاقية أوسلو وأقرب إلى جيش منها إلى شرطة. كما أنها لم تساعد في محاربة الإرهاب ولم تتوقف كذلك النشاطات الدعائية الفلسطينية المعادية لإسرائيل.

مع مرور الزمن منذ احتفال البيت الأبيض، نمت السياسات الداخلية لكلا الطرفين في اتجاه مناقض لما يسمى بأهداف الوضع النهائي للدبلوماسية. دخلت إسرائيل المفاوضات ومع منظمة التحرير الفلسطينية منقسمة إلى معسكرين. تعاملت حمائم إسرائيل مع المحادثات كما لو كانت نوعاً من التنفيس الإيماني الذي يمكن أن يوصل إلى تسوية بين الطرفين وإزالة الشكوك المتبادلة، وفي جو من التعاون الصادق، يجعل التحديد الدقيق للحدود غير ذي أهمية. أما صقور إسرائيل فيرفضون ذلك بوصفه أحلاماً. وهم يرون بأن العرقلة ستمكّن إسرائيل من فرض الأمن في صيغة «حكم ذاتي» قد يجعل الاحتلال أكثر استساغة من غير أن تحصل منظمة التحرير على دولة.

ينقسم الفلسطينيون بالطريقة ذاتها تقريباً: فئة صغيرة تشاطر حمائم إسرائيل أهدافها ـ والتي توصف باستمرار من قبل المثقفين الغربيين والإسرائيليين بأنها التعبير الحقيقي عن الروح الفلسطينية بالرغم من قلة الدلائل على ذلك، و«المعتدلون» الذين ينظرون إلى عملية التفاوض بوصفها مرحلة من الصراع المستمر الهادف إلى تدمير إسرائيل، وأخيراً الصقور الذين يعارضون أي وقف للصراع والذين يفوقون الحمائم عدداً بالتأكيد.

وفي نفس الوقت، فشلت عملية أوسلو إلى حد كبير لأنها لم تسوِّ أياً من القضايا الرئيسية ولم تحدث الأمن الكافي بحيث بات الفريقان يعتقدان بإمكانية تأجيل المسائل العالقة وتركها للزمن الكفيل بحلها: لأن جماهيرهما تتوق إلى السلام بدون أن تكون مستعدة لمواجهة نتائجه. اعتمد الفلسطينيون على تركيبة من الضغوط الأميركية والأوروبية والعربية لإجبار

إسرائيل على تنفيذ برنامج منظمة التحرير الفلسطينية خطوة خطوة. وعملت إسرائيل، المنقسمة بين حمائم يعرّفون السلام بوصفه تلبية لحاجات نفسية، وصقور يرون في السلام عملية لاختبار القدرة على التحمل، على إغراق نفسها في مأزق داخلي، ممزقة نفسها بين آمال بسلام يأتي بالسعادة ومخاوف من حلول كارثة وطنية. وأصبح الشرط الوارد في اتفاق أوسلو القاضي بتنفيذ إسرائيل انسحابات جزئية قبل محادثات الحل النهائي مصدراً لخلاف كبير. وبما أن تحديد الخطوات الفلسطينية المقابلة كان محيّراً، فقد بدت الانسحابات الجزئية للعديد من الإسرائيليين كثمن من جانب واحد يُدفع للدخول في محادثات الحل النهائي التي سيطلب فيها من إسرائيل تقديم المزيد من الأراضي.

في الولايات المتحدة، بدأت إدارة كلينتون التوّاقة إلى جمع فرقاء التفاوض معاً، بالتعامل مع توترات الشرق الأوسط بوصفها سوء تفاهم ينبغي تسويته عن طريق اقتسام الفرق بين الأطراف بطريقة غير مختلفة عن العملية التشريعية في الولايات المتحدة. وفي إسرائيل، هاجم بنيامين نتنياهو، وهو من الصقور ورئيس الوزراء في الفترة الواقعة بين 1996 و 1999، عملية أوسلو بسبب طبيعتها التدرجية. وتعاملت واشنطن مع رأيه المعلن في تفضيل المفاوضات الشاملة بوصفه محاولة للإعاقة واستخدمت «تأثيرها» (العبارة الدبلوماسية المقابلة للضغط) لإقناع إسرائيل بتقديم تنازلات توصف بالجزئية تتعلق بالأراضي.

تطور نزاع مطوّل حول ما إذا كان يجب أن تكون الدفعة الأولى الإسرائيلية للدخول في مفاوضات الحل النهائي تقديم زيادة مقدارها 10 في المئة من الأراضي المتنازع عليها (وهذا اقتراح نتنياهو) أو 13 في المئة (الحل الوسطي الأميركي بعد أن طالب عرفات بثلاثين في المئة). إن إصرار واشنطن، بتخليها عن توكيدها السابق لإسرائيل بعدم تقديم اقتراح خاص بها، حجب المسألة الأساسية المتعلقة بالهدف النهائي للمفاوضات. فعدم الاتفاق على وجهة متفق عليها غذّى أوهام كلا الطرفين بأنه يمكن للولايات المتحدة في النهاية تقديم عرض تسوية وتجنّب حاجة كلا الطرفين إلى

مواجهة الحقيقة بأن السلم النهائي يتطلب تضحيات ليسا مستعدين لتقديمها.

أدت اتفاقية واي في تشرين الأول/أكتوبر 1998، التي أذعن فيها نتنياهو للمطلب الأميركي بخصوص نسبة الأراضي من الضفة الغربية التي ينبغي أن تقدَّم من جانب واحد، إلى انهيار حكومته الائتلافية وإجراء انتخابات جديدة فاز فيها إيهود باراك بدون أي دعم من واشنطن.

تبيّن أن ذلك كان تحولاً مشؤوماً. فباراك كان رئيساً للوزراء من نوع جديد. فرؤساء الوزراء السابقون كانوا يتصرفون بناء على موافقة مسبقة من مجلس الوزراء، الذي كان يفرض قيوداً زائدة عادة، عليهم. وكانوا يتخذون دائماً موقفاً من الولايات المتحدة، بالرغم من حاجتهم الماسة لدعمها الذي لا غنى عنه لبقاء إسرائيل وللمحافظة على موقعها الدولي، يقضي بعدم السماح لها بإملاء شروط في المفاوضات التي تجريها إسرائيل. وعندما تتقدّم أميركا باقتراحات تختلف عما يفضّله مجلس الوزراء الإسرائيلي، يدخل رئيس الوزراء في عملية مماطلة بقصد تقليل الدوافع الأميركية إلى الحد الأدنى لقيادة مسيرة المفاوضات. كان هذا هو الحال حتى مع رابين برغم الهالة الخرافية التي أحاطت به منذ اغتياله.

من ناحية إدارة المفاوضات، برهن باراك أنه الأكثر جرأة والأكثر استعداداً للتسوية من بين سائر رؤساء الوزراء الإسرائيليين السابقين. فبوصفه ضابطاً ورئيساً سابقاً لأركان الجيش الإسرائيلي، كان مستعداً لأخذ مبادرات لا يدعمها مجلس وزرائه ولا برلمانه. وفوق كل شيء، أدخل تغييرات أساسية في العلاقات مع الولايات المتحدة. واستنتج من تصادم نتنياهو مع إدارة كلينتون أنه يتعين على إسرائيل أن تتفادى أي تصدع في علاقتها مع الحليف الوحيد الذي تعتمد على معونته. كان باراك عازماً على منع التوصل إلى نتيجة تلام عليها إسرائيل من جراء أي فشل في المفاوضات. كما كان في عجلة من أمره للتوصل إلى اتفاق قبل أن يتفكك الدعم المحلي له بالكامل.

كانت النتيجة علاقة غريبة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس

الأميركي أشبه ما تكون بتحليل نفسي تكافلي. لا يعود الفشل لأن كلينتون ضغط على باراك المتردد من أجل تقديم تنازلات، بل لأنه بلّغ جميع المتحاورين أن المرونة في المفاوضات هي المفتاح الأميركي وبالتالي كان نوعاً من الضغط الأميركي دون تمييز ـ عن غير قصد ربما ـ على مطالب الطرف الآخر.

في سعيه (المبالغ فيه أحياناً) لاستباق كلينتون، كان باراك يردّ بتحليل ذكي ومعقد. وفقاً لتحليله، إسرائيل أصبحت مجتمعاً عالي التقنية من الطبقة الوسطى لم تعد معنوياته تتحمل المضايقة إلى ما لا نهاية وعدم الاطمئنان في العيش في حالة حصار أبدي، خصوصاً وهي معزولة. كانت التعديلات في المبادىء الأمنية المقدسة ممكنة في رأيه إذ بانهيار الاتحاد السوفياتي لن تتمكن أية دولة أو مجموعة دول عربية، في المستقبل المنظور، من التسلح الكافي لشن حرب تقليدية. وفي نظره، فإن الخطر على المدى البعيد على إسرائيل يمكن أن يأتي من حرب عصابات وأسلحة الدمار الشامل. لمقاومة هذين الخطرين، تحتاج إسرائيل إلى الدعم السياسي الأميركي وإلى ضمان الوصول إلى الاستخبارات الأميركية، وإلى تكنولوجيا عسكرية متطورة. كان يرى أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلاّ إذا اعتُبرت إسرائيل شريكاً يعتمد عليه في المسعى الأميركي لتحقيق السلام في المنطقة.

بهذه الطريقة، بدأت الاستراتيجية الأميركية والإسرائيلية تتشابك في اللحظة التي وصلت فيها دبلوماسية السلام في الشرق الأوسط إلى مرحلتها الأخيرة. والطريقة المتدرجة التي عملت بشكل ممتاز في المراحل الأولى لم تعد تجدي الآن. فكما رأى باراك (وقبله نتنياهو)، أصبحت المفاوضات تركز الآن على كل قضايا ما يسمى بالوضع النهائي: الحدود النهائية والسيادة الفلسطينية والوضع العسكري للدولة الفلسطينية والقدس واللاجئين والوصول إلى مصادر المياه(2).

لم يكن يتوقع المدافعون عن النهج الشامل الشعور العارم بالإلحاح لدى باراك وكلينتون في دفع العملية. في قمة عقدت في شرم الشيخ في

أيلول/سبتمبر 1999، ألزما نفسيهما بسنة واحدة كموعد نهائي للتوصل إلى معاهدة سلام نهائية، وفي تموز/يوليو 2000، أصبحت المهلة أسبوعاً واحداً فقط لاستكمال المفاوضات في كامب ديڤيد - برغم قلة البحث المسبق في التفاصيل وبالرغم من تحذيرات عرفات المتكررة أنه لم يكن مستعداً.

هذه المهل لم تكن واقعية، بل كانت مضلّلة. في الأسابيع التي سبقت كامب ديڤيد، أعطى المتحدثون الرسميون الأميركيون والإسرائيليون انطباعاً بأن عرفات، فيما خص مسألة الأراضي، سوف يقبل بتلهف التنازلات غير المسبوقة التي اقترحها باراك لاحقاً بشكل رسمي (التنازل عن حوالي 95 في المئة من الأراضي المتنازع عليها) وأنه، فيما خص مسألة القدس، سوف يرضى بإنشاء عاصمة فلسطينية في إحدى ضواحي القدس التي كانت قد ضمت من قبل إسرائيل إلى القدس الكبرى. هذا ما يشرح لماذا اعتقد باراك وكلينتون أن إنجازاً في غضون ثمانية أيام كان ممكناً في كامب ديڤيد الثانية، برغم الخبرة المكتسبة من قمة كارتر مع السادات وبيغن التي بحثت في مشكلة سيناء الأقل تعقيداً والتي تطلبت أسبوعين. لقد ثبت أن ذلك كان خطأ غير عادي في الحسابات.

إن المهل الضيّقة وأفق المقترحات الإسرائيلية الواسع جعل عدم توافق مفهوم كل من الطرفين للسلام واضحاً وغير قابل للتعديل. وكان العدد المتزايد من الإسرائيليين المتقبلين لعملية السلام يرون أن اتفاقية أوسلو لم تكن أقل من تحوّل فلسطيني إلى الفكرة الليبرالية الغربية عن السلام. لقد كان ذلك أحد الدوافع وراء السيل غير العادي وغير المسبوق للتنازلات الذي فتحه باراك في مفاوضات كامب ديڤيد حتى قبل أن يمد عرفات يده. لقد كانت تهدف إلى كسر الحاجز النفسي الذي كان، في رأي الحمائم الإسرائيليين العائق الرئيسي أمام السلام.

لكن اتضح أنه لم يكن لدى الفلسطينيين حاجز عقلي أكثر من الفكرة الدقيقة حول ما يسعون إليه. فاستمرارهم في التمسك بالاعتقاد بأن إسرائيل تمثل اعتداء على أرض عربية «مقدسة» جعلهم يعتبرون اعترافهم الصادق

بوجود إسرائيل تنازلاً لا يمكنه تسويقه بين أبناء الشعب الفلسطيني. تبلغتُ هذا الموقف يوم الاحتفال بالتوقيع على اتفاقية أوسلو سنة 1993. فعلى مأدبة الغذاء التي أقامها وزير الخارجية وارن كريستوفر على شرف وفدي المفاوضات، قال لي أحد أعضاء وفد عرفات أنه يتطلع إلى العودة إلى فلسطين لأول مرة منذ أربعين سنة. وعندما سألته كيف سيشعر عندما يرى أضواء القرى الإسرائيلية من أراضي الضفة الغربية أجاب: «رغم أنني لم أرَ فلسطين منذ أربعين سنة، فأنا أعتبر أن موطني هو يافا [ضاحية لتل أبيب]. وإذا سألت أطفالي عن موطنهم، فسيقولون لك أيضاً إنه في يافا». بعبارة أخرى، إن البلدات التي على الشريط الفاصل ليست القضية الرئيسية وإنما تلك التي تقع على الساحل ـ أي إسرائيل نفسها ـ أو على الأقل، عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية.

هذا الذي جعل كامب ديڤيد الثانية حواراً بين الطرشان. فما اعتبره باراك وكلينتون بحق أنه تنازل رئيسي عن مواقف إسرائيل الثابتة كان في نظر عرفات في أفضل الحالات أقل عرض بحيث أنه لا يمكنه تقديمه إلى شعبه كإنجاز هام ـ خصوصاً أن عرض التنازل عن الأرض كان مقترناً بالإبقاء على معظم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. ولو خاطر بقبول كل ذلك، يكون على عرفات التعامل معه لا كنهاية أخيرة للصراع ولكن مرحلة في الطريق نحو تحقيق المطالب الفلسطينية النهائية التي يحرص على عدم إيضاحها إلى العالم الغربي. وهو بقي في السلطة بسبب فهمه لجماهيره. وفي خطاباته الموجهة إليهم، لم يبتعد عرفات عن ذكر الجهاد لاستئصال إسرائيل.

لهذا السبب لم يلق اقتراح إسرائيل بتخلّي منظمة التحرير الفلسطينية الرسمي عن كل المطالب المستقبلية وعن عودة اللاجئين مقابل التنازلات الإسرائيلية أي قبول من جانب عرفات. كان باراك أذكى من أن يعتقد أن هذه الشروط يمكن فرضها، لكنها احتاج إليها لإشباع حاجات شعبه النفسية. ومع وجود ثلاثة ملايين لاجىء فلسطيني يعيشون في مخيمات، لم يكن في وسعه إعطاء ضمانات بدون خسارة شريحة عريضة من مؤيديه. في العالم

الحقيقي، قد يؤجل عرفات مطالبه النهائية، ربما لأجل غير محدود، لكنه لم يكن في موقع يؤهله بتقديم التزام رسمي والمحافظة في نفس الوقت على دعم شعبه.

عندما ربطت التنازلات الإسرائيلية عن الأراضي بتنازلات فلسطينية تتعلق بالأماكن المقدسة، اتجهت الأمور نحو الانفجار. فقد وسع ربط الأماكن المقدسة بالأراضي المتنازع عليها المفاوضات لتنتقل من قضية فلسطينية إلى قضية عربية وحتى إسلامية. وهذا ما وسع من تأثير عرفات وحدّ من مرونته. فطالما أن المفاوضات تتعلق بالأراضي، يستطيع القادة العرب التعامل معها كمسألة فلسطينية، بل قد يشجعون على تقديم بعض التنازلات. لكن متى طرحت قضية دينية على الطاولة، فلن يكون في مقدور أي زعيم عربي تجاهل التهديد الأصولي لحكمه. كان ذلك يعني أن مناشدات كلينتون القادة المصريين والسعوديين التدخل لدى عرفات مصيرها الإحباط.

ومن المفارقات أن عرفات ربما تعزز موقفه المعرقل نتيجة توق كلينتون إلى التوصل إلى اتفاق قبل مغادرته للبيت الأبيض. فعندما يصبح الوسيط بهذا التهلف للنجاح، يتحول إلى طرف في المفاوضات ويخسر موقعه الحيادي، محوّلاً نفسه إلى محام يسوّق لصيغ ويتخلّى عن منظوره الاستراتيجي. هذا الحشد من العوامل لا بد أنه أقنع عرفات بأن استمراره في التصلب، فسوف يؤدي الضغط الأميركي والتوق الإسرائيلي للوصول إلى سلام إلى تقديم مزيد من التنازلات.

تبع انهيار كامب ديڤيد الثانية انتفاضة أخرى تستمر منذ عدة أشهر. وبالرغم من الادعاء الأول بأن إسرائيل لن تتفاوض تحت أي ضغط، قام كلينتون بتشجيع باراك على استئناف المفاوضات، وفقاً لخطة سلام أميركية هذه المرة. كانت المرة الأولى التي يقدم فيها رئيس أميركي مخططاً شاملاً من صنعه. وهذا ما ألقى على الولايات المتحدة مسؤولية كبيرة سواء نجحت أم فشلت. وإذا نجحت الجهود الأميركية، فهذا سيجبر الولايات المتحدة على القبول بدور غير مسبوق، إن في المفاوضات أو في تطبيق التفاصيل (التي

كانت ستلي ما قد يكون إعلاناً للمبادىء في أفضل الحالات) ولاحقاً في إعطاء ضمانات للنتائج. كل ذلك كان سينفذ من قبل إدارة جديدة لم تشترك في وضع الاستراتيجية أو التخطيط للمقترح أو التفاوض بشأنه. وإذا ما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، كما حصل فعلاً، فستكون الإدارة الجديدة مضطرة للتغلب على أزمة شرق أوسطية أكثر حدّة في سياق من الريبة في القدرة الأميركية على صياغة الأحداث بسبب المحاولات السابقة الفاشلة.

لقد توصل الراديكاليون في المنطقة إلى اعتقاد بأنه لا توجد عواقب لرفض المقترحات الأميركية أو العودة إلى الصراع المسلح. وحده الساذج يمكنه الاعتقاد بأن الاتفاقية لو تمت لكانت التوترات قد زالت. فقضايا المستوطنات والتفاعل بين المجتمعين والأماكن المقدسة واللاجئين توفر ذرائع متنوعة للاستمرار في النزاعات.

إلى أين نتجه؟

تحققت الإنجازات الدبلوماسية الرئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي من ظرفين مترابطين. الأول كان الدور المهيمن للولايات المتحدة في تشكيل المناخ السياسي والاستراتيجي للشرق الأوسط، والثاني كان أدق وأكثر تناقضاً في الظاهر: حكومة إسرائيلية، مدافعة بعناد عن مصلحتها القومية، لا تتزعزع من أية ضغوطات تمارسها عليها دول الجوار لكن مستعدة للتكيف إذعاناً للحليف الأميركي. وعندما كانت الظروف ملائمة، كانت النتيجة دبلوماسية لم يحقق فيها أي من الطرفين كل ما سعى إليه ولكن أكثر مما كان حققه من دون الدور الأميركي

الإنجاز الأول تحقق في العامين 1973-1974 وكان بمثابة تتويج لاستراتيجية إدارة نيكسون في فترة الأربع سنوات التي كانت تعتمد على صد كل تحرك دبلوماسي يستند إلى السلاح السوڤياتي أو الضغوط السوڤياتية[3]. وفي النهاية، قرر السادات أن اعتماد مصر على الاتحاد السوڤياتي لن يوصل إلى شيء وأن السير نحو السلام سيكون مستحيلاً

بدون الولايات المتحدة. وبالرغم من الجسر الجوي الأميركي إلى إسرائيل أثناء حرب 1973، الذي لولاه لكان موقف إسرائيل محفوفاً بالمخاطر بشكل كبير، اعتمد السادات على الوساطة الأميركية، وحتى الرئيس السوري حافظ الأسد حثَّ الولايات المتحدة على التوسط من أجل التوصل إلى اتفاقية لفك الاشتباك في مرتفعات الجولان.

تطور الوضع نفسه تقريباً بعد الانتصار الأميركي في حرب الخليج سنة 1991. فالقوى الراديكالية (بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية). هزمت أو عزلت وفتحت مبادرة وزير الخارجية جايمس بايكر لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في مدريد في العام 1991 مرحلة جديدة في عملية السلام التي أدت بعد ذلك بسنتين إلى اتفاق أوسلو. صحيح أن الاتفاق تمت صياغته تكتيكياً من قبل مسؤولين نرويجيين، غير أن الاتفاق صار ممكناً لأن منظمة التحرير أدركت أنه لن يكون لها دور ما لم ترضخ لشروط أميركا: الاعتراف بإسرائيل كشريك تفاوضي وبقرارات مجلس الأمن الدولي التي تحدد المقدّمات المنطقية للدبلوماسية. وبالرغم من دعم عرفات لصدام حسين أثناء حرب الخليج، فمنظمة التحرير انتهت بالتوجه نحو الولايات المتحدة للتوسط لأنه لم يعد أمامها أي طريق آخر مفتوح.

ضعف شرطا الإنجاز الدبلوماسي تدريجياً في أواخر التسعينيات. وتناسب انحدار الهيمنة الأميركية عكسياً مع استعادة صدام حسين دوره. فعدم القدرة على إبقاء صدام «في جحره» الذي كان ـ وفقاً لكلمات مادلين أولبرايت ـ الهدف المعلن للسياسة الأميركية، انعكس في فقدان التأثير الأميركي على أصدقائها وعلى أعدائها. بانتهاء فترة إدارة كلينتون، انهار نظام التفتيش التابع للأمم المتحدة في العراق مع الإذعان الأميركي، ولم يعد صدام يواجه أي عائق دولي أمام إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وتمزّق نظام العقوبات أشلاءً، وبات الإرهاب المتجدد، الذي ترعاه جهات خارجية، عاملاً قل من تجرأ من الزعماء العرب في المنطقة على تجاهله. كما أن الاستعداد، فضلاً عن القدرة، على الالتزام بالسياسات التي تدعمها واشنطن أو حثّ عرفات على الاعتدال بدأ في الاضمحلال.

وبالمثل، أدرك الزعماء العرب أنه في حين ظلت إسرائيل متفوقة عسكرياً، فهي كانت تتداعى سياسياً. وبصرف النظر عن مفهوم الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في صيف العام 2000، فالطريقة المفاجئة التي تم فيها الانسحاب ـ التخلي عن الآلاف من اللبنانيين الذين تعاملوا مع إسرائيل ـ حملت الرعب بدلاً من العزم والتصميم. وما زاد في ذلك كان سيل التنازلات التي أراد باراك أن يغذي بها مفاوضات الحل النهائي. فقد افتتح المفاوضات في كامب ديفيد بتنازلات لم يعرضها أي رئيس وزراء إسرائيلي سابق وحسّن عروضه حتى في مواجهة الرفض والانتفاضة. ربما يكون الفلسطينيون قد استنتجوا أن إسرائيل كانت على عجلة من أمرها من الناحية النفسية وأن المماطلة سوف تنشىء قاعدة يحققون منها ما تبقى من مطالبهم من إدارة الولايات المتحدة الجديدة.

في هذا الوضع، ضعف الدور الأميركي بشكل مطرد. وبلغ الحدّ الذي اعتقد عرفات عنده أن باراك عرض أقصى ما يمكن لإسرائيل أن تقدر عليه، فلم تعد هناك وظيفة للولايات المتحدة غير تسهيل صياغة الاتفاق أو دعم المطالب الإسرائيلية غير القابلة للتخفيض. وانتقلت أميركا من حلاّل العقد للفلسطينيين ـ حيث ربما اعتقد عندها عرفات أن كلينتون سيكون قادراً على إيصال البرنامج الفلسطيني الأقصى بدون مفاوضات جدية ـ إلى نقطة أصبح فيها الدور الأميركي هامشياً. وهذا ما يفسر لماذا تفاوض الطرفان مباشرة في المرحلة الأخيرة من المباحثات وكذلك التعليقات القاسية الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية حول دور كلينتون بعد مغادرته للبيت الأبيض[4].

إن الانحدار الأميركي من صياغة المناخ السياسي والاستراتيجي إلى دور سمسار في صيغ تسوية قانونية حقق عكس ما كان يراد منه. فعندما يدرك الطرفان أن الوسيط يعرّف دوره بأنه وسيلة للعثور على نقطة وسط بينهما، فإنهما يجدان إغراء للتشدّد في مواقفها لكي يدفعا الأرضية الوسط أقرب ما يمكن إلى المكان الذي يريدانه. وربما يماطلان ـ وهو الشيء نفسه ـ لجعل الوسيط يقدم المزيد من المقترحات المقبولة لكسر الجمود.

وأسوأ موقع للولايات المتحدة هو ذلك الذي وصلت إليه خلال مفاوضات كامب ديڤيد وبعدها: بظهورها أكثر حماسة للتوصل إلى تسوية من الفريقين نفسيهما. مثل هذا الوضع يعرّضها للابتزاز من جميع الأطراف ويؤدي في حقيقة الأمر إلى التخلي عن دور الوسيط بجعلها طرفاً آخر في المفاوضات.

عندما يعاد تنشيط دبلوماسية السلام - وهذا ما يتعين حصوله لأن أياً من الأطراف لا يملك بديلاً آخر - سوف تعتمد المساهمة الأميركية على قدرتها على الإصرار على مفهوم سياسي واستراتيجي للعملية. فالتوسّط بين مواقع الأطراف بدون حسٍ واضح بالاتجاه سوف يؤدي إلى تكرار لنكسة كامب ديڤيد.

المبادىء التالية تمثل دليلاً لما ينبغي أن يكون عليه أي نهج جديد: أولاً، الطرفان ليسا مستعدين لتسوية نهائية، خصوصاً عقب فشل العديد من الصيغ القانونية - على الأقل ليس وفقاً للشروط التي يمكن أن يقبلها الطرفان. وتحتاج المسائل إلى المزيد من الوقت لكي تتطور. ومن المرجح أن يؤدي الاندفاع نحو الحل إلى انفجار آخر. في هذه المرحلة، ينبغي أن تتركز الجهود الدبلوماسية على سلسلة من الاتفاقيات المؤقتة. وينبغي أن يشار إلى أن هدفها ليس السلام النهائي وإنما فترة ممتدة من التعايش الذي يعكس ما يفرض على الطرفين بفعل الواقع: أنهما يتقاسمان الأرض الصغيرة نفسها التي يعتبرانها مقدسة وأنه لا يوجد طرف يمكنه أن يفرض إرادته بالقوة على الطرف الآخر.

ثانياً، وكجزء من اتفاقية مؤقتة موسعة، ينبغي على إسرائيل أن تتخلى عن معارضتها لإنشاء دولة فلسطينية إلاّ كجزء من اتفاقية الحل النهائي. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تجعل من ذلك الحدث مناسبة للتوصل إلى شروط العيش المشترك بين المجتمعين.

إن ثنائية الموقف الإسرائيلي إزاء الدولة الفلسطينية، مهما كانت مفهومة، لا تتوافق مع الآمال بعيدة المدى لأي مفاوضات، بغض النظر عن الصيغة التي تستند إليها. فقيمتها كسلعة مقايضة قد تبخرت، والدولة

الفلسطينية كانت كامنة في عرض رئيس الوزراء مناحيم بيغن بإقامة على حكم ذاتي فلسطيني في قمة كامب ديفيد الأولى سنة 1978. كما كانت ضمنية في اتفاقية أوسلو. وحتى في يومنا هذا، يعامل عرفات كرئيس دولة عندما يسافر إلى الدول الأخرى. وضمن وقت معقول، سيتم الاعتراف بدولة فلسطينية من قبل غالبية الدول، بما فيها معظم الدول الأوروبية، حتى ولو أحجمت الولايات المتحدة عن ذلك مدة من الوقت. وثنائية الموقف الإسرائيلي حول هذا الموضوع تعطي عرفات أداة دائمة للضغط. ومتى تم إنشاء هذه الدولة، يصبح التحدي إمكانية التعايش مع إسرائيل - في ظل الانتفاضة أو عدمها - خياراً لن يتمكن أي من الطرفين أن يتفاداه لأمد غير محدود.

ثالثاً، لتجنب الإصرار على نهائية المفاوضات مع توسيع أمد الاتفاقية المؤقتة، يمكن أن تخدم صيغة اتفاقية سيناء الثانية الموقعة عام 1975 - التي ظلت صالحة إلى أن حلت محلها اتفاقية أخرى - غرض الجمع بين فترة غير محددة والمعنى الضمني بوجود بعض القضايا التي تحتاج إلى المزيد من المفاوضات.

رابعاً، ينبغي أن تركّز المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية مؤقتة على مسألة الأراضي وتؤجل قضية عودة اللاجئين، والأماكن المقدسة وتخلّي الفلسطينيين عن أية مطالب في المستقبل. إن عودة اللاجئين هي قبل كل شيء مسألة قوة نسبية. وطالما أن إسرائيل قوية بما يكفي لمنع عودتهم، فالفقرة غير ضرورية. وإذا انتقل ميزان القوى بحيث يمكّن الفلسطينيين من الإصرار عليها، فلن توجد فقرة يمكنها منعهم من فرضها.

وفي حين أن تعريف الأمن الإسرائيلي تحدده إسرائيل، ينبغي على المسؤولين الأميركيين تجنب اقتراح حدود مثل حدود 1967، حيث تتصل مدن إسرائيل الرئيسية عبر ممر لا يزيد عرضه عن تسعة أميال، تاركة سكان إسرائيل معرّضين للخطر وضمن مدى مدفعية الأعداء. فمن الصعب تخيل توافق ذلك مع أمن إسرائيل.

خامساً، عند رسم حدود الاتفاقية الانتقالية، ينبغي إعطاء الأولوية لقدرة الفلسطينيين على العيش بكرامة ضمن كيان اقتصادي قابل للحياة. وينبغي أن تكون الأراضي الفلسطينية متجاورة بشكل ملموس، وينبغي أن تقلص نقاط التفتيش والتدخل في الحياة اليومية داخل تلك الأراضي. كما أنه آن الوقت لكي تراجع إسرائيل سياستها الاستيطانية، خصوصاً بالنسبة إلى تلك المستوطنات الأكثر تعرضاً أو عزلة والتي تقدم دعوة دائمة لانفجارات عنيفة جديدة. ينبغي أن تضمّ باتفاق أو بدونه. وكجزء من الاتفاقية المؤقتة، يمكن مراجعة ترتيبات الأمر الواقع للسيادة على القدس في محاولة لإعطاء السكان العرب دوراً أكبر لكن من غير السعي إلى حل مسألة السيادة.

سادساً، على الولايات المتحدة أن تكون حادة الإدراك بشأن دور الدول الأخرى في عملية السلام. فالعديد من القادة الأوروبيين عرضوا خدماتهم، ودعت واشنطن دولاً غيرها، مثل مصر والسعودية، إلى لعب دور الوسيط. لكن الحقيقة هي أن الدول الأوروبية نادراً ما كانت محايدة بما فيه الكفاية لكي تلعب دور الوسيط. فرغبة منها في حماية مصالحها في العالم العربي والإسلامي التي تتخطى علاقتها مع إسرائيل، عملت الدول الأوروبية عموماً على النأي بنفسها عن الولايات المتحدة في قضايا الشرق الأوسط، بل تنأى بنفسها أكثر عن إسرائيل. ليس لدى أميركا ما تكسبه من اشتراك دول تتردّد من حيث المبدأ في طلب تقديم تضحيات من الجانب العربي أكثر من تردّدها في طلب ذلك من إسرائيل. وينبغي أن يظل الشرق الأوسط دائماً موضوعاً يخضع لاستشارات مكثفة بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين. وإذا دعت الأطراف الدول الأوروبية إلى المشاركة، فليس للولايات المتحدة أن ترفض. لكن طالما أن المشاركة الأوروبية المباشرة تعتمد على القبول الأميركي، ينبغي ألا تتم الموافقة عليها إلا على أساس تفاهم مسبق، يقضي بأن يطلب المشارك المحتمل من الجانب العربي بقدر ما يطلب من إسرائيل. وبخلاف ذلك، يتحول أي مؤتمر دولي إلى آلية لعزل الولايات المتحدة أو لحثها على فرض حل على إسرائيل.

سابعاً، في حين يبدو حلفاء أميركا الأوروبيون متلهّفين للاشتراك في عملية السلام، فإن موقف الدول العربية الصديقة أكثر غموضاً. وغالباً ما بالغت الولايات المتحدة في تقدير الدور الذي لدى الدول العربية مثل مصر والسعودية استعداد لكي تلعبه علناً. فمصر التي استرجعت كامل أراضيها تدعم بشكل عام نتيجة معتدلة. لكن ليس لديها الكثير من الحوافز للمجازفة محلياً لصالح برامج تفاوضية يمكن أن تنتقد بقسوة من جانب دول عربية راديكالية. وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، من المؤكد أن تسهل السعودية، التي لم يسبق لها أن اشتركت في أي من الحروب العربية الإسرائيلية، التوصل إلى حل نهائي من وراء الستار كما فعلت سابقاً. وبالتالي ينبغي على الولايات المتحدة أن تظل على اتصال وثيق بالدول العربية المعتدلة مع الحرص على عدم تعريضها لتوترات داخلية.

ثامناً، يتعين على الولايات المتحدة أن تأخذ في الحسبان أوضاع الأطراف الرئيسية وكذلك أمن الدول الصديقة التي يعتمد عليها الاستقرار في المنطقة. وعلى وجه الخصوص المملكة الأردنية الهاشمية التي تقع بين إسرائيل وسوريا والعراق والدولة الفلسطينية في نهاية المطاف، ومن ثم فإنها عرضة لضغوط شديدة من جانب الراديكاليين من جميع الاتجاهات. لطالما كانت المملكة صديقاً وفياً للولايات المتحدة وعوناً حقيقياً في الدبلوماسية العربية الإسرائيلية. ويتعين عدم تعريض أمنها للخطر بالاندفاع نحو استكمال عملية السلام. لذلك ينبغي أن تتضمن الاتفاقية حول الدولة الفلسطينية شروطاً تخص أمن الأردن، كما ينبغي أن يدرس التواجد العسكري الإسرائيلي في المناطق غير المأهولة من وادي الأردن من منطلق الحفاظ على أمن الأردن.

تاسعاً، المفتاح للآمال بتحقق السلام هو علاقة أميركا بإسرائيل. فبقاء إسرائيل يعتمد أساساً على الغطاء الدبلوماسي والمعدات العسكرية التي تمدها بها أميركا. من هذا المنظور، لا يمكن تصور أن يكون الدور الأميركي حيادياً بشكل كامل. فلا يوجد مصدر بديل للسلاح، وتحجيم العلاقة

العسكرية لن يعمل سوى على زيادة مصاعب أميركا، لأن النظر إلى إسرائيل كدولة ضعيفة من قبل جيرانها سوف يتسبب بصراعات ينبغي على السياسة الأميركية أن تتجنبها. وهذا سيثير مسألة الضمانة الأميركية لأمن إسرائيل، وهو ما ينبغي أن يكون الملاذ الأخير. ومن شأن هذه الضمانة ـ أميركية كانت أم دولية ـ أن تجعل الولايات المتحدة طرفاً في كل اشتباك محلي، وهو تحدّ خاص بالنسبة إلى حرب من نوع الانتفاضة. وهذا سيؤدي إلى استخدام الڤيتو لتغطية الردود الإسرائيلية على المقاومة، وبهذه الطريقة، إما أن تتورط الولايات المتحدة في حرب عصابات طويلة الأمد أو تصبح وسيلة إكراه دائمة لإسرائيل من قبل القوة أو القوى الضامنة. وتنطبق الاعتبارات نفسها بقوة أكبر على نشر القوات الأميركية أو الدولية على طول حدود إسرائيل. فعجز إسرائيل عن الدفاع عن نفسها سوف يغمرها بالمد العدائي لجيرانها عاجلاً أم آجلاً.

أميركا والخليج

لا توجد منطقة في العالم تواجه القواعد السلوكية الأميركية بتعقيدات كبيرة مثل الخليج. فالمبادىء الولسونية لا يمكن أن تكون مرشداً للسلوك الأميركي في هذه المنطقة. إن الأساس المنطقي لمنع وقوعها تحت سيطرة قوة معادية يعتبر من النظر الولسونية خياراً من بين الأشرار، لأنه لا توجد ديموقراطيات للدفاع عنها. لكن الولايات المتحدة ـ والديموقراطيات الصناعية الأخرى ـ تملك مصلحة قومية في منع وقوع المنطقة تحت سيطرة دول أهدافها معادية لنا. فالاقتصادات الصناعية المتطورة تعتمد على إمدادات الطاقة من الخليج، والسيطرة الراديكالية على المنطقة سيكون لها نتائج تمتد من شمال إفريقيا إلى الهند مروراً بآسيا الوسطى.

لكن يتعين تطبيق هذه الحاجة الجيوسياسية على خلفية أن أقوى دولتين في الخليج، إيران والعراق، معاديتان للولايات المتحدة ولجيرانهما. فكيف يمكن تحقيق الاستقرار في الخليج في مواجهة هاتين الدولتين معاً بدون قواعد دائمة لا يدعمها سوى حلفاء ضعفاء؟

تقتضي الدبلوماسية التقليدية ضرورة تحسين العلاقات إما مع العراق وإما مع إيران بحيث تشكل إحدى هاتين الدولتين على الأقل جزءاً من توازن القوى في المنطقة. وعند كتابة هذه السطور، لم يكن أي من الخيارين باعثاً على الأمل. فطالما بقي صدام حسين في السلطة في العراق، سوف يُنظر إلى أي تقارب مع بغداد من قبل المنطقة، وربما بقية العالم ومن قبل صدام حسين بالتأكيد على أنه هزيمة وإذلال كبير للأميركيين. وتحسين العلاقات مع إيران، مع أنه أمر مرغوب فيه من حيث المبدأ، يواجه عوائق محلية كبيرة في طهران بسبب رفض الحكّام هناك وإفشالهم أية محاولة للتقارب.

في الوقت الحالي، لا توجد مبادرات جذرية لتغيير الحالة الراهنة. تبقى حالة الانتظار والترقّب، مع أنها ليست مفضّلة أميركياً، أمر لا بد منه. ويتعين التصدي بحزم للتحديات التي تهدد الاستقرار في الخليج، وأي انتهاك من جانب العراق لإطار عمل الأمم المتحدة يتعين أن يقاوم بطريقة لا تدع مجالاً للشك بأن تدرّجية العقد الماضي قد ولّى زمانها وأن التحديات ستقابل بردود حاسمة.

في هذه الفترة، من المهم تقوية العلاقة مع الحلفاء الذين سيكون دعمهم في أية مواجهات محتملة حاسماً. من هؤلاء نذكر على وجه الخصوص تركيا، فهي تحد العراق وإيران والقوقاز المضطرب؛ وتعاونها في أي أزمة لا يمكن الاستغناء عنه. ثمة ميل كبير في الولايات المتحدة وبشكل أكبر في أوروبا إلى أخذ تركيا كقضيّة مسلّم بها كما لو كان في الإمكان إخضاعها لسياسات محلية بدون ثمن وكما لو كان في المقدور تجاهل الاعتداد القومي التركي أو ظروفها الخاصة. يتعين على الديموقراطيات الصناعية ـ وخصوصاً أوروبا والولايات المتحدة ـ أن تتذكر أن العناصر الحساسة لأمنها القومي هي على المحك، وأن تمييزها للتركيبة الداخلية لتركيا ينبغي أن يوازن مع هذه الحقائق.

وينبغي أن تحكم ميولنا تجاه السعودية ودول الخليج نفس الحساسيات. فضعف هذه الدول بالنسبة إلى العراق وإيران يفرض عليها

نوعاً من الحذر ينشىء فجوة بين ما توحي به علناً وبين ما تأمل من الولايات المتحدة أن تقوم به. يتعين على الولايات المتحدة أخذ الحيطة لجهة عدم تعقيد أمنها بترك التزاماتها غير واضحة أو بالتدخل المفرط في تركيباتها الداخلية.

مع مرور الوقت، سوف يكتسب دور الهند أهمية متزايدة في المنطقة. يوجد بالتأكيد مصالح مشتركة بين الهند والولايات المتحدة فيما خص الاستقرار في الخليج، وبخاصة بالنسبة إلى انتشار الأصولية في المنطقة. لكن، وكما أشرنا في الفصل السابق، فإن الهند قلقة من دعم السعودية والطالبان للمنشقين فيها بقدر قلقها بشأن التوازن الأمني في الخليج. وهي بين الحين والآخر تشعر بالإغراء للعب دور الوسيط بين الولايات المتحدة وراديكاليي الخليج - وهو دور يفيد أميركا فقط إذا كان منسقاً مع الاستراتيجية الأميركية بعيدة المدى. ومع ذلك، وفيما الوقت يمر، ينبغي أن يلعب الخليج دوراً رئيسياً في الحوار الاستراتيجي المكثف مع الهند.

العراق

وقع العراق تحت الانتداب البريطاني عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عندما قُسمت الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط بين فرنسا وبريطانيا. بإنشائها لخدمة مصالح استراتيجية واقتصادية، تولى الحكم في الدولة الجديدة متعددة الإثنيات بعد نيلها الاستقلال سلالة هاشمية وخدمت كدعامة للاستراتيجية البريطانية في الخليج. وفي العام 1958، تمت الإطاحة بهذه السلالة في أعقاب الذل الذي لحق ببريطانيا في عملية قناة السويس سنة 1956. تولى الحكم حزب البعث القومي الراديكالي الذي قادته مجموعة من الضباط العسكريين الذين ظهر من بينهم صدام حسين كحاكم فعلي في السبعينيات.

منذ ذلك الحين، والعراق بليّة على جيرانه. في العام 1980، اجتاح إيران، مغرقاً نفسه في حرب دامت عشر سنوات تحوّل فيها بالتدريج إلى موقف الدفاع. ولم يكن للولايات المتحدة أي مصلحة سوى في منع سيطرة

أي من المتحاربَين على المنطقة. ونظراً لكون إيران تتميز بموارد أعظم وشعب أكبر وأصولية راديكالية، فقد اعتُبرت التهديد الأهم. استأنفت إدارة ريغان علاقاتها الديبلوماسية والاقتصادية مع العراق وشجعت حلفاءها الأوروبيين على تزويده بالمعدات العسكرية. وبعد انتهاء حربه مع إيران سنة 1988، اختار صدام هدفاً جديداً واحتل الكويت سنة 1990، متسبباً في انتشار أميركي عسكري واسع النطاق في الخليج، تبعه حملة عسكرية ناجحة في العام 1991.

جلبت نهاية حرب الخليج معها برهاناً آخر على الصعوبة الفطرية التي تواجهها أميركا في تحويل النجاح العسكري إلى نصر سياسي. وبما أن الولايات المتحدة كانت تنظر تقليدياً إلى القوة والنفوذ بوصفهما مرحلتين متميزتين ومنفصلتين ومتعاقبتين، فقد خاضت حروبها إما لإجبار العدو على الاستسلام غير المشروط وهو ما يجنبها الحاجة إلى تأسيس علاقة بين القوة والدبلوماسية، أو تصرفت بعد تحقيقها النصر كما لو أن العنصر العسكري لم يعد ذا علاقة بحيث تضطر الدبلوماسية لشغل الفراغ الاستراتيجي. ولهذا السبب أوقفت الولايات المتحدة عملياتها العسكرية في كوريا سنة 1951 حالما بدأت المفاوضات وأوقفت قصفها لڤيتنام سنة 1968 كثمن للدخول في المفاوضات. وفي كلتا الحالتين، قلّل التخفيف من الضغوطات العسكرية الحوافز التي دفعت العدو إلى التفاوض، والنتيجة كانت أزمات طويلة وإصابات مستمرة.

أظهرت لعبة نهاية حرب الخليج أن الولايات المتحدة لم تتعلم من تاريخها، إذ سمحت لعدو مهزوم بالكامل بالتملص من عواقب هزيمته. فأهداف الحرب عُرِّفت بنطاق ضيق جداً وفي إطار قانوني مبالغ فيه. فنظراً لأن الحرب بدأت بسبب الاحتلال العراقي للكويت، استنتج صانعو السياسة الأميركيون أنه بتحرير ذلك البلد، تمكنوا من تحقيق هدفهم ضمن الصلاحيات الممنوحة من قبل الأمم المتحدة. وقد برروا هذا القرار بالخوف من الإصابات التي قد تلحق بهم إن هم ذهبوا إلى بغداد ومن تأثير ذلك على الرأي العام بعد انتهاء الحرب. فهم تذكروا مآزق كوريا وڤيتنام وليس أسبابها.

دافعت إدارة بوش الأب، كما فعلت الإدارات السابقة، عن تصرفاتها. وأدلى كبار المسؤولين في الحكومة بشهاداتهم أمام الكونغرس وأكدوا للمجتمع الدولي أن هدف أميركا الوحيد كان تحرير الكويت. وبتحقيق ذلك الهدف أو تجاوزه، اعتُقد أن الدعم المحلي أو الدولي للاستمرار في الحرب سوف يتآكل.

إن الخوف من تفكك العراق كان مبرراً آخر لإيقاف الحرب بسرعة. فقد اندلعت ثورة شيعية في البصرة مهددة بنشوء دولة ميّالة إلى إيران التي كانت تعتبر على المدى البعيد الخطر الأكبر في الخليج. كما كان يُخشى من أن دولة كردية مستقلة في شمال العراق قد تزعج تركيا وتقلل من التزامها بدعم السياسة الأميركية في الخليج. وأخيراً، فقد كان من المتوقع أن يؤدي وقع الهزيمة وعودة آلاف الأسرى العراقيين إلى ديارهم إلى إسقاط صدام.

هذه الحجج، بقدر ما بدت معقولة، قلّلت تقدير قدرة صدام على البقاء في السلطة وتأثيره على مكانة أميركا في الخليج. طالما ظل صدام حاكماً، فلن يكون العراق جزءاً في أي جهد لتحقيق توازن في المنطقة. فضعفه الشديد لكي يوازن إيران، وقوته الكبيرة بالنسبة لأمن جيرانه الخليجيين، وعدائيته الشديدة للولايات جعلت منه ورقة خطيرة دائمة. كما أن الخيارات العسكرية لم تحدد بشكل ملائم. فالخيار لم يكن التقدم نحو بغداد أو إنهاء الحرب، بل كان من الأفضل الاستمرار في تدمير وحدات النخبة العراقية ـ الحرس الجمهوري ـ التي كانت ولا تزال عماد حكم صدام. ولو اتبعت هذه الاستراتيجية، لكان من المرجح أن يطيح الجيش العراقي بصدام. وفي حين أن خليفته المنشود لن يكون دعاية كبيرة للديموقراطية، فإن التأثير الرمزي لزوال صدام ربما يكون كبيراً، ولربما بدأ الحلفاء المنتصرون عندها بإعادة العراق إلى النظام الإقليمي.

يتعين موازنة الحجة القائلة إن الاستمرار في الحرب أسبوعاً آخر كان سيتجاوز الدعم الشعبي والدولي بمقدار الاحترام الذي حظي به الرئيس بوش الأب بفضل النصر الذي حققه. والقادة العرب الأكثر تأثراً بالحدث،

وعلى وجه الخصوص السعودية، زعموا في ما بعد أنهم كانوا يفضلون الاستمرار إلى أن يُزاح صدام عن السلطة.

نجم عن التدرّج في عملية إلحاق الهزيمة بالعراق مأزق سياسي طويل الأمد. فقرار مجلس الأمن الذي حمل الرقم 687 أوقف إطلاق النار، وشروط تجريد العراق من السلاح لا يمكن تطبيقها إلاّ بإشراف دولي، في حين أن الانسحاب السريع للقوات الأميركية أزال صدقية التهديد بمعاودة التدخل. انتهز صدام الفرصة واستعاد موقعه وموقع العراق الراديكالي.

عملت إدارة كلينتون على تسريع هذا التدهور. بعد تمكّن صدام من البقاء في السلطة، لم يبق أمام الولايات المتحدة سوى ثلاثة خيارات: (1) التصالح مع صدام بعد تأديبه، (2) إبقاء صدام «في جحره» بإجباره على الوفاء بشروط القرار 687، وأخيراً (3) جعل الإطاحة بصدام سياسة قومية.

عملت إدارة كلينتون على الخيارات الثلاثة في الوقت نفسه ولم تحقق أياً منها. وحده صدام نجا من حرب الخليج، وعززت تصرفاته من مخاوف جيرانه. وعمل بشكل منهجي على تجاهل شروط وقف إطلاق النار التي أنهت الحرب. في العام 1996، أطاح بمؤسسات الحكم الذاتي التي أسست تحت رعاية أميركية في المناطق الكردية. قُتل المئات، ونُفي ثلاثة آلاف فرد على الأقل عملوا مع الولايات المتحدة. وقد عمل صدام حسين منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1997، على تخريب نظام التفتيش التابع للأمم المتحدة الذي قصد منه مراقبة برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. هددت إدارة كلينتون بشكل متكرر باستخدام القوة وتراجعت في كل مرة ممكّنة صدام من تفكيك نظام التفتيش. وعندما استخدمت الولايات المتحدة أخيراً القوة أربع ليال في كانون الأول/ديسمبر 1998، كان ذلك تمويهاً مبتذلاً للتخلي عن عمليات التفتيش برمتها.

بتعطيل نظام التفتيش، تحوّل صدام نحو تجاهل العقوبات الاقتصادية التي أعدت لمساندة نظام التفتيش الذي كان من المفترض أن يبقى لحين التثبت من تدمير كل أسلحة الدمار الشامل والوسائل التي تساعد على

إنتاجها. وبعد ثلاثة أشهر من نقض العراق لترتيبات وقف إطلاق النار في المناطق الكردية، تعاونت الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 1996 مع البرنامج الذي ترعاه الأمم المتحدة والذي يسمح للعراق ببيع ما قيمته 2 بليون دولار من النفط سنوياً على أن تخصص لشراء الأغذية والأدوية. الأساس المنطقي لهذا البرنامج كان «عزل» صدام بفصل شروط المراقبة على التسلح عن مساعدة الشعب العراقي. إن المقولة بأن تعزيز موقع صدام الداخلي سوف تُضعفه في النهاية أثبتت قلة إدراك لحقائق الخليج. ومنذ ذلك الحين، ارتفع عائد ما يسمى ببرنامج النفط مقابل الغذاء إلى 6 بليون دولار سنوياً وأصبح الآن بدون سقف. وبالتالي، صدر صدام في العام 2000 ما قيمته 16 بليون دولار من النفط الخام ـ أي ما يساوي تقريباً قيمة عائدات العراق السنوية قبل حرب الخليج. وحيث أن الأموال منقولة، فبالإمكان استخدام الموارد المحررة في شراء مواد أشد خطورة بكثير.

كان الرد الأميركي المتردد على كل هذه التحديات محفوراً بإرثين نفسيين للاعتراض على حرب ڤيتنام: التردد الكبير في استخدام القوة والإصرار على تبرير أي تهديد باستخدام القوة بحشد أوسع تأييد ممكن. وبالتالي، رداً على خطة عراقية مزعومة لاغتيال الرئيس السابق بوش الأب أثناء زيارته للكويت سنة 1993، أمر كلينتون بإطلاق بضعة صواريخ من طراز كروز على مبنى أكّد البنتاغون مراراً أنه غير مأهول. في العام 1996، عندما سحق صدام القوات الكردية التي ترعاها أميركا، ردّت إدارة كلينتون بإطلاق صواريخ كروز على محطات الرادار المتواجدة على بعد مئات الأميال إلى الجنوب. وكما سبق أن أشرنا، كانت إيماءة القصف التافه لأربعة ليالٍ إيذاناً بالإذعان الأميركي لانهيار نظام التفتيش في كانون الأول/ديسمبر 1998. خلال تلك الفترة، كان لدى إدارة كلينتون ميل إلى الأخذ بتصريحات قادة الخليج الداعية إلى ضبط النفس. كان المقصود من هذه التصريحات على الأرجح اتخاذها عذراً يأمل الحكام سرًّا ـ بحكم خوفهم من تهديدات صدام ـ بأن تتجاهلها أميركا.

أجبر بقاء صدام السياسي الولايات المتحدة على اتباع سياسة

«الاحتواء المزدوج» ضد كل من إيران والعراق. إن السعودية والكويت ودول الخليج ليست بالقوة الكافية لمقاومة أي من هذين البلدين بمفرده فكيف إذا كانا معاً. وهناك غموض حول هدف أميركا بخصوص دور صدام على المدى البعيد. وبالتالي بعد أن تخلى كلينتون عن هجوم انتقامي بدأ فعلاً، قال في تشرين الثاني/نوفمبر 1998:

> إذا كان في وسعنا الإبقاء على عمل اليونيسكوم [فرقة التفتيش التابعة للأمم المتحدة] هناك وإعطاؤه [صدام] فرصة أخرى للصلح بشرف باحترام قرارات الأمم المتحدة، فإننا نرى إمكانية لتحقيق تلك النتائج[5].

لم يصدق أحد من حلفائنا في الخليج أو في سواه آمال «المصالحة المشرفة» المستندة إلى احترام قرارات الأمم المتحدة لأشهر قليلة. فكلهم كانوا مقتنعين بأن العراق عاقد العزم على إعادة التسلح حالما ترفع العقوبات عنه وأن القوى العظمى كانت تبحث عن ذرائع لرفع تلك العقوبات جملة واحدة. إن دول المنطقة المعتمدة على الولايات المتحدة سوف تحكم في النهاية على صلة أميركا بأمنها بقدرتها إما على خلع صدام وإما إضعافه بحيث لا يعود يمثّل تهديداً ـ بصرف النظر عن تصريحاتهم العلنية.

بما أن الولايات المتحدة هي الضامن الفعلي لكل الحدود في واحدة من أكثر المناطق تفجراً في العالم، فقد أصبح أمن الخليج معتمداً على الإدراك الواسع لقدرة أميركا على التعامل مع نتائج استمرار حكم صدام وقوته المتنامية. تدرك دول الخليج مدى اعتمادها على أميركا وهي تنزعج للغاية من التعاون الواضح جداً، خصوصاً عندما تكون أميركا مترددة.

تسعى استراتيجية صدام إلى تحقيق ثلاثة أهداف: (1) لفت انتباه العالم إلى آلام العراق، (2) السعي إلى فتح الصدع الكامن بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على العراق، (3) تحويل الجدال من التركيز على التفتيش إلى رفع العقوبات. وقد قطع شوطاً نحو تحقيق كل من هذه الأهداف. وليس هناك أي جهد جدي لإعادة نظام

التفتيش، ومعظم الجدال الدولي يتركز على تخفيف أو رفع العقوبات ـ بالطبع، هناك العديد من الدول على رأسها روسيا والصين وفرنسا على خلاف علني بشأنها. والملاحظ أن العراق أصبح حالة اختبار للمجهود الفرنسي في تحديد هوية أوروبية متميزة عن الولايات المتحدة ومعارضة لها.

مع نهاية قرابة عقد من التردد، وضعت الولايات المتحدة نفسها وليس صدام في موقع تبدو فيه، خصوصاً في أوروبا، أنها العقبة أمام تخفيف التوترات في الخليج. ولدى مناصري العراق في الأمم المتحدة فرصة جيدة للحصول على الأغلبية اللازمة في مجلس الأمن لتعليق العقوبات كافة، ورغم أن الولايات المتحدة سوف تستخدم حق النقض دون شك، فمثل هذه المحصلة سوف تسوّق للعزلة المتنامية لأميركا وتجعل دولاً أخرى تخفّف من التزامها بالعقوبات.

إن خضوع أميركا لمطالب المعارضين لن تجدي نفعاً، فالدول التي تقوّض العقوبات ستتعلم أنه لا يوجد عقاب للازدراء بسياسة الولايات المتحدة التي تدعمها قرارات الأمم المتحدة. وسوف تشعر دول الخليج بالارتياح بشأن توقف الضغوط العراقية المؤقت لكنها ستكون قلقة بشأن الثبات الأميركي في الأزمة المقبلة.

إن المسألة التي تطرحها «العقوبات الذكية» المقترحة كبديل هي هل ستنتهي كطريقة للتنازل أو كشكل من أشكال الضغط الذي سوف يتوقف على أية حال. إذا جرى تفسير العقوبات الذكية كطريقة للتخلي عن نظام العقوبات برمته، فالسؤال هو هل من الأفضل للولايات المتحدة التخلي عن قيادة النظام أو ترك الآخرين يتحملون المسؤولية. إذا كانت العقوبات الذكية جدية، فهي تعتمد على طبيعتها وعلى استعداد أميركا للإصرار على تطبيقها.

هناك اعتبارات مشابهة تنطبق على الاقتراح الذي يتردّد كثيراً بأن العمليات السرّية المدعومة من قبل الولايات المتحدة قد تمكّنها من تجنّب تعقيدات سياسة العقوبات. من حيث المبدأ، أنا أحبذ تشجيع المقاومة

العراقية الداخلية لكن، بما أننا شاهدنا تلك الأعمال المموهة من الداخل، فأنا أقترح ثلاثة إجراءات احتياطية: يتعين أن تدار هذه العمليات من قبل أشخاص محترمين لا مغامرين؛ وينبغي أن تأخذ في حسابها مصالح الدول المجاورة خصوصاً تركيا والسعودية وإيران والأردن، لمنع تبلور نتائج ليسوا قادرين أو مستعدين لتحملها ولا يمكن للولايات المتحدة أن تدعمها؛ ويتعين أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لدعم حركة المقاومة عسكرياً عندما تقع في مشكلة وإلاّ فسوف تتكرّر كارثة خليج الخنازير وكارثة شمال العراق في السنتين 1975 و 1996 عندما تمت تصفية معظم الداعمين لها أو نفيهم[6]. إذا لم يكن في الإمكان الوفاء بهذه الشروط، ستتحول الدعوة إلى عمليات مموهة ضخمة إلى مصيدة خطرة.

إن حلفاء أميركا الأوروبيين الذين يعملون على إضعاف نظام العقوبات لا يمكن أن يرغبوا في ظهور قدرة عراقية على تحويل الأوبك إلى سلاح موجه ضد الديموقراطيات الصناعية، في سياق التقويض التدريجي للحكومات المعتدلة في المنطقة. ولا يمكن أن تصبح السياسة الأميركية إزاء العراق أكثر مرونة إلاّ بعد رحيل صدام.

ظهر تطور منذر بالسوء في خريف العام 2000 مع زيادة صدام لجهوده في التلاعب بأسواق النفط الخفيف بخفضه دورياً تدفق النفط العراقي المسموح به في ظل نظام العقوبات. ينبغي التعامل مع هذا المجهود على حقيقته: ليس بوصفه مشكلة في العرض والطلب في سوق الطاقة ولكن كتحدٍ للأمن القومي. ومن الضروري تكوين سياسة طاقة متعاونة ومتماسكة، لكن لا يجب مساواتها بالانحناء للعراق.

ليس من المبكر التركيز على شكل العراق المأمول بعد رحيل صدام. ينبغي ألاّ يكون العراق قوياً جداً بالنسبة إلى ميزان القوى في المنطقة ولا ضعيفاً جداً للحفاظ على استقلاله ضد جيرانه الطامعين، وبخاصة إيران. إن أحد أسباب أزمة الخليج سنة 1991 كان تسامح الدول الغربية عشية الحرب العراقية الإيرانية بتجاهلها حقيقة أن العراق قد يصبح المعتدي الثاني.

وسيكون مدعاة للسخرية إذا أدت الرؤية المحدودة ثانية إلى نتيجة معاكسة: عراق ضعيف جداً لدرجة أن جيرانه، وعلى وجه الخصوص إيران، يهرعون لملء الفراغ. لكن من غير الممكن الاقتراب المتوازن من العراق وصدام في السلطة، والأمر مرهون بالمستقبل، بعد أن يكون قد رحل.

للمحافظة على رصيد أميركا في الخليج، فإن السياسة الهادفة الحازمة أفضل من التخبط الذي ميّز التسعينيات، وهذا مهم أيضاً بالنسبة إلى علاقة أميركا بإيران، أقوى وأكبر قوة في المنطقة. لن تكون الولايات المتحدة قادرة على التلطيف من حدة إيران الأصولية إذا لم يمكنها التعامل مع عراق مهزوم، أو إذا رأى قادة طهران، وهم ينظرون عبر حدودهم، مقدار سهولة وفعّالية تحدي الولايات المتحدة. فما الدافع الذي يحفز الحكّام هناك عندئذ على انتهاج طريق معتدل؟

إيران

ثمة أمم قليلة في العالم تملك الولايات المتحدة أسباباً أقل للتشاجر معها أو مصالح أكثر توافقاً مما هو الحال مع إيران. ورغم أن الشاه في السبعينيات أصبح رمز الصداقة بين البلدين، فهذه المصالح لم تعتمد على شخصية واحدة. فهي تعكس حقائق سياسية واستراتيجية لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا. ليس لدى الولايات المتحدة مصلحة يمكن تخيلها في السيطرة على إيران كما يدعي الحاكمون الآن. ففي أثناء الحرب الباردة، كانت مصلحة أميركا في المحافظة على استقلال إيران بعيداً عن خطر الاتحاد السوفياتي، المصدر التاريخي للضغوط والاعتداءات على تلك الدولة. في القرن التاسع عشر، حال التدخل البريطاني، يحفزه الدفاع عن الهند والطرق البحرية الموصلة إليها، دون وقوع أجزاء كبيرة من إيران في قبضة روسيا الإمبراطورية، كما حصل مع دول آسيا الوسطى المجاورة التي احتلها القياصرة. ولولا تدخل أميركا في العام 1946، لكان إقليم أذربيجان شمال غربي إيران سيقع في قبضة الاتحاد السوفياتي، كخطوة أولى نحو تفكيك

البلاد. وخلال الحرب الباردة، ساعدت إيران في مقاومة الضغط السوفياتي على أفغانستان والنفاذ إلى الشرق الأوسط.

تماشت مصلحة أميركا مع مطلب إيران بالاستقلال. فقد شعر العديد من صانعي السياسة الأميركيين في تلك الحقبة، بمن فيهم أنا، بالامتنان العميق لدعم الشاه للولايات المتحدة في أزمات الحرب الباردة المختلفة. غير أن حافزنا الأساسي لم يكن العاطفة بقدر ما كان تقدير أهمية جغرافية إيران ومواردها ومواهب شعبها.

لا يوجد حافز جيوسياسي أميركي للعداء بين إيران والولايات المتحدة. غير أن إيران مستمرة في توفير الأسباب التي تبقي أميركا بعيدة عنها. فقد عبّرت الولايات المتحدة من خلال العديد من الإدارات عن استعدادها لتسوية العلاقات مع إيران. وقدر إيران لعب دور حيوي - وحاسم أحياناً - في الخليج وفي العالم الإسلامي. ولا تحتاج الحكومة الأميركية الحكيمة إلى أية توجيهات بشأن الرغبة في تحسين العلاقات مع إيران.

لا تزال العقبة الأساسية متمثلة في الحكومة في طهران. منذ الإطاحة بالشاه سنة 1979 والحكم في إيران منخرط في سلسلة خروقات لمبادىء السلوك الدولي المقبول، العديد منها موجه بصراحة ضد الولايات المتحدة. فما بين 1979 و 1981، احتجز طلاب إيرانيون خمسين ديبلوماسياً أميركياً كرهائن لمدة أربعين شهراً. وخلال الثمانينيات، كانت المنظمات المموّلة والمدعومة من طهران مسؤولة عن عمليات اختطاف استهدفت أميركيين وغربيين آخرين في بيروت. كما وفّر النظام في طهران الدعم الأساسي للمجموعات التي قتلت عدة مئات من الجنود الأميركيين في بيروت. وهو يموّل أيضاً مخيمات التدريب في السودان. كما أن الدلائل الموجودة تشير إلى أن مجموعات ترعاها إيران هي التي فجرت الثكنات العسكرية الأميركية في أبراج الخُبر في السعودية، والتي أسفرت عن مقتل تسعة عشر أميركياً في العام 1996. وفي فرنسا، جرى اغتيال مسؤول إيراني سابق من قبل عملاء إيرانيين أُطلق سراحهم لاحقاً في عملية تبادل مقابل الإفراج عن رهينة

فرنسية احتجزت في بيروت. وأصدر آيات الله الإيرانيون حكماً بقتل الكاتب سلمان رشدي لم يُنقض لغاية الآن، برغم أن الحكومة «نأت» بنفسها عنه، بصرف النظر عما يعنيه ذلك.

إذا تجاوزنا هذه الأحداث المفردة، نجد أن إيران فعلت ما في وسعها لإضعاف ديبلوماسية السلام في الشرق الأوسط. فطهران هي الراعية لحزب الله الذي يستمر في مقاومته المسلحة للسلام مع إسرائيل. كما تقدم إيران دعماً مادياً كبيراً لحركة حماس والجهاد الإسلامي اللتين تدّعيان المسؤولية عن الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين.

ويعمل النظام الإيراني الآن على بناء صواريخ بعيدة المدى قادرة على ضرب الشرق الأوسط ومعظم أوروبا الوسطى. وهو يطوّر قدرات نووية سرية باستخدام تكنولوجيا مزدوجة من الغرب مع بعض الدعم من روسيا، برغم توقيعها على معاهد الحد من انتشار الأسلحة النووية (يبدو أن الصين قد أنهت دعمها السابق).

السؤال الأساسي المطروح على صانعي السياسة الأميركيين هو هل هذه التصرفات جزء لا يتجزّأ من طبيعة النظام في طهران، أم أن من الممكن إنشاء علاقة ترتكز على عدم الاعتداء المتبادل. لقد أصبحت هذه القضية جزءاً من الخلافات مع الحلفاء الأوروبيين بما يعرّض العلاقة الأطلسية إلى الاختبار.

يستند الخلاف في أحد جوانبه على ما إذا كانت الشركات الأوروبية والشركات الأميركية المقيمة في أوروبا تخضع للجزاءات التي أجازها الكونغرس الأميركي ضد منتهكي العقوبات. لقد أشرت في مواضع أخرى من هذا الكتاب إلى قلقي حول مدى الاستخدام المبالغ فيه للعقوبات. فمن الصعب تبرير تطبيق قوانين خارج حدود الأراضي الأميركية على الحلفاء، وهذا يتطلب إعادة النظر في الموقف. لكن القضية الأساسية ليست في الأساس القانوني للاستراتيجية الأميركية ولكن فيما إذا كان تحسين العلاقات مع طهران يمكن أن يتم بتقديم تنازلات من جانب واحد بدون طلب

شيء بالمقابل. فهل الاندفاع نحو طهران عقبة أمام إقامة علاقات ودية هي نفسها ليست موضع خلاف؟ وهل سيساعد تقديم التنازلات المستمر من جانب واحد في وجه السياسات الإيرانية المتصلبة أم سيعيق تحقيق هدف متفق عليه من أجل علاقة أفضل؟

في خضم هذا الاختلاف نجد إصرار الحلفاء الأوروبيين على ما يسمونه «بالحوار الحرج» مع إيران. وهم يرون بأن حوارهم يقصد منه استكشاف احتمالات تلطيف سياسة إيران وسوف يتضمن دائماً انتقاداً لانتهاكات حقوق الإنسان في إيران وغيرها من الأفعال غير المقبولة. وباختصار، سيكون إسهاماً في تخفيف التوترات (دون أن نذكر التوقيع على العديد من صفقات النفط والغاز المربحة).

لغاية الآن لم يثمر هذا الحوار، سواء كان حرجاً أم خلاف ذلك عن الكثير، برغم أن تلميح الرئيس محمد خاتمي إلى «حوار الحضارات» قد يوفر باباً للانفتاح. كما لم يصدر ردّ على عرض إدارة كلينتون لحوار رسمي. وقد رفض من قبل نظام إيراني يبدو أنه غير قادر على اتخاذ قرار بشأن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة وغير متأثر بالاعتذارات الرسمية عن التصرفات الأميركية السابقة.

إن الاقتراح بأن الإيماءات أحادية الجانب سوف تخفف بشكل أو بآخر العدائية الإيرانية يمثل في جوهره التطبيق «الصحيح من الناحية السياسية» للنظرية النفسية على السياسة: النظر إلى مرتكب الجريمة على أنه ضحية انحرف كما يُزعم نتيجة ضغوط خارجة عن سيطرته. لكن عندما تطبق على الانتهاكات الإيرانية، لن يوجد أدنى دليل يدعمها. ومن المرجح أن تعمل التنازلات أحادية الجانب على تعزيز التصلب الإيراني بدلاً من تخفيفه. فما الداعي إلى التغيير عندما لا تكون أهداف السياسة المستندة إلى الإيديولوجيا توّاقة جدًّا إلى التكيّف؟

ثمة القليل من الشك بأن خاتمي يسعى إلى تطبيق سياسات داخلية أكثر اعتدالاً في وجه معارضة قوية، لكن لا توجد أدلة كثيرة حتى الآن على

أن هذا الاعتدال يمتد إلى المسرح الدولي أو أنه سيُسمح لخاتمي بإدخال تغييرات فيما لو حاول ذلك. ومن المرجّح أن يعمد إلى كسب حيّز للمناورة في إعادة البناء الداخلي بإظهار اليقظة الإيديولوجية على المسرح الدولي. وقد عبّر خاتمي عن دعمه العلني للمجموعات الإسلامية والفلسطينية في دمشق وبيروت.

ينبغي أن يتعدى النقاش التوقعات النظرية. وإذا ما أريد تحسين العلاقات مع النظام الإسلامي الإيراني، ينبغي أولاً ربطها بالتخلي عن تصدير الثورة بالقوة والتدمير، وكبح الإرهاب ووقف التدخل في دبلوماسية السلام في الشرق الأوسط. وبالتزامن مع ذلك، يتعين حصول تقدم بالنسبة إلى حيازة إيران للصواريخ والأسلحة النووية.

إذا كان هناك استعداد جدّي من قبل إيران للتقدم نحو تحسين العلاقات، يمكن القيام بسلسلة من الخطوات المتوازية المتبادلة لتحقيق تقدم ملموس، بشرط أن يكون حكّام إيران على استعداد لتقبّل علاقات اعتيادية. ولن تكون آلية مثل هذا النهج صعبة التحقيق. تستطيع الإدارة الأميركية الجديدة أن تعيّن ممثلاً موثوقاً ـ أو ناطقاً موثوقاً «غير رسمي» ـ ليسبر، سراً في البداية، ما إذا من الممكن الموافقة على سلسلة من التدابير المتبادلة التي تؤدي إلى تحسّن تدريجي في العلاقات. بل إن الولايات المتحدة قد توافق بعد الحوار التمهيدي على اتخاذ بضع خطوات رمزية أولاً، شرط أن تتبعها تحركات إيرانية في إطار زمني ذي صلة واضحة بالتحركات التمهيدية.

إذا كان حلفاء أميركا يعتقدون أنها لم تستكشف الخيارات الدبلوماسية بما فيه الكفاية، فعلى الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للشروع في دبلوماسية جدية مشتركة. وينبغي نظرياً على الأقل، أن تكون هناك مجموعة مصالح. ستكون الدول الأوروبية أولى ضحايا انتشار الأصولية الإسلامية والصواريخ الإيرانية متوسطة المدى. وعندما تصبح دولة نووية، ستثبت إيران أنها أكثر خطراً على أوروبا (وروسيا) من الولايات المتحدة. وإذا

انفجر الخليج، ستكون الدول الأوروبية أول من يطلب النفاذ إلى موارد الطاقة الأميركية لكي تتجنب كارثة اقتصادية.

السياسة الخارجية تخلص دائماً إلى اتخاذ القرارات. وتتطلب السياسة الفعالة لمقاومة الإرهاب وانتشار الأسلحة من الغرب الاستعداد لتقديم تضحيات من أجل هدف أكبر بعيد المدى. هناك أوقات يتعين فيها أن تكون المصالح الاقتصادية مستعدة للخضوع للمصالح الأمنية الأوسع. والزعامة الأميركية ضرورية للتوصل إلى هذه المقايضة بخصوص إيران. وفي نفس الوقت، إذا تحوّل الحلف إلى ركوب مجاني لطرف واحد، فإنه لن يحظى بمساندة الرأي العام.

ينبغي بذل مجهود رئيسي للتوصل إلى إجماع عبر أطلسي يربط الدبلوماسية بضغوط معقولة ومقترحات دبلوماسية متفق عليها تجاه إيران. وباتباع سياسة ثابتة ومتماسكة وتصالحية يمكن استعجال اليوم الذي تصبح إيران فيه مستعدة لاتخاذ إجراءات ملموسة تمثل الأساس الوحيد الذي يعتمد عليه من أجل علاقة تعاون بعيدة المدى.

إفريقيا إلى أين؟

تُثقل إفريقيا الضمير الأميركي. فهناك قسم هام من المواطنين الأميركيين الذين تعود جذورهم إليها. وقد جُلب أجدادهم إلى الولايات المتحدة في ظروف تبقى وصمة عار في تاريخ البلاد حيث أجبروا قبل العبودية وبعدها على العيش في ظل ظروف لا يفخر بها أي أميركي. لكن الولايات المتحدة تعمل فقط على تعقيد هذه الإهانات إذا قدّمت السياسة الإفريقية كوسيلة لإزالة آثار الماضي بشكل أساسي. فمشاكل القارة المعاصرة تمثل تحدياً لعالم يطمح إلى بناء نظام عالمي.

البؤس منتشر في إفريقيا. ففي هذه القارة أدنى معدل نمو اقتصادي بين سائر القارات كما أنها تأخرت كثيراً عن ركب الحداثة. وتمزّق الحروب الأهلية التي تتسم بالإبادة الجماعية مناطقها الشاسعة، ويتفشى فيها الفساد.

في مثل هذه الفوضى، أضحت بعض الدول الإفريقية بؤراً للمجموعات الإرهابية ولغسيل الأموال وعصابات الجريمة. وتقضي الأوبئة في إفريقيا على نسبة من سكانها تعتبر الأعلى في العالم، فسبعون في المئة من الراشدين وثمانون في المئة من الأطفال الذين يعانون من الإيدز في العالم يعيشون في إفريقيا. ومن المستحيل التحدث عن عالم يعتمد بعضه على بعض مرتكز على السلام والعدالة وإذا لم يتم الالتفات إلى مشاكل القارة الإفريقية.

في الوقت نفسه، يوجد للولايات المتحدة القليل من المصالح التقليدية فيها. مع نهاية الحرب الباردة، لم تعد هناك دولة خارجية معادية في موقع يؤهلها للسيطرة على إفريقيا، كما لا توجد دولة إفريقية تملك القدرة الاقتصادية أو العسكرية لتحقيق ذلك. إن الحجة القياسية للحرب الباردة التي تقول إن موارد إفريقيا يجب ألاّ تقع في أيدي الأعداء، لا تنطبق في المستقبل المنظور. وبغياب استراتيجية معادية تهدد القارة أو دولة إفريقية غير صديقة تسعى إلى فرض هيمنتها، لا يوجد أساس منطقي لسياسة إفريقية جديدة. كما أن الاستثمارات الأميركية في إفريقيا أدنى بكثير من تلك التي في القارات الأخرى، والاعتماد التجاري عليها قليل الأهمية.

وبغياب المصالح الجيوسياسية التقليدية تبرز فرصة مميزة في عصرنا هذا. إذا كان لمصطلح «المجتمع العالمي» أي معنى، يتعين إيجاد معنى له في إفريقيا. والتاريخ يفرض على أميركا أن تلعب الدور الرئيسي في تنظيم مثل هذا الجهد الجماعي ودعمه.

يتعين أن تكون المهمة الأكثر إلحاحاً تخفيف معاناة إفريقيا والتغلب على الأوبئة فيها. وثمة حاجة على المدى البعيد إلى تقليص النزاعات السياسية في إفريقيا، والمساعدة في إصلاح نظامها السياسي، وعلى هذا الأساس، إدخال إفريقيا إلى العالم المعولم. وتتطلب مثل هذه الأعمال فهماً أوسع للظروف الإفريقية.

البيئة الأفريقية

وجدت أن من المفيد رسم صورة عن تطور القارات المختلفة بإجراء مناظرة مع حقبات التاريخ الأوروبي. لكن لا يوجد إطار عمل ينطبق على إفريقيا جنوب الصحراء، لأنها قارة فريدة. فتاريخها غني ومتنوع ومأساوي، لكن دول إفريقيا الحاضرة لا تعود في الحقيقة إلى تلك الجذور. وباستثناء دولة جنوب إفريقيا، تتقاسم حدود هذه الدول وتركيباتها القومية شيئاً واحداً: الانفجار الداخلي للحكم الاستعماري. فلا توجد قارة أخرى انبثقت فيها الحدود الوطنية بمثل هذا الشكل المباشر والذاتي من طريقة رسم القوى الاستعمارية لدوائر سيطرتها.

لا ريب في أن دول ما بعد الاستعمار في آسيا تطورت كذلك من الحدود الاستعمارية. فالهند لم تحكم ككيان واحد في حدودها الحالية، والتجربة التاريخية التوحيدية الرئيسية في إندونيسيا تعود بقسم كبير منها إلى الحكم الاستعماري الهولندي. لكن في آسيا، كان الاستعمار يميل إلى الدمج: فالهند وإندونيسيا وماليزيا أكبر حالياً مما كانت عليه قبل الاستعمار. وعلى العكس من ذلك اتجهت الدول الإفريقية بعد الاستعمار نحو الانقسامات.

في إفريقيا، لم تتبع الحدود خطوط التقسيم بين دوائر نفوذ الدول الأوروبية فحسب كما في آسيا، ولكنها عكست التقسيمات الإدارية الثانوية داخل كل منطقة استعمارية. في إفريقيا الشرقية والغربية، استعمرت فرنسا وبريطانيا البلاد على طول السواحل. ومن ثم بدا من المفيد تقسيم هذه المستعمرات إلى مجموعة وحدات إدارية، كل منها له منفذ على البحر، لتصبح فيما بعد دولاً مستقلة. في الجانب الآخر، وفي إفريقيا الوسطى، حكمت بلجيكا الصغيرة منطقة بحجم مستعمرات بريطانيا وفرنسا لكن بدون شريط ساحلي تقريباً. وبما أنها امتلكت منفذاً قصيراً جداً على البحر عند مصب نهر الكونغو، فقد حكمت تلك الأراضي الشاسعة كوحدة واحدة، تحولت لاحقاً إلى دولة كبيرة واحدة مؤلفة من خليط إثني متفجر.

والأهم من ذلك، أن الحدود الإدارية لكل مستعمرة رسمت دونما اعتبار للهويات الإثنية أو القبلية، لأن القوى الاستعمارية وجدت أن من المفيد تقسيم المجموعات الإثنية أو القبلية لكي تزيد من صعوبة ظهور مقاومة موحدة ضد الحكم الإمبريالي.

إذا استثنينا دولة جنوب إفريقيا، تواجه الدول الإفريقية جنوبي الصحراء تحديات داخلية لا يوجد مثيل لها في أي مكان آخر. ففي معظم دول العالم، سبق نشوء الدولة وجود مجتمع أو أمة، لكن في معظم الدول الإفريقية، ظهرت الدول إلى الوجود قبل أن تكون هناك أمم ويتعين عليها إيجاد وعي قومي عند كثير من القبائل والمجموعات الإثنية وفي العديد من الحالات أديان مختلفة.

أدارت مبادىء الديموقراطية الغربية للتنظيم السياسي إفريقيا بأضعف صورها. فالديموقراطية الغربية تستند إلى حكم الأغلبية. لكن هذا يفرض سلفاً أنه يمكن أن تنقلب المعادلة بحيث أن الأقلية اليوم قد تصبح الأكثرية لاحقاً. لكن عندما تكون الانقسامات تبعاً لخطوط قبلية أو إثنية أو دينية، لا تعود هذه المعادلة قابلة للتطبيق. فالمجموعة التي تمنح وضعية دائمة كأقلية لن تعتبر التركيبة السياسية عادلة. يتجلى ذلك أيضاً عندما تُحكم الأكثرية من قبل الأقلية، كما هو عليه الحال في رواندا والكثير من الدول الإفريقية الأخرى.

لا يمكن للنظام البرلماني الأوروبي ولا النظام الفيدرالي للولايات المتحدة أن يعمل بكفاءة في ظل هذه الظروف. فلو استند نظام فيدرالي إفريقي إلى هوية قبلية أو إثنية أو دينية، فسيحمل خطراً دائماً بالانفصال، ولو حاكت الوحدة الفيدرالية التركيب الديني أو الإثني أو القبلي للبلد، فسوف تكرر ببساطة في كل منطقة الصراعات الدائرة في البلد بأكلمه. في مثل هذه الظروف، تؤول العملية السياسية إلى السعي إلى هيمنة لا مداولة الحكم، تتم عن طريق الانقلابات العسكرية والصراعات الإثنية بدلاً من العمليات الدستورية.

كما أن الحكومة البرلمانية لا تمثّل حلاً للمشلكة. فمن الصعب تطبيق مفهوم المعارضة الموالية ـ وهو جوهر الديموقراطية البرلمانية الحديثة ـ عندما تعتبر المعارضة تهديداً للتماسك الوطني ويساوى بينها وبين الخيانة.

لهذه الأسباب، توجد ميول كبيرة لنشوب حروب أهلية في الدول الإفريقية. وإذا تخطت الولاءات القبلية أو الإثنية حدود الدولة، كما هو الحال في الكثير من الحالات، تتحول الحروب الأهلية إلى حروب دولية. بهذه الطريقة، ما بدأ كحرب أهلية في زائير ـ حرّضت عليها القوى الغربية باسم الديموقراطية ـ أدى إلى انحلال السلطة المركزية بشكل كبير. وبعد أن أصبحت الآن الكونغو، باتت البلاد حلبة لمنافسات دول إفريقية أخرى ـ أنغولا وزيمبابوي ورواندا وأوغندا. تحارب زيمبابوي من أجل نيل الغنائم، لكن الصراع بالنسبة إلى أنغولا ورواندا وإلى حدٍ ما أوغندا، يدور حول استقرارها الداخلي لأن المجموعات الإثنية المعنية متشابكة عبر الحدود الدولية.

تخاض الحروب الإثنية في كل مكان من العالم بوحشية غير عادية. في إفريقيا، تسببت في عمليات إبادة جماعية كما في رواندا وسيراليون والسودان. الحرب الأهلية في أنغولا دامت ثمان وثلاثين سنة، والحرب الأهلية في السودان مثل ذلك تقريباً. والمشكلة بالنسبة إلى الفرقاء المعنيين، ليست الاختلاف حول البرامج الحكومية ولكن حول البقاء القبلي والديني، أو على الأقل تجنّب حالة تمييز دائمة أو الاضطهاد المؤسسي.

إن الدساتير، التي تؤكد من حيث التعريف على سيادة القانون على مراسيم الحكومة، ليس لها معنى كبير حيث فكرة القضاء المستقل غير موجودة أصلاً، بل لا يمكن فهمها. وحيث لا يوجد مفهوم مؤسساتي للشرعية، يصبح التأكيد الفظّ على القوة الشخصية شكلاً من أشكال الشرعية. ولهذا السبب نجد أن عدداً من الدول الإفريقية التي امتُدحت ذات يوم من أجل مؤسساتها التقدمية ـ مثل كينيا ـ ارتدت نحو تبني صيغة وحشية من الحكم الشخصي الاعتباطي.

الدولة التي تمثل استثناءً هي جنوب إفريقيا برغم أن تاريخها أكثر مأساوية من تاريخ معظم الدول الأخرى، وربما بسبب هذه الاستثنائية. فعندما وصل المستوطنون الهولنديون إلى الرأس الجنوبي لإفريقيا في القرن السابع عشر، جلبوا معهم كالڤينية أصولية صارمة أدارت ظهرها لكل الميول التنويرية التالية في أوروبا. طوّر البوير، أو الأفريكانيون كما سمّوا أنفسهم لاحقاً، هوية مميزة فريدة في تاريخ الاستعمار الأوروبي. فقد ظلوا غير متأثرين بعقلانية حركة التنوير والحكم الديموقراطي للثورة الفرنسية.

كان الشعور بالتميز قوياً لدرجة أنه عندما ضمت بريطانيا إقليم الكاب أثناء الحروب النابليونية، تجمّع الأفريكانيون وتقدموا قرابة ألف ميل نحو الشمال، ليس كمستوطنين فرديين وإنما كشعب بمؤسسات حكومية وكنائس ومدارس. في موطنهم الجديد، واجه الأفريكانيون في البدء أعداداً كبيرة من السكان السود فعاملوهم باستعلاء ديني وعرقي.

لم تدم عزلة الأفريكانيين طويلاً. فاكتشاف الذهب أغرى الإنكليز بالقدوم إلى الدول الجديدة ما أدى إلى نشوب حرب البوير، حيث حاربت أقلية من الجمهوريين البوير الإمبراطورية البريطانية وهي في قمة مجدها وانتهت إلى جمود تام. عند حدها. أنهت حرب البوير تفرّق الأفريكانيين لكنها لم تتمكن من التغلب على تميزهم الروحي.

بحلول العام 1948، مالت الديموغرافيا داخل السكان البيض، الذين كان يحق لهم فقط التصويت، لصالح الأفريكانيين. وفي حين أن التمييز حسب المفهوم الأميركي كان موجوداً على الدوام، شرع البوير الذين أصبحوا المهيمنين الآن في سياسة فصل انتقامية بين الأعراق. أجيزت قوانين صارمة تمنع التزاوج بين القبائل وتنظم المناطق السكانية وحقوق العمل وتنقّل السكان من غير البيض. كان سنّ نظام التمييز العنصري (الأبارتيد) تصرفاً شاذًا ينمّ عن حماقة سياسية ولاأخلاقية لأنه أجبر السكان البيض على حكم أكثرية متنامية من الأعراق الأخرى بقوة وحشية تتنافى مع حسن المعاملة المألوفة تنافيها مع عمليات التصنيع والحداثة.

تم التغلب على هذه العوائق مع نهاية القرن بأعجوبة بواسطة زعيمين استثنائيين، نلسون مانديلا وأف. دبليو. دي كليرك. تمثل سيرة نلسون مانديلا تجسيداً للشجاعة المحصنة بالعمق الروحي. فقد أكد باكراً في سنة 1964 في خطابه الذي دافع فيه عن نفسه ضد تهمة الخيانة، على إخلاصه لمجتمع متعدد الأعراق:

> ليس صحيحاً أن منح حق الاقتراع للجميع سيؤدي إلى الهيمنة العرقية. إن الفصل السياسي المستند إلى اللون زائف، وعندما يزول، تزول معه سيطرة مجموعة من لون واحد على مجموعة أخرى. لقد أمضى المؤتمر الوطني الأفريقي نصف قرن في محاربة العنصرية، وعندما ينتصر، لن يغير تلك السياسة(7).

وفى مانديلا بوعده. فثلاثة عقود من الاحتجاز لم تخلّف في نفسه أثراً ظاهراً للمرارة ـ أقل بالتأكيد من مرارة بعض رفاقه الذين أمضوا نفس الفترة في المنفى.

كما هو الحال مع زوال الشيوعية السوفياتية، انتهت سياسة التمييز العنصري (الأبارتيد) بسرعة لم يكن تخيلها حتى قبل عقد وبأحداث عنف قليلة نسبياً. فالمثالية الفلسفية والبصيرة العملية صاغت شراكة بين السجين الثوري وسجّانه. وبحلول العام 1990، بات في مقدور دي كليرك، الذي بدأ حياته كمدافع عن سياسة التمييز العنصري، الإعلان عن هدف أفريكاني كان غير قانوني حتى الأمس القريب:

> هدفنا هو إنشاء نظام دستوري عادل وجديد تماماً يتمتع فيه كل مواطن بحقوق ومعاملة وفرصة متساوية في كل المجالات ـ المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية(8).

كان لتغلب دولة جنوب إفريقيا على مشاكلها مزايا فريدة. فشرعية الدولة كانت راسخة جيداً برغم سياسة التمييز العنصري، وبدأت المجموعات العرقية المختلفة تتعامل بعضها مع بعض. تمتلك دولة جنوب إفريقيا موارد

هائلة وبنية تحتية متينة وقاعدة صناعية مهمة ومستوى عال من التعليم يفوق ما لدى جيرانها ـ وهو مستوى تعهدت الحكومة الحالية بتحسينه بسرعة. كما وفرت التعددية الإثنية ضمانة أكيدة ضد نشوب صراعات أهلية. ولو فُتح صندوق باندورا، فلا يمكن التنبؤ بالنتائج ـ كما حصل في العديد من البلدان المجاورة لدولة جنوب إفريقيا.

بالرغم من ذلك، تستمر جنوب إفريقيا في مواجهة مشاكل رئيسية. فالقانون والنظام غير متلائمان لجذب سيل ثابت من الاستثمارات الأجنبية، والعلاقة بين الحكومة والأقلية من الزولو هشة وسريعة الانفجار ـ برغم تحسّنها أثناء كتابة هذه السطور. وتشعر الأقلية البيضاء بأنها ليست محمية كما يجب من التصرفات غير القانونية. والإيدز متفش على نطاق واسع. وتقدّر منظمة الصحة العالمية أنه بحلول العام 2010، سيخفض هذا الوباء الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بمقدار 17 في المئة عما يكون عليه لو لم يكن الإيدز متفشياً.

نحو سياسة إفريقيا

المفارقة في إفريقيا هي أن التحدي كبير في حين أن المفاهيم التي تستند إليها أي سياسة تهدف إلى مواجهته محيّرة. فالسياسات المستقاة من الإرث التقليدي للحرب الباردة فقدت صلتها بالواقع مع انهيار الاتحاد السوفياتي. ولا وجود لتهديد طاغ من الخارج. وبسبب الامتداد الواسع لإفريقيا جنوبي الصحراء، لا توجد دولة في موقع يؤهلها لتهديد الدول الأخرى. كما لا توجد دولة باستثناء نيجيريا أو جنوب إفريقيا يمكنها لعب دور رئيسي خارج منطقتها.

إن انتشار الديموقراطية، على أهميته، لا يوفر مبدأ توحيدياً. ولا توجد ديموقراطيات أصيلة حسب المفهوم الأميركي في إفريقيا ـ باستثناء جنوب أفريقيا وربما نيجيريا ـ يمكن بناء إجماع إفريقي ديموقراطي على أساسها.

في رحلتيه إلى القارة، ذكر الرئيس كلينتون مراراً لمضيفيه أن

الولايات المتحدة، كانت مسؤولة عن حكومات الحزب الواحد في أجزاء عديدة من إفريقيا نتيجة انشغالها في الحرب الباردة. لكن من الصعب التفكير في أي بلد إفريقي، ربما باستثناء الكونغو، لعبت فيه الولايات المتحدة دوراً مهيمناً في تأسيس الحكومة بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية. وفي جميع الحالات تقريباً، أصبح الذين قادوا الحركات المقاومة للاستعمار رؤساء بلادهم بعد نيلها الاستقلال. وهم بمعظمهم أسسوا حكومات الحزب الواحد أو تحويرات عنها ـ باستثناء جنوب إفريقيا أيضاً.

لا شك في وجود اختلافات كبيرة بين الأنظمة المتنوّعة. وينبغي على الولايات المتحدة أن تفعل ما في وسعها لتشجيع التطور نحو الديموقراطية. وبإمكانها ـ بل ينبغي عليها ـ نبذ الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان بشكل سافر. لكن فيما عدا ذلك، فالتأثير الأميركي على التطور السياسي المحلي محدود.

ولهذا فإن تطبيق مبادىء التدخل العسكري الإنساني الذي اتُبع في البلقان، كما يحثّ البعض، سيكون أشد خطراً في إفريقيا ـ بعيداً عن التساؤلات التي أثارتها تلك المبادىء حتى في البلقان، كما سنتكلم في الفصل السابع. ولو سعت الولايات المتحدة إلى تسكين الأزمات الداخلية من السودان إلى الكونغو حسب السياسات التي اتُبعت في البلقان، لتبع الصراع الدموي مراقبةٌ خارجية طويلة الأمد. ولن تكون سوى مسألة وقت حتى تصدر الاتهامات بممارسة سياسة استعمارية جديدة. كمثال للإيضاح، نذكر المأزق الأميركي في الصومال سنة 1993، فالتدخل بدأ كمجهود إنساني لتوزيع الأغذية وتحوّل بسرعة إلى تمرين على «بناء المؤسسات» دفع الولايات المتحدة إلى أن تصبح طرفاً في الحرب الأهلية ـ وهي مهمة لم تكن مستعدة لتحمّلها.

في النهاية، تدور الحروب الأهلية حول من يسيطر. ومع تآكل الغطاء القانوني للسياسة، ينتج فراغ يتعين ملؤه بواسطة سلطة جديدة. وعندما تشترك الولايات المتحدة في تدخل عسكري إنساني، تظهر وسائل الإعلام

وغيرها من المراقبين على مسرح الأحداث، لتجد بالتأكيد ظروفاً تؤذي الشعور الغربي. وسوف يحثّون على اتخاذ مجموعة متنوعة من المبادرات، بدءاً من إنهاء الفساد إلى الإشراف على النظام القضائي، ولذلك لها معنى بارز العالم الغربي. لكن أياً من هذه المهام لا يمكن إنجازه بدون تدخل واسع النطاق مما يعمّق من تورّط الولايات المتحدة في العملية السياسة. وبصرف النظر عن مدى حسن النوايا، سوف يُزعج هذا التصرف المشاعر الإفريقية عاجلاً أم آجلاً، وهذا بدوره سوف يضعف الدعم المحلي الأميركي والإفريقي للعملية. ولا شيء يمكن أن يُنهي المساهمة الأميركية الدائمة في إفريقيا أكثر من دور عسكري في حروبها الأهلية.

ربما تكون هناك حالات إبادة جماعية حيث يصطدم التراخي مع مفهوم أميركا التاريخي لنفسها بأن اهتماماتها الأخلاقية والإنسانية قابلة للتطبيق في العالم أجمع ـ وبخاصة إذا حصلت الانتهاكات ضمن دول يمكن فيها السيطرة عليها بسرعة. في هذه الحالات، ربما يقتضي الواجب القيام بتدخل عسكري محدود. تنتمي المذابح التي حصلت في رواندا وسيراليون إلى هذه الفئة. في كلتا الحالتين، كان من الممكن لنشر قوات صغيرة نسبياً أن يضع حداً لتلك المذابح. كان من الملائم القيام بعمل دولي مع بعض المشاركة الأميركية ـ خصوصاً في المجال اللوجستي ـ بشرط وجود اتفاق مسبق على حلول قوات إفريقية مكان القوة الدولية حالما تتم إعادة النظام.

يحدّد غياب مصالح أمنية كبيرة الخطوط العامة لمقاربة جديدة في إفريقيا. فهي القارة الوحيدة التي يندمج فيها البرنامج العالمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحقيقي في الاعتبارات العملية والأخلاقية. وينبغي أن تتحوّل إلى اختبار لقدرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية الأخرى والقطاع الخاص في التعاون من أجل تحقيق الأهداف العالمية. وينبغي على عجل تقديم برنامج مشترك منظّم من قبل الولايات المتحدة والديموقراطيات الصناعية يجسّد طريقة خلاّقة للمساعدة التنموية والتدريب التقني.

يتعين أن يأخذ برنامج تنمية إفريقيا تحت رعاية الأمم المتحدة أو البنك الدولي بالحسبان حقيقة أن الأموال العامة المخصصة للتطوير ستكون محدودة للغاية. ويمكن لهذا البرنامج أن يساعد في التغلب على إرث الكثير من الحكومات الإفريقية التي هي إما فاسدة أو تبني اقتصاداتها على نماذج اشتراكية عفا عليها الزمن منذ السبعينيات. وفي نفس الوقت، نجد أن الدول القليلة التي أظهرت استعداداً لتجاوز الدروس التي تعلمتها في مدرسة لندن للاقتصاد - مثل الموزامبيق وغانا والسنغال - والتي تحرّك رأس المال المحلي أو تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية تحقّق تقدماً جيداً. ينبغي أن يوفر برنامج التنمية الإفريقي حوافز للدول الأخرى لتبني سياسات مالية رشيدة ويضع مجموعة قوانين تجارية ويؤسس نظاماً قضائياً مستقلاً.

بالنسبة إلى البلدان التي تفي بمعايير التطور، ينبغي أن تتضمن الحوافز حواجز تجارية أقل على المنتجات الزراعية الإفريقية وإعفاءات للديون السابقة. وفيما يجمع البرنامج زخمه، ينبغي استكشاف وضع التجارة الحرة في الدول الإفريقية التي تتبنى مبادئ السوق. بعض هذه التدابير سيكون مؤلماً بالنسبة إلى الدول الراعية؛ وهي في الوقت ذاته اختبار لمدى جدية أهدافها.

ينبغي ترك المسائل الأمنية الإفريقية - مثل الحروب الأهلية والصراعات الإثنية - للدول الإفريقية بدرجة كبيرة، بحيث تلعب جنوب إفريقيا ونيجيريا أدواراً رئيسية. ويمكن للدول الصناعية المساعدة في دعم إنشاء قوة تدخّل مشكّلة من دول إفريقية. ويمكن إنشاء مركز لتدريب قوة حفظ السلام الإفريقية حيث يمكن للمستشارين الأميركيين والأوروبيين مساعدة هذه القوة المقترحة.

أخيراً، إن الجهد الدولي للسيطرة على الأوبئة بات متأخراً. وينبغي زيادة نشاطات البرنامج العالمي للتعامل مع الإيدز بدرجة كبيرة. ولا بد أن يتضمن إنشاء عيادات في مواقع استراتيجية في كل من الدول المشاركة، تخدم كمراكز للتعريف بالإيدز وتوزيع الأدوية. كما ينبغي أن تنضم

الشركات المصنّعة للأدوية إلى هذه الجهود وتوفر الأدوية اللازمة بثمن قريب من سعر الكلفة ـ شريطة تقديم ضمانات بحماية براءات الاختراع وعدم نقل الأدوية إلى أماكن أخرى. وينبغي توسيع سلك المتطوعين الدوليين من الأطباء والممرضين وغيرهم من المتخصصين. وإذا ما طبّق البرنامج على نطاق كاف ـ كما ينبغي أن يكون عليه الحال ـ فمثل هذا الجهد الإفريقي سيحتّم إنشاء بنى تحتية ملائمة وبالتالي لا يخدم الحاجات الإنسانية والاجتماعية فحسب، بل الاقتصادية أيضاً.

القارة مأساة، وهي تحدٍ أيضاً. وتنوُّع إفريقيا يمنع القيام بإجراءات متفق عليها، ومع ذلك، فاتساع أزماتها يتطلب استجابة كبيرة. هنا، يجري اختبار مثالية الشعب الأميركي ـ التزامه الولسوني ولياقته الأساسية ـ إضافة إلى إبداعه العملي. ينبغي على الواقعية أن تنير الفهم الأميركي للمشاكل التحتية. لكن بدون التزام أخلاقي من الشعب الأميركي والمجتمع الدولي، فسوف تتحول مأساة إفريقيا إلى كارثة مفجعة لعصرنا.

الفصل السادس

سياسة العولمة

لأول مرة في التاريخ، يظهر للوجود نظام اقتصادي عالمي واحد. فالأسواق في جميع القارات تتفاعل باستمرار. والاتصالات تتيح للرساميل التجاوب الفوري مع أي فرص جديدة أو توقعات منخفضة. وآليات التسليف المعقدة توفر سيولة غير مسبوقة. كما شجعت العولمة على زيادة سرعة التطور التكنولوجي والثراء بمعدلات لم يكن في وسع أحد أن يتصورها في العصور السابقة. وبما أن النمو يرتكز على الاعتماد المتبادل، ساعدت العولمة في تقويض دور الدولة القومية كمحدّد وحيد لرفاه المجتمع ـ مع أن ذلك لا ينطبق على الولايات المتحدة كما ينطبق على العديد من المناطق الأخرى.

كانت الولايات المتحدة ولا تزال القوة المحركة التي توفر الدينامية المحرّكة للعولمة، وهي المستفيد الأول من القوى التي أطلقتها. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، أصبحت الإنتاجية الأميركية محرك النمو الاقتصادي العالمي؛ ودعَم الرأسمال الأميركي التكنولوجيات الجديدة المذهلة وشجع على انتشارها العريض في العالم أجمع؛ وغذّت المؤسسات التجارية الأميركية الأسواق الكبيرة وأوصلت الاستهلاك الشخصي إلى مستوى كان حكراً في القرون السابقة على الطبقة الثرية. وربما يأتي يوم يعتبر فيه العقد الأخير من القرن العشرين بمثابة «الأيام الخوالي السعيدة»؛ فقد كان أداء الاقتصاد الأميركي جيداً لدرجة أنه بات يصعب تخيل إمكانية وصوله إلى مستويات أفضل. ومع ذلك، وفقاً لرئيس بنك الاحتياط الفيدرالي ألان

غرينسبان، ربما لا تزال الولايات المتحدة على مشارف ثورة تكنولوجية واقتصادية[1].

إن نجاحاً بهذا الحجم يحفز الآخرين على التقليد، وقد أصبح النموذج الأميركي لإدارة الاقتصاد المعيار في معظم البلدان الأخرى. وسيكون من المرضي الاعتقاد بأن انتشار رفع الضوابط وإزالة العوائق التجارية ناتج عن براعة خبراء الاقتصاد الأميركيين أو عن نصائح صندوق النقد الدولي ووزارة المال الأميركية. وما أقنع معظم الحكومات كان أسواق رأس المال الأميركي التي لا غنى عنها والنمو غير المحدود في الظاهر لاقتصاد الولايات المتحدة.

لقد أصبحت السوق الحرة هي السائدة في كل مكان تقريباً، وتعد الإنترنت تعِد بربط المكونات المختلفة للاقتصاد العالمي بعضها ببعض بشكل فوري. والاستثمار الأجنبي يحظى بالتشجيع بشكل عام. وفي معظم المناطق ـ المزدهرة منها بشكل خاص ـ يقتصر دور الحكومات على تسهيل عمل السوق لا تنظيمه. فالنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل متروك بدرجة كبيرة للمؤسسات والتجارة الحرة.

إن غياب أي بدائل حقيقية يعزّز الميل نحو اتباع النموذج الأميركي. ونتيجة للوعي العام لحقيقة الفساد والبيروقراطية، فقد تقلص التمويل الحكومي لإعانة النمو بشكل كبير. وبما أن النمو في البلدان المتقدمة يعتمد بدرجة كبيرة على توفّر الرساميل الخاصة، وبما أن الرساميل الخاصة تصر على نظام قانوني يمكن التنبؤ به وعلى معدل مرضٍ للعوائد عند درجات مخاطرة مقبولة، على بلد يسعى لأن يصبح منافساً الانضمام إلى عملية العولمة، سياسياً واقتصادياً.

في الولايات المتحدة، خلّفت العولمة آثاراً على الأفراد والمجموعات. فهناك خسارة للوظائف في بعض القطاعات وتضاعف لأعدادها في قطاعات أخرى. ومع ذلك، فإن حجّه المؤيدين لحماية الإنتاج الوطني بأن العولمة تتسبب بالبطالة يناقضها، في الولايات المتحدة على الأقل، التوظيف الشامل

المقترن بارتفاع الأجور. وقد عبّر الرئيس السابق للبنك الدولي، جوزيف ستيغليتز عن الارتباك العالمي بسبب تنامي ضغوط المؤيدين لمبدأ حماية الإنتاج الوطني أحسن تعبير عندما قال: «ما الذي ينبغي على البلدان النامية أن تفهمه من الخطاب المحبّذ لتحرير رأس المال عندما ترى البلدان الغنية ـ ذات الاقتصادات القوية ومعدلات التوظيف المرتفعة ـ أنها بحاجة إلى فرض إجراءات حماية لمساعدة مواطنيها المتأثرين سلباً بالعولمة؟»(2).

في ظل هذه الظروف، سيكون من المثير للسخرية أن يصبح أهم إنجازات الألفية الجديدة عرضة للفشل ويصعب التعامل معه لأنه لا توجد له سابقة إن من حيث طبيعته أو حلّه. والعملية ذاتها التي أفضت إلى ثراء كبير في أجزاء كثيرة من العالم أكثر من أي وقت مضى قد توفّر أيضاً الآلية التي تتسبب في ظهور أزمات اقتصادية واجتماعية في مختلف أرجاء العالم. وكما أن الاقتصاد الأميركي أضحى محرك النمو العالمي، فأي تراجع مهم في الاقتصاد الأميركي سيكون له نتائج وخيمة تتجاوز الحقل الاقتصادي. وقد يؤدي إلى، تهديد الاستقرار السياسي في العديد من البلدان وتقويض المكانة الدولية لأميركا تبعاً لحجم هذا التراجع.

يتّفق معظم الخبراء على أن نظام السوق يخضع لدورات، وأن انكماشاً اقتصادياً سيحدث عاجلاً أم آجلاً. والتوسع الاقتصادي الأميركي الذي يبدو بدون حدود مقيّد بالدخول في فترات ركود إن عاجلاً أم آجلاً؛ والمسألة الوحيدة هي معرفة توقيته وعمقه. أثناء كتابة هذه السطور (ربيع العام 2001)، كان هناك قناعة على نطاق واسع بأن الولايات المتحدة على وشك الدخول. في فترة ركود وأن الشكوك منصبة أساساً على ما إذا كانت تأثيراته ستكون بسيطة. وكلما حدث فيها ركود ـ خصوصاً إذا امتد لفترة طويلة ـ من المرجح أن ينشر نتائجه بسرعة على باقي أرجاء العالم. ولطالما وصف سيناريو ذلك بالشكل التالي: هبوط في سوق الأسهم لفترة طويلة يؤدي إلى خفض استهلاك الأميركيين الذين يستثمر الكثير منهم مقادير لا بأس بها من مدخراتهم في الأسهم. وهذا سيتسبب في انخفاض معدلات التصدير في الدول الصناعية الأخرى، ما سيؤدي إلى ركود في تلك البلدان.

وسوف تفرّ الرساميل - خصوصاً رساميل المضاربة - إلى خارج البلدان المتأثرة. تلجأ المصارف إلى تخفيض أموال الإقراض. وبسبب تأرجح التوقّعات المستقبلية، يتجه المستهلكون في العالم أجمع نحو زيادة مدخراتهم. وبانخفاض مستويات الإنفاق، تزداد وتيرة الميول السلبية. ويمكن لبعض الاتجاهات التي أوصلت الأسواق المالية في آسيا وأميركا اللاتينية إلى أزمة في التسعينيات أن تعاود الظهور في أشكال مختلفة لكن بالعناصر الأساسية ذاتها.

لكن هناك عوائق نفسية جوهرية تحول دون الاستعداد لمثل هذه الأزمة. فالجهات المسؤولة عن الاقتصاد - خزانة الولايات المتحدة، والمستثمرون الكبار، والمصارف ومجالس إدارات الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات - لا يشكّون في احتمال حدوث نكسة، لكنهم يترددون في التصرف بناء على هذا الافتراض مخافة أن يتسببوا في حدوث ما يسعون إلى تأجيل حدوثه إلى المستقبل البعيد - على أمل أن يحصل ذلك بعد تركهم مناصبهم. وهم يرون أنه من الأسهل من الناحية النفسية التعامل مع نتائج الركود بدلاً من اتخاذ إجراءات خلافية لتجنّبه، إذ إنهم لا يستطيعون إثبات ضرورة اتخاذها مقدماً. أو أنهم يكتفون بترك الأمر لرئيس بنك الاحتياط الفيدرالي. أضف إلى ذلك أن صانعي السياسة في القطاعين العام والخاص يسيرون بدون خرائط توجيهية. والقليل منهم تنبأ بحجم وديمومة الازدهار، وأقل منهم تنبأ بالأزمات المالية في أميركا اللاتينية وآسيا وروسيا التي أوقفت التوسع الاقتصادي في الثمانينيات والتسعينيات، فضلاً عن تقدير السرعة اللازمة للتغلب على هذه الأزمات.

ليس لدي ما أضيفه إلى الجدال الدائر حول التدابير الاقتصادية الواجب اتباعها لتفادي الركود أو التخفيف من حدته. وسوف أكرس بالتالي هذا الفصل للقضايا التي ينبغي على رجال الدولة التصدي لها لمنع العالم السياسي من تدمير المنجزات الاقتصادية للعولمة.

الاقتصاد والسياسة

إن النظام العالمي يكافىء المشاركين فيه أو يعاقبهم وفقاً لمعايير

اقتصادية. لكن هذه المعايير بعيدة عن أفهام العامة بحيث أنها لا تثير فيهم نوازع الولاء والالتزام. عند حدوث الأزمات، يلجأ الناس إلى القادة السياسيين لتخفيف وطأة العقوبات الاقتصادية. وهذا صحيح إذ حتى فترات التوسع تطال ضريبتها أقساماً من المجتمع، بحيث أنه في معظم البلدان - النامية منها على وجه الخصوص - يوجد بشكل دائم أقلية تنتظر الفرصة لإظهار استيائها.

لتحقيق التنافسية العالمية، يضطر القادة السياسيون في البلدان النامية إلى استنفاد الرصيد السياسي بإعادة هيكلة الاقتصاد، والتخلص من الهدر وخفض النفقات العامة. وهذا يقتضي عادة حصول اضطرابات كبيرة وبطالة (يؤمل أن تكون مؤقتة) على أمل تحقيق مكاسب على المدى الطويل لا يمكن إثبات إمكانية التوصل إليها لحظة طلب تقديم التضحيات. وغالباً ما تمثّل هذه المعادلة لعنة للقادة السياسيين والاقتصاديين إذا كانت المكاسب الموعودة لن تظهر إلاّ بعد رحيلهم عن مراكزهم بوقت طويل.

إن التغييرات الكبيرة في هياكل وإجراءات معظم المجتمعات المشاركة في العولمة تشجعها بقوة حكومة الولايات المتحدة إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، بل إنها تعتبر أحياناً شرطاً لتقديم المعونات. ومع ذلك، غالباً ما ينسى المدافعون عن هذه الإجراءات الحقائق التاريخية التي تبين أن الإجراءات الإصلاحية تطلبت الكثير من العقود لكي تتطور في بلدانهم. لا يمثل تبني النموذج الأميركي تحدياً تقنياً أساسياً. فبالنسبة إلى معظم البلدان النامية، هذا التبني لا يعني أقل من ثورات شعبية بأنماط مألوفة. والقليل من البلدان تمكّن من الجمع بين السياسة الضريبية والنقدية، والتدخل الحكومي من خلال التشريعات بدلاً من الملكية أو الرقابة وتحرير قيود المؤسسات المالية وتشجيع أسواق العمل المرنة، وتوفير إطار قانوني شفاف ومقبول على نطاق واسع. يفترض النموذج الأميركي سلفاً أن يكون رأس المال قليل التكلفة نسبياً وكلفة اليد العاملة مرتفعة نسبياً بحيث يرتكز نجاح المنافسة في النهاية على التحسينات في الإنتاجية يدعمها التقدّم

المستمر في التكنولوجيا. يمكن التوصل إلى أفضلية نسبية بتخفيض محتوى العمالة في العمليات الإنتاجية إلى أقصى قدر ممكن.

تظهر التجربة الأميركية أنه عندما تجتمع كل هذه العوامل، بصرف النظر عن صعوبات المراحل الابتدائية، تُبَرَّر الاضطرابات في المراحل الأولى بالتحسينات الجذرية في مستوى المعيشة. لكن تجارب معظم البلدان الأخرى تظهر كذلك أن ليس من السهل جعل النموذج الأميركي يعمل بسرعة. فالقارة الأوروبية لا تزال تصارع العوائق المحلية لإدخال إصلاحات هيكلية أساسية (خصوصاً في سوق العمل والزراعة) ـ برغم أن عملية التعديل تسير الآن بشكل جيد. وبعد مرور عشر سنين على هزيمة الشيوعية، لم تقترب روسيا من التوصل إلى اقتصاد سوق يعمل بشكل عادي بقدر اقترابها من المؤسسات الديموقراطية برغم كل النصائح والمساعدات التي قدمتها البلدان الغربية والتي تقدر بالآلاف الملايين من الدولارات. ومع أن معدل النمو في الصين مذهل، فقد تم مقابل إعطاء الأولوية للاستقرار الحكومي على حساب الإصلاحات الديموقراطية. وحتى في البلدان ذات الماضي الأقل إعاقة ـ في جنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية، على سبيل المثال ـ لم يكن تبني العولمة منتظماً باستمرار. وخلال التسعينيات، كانت الولايات المتحدة الوحيدة في العالم التي استطاعت حل مشكلة إيجاد وظائف مع التقدم السريع في تكنولوجياتها الصناعية.

لقد واجهت كل الدول النامية التحدي المتمثّل في أن سياسة التصنيع جلبت معها عناصر الضعف لأنظمة الدعم الاجتماعية والسياسية التقليدية، بسبب اجتذاب الناس من الأرياف إلى المدن. وأصبحت الطبقة العاملة الحضرية والوسطى المتدنية بيئة مثالية لنموّ المجموعات السياسية المتطرفة أو الدينية الأصولية. هذه الظاهرة كانت مألوفة حتى قبل العولمة، فقد أسهمت في ظهور الماركسية في القرن التاسع عشر وفي اندلاع الثورة الإيرانية في القرن العشرين. وحتى عندما تتحسّن الظروف المادية للطبقات

الفقيرة والمتوسطة المتدنية، يتضح للمهاجرين بشكل متزايد الفجوة بين الغنى والفقر التي تضخّمها المراحل المبكرة للحداثة وتوصلها المحطات التلفزيونية وغيرها من وسائل الإعلام إلى البيوت بحيث بات الجميع على دراية بها. ولم تعد المؤشرات السياسية والاقتصادية تعمل معاً. وحتى عندما تشير البيانات الاقتصادية الإجمالية إلى تحقيق نمو، فقد لا تصل فوائد ذلك إلى السكان الحضريين بالسرعة الكافية، أو بمقدار كاف لإزالة الشعور بانعدام الجذور والتبعية في صُلب الاضطراب المعاصر.

بالطبع، هذه الظواهر ليست جديدة تماماً. فالاضطرابات المصاحبة للتكنولوجيا ظهرت على الأرجح منذ اختراع الرفش. وعمليات النزوح كانت تحصل مع كل ثورة اقتصادية. لكن الفريد في عصرنا هو حجم التأثير العالمي وسرعة التطور التكنولوجي. وبالتالي فإن تحدي أنسنة العملية لم يسبق له مثيل.

تبقى رأسمالية السوق الحرة الأكثر فعالية، وبالتالي فهي الآلية الوحيدة المثبتة التي تحقق نمواً اقتصادياً مستمراً ورفعاً لمستوى المعيشة. وكما أدت رأسمالية القرن التاسع عشر إلى ظهور الماركسية، فالنسخة الحرفية لعولمة القرن الحادي والعشرين قد تولّد هجوماً عالمياً على فكرة الأسواق الحرة. فالعولمة تنظر إلى العالم على أنه سوق واحدة يزدهر فيها الأكثر فعالية وتنافسية. وهي تقبل - بل ترحب - بحقيقة أن السوق الحرة سوف تميز بدون رحمة بين ما هو فعّال وغير فعال، ولو على حساب حصول اضطرابات اقتصادية واجتماعية.

لكن الرؤى المتطرفة للعولمة تميل إلى إهمال عدم التوافق بين الأنظمة السياسية والاقتصادية في العالم. فخلافاً للاقتصاد، تقسّم السياسة العالم إلى وحدات قومية. وفي حين يمكن للقادة السياسيين القبول بدرجة معينة من المعاناة في سبيل تحقيق النمو لاقتصاداتهم، فهم لا يستطيعون البقاء مدافعين عن إجراءات تقشف شبه دائمة، خصوصاً إذا كانت مفروضة من الخارج. ويمكن للإغراء بعكس التقشف، أو التقليل منه على الأقل، بالوسائل

السياسية أن يكون طاغياً. وقد يُثبت مبدأ حماية الإنتاج الوطني عن عدم فعاليته أو فشله على المدى البعيد، غير أن القادة السياسيين غالباً ما يستجيبون للضغوطات ذات المدى القصير لما يعتبرونه ضروريات سياسية. وحتى الديموقراطيات ذات الأسواق الحرة الراسخة لا تتقبل المعاناة التي لا نهاية لها باسم السوق، وهي تتخذ تدابير لتوفير شبكة أمن اجتماعية وللحد من تجاوزات السوق باستحداث التشريعات. ولا يملك النظام المالي الدولي حتى الآن إجراءات مشابهة.

لقد كانت المظاهرات المعادية للعولمة التي حصلت أثناء عقد لقاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العام 2000 وأثناء اجتماعات سياتل لمنظمة التجارة العالمية في العام 1999 بمثابة إشارات تحذير مبّكرة تبيّن الوزن السياسي لأولئك الذين يعتقدون أنهم تحت رحمة القوى التي يشعرون أنهم عاجزون عن التأثير فيها. والعديد من هذه المظاهرات يشبه إلى حدٍ بعيد مظاهرات الستينيات وأوائل السبعينيات التي كانت ترفع شعارات يسارية معادية لأميركا والرأسمالية. وتعكس حدة العنف وإطلاق العنان للفوضى في بعض هذه المظاهرات الاستخفاف الإيديولوجي بالمؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة التي لا علاقة لها بتلك المآسي إلى حد كبير.

ومع ذلك، يتعين على قادة العالم الصناعي عدم تجاهل الفراغ العاطفي الذي يعكسه المحتجون، جزئياً على الأقل، وإلا فإن العولمة، المحرك الأكثر فعالية للنمو في العالم، ستنغمس في التهجمات السياسية التي تستقطب على وجه الخصوص المجتمعات النامية التي هي في أمسّ الحاجة إلى فوائدها. وإذا حصل ركود جدّي في العالم الصناعي، فقد تصل الاضطرابات إليه أيضاً.

إدارة الأزمة وصندوق النقد الدولي

تبدو الأزمات مستوطنة في النظام الاقتصادي العالمي الحديث على غرار النمو الاقتصادي المذهل. فمنذ سنة 1980 وهي تتكرّر بوتيرة متزايدة ـ في أميركا اللاتينية خلال الثمانينيات، وفي المكسيك سنة 1994،

وفي جنوب شرقي آسيا سنة 1997 وفي روسيا سنة 1998 وفي البرازيل سنة 1999. وكانت كل أزمة أعنف من سابقتها واشتملت على خطر الانتشار في مناطق أخرى وأمكنت السيطرة على كل منها بسرعة أكثر من المتوقع عندما كانت على وشك إحداث كارثة. وأظهر كل منها أن النظام الاقتصادي الدولي ربما يكون مرناً أكثر من قدرته على التنبؤ بالمستقبل.

غالباً ما يدير النظام المالي الدولي نفسه مثل أولئك الجنرالات المشهورين الذين تعلموا دروس الحرب السابقة لكنهم عاجزون عن تخيل دروس الحرب القادمة. بعد فترة الثمانينيات، تعلمت المؤسسات المالية كيف تكون حذرة في إقراض الحكومات. ونتيجة لذلك، كانت أزمات التسعينيات تتعلّق بالإقراض المفرط للقطاع الخاص أو الاستثمارات في المضاربة في سوق الأسهم والسندات. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، جرى استيعاب درس الحد من توظيف الأموال، فالمستثمرون باتوا حذرين بشأن الصيغ البسيطة للمضاربة، بحيث أن التجاوزات في المضاربة التي سادت في التسعينيات لن تتكرر بالطريقة ذاتها. من الناحية الأخرى، تفيد التجارب بأن ما يعتبر مضاربة خطرة في السنين القليلة القادمة يعتبر حالياً تجارة مضمونة أو أنه لن يجذب رأس المال. إذن السؤال المطروح الآن هو ما هي النواحي المتقلّبة الخفية الموجودة في النظام المالي المعاصر؟ هل الألياف البصرية في العقد القادم هي المكافىء للحركة العمرانية الضخمة في هيوستن في الثمانينيات؟

توضح أزمات التسعينيات المختلفة ضعف النظام المالي الدولي. وفي حين يرجّح أن يكون لكل أزمة سبب مختلف، فهذه الأسباب تنتمي إلى فئة واحدة: التغيرات في المناخ الدولي، وعدم قدرة الاقتصادات الصغيرة على ربط تدخل الرساميل بحاجتها على المدى البعيد، وسياسات الإقراض القاسية التي يضعها المقرِضون، وسياسات الدول الكبيرة التي توضع دون الاهتمام (أو العلم) بمدى تأثيرها على اقتصادات الدول النامية.

لقد ساعدت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة في تعجيل ظهور

الأزمات في أميركا اللاتينية في العامين 1980 و1994، في حين أسهمت الزيادة غير المتوقعة في قيمة الدولار الأميركي في أزمة دول جنوب شرقي آسيا سنة 1997. ومما زاد في حدة هذه الأزمات التغيرات في القيم النسبية للعملات الرئيسية ـ الدولار، اليورو (أو المارك الألماني قبل إنشاء اليورو) والين. فقد وجدت الاقتصادات الصغيرة للدول المنبعثة استحالة في التعامل مع هذه التقلبات وكان عليها تقبّل تلك النتائج بسلبية، وقد تفاقمت هذه العواقب بمحاولة الحفاظ على معدلات صرف ثابتة.

خلال التسعينيات، حدث تحولان آخران في المناخ الدولي غيّرا أوضاع البلدان في جنوب شرقي آسيا: الأول كان ظهور الصين كمصدّر رئيسي للمصنوعات ذات الكلفة المتدنية، والثاني كان الركود طويل الأمد للاقتصاد الياباني. أبرز نمو الاقتصاد الصيني منافسة جديدة وهامّة لبلدان جنوب شرقي آسيا، في حين قلّص الركود الياباني نمو أسواق تلك البلدان (أو منعها من النمو على الأقل).

العنصر المشترك في أزمات أميركا اللاتينية وآسيا كان استعداد المقرضين المبالغ فيه للدخول في مجازفات. في السبعينيات، كان الدافع لهذه السياسة الاعتقاد بأن إقراض المال للبلدان يحمل مخاطر ضعيفة. وبحلول التسعينيات كانوا قد تعلموا هذا الدرس وباتوا يقتصرون في منح القروض على القطاع الخاص، معتمدين على سرعة نمو البلدان المدينة وعلى شبكة أمان النظام المالي الدولي في الحد من الأخطار. ومن أسباب هذا الإسراف في الإقراض شدة المنافسة، فالمقرضون كانوا يخشون تقدم منافسيهم عليهم، وكان عليهم الاستفادة من تجارب الأزمات السابقة، التي انتهت جميعها بنوع من أنواع تقديم العون.

كما أن طبيعة المقرضين تغيرت في التسعينيات، وهو ما جعل من الصعب التعلّم من التجارب. في السبعينيات، كان المانحون من المصارف؛ وفي الثمانينيات والتسعينيات، كانوا مؤسسات أو صناديق استثمار. لقد سهّلت الشركات عملية الاستثمار المباشر وشراء الأسهم والسندات.

فشل النظام المالي الدولي الذي قاده صندوق النقد الدولي في تطوير الأسواق المالية، وقد وضع تحت اختبار قاس في الأزمة الآسيوية التي بدأت في تايلند سنة 1997. نفذت تايلند معظم السياسات التي نصحت بها وزارة الخزانة الأميركية ومؤسسات التمويل الدولية كحل لأزمات الثمانينيات: معدلات تضخم منخفضة، ميزانية متوازنة، معدلات إدخار عالية وقابلية العملات للتحويل. ثُبّت في البداية سعر وحدة النقد التايلندية، الباهْت، بالنسبة إلى سلة من العملات الصعبة ثم بالنسبة إلى الدولار الأميركي. وبذلك حماها المصرف المركزي التايلندي من الانخفاض وهذا ما أدى إلى تدفق رساميل المضاربة من الولايات المتحدة وأوروبا. تسارع هذا التدفق عندما اكتشف الدائنون المحليون أنه يمكنهم تحقيق أرباح طائلة بالاستدانة بالدولار الأميركي من الولايات المتحدة وتحويل المبالغ إلى الباهْت في المصارف التايلندية للحصول على ضعف معدل الفائدة على الدولار. زادت الأرباح الضخمة للمضاربة من قيمة الموجودات. حصل كل ذلك بدون أي تحذير من المؤسسات الأميركية أو مؤسسات التمويل الدولية التي استفادت من هذا الأمر وحمّلت المدنيين الآسيويين المسؤولية.

في العام 1997، ارتفعت قيمة الدولار الأميركي وهبطت قيمة الين ـ بما يعكس أداء الاقتصادَين ـ وخُفضت قيمة العملة الصينية للإبقاء على قدرة الصادرات الصينية على المنافسة. وبالتالي أصبحت الصادرات التايلندية المرتبطة بالدولار أكثر كلفة وبدأت تتراجع، ووقع الحساب الجاري لتايلند في عجز. توقف تدفق الرساميل إلى تايلند وبدأت أسعار العقارات تضعف وبالتالي انخفضت قيمة الضمانات المصرفية. سحب المستثمرون الأجانب والمصارف الأجنبية أموالهم في حين تدافع المدينون التايلنديون نحو تحويل الباهت إلى دولار حسب سعر الصرف المضمون. وزاد مصرف تايلند من حدّة المشكلة بقروض ضخمة حُوّلت إلى دولارات ما دفع بتايلند نحو الهاوية. وفي غضون أسابيع قليلة، استُنزف احتياطي تايلند البالغ 30 بليون دولار، ولم يعد هناك مفرّ من إحداث تخفيض كبير في قيمة العملة.

عندئذ تصاعد حجم الديون بالدولار إلى مستويات تفوق الخيال؛ وما بدأ كمشكلة عملة تحول إلى أزمة اقتصادية وماليّة وأخيراً سياسية.

بدأت الأزمة في إندونيسيا، التي تسببت في سقوط حكومة سوهارتو، كردة فعل على الأحداث التي حصلت في تايلند. وقبل ذلك بأقل من شهرين، امتدح البنك الدولي إندونيسيا بسبب إدارتها الاقتصادية الملفتة. لكن ما إن بدأت الأزمة في تايلند حتى أخذ المستثمرون المحليون والأجانب بالتشكيك في الدروس التي استخلصها المصرف المركزي الإندونيسي من التجربة التايلندية. فبرفضه اتخاذ أية إجراءات لحماية الروبية الإندونيسية، حافظ على احتياطياته ما أدى إلى انهيار أسرع للعملة الإندونيسية حيث وصلت إلى خمس قيمتها قبل الأزمة. وهكذا سواء أكان التعامل مع أزمة جنوب شرقي آسيا وفقاً لقرارات سياسية محلية كما هو الحال مع تايلند أم وفقاً لنصائح المؤسسات الدولية كما هو الحال مع إندونيسيا، عمّت الفوضى الاقتصادية لأن مكوّن المضاربة الدولية كان شديد الوطأة على اقتصادات المجتمعات النامية. وفي إندونيسيا، حيث الحكومة ضعيفة بسبب المحسوبية والفساد، أدت هذه التركيبة إلى تدمير البنية السياسية أيضاً.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على شكل موجودات معرضة للمخاطر ذاتها التي يتعرض لها المستثمرون الداخليون في البلد المضيف، كما أنها قد تحصل على المكاسب ذاتها. الموجودات لا يمكن نقلها ويتعين أن تكون مربحة إذا ما أراد المستثمر أن يحقق أية مكاسب. لكن رأس المال المستثمر في السندات تحفزه عوائد المضاربة السريعة. ومدراء أموال المضاربة يسعون إلى التغطية بتحريك الأموال بسرعة ـ بعبارة أخرى، بالاندفاع عندما يرون فرصة وبالهرب عند ظهور أول إشارة على وجود متاعب. يتبنى البعض استراتيجية المدى القصير، أي المراهنة على انخفاض السوق ببيع الأسهم بالسعر القائم وإعادة شرائها عندما تضعف أسعار السوق، وبالتالي يحققون المكاسب من هبوط الأسعار الذي تسببوا به. وتسعى الأقسام التجارية للمصارف الدولية والمستثمرون إلى البقاء في موقع يؤهلهم للاستفادة من تأرجح السوق في كلا الاتجاهين ما يؤدي إلى

خطر تحول ارتفاع السوق إلى فَوْرات ودورات الانحدار الاقتصادي إلى أزمات قبل أن يتسنى للتدابير العلاجية أن تؤتي ثمارها.

يرى القيّمون على مثل هذه الاستثمارات بأنهم يستغلون فقط مواطن الضعف في السوق، لا أنهم يتسببون بها. في الواقع، ووفقاً للمنطق نفسه، تعمل هذه المؤسسات بعقلانية، حتى عندما تولد أزمة أعمق وأكثر حدة. تجد البلدان الصغيرة والمتوسطة نفسها عاجزة في مواجهة عملية النظام المالي للعولمة. بالمقابل، تمثّل الأزمات التي تقدم الحديث عنها عقوبات تفرضها السوق العالمية على الاقتراض غير الحكيم - وهي طريقة السوق لاستعادة التوازن وفقاً للعرض والطلب. لكن الصحيح أيضاً أن النظام المالي الدولي المرتكز على صندوق النقد الدولي يعاقب المقترضين الطائشين بشدة أكثر من معاقبته للدائنين الطائشين.

غالباً ما أدت تدابير احتواء الأزمات وحلها المستقاة من النظام المالي الدولي إلى تعقيد للأمور. والأداة المختارة لتجنب الكارثة هي صندوق النقد الدولي. منذ إنشائه سنة 1947 للتشجيع على التعاون المالي الدولي والصندوق يفتح بانتظام خزائنه للدول الأعضاء في أوقات الأزمات المالية. في العالم المعولم، ازدادت أهميته كمنظّم لحزم الإنقاذ والمصدر الأخير للإقراض. غير أن وصفاته العلاجية في الماضي غالباً ما عقّدت الأزمات لأنها اقتصادية مجرّدة، في حين أنه كلما زادت حدة الأزمة، تحوّلت إلى أزمة سياسية. وصندوق النقد الدولي ليس مجهزاً للتعامل مع النتائج السياسية لبرامجه.

تطور البرنامج القياسي لصندوق النقد الدولي خلال أزمة مديونية أميركا اللاتينية في الثمانينيات نتيجة ديون حكومات البلدان الأميركية اللاتينية للمؤسسات المالية التي شجعت على الاستدانة على أساس نظرية أن التخلف عن الوفاء بالديون الحكومية أمر مستحيل. كما أن المؤسسات المقرِضة لم تتوقع - ولكي نكون منصفين لم يكن في مقدورها أن تتوقع - أن بنك الاحتياط الفيدرالي، في محاربته للتضخّم سيبقي على معدلات

مرتفعة مدة طويلة بما يكفي لإحداث ركود في الولايات المتحدة يعود بكوارث على أميركا اللاتينية. عندما بدت المقامرة على الديون الحكومية مخاطرة تنذر بعواقب وخيمة، تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بغية إعادة المصداقية لتلك الحكومات على أمل أن تستأنف المصارف التجارية إقراضها بعد تحقيق ذلك الهدف. وقد قام بذلك عن طريق تقليص الخدمات الحكومية وتخفيض قيمة العملة والتشجيع على التصدير للسماح بمراكمة الفوائض. لكن النظرية لم تأخذ في الحسبان أن الهيكلية السياسية للبلد المدين قد لا تكون قادرة على الالتزام بتقديم التضحيات خلال الفترة الواقعة بين التخلف الوشيك عن السداد والاستعادة المفترضة للمصداقية. نتج عن انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسب البطالة إضعاف محتوم للموقف المحلي للحكومات المتأثرة. وتسبب المأزق الناتج في جعل مشكلة الدين تدوم عشر سنين أو أكثر إلى أن تم التوصل إلى حل سياسي أراح بعض الشيء الحكومات المتعثرة.

العلاجات التي وصفت لأميركا اللاتينية في الثمانينيات، برغم كونها جذرية وغير متحسسة سياسياً، كانت قليلة الارتباط بالأزمات الناتجة عن مديونية الحكومات. وهذه العلاجات ستكون أقل تأثيراً في النظام المالي المعولم للقرن الجديد، حيث الأزمات المالية تحدث في القطاع الخاص وليس في القطاع الحكومي، كما كان الحال في الأزمة الآسيوية. وكطبيب متخصص في مرض معين يصف العلاج لكل حالة تعرض له، يصر صندوق النقد الدولي على العلاج الأميركي اللاتيني بصرف النظر عن الاختلاف في الظروف بين آسيا وأميركا اللاتينية. في هذا السياق، سعى الصندوق إلى حل ما اعتبر بأنه الأمراض الاقتصادية للبلد المدين، سواء تسببت بأزمة أم لم تتسبب بها وبدون التفكير الكافي في التأثير السياسي لعلاجاته.

غالباً ما تجد في البلدان النامية الرأسمالية المحابية والفساد والرقابة غير الكافية على المصارف. وقد كانت حاضرة بالتأكيد في آسيا خلال التسعينيات، لكنها لم تكن سبب الأزمة. فحتى عشية الأزمة، كانت آسيا المنطقة الأسرع نمواً في العالم، يساعد في تقدمها معدلات الادخار العالية

وأخلاقيات العمل الانضباطية والتصرف المالي المسؤول من جهة الحكومة ـ بخلاف القطاع الخاص. لكن ما أشعل فتيل الأزمة كانت عوامل خارج نطاق السيطرة القومية أو الإقليمية التي تحدثنا عنها. وعندما تدخل صندوق النقد الدولي بدعم من الولايات المتحدة بعلاجاته القياسية التي تنص على وجوب تطبيق برامج تقشفية واسعة، لم يكن هناك مفر من وقوع أزمة سياسية. برهنت المؤسسات الديموقراطية في تايلند عن مرونة كافية في تجاوز المحنة، من خلال تخفيض لقيمة عملتها بنسبة 42 في المئة وبرفع معدلات الفائدة بنسبة 40 في المئة وهو ما أدى إلى زوال معظم الطبقة المتوسطة. وبالمقارنة مع ذلك، وفّرت خزانة الولايات المتحدة، إدراكاً منها للأهمية الاستراتيجية لكوريا، دعماً إضافيًا، معدلة برنامج صندوق النقد الدولي بما يتوافق وتحقيق الاستقرار السياسي. (لحسن الحظ، جاءت الانتخابات بكيم داو جيونغ رئيساً الذي هاجم الإدارات الكورية السابقة من موقعه فياليسار وكان بالتالي في موقع قوي سياسياً أتاح له تطبيق برامج تقشفية).

لكن في إندونيسيا ـ أكثر البلاد الإسلامية تعداداً للسكان والبلد الذي يملك موارد هائلة وموقعاً استراتيجياً حساساً ـ اختارت إدارة كلينتون عدم ركوب أية مخاطر سياسية، بعد أن وجهت إليها اتهامات من قبل الشركات الأندونيسية بمحاولة دعم الحملة الانتخابية للحكومة. جرى تشجيع صندوق النقد الدولي لكي يقدم مساعدة مشروطة بإدخال إصلاحات في كل الأوجه المعتلة من المجتمع سواء كانت على علاقة بالأزمة أم غير ذلك. طالب الصندوق بإقفال خمسة عشر مصرفاً وإنهاء الاحتكار على الأغذية ووقود التدفئة وإلغاء المعونات الحكومية. وقد تعامل كل من هذه التدابير مع مشكلة حقيقية كان من الضروري حلها كجزء من برنامج بعيد المدى.

لكن تطبيق هذه العلاجات في فترة أسابيع معدودة أدى إلى أزمة سياسية. فإقفال المصارف في خضم الأزمة جعل الأمر يطال مصارف أخرى. وإنهاء الدعم أدى إلى رفع أسعار المواد الغذائية والوقود وتسبب في أعمال شغب وُجِّهت ضد الأقلية الصينية التي تتحكم بالكثير من أوجه الاقتصاد. ونتيجة لذلك، غادرت الأموال الصينية البلاد بكميات أكبر من قدرة

صندوق النقد على تعويضها. وتحولت أزمة النقد إلى كارثة اقتصادية في بادىء الأمر ثم إلى فراغ سياسي.

قد يرى البعض بأن الإطاحة بنظام سوهارتو تبرّر قرارات صندوق النقد الدولي أو أنه يرعى ذلك من وراء الستار. لكن ليس لدى صندوق النقد مقدرة سياسية يمكنها إحداث ثورات سياسة، ولا مهمّته تقتضي ذلك. لكن القلاقل السياسية تخطت القلاقل الاقتصادية التي أدت إليها. في إندونيسيا، أوصلت البلاد إلى خط التقسيم، الذي قد يجعل هذه المنطقة الحساسة تطوّر صفات مشابهة لتلك التي صاحبت تفكك يوغوسلافيا؛ صراع ديني في جزر مولوكا، وتنافس بين أربع أو خمس قوى سياسية أساسية يمنع تكوين حكومة مستقرة ويشجع على بروز الأصولية. ولم يقدم العالم الخارجي أية مساعدة ولم يمتلك أي فهم يتكافأ مع الارتباك الذي ضغط من أجله ومع النصائح التي قدمها.

إن إحدى القضايا الأساسية في التعامل مع الأزمات المالية تتمثل في توزيع أعباء التغلب عليها بين المدينين والدائنين. في الأزمات المالية لأميركا اللاتينية خلال الثمانينيات، كان من الممكن ـ برغم التعقيدات ومواجهة مقاومة قوية ـ تقسيم عبء المديونية بين المصارف الدائنة والحكومات المدينة. وأثناء أزمات التسعينيات، وما بعدها، كانت المشكلة مختلفة كلياً. فالشركات المحلية والمصارف لم تكتف بجذب الاستثمارات من المؤسسات المالية التقليدية، ولكن جذبت أيضاً قطاعاً عريضاً من الشركات الصناعية والمستثمرين الخاصين في البلدان الصناعية. وأصبح تقاسم الآلام أصعب بكثير، وكثرة الدائنين ترجّح أكثر انتشار الأزمات المالية المستقبلية لتطال قطاعات غير مسبوقة من اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة.

يكمن التحدي في منع الأزمات من التطور واستحداث طريقة منصفة لتقاسم آلام تلك الأزمات التي لا يمكن منع حصولها. لكن برامج صندوق النقد الدولي كانت تقليدياً منحازة لصالح تخفيف حدة الأزمة عن الدائنين بمقدار أكبر من تخفيفها عن المدينين. ويمكن فهم ذلك لأن هذه المؤسسات

سوف يُلجأ إليها لاستئناف الإقراض إذا ما أريد التغلب على الأزمة. ومع ذلك، إذا تم التمادي في ذلك، فهذا الانحياز سوف يشجع على التهور في الإقراض. إذا لم تكن هناك عقوبات على القروض غير المدروسة جيداً، فالأزمات سوف تكرر نفسها. وقد عبّر وزير المالية روبرت روبن عن المسألة جيداً في خطاب سنة 1998 قائلاً: «إن من المهم جدًّا أن نعمل نحو تغيير الهيكلية المالية العالمية بحيث يتحمل المقرضون والمستثمرون نتائج قرارهم بأكبر قدر ممكن»(3).

لكن كيف يمكن التوصل إلى توزيع عادل للعبء؟ حتى وقت قصير، كان صندوق النقد الدولي يعير أذناً صماء لإطار العمل السياسي الذي يتعين أن يعمل فيه. وهو إما أن يهمل ذلك الإطار، وإما في حالات نادرة، تطغى عليه الأمور السياسية. إنه ليس مجهزاً لتطبيق معايير سياسية واجتماعية. في جنوب شرقي آسيا، وبخاصة في إندونيسيا، زاد صندوق النقد من تعقيدات الأزمة بتطبيقه معايير تقنية بدرجة كبيرة لإحداث تغييرات اجتماعية وسياسية معقّدة. وفي روسيا، وتحت ضغوط الحكومة الأميركية، ساهم صندوق النقد بتخليه عن معظم معاييره الاقتصادية الخاصة في انبعاث نظام أقلية ينقصه الأساس الاقتصادي. وبسبب الدعم الأميركي المطلق للرئيس بوريس يلتسن، توسّع صندوق النقد الدولي في منح قروض رئيسية بما يتخطى أي تبرير اقتصادي. (لاحقاً، تباهى مستشار اقتصادي ليلتسن، وهو أناتولي تشوبايس، بجحود بأن روسيا «وجهت» صندوق النقد الدولي نحو الاستمرار في الإقراض)(4).

يمكن الجدال بأن النظام العالمي، برغم كل مواطن ضعفه، برهن عن مرونته لأن أميركا اللاتينية تعافت من فترة الثمانينيات ـ وإن تطلب ذلك عشر سنوات ـ ولأن البلدان الآسيوية (باستثناء إندونيسيا) عادت لتحقق مستويات من النموّ في أقل من ثلاث سنوات. لكن تقرير البنك الدولي أشار إلى الكلفة الاجتماعية الباهظة لهذه الأزمات. واستناداً إلى ذلك التقرير، لم تستعد الطبقة الفقيرة أبداً خلال فترة المعافاة ما كانت قد خسرته خلال الأزمة. ففي كوريا، انخفضت الأجور الفعلية بنسبة 10 في المئة، وفي

إندونيسيا بنسبة 42 في المئة، وفي تايلند بنسبة 38 في المئة. ولم يعد أي من هذه البلدان إلى مستويات الأجور ما قبل الأزمة، وحتى في المكسيك، لا تزال الأجور أقل مما كانت عليه قبل أزمة سنة 1982[5].

يظهر التأثير بعيد المدى لتلك الأزمات على المجتمعات حتى بعد تعافيها من النسبة المئوية لعدم الوفاء بالقروض بعد عودة النمو. ففي أيلول/سبتمبر 1999، كان 45 في المئة من الموجودات الكلية للنظام المالي في تايلند و19 في المئة في كوريا و64 في المئة في إندونيسيا تمثّل القروض الممنوحة للشركات ولا يمكن دفع فوائدها وأصولها. مثل هذا الوضع يقلل من استعداد، مؤسسات الإقراض لمنح القروض لدعم المؤسسات المنتجة ناهيك عن قدرتها على ذلك. وإذا ما أرادت الحكومات التغلب على هذا الوضع باتخاذ إجراءات حكومية، فسوف تزيد المصاريف حجم الدين العام بنسبة 16 في المئة من مجمل الناتج المحلي في كوريا الجنوبية وبنسبة 32 في المئة في تايلند وبنسبة 58 في المئة في إندونيسيا ـ وهي بلدان كان حجم مديونيتها متدنّياً جدًّا عند بداية الأزمة. وهكذا حتى بعد التغلب على هذه الأزمات، من الناحية الإحصائية على الأقل، ستجد نفسها وقد حلت بها كارثة إنسانية وعبء اقتصادي وأصبحت بيئة خصبة للأزمات السياسية[6].

حدثت هذه الثورات الاجتماعية ـ التي تكررت في روسيا والبرازيل والأرجنتين والإكوادور وفي إفريقيا ـ في وقت حقّقت في الولايات المتحدة نمواً لم يسبق له مثيل وبدرجة أقل في أوروبا. وبعد عقود من الجهود لملء الفجوة بين الاقتصادات الصناعية والمنبعثة، تشير الأزمات المالية لفترة التسعينيات إلى خطوة كبيرة إلى الوراء. كم مرة يستطيع النظام الدولي تحمّل هذه التحرّكات الخطيرة بدون حدوث قلاقل سياسية واجتماعية؟ ماذا سيحصل لو دخل الركود الأميركي في المعادلة؟ وما الذي يمكن عمله لاستباق هذه الأحداث؟

التطور السياسي والعولمة

يعتمد العديد من المراقبين على النمو الاقتصادي وتكنولوجيا

المعلومات الجديدة للانتقال بالعالم بطريقة أقل أو أكثر تلقائية إلى عصر جديد لعولمة حسنة ومستقرة سياسياً. لكن ذلك ليس أكثر من وهم. يتطلب النظام الدولي إجماعاً، وهو يفترض سلفاً أن الفوارق بين المستفيدين وغير المستفيدين، ممن عن هم في موقع يمكّنهم من تقويض الاستقرار والتقدم، تكون ذات طبيعة تسمح لغير المستفيدين برؤية بعض الأمل في رفع أنفسهم باستخدام جهودهم الذاتية. في غياب مثل هذا الوعي، سوف تبرز الاضطرابات داخل سائر المجتمعات وفيما بينها.

لا يمكن لقادة الدول ـ خصوصاً في الديموقراطيات الصناعية ـ تجاهل حقيقة أن الفجوة بين المستفيدين من العولمة وباقي دول العالم آخذة في الاتساع، داخل المجتمعات وفيما بينها. لقد أصبحت العولمة مرادفة للنمو، والنمو يتطلب رأس المال، ورأس المال يسعى إلى تحقيق أعلى عوائد ممكنة بأقل مخاطرة منجذباً نحو الأماكن التي توفر أفضل مقايضة بين المخاطرة والربح. من الناحية العملية، هذا يعني بصيغة أو بأخرى، أن الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية المتقدمة سوف تمتص نسبة ساحقة من رأس مال الاستثمار المتوفّر في العالم. ونظراً لأن سوق المضاربة الكبيرة في فترة التسعينيات عكست هذه الحقيقة ـ وبالطبع ارتكزت عليها ـ فالفجوة بين البلدان الصناعية والنامية اتسعت حتى مع تكون مستويات ثراء غير مسبوقة.

بدون رأس المال الكافي، لا يمكن للبلدان النامية أن تنمو وأن توجد وظائف. وفي غياب ارتفاع التوظيف، سوف يفقد السياسيون في النهاية شهيتهم للإصلاحات المشروطة سلفاً لنموذج العولمة. وبما أن الشركات في الأسواق المنبعثة تجد صعوبة متزايدة في النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية، يتعين عليها زيادة رساميلها في مواطنها، ولا يمكنها القيام بذلك إلا إذا دفعت معدّلات فائدة أعلى من تلك المتوفرة في المراكز المالية. وبالتالي سوف تصبح الشركات الوطنية في البلدان النامية أقل قدرة بشكل متزايد على المنافسة خصوصاً في قطاعات الاقتصاد حيث العوائق المقامة في وجه التجارة في طريقها إلى الزوال. وتواجه الشركات في الأسواق المنبعثة

والمعرّضة للمنافسة الدولية احتمالات الفشل أو الانضمام إلى شركات متعددة الجنسية. وهذا هو المعاكس تماماً لما تنبأ به مؤيّدو حماية الإنتاج الوطني في البلدان الصناعية عندما حذروا من منافسة الشركات في الدول النامية ذات الأجور المتدنية.

البلدان النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى مسار العولمة لا تملك أي خيار على المدى الطويل سوى إعادة هيكلة اقتصاداتها. وهذا المجهود المبذول في سبيل التشبّه بالولايات المتحدة أو أوروبا أو اليابان قدر الإمكان صعب بقدر ما هو مضيعة للوقت، مع أن في الإمكان تسريع هذه الجهود من خلال مؤسسات مثل نافتا NAFTA التي أثبتت أنها نعمة عظيمة على المكسيك، أو من خلال اتفاقات تجارية خاصة وبتثبيت سعر صرف عملاتها إزاء الدولار ـ كما فعلت الأرجنتين والإكوادور. حتى إن بعض البلدان يدرس خيار جعل الدولار عملته الرسمية.

بغض النظر عن الطريق المختارة، تفرض الشركات متعددة الجنسية المتمركزة في الولايات المتحدة أو أوروبا نفسها بشكل متزايد كقوى حافزة للعولمة. فبالنسبة إليها، تحوّلت الزيادة في الحجم إلى هدف بحد ذاته لأن القدرة على رفع أسعار أسهم شركاتها أصبحت المعيار الذي يحكم به على الإدارة. ومع تحول المدراء التنفيذيين من كونهم بنّائين على المدى البعيد إلى عاملين ماليين تحفزهم قيمة السهم المحددة يومياً في سوق الأسهم، فإن إمكانية تعرض النظام بكامله للتضرر آخذة في الازدياد، وكذلك إضعاف حيويته بعيدة المدى وقدرته على استرجاع مكانته في أوقات الأزمات. وتعكس تأملات آلان غرينسنبان حول «الوفرة غير العقلانية» المخاوف من أنه عندما تنفصل الأسواق عن اقتصاداتها الوطنية، يقترب يوم الحساب الذي طالما تأجل[7]، وقد تحفز هذه الوفرة هبوطاً أكثر مما هو متوقع.

يواجه العالم المعولم منحيين متناقضين. الأسواق المعولمة تفتح آفاق ثراء لم يكن يمكن تصوره قبل الآن. لكنها تنشىء كذلك مواطن ضعف جديدة للفوضى السياسية ولخطر ظهور فجوة جديدة لا بين الفقراء

والأغنياء بقدر ما هي بين الذين يشكّلون في كل مجتمع جزءاً من عالم الإنترنت المعولم وبين الذين هم خارجه. والآثار الناتجة عن هذين المنحيين الجديدين على العالم النامي عميقة. في الاقتصادات التي يأكل الكبيرُ فيها الصغير، يجري ابتلاع شركات البلدان النامية بشكل متزايد من قبل الشركات متعددة الجنسيات في أميركا وأوروبا. وفي حين أن ذلك يحل مشكلة الوصول إلى الرساميل، فهو يتسبب في تنامي احتمالات ظهور توتّرات سياسية محلية، وبخاصة في أوقات الأزمات. وضمن البلدان النامية، تتسبب في ظهور إغراءات سياسية للتهجم على نظام العولمة برمته.

في هذا السياق، ينقسم اقتصاد البلد النامي القياسي إلى شعبتين: مجموعة من المؤسسات تتكامل مع الاقتصاد العالمي وتمتلكها بنسبة كبيرة. الشركات متعددة الجنسيات، والباقي بعيد عن العولمة يقدم أجوراً متدنية للقوة العاملة وبدلائل مستقبلية اجتماعية قائمة. ويعتمد القطاع «الوطني» بشكل أساسي على قدرته على التلاعب بالعملية السياسية للبلد النامي. كلا النوعين من الشركات يفرض تحدياً سياسياً: الشركات المتعددة الجنسية، لأنها تسحب سلطة اتخاذ القرارات الأساسية التي تؤثر على الصالح العام من اليد السياسية المحلية؛ والشركات المحلية لأنها تولّد ضغوطاً سياسية لصالح المنادين بحماية الإنتاج الوطني ضد المزيد من العولمة.

يعكس العالم الاجتماعي هذا النظام ذا الطبقتين: النخبة المعولمة ـ التي تعيش غالباً في الضواحي المحصنة ـ المرتبطة بقيم وتكنولوجيات مشتركة، في حين أن معظم السكان في المدن بشكل خاص تستهويهم الشعارات القومية والعرقية والحركات المتنوعة للتحرر مما يعتقدونه هيمنة العولمة، التي غالباً ما تعتبر صنواً للهيمنة الأميركية. وتشعر نخبة الإنترنت العالمية بالراحة التامة من الاقتصاد المرتكز على التكنولوجيا، في حين أن الغالبية، وخصوصاً خارج الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، لا تشارك في هذه التجربة ولا هي مستعدة للقبول بنتائجها، خصوصاً خلال فترات المتاعب الاقتصادية.

في مثل هذه البيئة، يمكن للهجمات على العولمة أن تتطور لتصبح راديكالية إيديولوجية جديدة، وبخاصة في البلدان التي تكون فيها النخبة الحاكمة صغيرة والفجوة بين الفقراء والأغنياء كبيرة وآخذة في الاتساع. هناك خطر دائم يتمثل في انبعاث طبقة دنيا عالمية، خصوصاً في البلدان النامية، ما يزيد في صعوبة تكوين إجماع سياسي يعتمد عليه الاستقرار المحلي والسلم الدولي والعولمة نفسها.

قد لا تصبح التحديات السياسية العلنية للعملية برمتها واضحة لفترة من الزمن. لكن الاعتقاد السائد هو أن البلدان الصناعية الكبيرة وشركاتها متعددة الجنسيات هي المستفيد الرئيسي من العولمة. وإذا ما انتهت فترة التوسّع الاقتصادي الحالية أو انعكست، وبخاصة في الولايات المتحدة، فقد تهزّ التوترات بين الحقائق الاقتصادية وما يمكن تحمّله سياسياً كلاً من النظامين الاقتصادي والسياسي في مختلف أرجاء العالم.

يمكن تجنّب بعض هذه الأخطار بتسريع التجارة الحرة. لكن حتى لو تقدمت اتفاقات التجارة الحرة متعددة الأطراف بخطى سريعة، يتعين على قادة العالم الصناعي عدم إغفال التحدي السياسي. ويتعين عليهم تذكر العقود الطويلة التي لزمت لكي يتطور النموذج الأميركي ويصبح في شكله الحالي. إن ما نجح في الولايات المتحدة لا يمكن تكراره بالضبط، وبالتأكيد لن ينّفذ بشكل أسرع، في البلدان النامية ـ وعلى أية حال، لن يكون بالسرعة الكافية لاستباق الردة السياسية على العولمة.

عندما تجوب الرساميل الضخمة العالم استجابة لقرارات فردية، فمن المحتم أن تظهر أزمات دورية ناتجة عن فقدان التوازن. وعندما يعتمد النمو العالمي بشكل كبير على أداء الاقتصاد الأميركي، فأي انكماش اقتصادي بصرف النظر عن طول مدته قد يحطم النظام الدولي المالي والسياسي. ماذا ستكون ردة جيل لم يعرف من قبل أزمة اقتصادية ناهيك عن الأزمات السياسية ولم يتهيّأ لها؟

إذا سارت الاقتصادات الصناعية الأخرى مترادفة مع اقتصادنا بدلاً من

موازنة تقلباتنا، فسوف تتضاعف الضغوط من أجل تعديل النظام الاقتصادي العالمي. وسوف تلجأ الجماهير الديموقراطية إلى حكوماتها للتخفيف من المعاناة أو الاضطرابات، ومن غير المرجح أن تقبل الضرائب طويلة الأمد من أجل نظرية اقتصادية. وعندئذ، قد يرى البعض أن الحكومات التي تدخّلت في السوق إبان الأزمة الآسيوية ـ الهند، ماليزيا، الصين وتايوان ـ اجتازت العاصفة مع قليل من الارتباك مقارنة بمؤيدي التحولية. إن السحابة السوداء المعلقة فوق العولمة هي التهديد بالانحلال العالمي لنظام السوق الحرة تحت تأثير الضغط السياسي مع كل أخطاره المصاحبة للمؤسسات الديموقراطية.

وحتى عندما يكون هناك خطر ضئيل نسبياً من هذا الانحلال، فمن المهم تعريف صفته المحتملة وتحديد الوسائل المتوفرة لتجنّبه إضافة إلى إجراءات التخفيف من حدة الأزمة إذا ما حصلت. قلّة في فترة الازدهار في العشرينيات توقّعت الكساد الذي حصل في الثلاثينيات، ولم تستعدّ أي حكومة له. وفي النهاية لم يتقبل أي شعب ديموقراطي الطرق التقليدية للتغلب على ذلك الكساد.

لا يمكن الحفاظ على أي نظام اقتصادي بدون قاعدة سياسية. والتحدي الذي يواجهه المؤمنون بالعولمة هو مزاوجة النمو الاقتصادي مع الرؤية السياسية للملاحة بين أولئك الذين ينظرون إلى العالم من خلال العبارات التقنية فقط وبين منتقديهم الذين يتوقون إلى العودة إلى نموذج شبه اشتراكي في أداء الحكومة. ينبغي أن يتم تعزيز الشعور الدولي بالمسؤولية الاجتماعية بدون خنق نظام اقتصادي ناجح بتشريعات يفرضها البيروقراطيون.

لن تظهر أية حلول ما لم تساعد الولايات المتحدة في تحديد المشاكل وتأسيس المنتديات للتعامل معها. واللقاءات السنوية لرؤساء حكومات الديموقراطيات الصناعية الرائدة ـ مجموعة السبعة سابقاً والتي أصبحت مجموعة الثمانية بعد انضمام روسيا ـ كانت قبل ربع قرن مضى بمثابة منتدى للديموقراطيات الصناعية بمواجهة التحديات السياسية

والاقتصادية[8]. وللأسف، تحوّل لقاء مجموعة الثمانية إلى اختبار حصري للعلاقات العامة. يتعين استئناف عقد لقاءات قمة اقتصادية سنوية على شكل منتدى للتداول واتخاذ القرارات التي تسمح بالتعامل مع التحديات بعيدة المدى للعالم الصناعي.

لا تزال سياسات الولايات المتحدة التاريخية المقاومة للتجميع الاحتكاري للرساميل بحاجة إلى إيجاد تعبير عالمي. والنظام المالي الدولي بحاجة إلى خفض قابليته للتقلّب وإلى تعلم كيفية تخفيف وطأة الأزمات بطريقة أكثر فعالية. سيظل دور رساميل المضاربة يمثل تحدياً. عند التعامل مع الأزمات الاقتصادية، ينبغي إيجاد توازن أفضل بين مطالب المقرضين والحاجات الاجتماعية للمجتمعات المتأثرة. وتتعين الاستجابة لاهتمامات الولايات المتحدة والمجتمعات المتقدمة الأخرى لتحسين ظروف العمل وحماية البيئة مع الإبقاء على التجارة الحرة وبدون إعطاء الدول النامية الانطباع بأن الهدف الحقيقي لأميركا هو خنق قدرتها على المنافسة.

إن القادة الذين تحركهم الضغوط الانتخابية قصيرة المدى مترددون في التصدي للمشاكل، ووجودهم ليس واضحاً بعد والحلول تتطلب معالجة طويلة المدى تتخطى الدورات الانتخابية ـ وهم ينجذبون إلى اتباع الحكمة التقليدية التي تعالج الظواهر الاقتصادية بوصفها ذاتية وتصحح نفسها وغير مرتبطة بالضرورة بالعملية السياسية.

ومع ذلك، فإن التحديات الكبرى على مرّ التاريخ وبدون استثناء كانت تحركها حاجة البشرية إلى نوع من الرؤية السياسية والسعي لإيجاد معايير للعدل. وفي حين أن الكثير من الدوافع الأخلاقية الذاتية والتنكر للقيم والعادات التقليدية والعنف المترافق مع المظاهرات المعادية للعولمة الآخذة في الانتشار حالياً مثيرة للاشمئزاز، تمثّل الانفجارات تحذيراً بأن النظام الاقتصادي الدولي قد يواجه أزمة شرعية. ويتعين على الديموقراطيات الصناعية الحفاظ على المنجزات المدهشة التي احتضنت العولمة وتوسيعها. لكنها لا تستطيع القيام بذلك على المدى البعيد إلا إذا وفرت للنواحي الاقتصادية للعولمة بناء سياسياً قوياً ومتبصراً.

الفصل السابع

السلام والعدل

ربما كان التحول الأكثر دراماتيكية في طبيعة الشؤون الدولية المعاصرة القبول العام بأن هناك مبادىء عالمية معينة ينبغي أن تُفرض إما عن طريق الأمم المتحدة وإما في الحالات القصوى، عن طريق مجموعة من الدول (مثل الناتو في كوسوفا). كما أن الأعراف الدولية مثل إدانة الإبادة الجماعية والتعذيب وجرائم الحرب يمكن أن تُفرض بواسطة قضاة محليين تزداد مطالبتهم بحق تسليم المتهمين بخرق القانون إليهم. أضف إلى ذلك أن محكمة الجرائم الدولية ICC في طور التأسيس الآن، وعندما تصادق عليها ستون دولة، سوف توظّف مدعياً يملك سلطة البدء في التحقيقات بشأن خروقات القانون الدولي متى طلبت أي من الدول الموقعة ذلك، وعندما يدعم الطلب ثلاثة من القضاة الثمانية عشر، يتم إصدار تهم ضد أي من المجرمين الدوليين في أي مكان من العالم (بما في ذلك الدول التي رفضت قبول إنشاء محكمة الجرائم الدولية). تعكس هذه الابتكارات الحكمة التقليدية الحديثة التي تمثّل بالنسبة إليها مبادىء السيادة التقليدية وعدم التدخل في الشؤون المحلية للبلدان الأخرى والعوائق الرئيسية للدستور العالمي المبني على السلام والعدل.

تصل هذه الرؤى التي يُنظر إليها كبديهيات في أميركا ومعظم دول أوروبا الغربية ـ وبدرجة أقل بكثير من البلدان النامية ـ إلى درجة الثورة ضد الطريقة التي عمل النظام الدولي وفقها لأكثر من ثلاثمئة سنة. كما أنها تمثّل قبولاً واسع الانتشار للأفكار التي تفردت بها تقريباً الولايات المتحدة

لغاية العقد الأخير من الحرب الباردة. وربما تبشّر بفترة جديدة من التدخل العالمي الذي يحمل نتائج لا يمكن التنبؤ بها.

يمكن بدقة تحديد التاريخ الذي واجهت فيه أميركا النظام الدولي عندما شغلت نفسها في الشؤون العالمية: لقد أنشىء النظام الدولي عقب معاهدة وستفاليا الموقعة سنة 1648 والتي أنهت حرب الثلاثين عاماً. تعود جذور هذه الحرب إلى الإصلاح الذي قسّم ما كان يعرف حتى ذلك الوقت بالكنيسية الكاثوليكية العالمية وتحدي السلطة القضائية الذاتية على إدارتها الداخلية. انتهز بعض حكام الإقطاعيات تلك الفرصة لتقوية سلطته بتأكيد السيطرة على الولاء الديني لأتباعه وعلى كنائسهم. ومن ثم ازداد ضعف السلطة الهشة أساساً للإمبراطور الروماني المقدس، أي البابا. وسرعان ما بدأ الأمراء الذين بقوا على الكاثوليكية، بتقييد سلطة الكنيسة لتحديد أفق سلطاتهم السياسي.

وسواء اختار الحكام الأرثودوكسية الكاثوليكية أو الإصلاح البروتستاني، فقد تبع ذلك قرن من الحروب - مزيج من الحروب الأهلية والنزاعات الدولية والحملات الدينية. حارب الإمبراطور الروماني المقدس، وهو هابسبورغ مقره في ڤيينا، من أجل إعادة بسط سلطان الكنيسة الكاثوليكية على أوروبا الوسطى. وبرغم أن حكام فرنسا البوربونين من الكاثوليك، فقد تحالفوا مع الأمراء البروتستانتيين في أوروبا الشمالية لمقاومة انبعاث نمسا مهيمنة. وبصرف النظر عن الدوافع، فقد خاضوا، الحرب باسم الدين غير آبهين بالحدود. أُجبرت شعوب بكاملها على تغيير عقائدها بما يتفق وعقيدة الجيش الذي انتصر في المعركة (مع الانحراف الإضافي الحديث للسياسة الواقعية بحكم أن فرنسا الكاثوليكية وقفت إلى جانب الحلفاء البروتستانيين لإضعاف النمسا وذلك بتقليل منطقة الحكم الكاثوليكي في ألمانيا). هذا الخلط بين الدين والقوى السياسية تسبب في حرب وحشية غير مسبوقة. ووفقاً لبعض التقديرات، أبيد قرابة 30 في المئة من سكان أوروبا الوسطى خلال حرب الثلاثين عاماً.

عكست معاهدة وستفاليا العزم العام على وضع حد للمجازر مرة واحدة وإلى الأبد. كان غرضها الأساسي (بعبارات حديثة) وضع حد للمزج بين السياسة المحلية والخارجية أو (بلغة ذلك العصر) بين الإيمان والدبلوماسية. أكد الموقعون على المبدأ الذي يقتضي بأن الحكام يحددون ديانة أتباعهم. وليس لأي دولة أخرى الحق في التدخل في هذه العملية. وبالتالي وُلد مفهوم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتطوّر من أجل هدف معاكس تماماً لسبب إهماله اليوم. لقد كان بمثابة شعار حقوق الإنسان لتلك الحقبة: وكان استعادة السلم والهدوء هدفه لا تشريع الاضطهاد المحلي. ولأن الانقسام بين الكاثوليك والبروتستانت كان القضية الأكثر اشتعالاً في ذلك الوقت، سعت معاهدة وستفاليا إلى منع حكام من ديانة معينة من تحريض السكان من نفس الديانة التابعين لأمير من ديانة أخرى. مع انتفاء الدين كعذر يستخدم في الصراعات المحلية، كانت التوقعات أن يعود الهدوء المحلي أيضاً ومعه حكومة أكثر اعتدالاً.

تحققت هذه التوقعات بالإجمال في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع تطور النظام الأوروبي إلى تكتل من الدول القومية. وأصبح مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أحد القواعد الرئيسية إلى جانب أفكار السيادة والقانون الدولي الذي ينظّم العلاقات بين الدول. لم يحل دون اندلاع الحروب، لكنه حدّ من أفق اتساعها. وفي القرن العشرين، كان أحد الانتقادات الرئيسية التي وجهتها الديموقراطيات للبلدان الشمولية ـ الشيوعية على وجه الخصوص ـ خرقها المنهجي للأعراف الدولية من خلال الحركات الراديكالية والأحزاب التي تدار من الخارج، وبعبارة أخرى، من خلال العودة إلى روح الحروب الدينية.

كان لدى النظام الدولي المستند إلى معاهدة وستفاليا جواب لمشكلة الانتهاكات بين الدول ـ أي اللجوء إلى الحرب ـ لكنه لم يوفر أي حل للعنف ضمن الدول الناتج عن الحروب الأهلية والنزاعات العرقية، ولما يعرف اليوم بانتهاكات حقوق الإنسان. فقد تعامل مع مشكلة السلم وترك العدالة

للمؤسسات المحلية. يرى الناشطون المعاصرون في مجال حقوق الإنسان خلاف ذلك. فمن وجهة نظرهم، ينبع السلم تلقائياً من العدل، ولا يمكن الاتكال على الدولة القومية، أو على أي دولة، في تحقيق العدالة، ويتعين وضعها تحت شكل من أشكال السلطة المتجاوزة للسلطة القومية المخوّلة باستخدام القوة لتحقيق العدل. أما المدافعون عن المبادىء الوستفالية فيثقون برجال الدولة أكثر من ثقتهم بالقضاة.

التقليد الأميركي

كانت الولايات المتحدة واحدة من أكثر المنتقدين صخباً لسياسة التدخل المدمرة التي اتبعها الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك فهي نفسها لم تتقبل بالكامل مبدأ عدم التدخل في سياستها. والبرهان على ذلك أنه في الأيام الأولى للجمهورية، أظهر الآباء المؤسسون أنهم فهموا واحترموا مبادىء التوازن الأوروبي. وبالمراوحة بين بريطانيا وفرنسا، معارضين بشكل عام أي طرف يظهر على الآخر لكن من غير الالتزام الكلي مع أي من الطرفين، مارسوا وصايا ألكسندر هاملتون: «الحسابات الأهدأ للمصلحة» تتطلب من الأميركيين تلطيف دعمهم للقوى الأوروبية مع عدم الارتباط مع أي منه[1]. وفي تصريح كان يمكن أن يصدر بسهولة من مجلس الوزراء البريطاني، فصّل توماس جيفرسون نسخة أميركية لنظرية توازن القوى: «ينبغي علينا أن نبتهل لكي تكون قوى أوروبا متوازنة وموازَنة للغاية فيما بينها بحيث يحتاج أمنها إلى وجود كل القوى في أوطانها، تاركة الأجزاء الأخرى من العالم تنعم بالهدوء»[2].

لكن حتى في هذه المرحلة الهاملْتونية عندما كانت السياسة الخارجية الأميركية تشبه سياسة القوى الأوروبية في العديد من النواحي، فإن تبريرها كان مختلفاً جداً: اعتبر الأميركيون حينها كما هم الآن أن دولتهم تحركها مبادىء أرقى من مبادىء العالم القديم، التي تعكس في نظرهم الطموحات الأنانية لممالكه. وبالمقابل، كان يُنظر إلى الجمهورية الأميركية على أنها تعمل وفقاً لإملاءات المذهب العقلي المستنير؛ وأنه مقدّر عليها العمل

كنموذج للناس الأقل حظاً المجبرين على العيش تحت حكم أقل رأفة. وبالتالي لا يمكن وصف تصرفات أميركا على أنها أنانية خالصة، فأميركا بحكم طبيعتها تشكّل قضية عالمية. وكما عبر عن ذلك جايمس ماديسون سنة 1804 عندما قال: «تدين الولايات المتحدة للعالم إضافة إلى نفسها بتقديم مثال على حكومة واحدة على الأقل تحتج على الفساد السائد»[3].

هذا يجنّبنا السؤال عن مدى متابعة تلك القضية العالمية. إذا كانت أميركا أمل العالم، فهل يتوجب عليها التدخل في الخارج بحيث يتحقق هذا الأمل؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، كيف يمكن للولايات المتحدة أن تنفذ رسالتها الدولية بدون مواجهة المعضلات العملية نفسها عند استخدام قوتها وهي التي أدانت استخدام القوة من قبل البلدان الأوروبية؟

استلزم المأزق بعض الإلحاح سنة 1821 عندما ولّد نضال اليونان من أجل الاستقلال عن الحكم العثماني موجة من الحماس «للقيام بشيء» لتطبيق مبادىء أميركا في قضية تحرير الشعب اليوناني. شرح وزير الخارجية كوينسي آدمز المشكلة وحلها بطريقة أصبحت منارة للسياسة الخارجية الأميركية في القرن التالي:

> أينما كانت راية الحرية والاستقلال مرفوعة أو سوف تكون كذلك، سيكون هناك قلب أميركا، وبركاتها وصلواتها. لكنها لن تذهب إلى الخارج بحثاً عن الوحوش كي تدمرهم. إنها تتمنى الخير والحرية والاستقلال للجميع. إنها نصيرة نفسها المدافعة عن نفسها فقط. سوف تدعم القضية العامة برزانة صوتها وتعاطفها. وهي تعرف جيداً أنها حين تنضوي تحت شعارات غير شعاراتها، حتى ولو كانت شعارات الاستقلال عن الأجنبي، فسوف تورّط نفسها بما يتجاوز قوة الخروج من المأزق، في كل حروب المصالح والمكائد، والجشع الفردي، والحسد والطموح، والتي تفترض ألوان معايير الحرية وتغتصبها... قد تصبح ديكتاتور العالم، ولن تكون بعد ذلك حاكم روحها[4].

بالإصرار على أن تنفذ الولايات المتحدة رسالتها المتميزة بالابتعاد عن فرضها بالقوة، يكون آدمز قد تخلى عن الأساس الإيديولوجي للتدخل في توازن القوى الأوروبي. وبعد ذلك بسنتين، أزال الرئيس جايمس مونرو الأسباب العملية للسياسة الخارجية الهاملتونية ـ الخوف من التدخل الأوروبي في نصف الكرة الغربي. في مذهب مونرو، وُسّع بجرأة اقتراح آدامز بامتناع الولايات المتحدة عن التدخل في الشؤون الأوروبية بتحذير أوروبا من مغبّة التورط في الشؤون الأميركية، لأنه سيعامل بمثابة «خطر على سلامنا وأمننا» ـ بعبارة أخرى سيعتبر مبرراً للحرب[5].

أزاح مذهب مونرو قوتين أوروبيتين ـ بريطانيا وإسبانيا ـ من حسابات القوى في أميركا الشمالية. وقد استند إلى تفاهم ضمني مع بريطانيا، التي تخلت عن لعب دور استعماري في الأميركتين، في حين كانت الإمبراطورية الإسبانية تنهار في أميركا اللاتينية. وبتحررها من ضرورة المشاركة في توازن القوى الأوروبي، صار في وسع الولايات المتحدة تكريس نفسها لدورها الرسالي الذي أعلنته لنفسها.

في عزلتها، استمتعت أميركا بالقرن التاسع عشر، وتوسع قادتها في فكرتين كانتا ستظهران متناقضتين في أي مجتمع آخر: أن قيم أميركا ومؤسساتها يمكن تطبيقها عالمياً ولكن انتشارها سيكون أكثر حتمية إذا صقلتها أميركا في موطنها بدون أن تلوثها بالتفاعل السياسي المكثّف مع باقي العالم.

إن الإيمان الذي لا يتزعزع والقناعة بأن التاريخ كان، أو على الأقل ينبغي أن يكون، سيراً ثابتاً نحو ازدهار وحرية وعدالة أكبر، حيث التجربة الأميركية كانت الرمز المعرِّف والمعبّر عن تفاؤل حركة التنوير غير المشوبة بالمآسي والتعديلات المفروضة على الدول الأوروبية بواسطة تاريخها وجغرافيتها. في كتابه *Democracy in America*، (الديموقراطية في أميركا) كتب أليكس دي توكفيل، «إن أسلاف [أميركا] أورثوهم حب المساواة والحرية، لكن الله أعطاهم وسيلة البقاء متساوين وأحراراً بوضعهم

في قارة لا حدود لها»[6]. ويلخص الكاتب جون لويس أوسوليڤان تلك الثقة في الفترة ذاتها تقريباً بعبارة «القدر الجليّ»[7].

بحلول القرن العشرين، تطور الإيمان بالرسالة العالمية لأميركا ليصبح قناعة بأن مفتاح السعادة الدولية يكمن في توسيع الإنجازات التي تقف خلف قصة النجاح الأميركية لتعم أرجاء الكون. ويصف وليام جيننغز بريان الولايات المتحدة بأنها «جمهورية تتحول بالتدريج لكن بكل تأكيد إلى عامل أخلاقي أعلى في تقدم العالم والحَكم المقبول في نزاعات العالم»[8].

بإضمار هذه المواقف ازدرت الولايات المتحدة الطريقة التي طبقت فيها السياسة الخارجية على باقي أنحاء العالم. انتُقد النظام الدولي الوستفالي، ومعه قبول القوة كعقاب أخير. وفي الفترة الواقعة بين الإعلان عن مذهب مونرو والحرب الإسبانية الأميركية، كان لفكرة السياسة الخارجية ـ ممارساتها واستراتيجياتها ـ حيز قليل في التفكير الأميركي.

روزفلت وولسون

تزامن انتهاء الحرب الإسبانية الأميركية مع وصول تيودور روزفلت، الرئيس الأول منذ عهد الآباء المؤسسين الذي يبعث الفكرة الهاملتونية في التعامل مع توازن القوى بوصفه الميزة الفريدة للعلاقات الدولية ويشرع في دور أميركي في تشكيله. وخلافاً لمن سبقه ومعظم من تلاه، لم يفكر في الولايات المتحدة بوصفها صاحبة رسالة كونية ولكن بوصفها قوة عظمى ـ وربما الأعظم. معتبراً رسالتها كحارسة للتوازن العالمي مثلما كانت بريطانيا حامية للتوازن في أوروبا، كان نافذ الصبر في العديد من المعتقدات في التفكير الأميركي حول السياسة الخارجية. رفض روزفلت التأثير المفترض للقانون الدولي؛ فالذي لا تستطيع الدول حمايته بقواها الذاتية لن يحميه الآخرون. وكان يحتقر مفهوم نزع السلاح الذي ظهر على جدول الأعمال الدولي: «الحقّ الذي لا تدعمه قوة شرٌّ بل هو أكثر إيذاء من القوة المنفصلة عن الحق[9]».

باتباعه سياسة واقعية خاصة به، سلّم روزفلت في العام 1908 بالاحتلال الياباني لكوريا لأنها غير قادرة على الدفاع عن نفسها ولعدم وجود دولة أو مجموعة من الدول مستعدة للدخول في مجازفة الدفاع عن كوريا:

> كوريا هي ملك اليابان بالتأكيد. لا شك أنه بموجب المعاهدة، تم الاتفاق على ضرورة بقاء كوريا مستقلة. لكن كوريا كانت عاجزة عن فرض المعاهدة، وصار من المستبعد الافتراض بأن أي دولة أخرى... قد تحاول أن تقدم للكوريين ما عجزت كوريا عند تقديمه لنفسها(10).

في هذا المناخ، طوّر روزفلت ما عُرف فيما بعد «بمتلازمة روزفلت» لمبدأ مونرو المنادي بحق أميركا في التدخل في نصف الكرة الغربي - ليس فقط من أجل منع التدخل من الخارج كما يقتضي مبدأ مونرو بل، وفوق كل ذلك، صون وحماية المصلحة الدولية للولايات المتحدة. وخلال فترة رئاسة روزفلت، تدخلت الولايات المتحدة في هاييتي، ورعت ثورة في بناما أدت إلى انفصالها عن كولومبيا ووضعت الأساس لاستكمال قناة بناما، وأسست لوصاية مالية على جمهورية الدومينيكان، وفي العام 1906، أرسلت قوات أميركية لاحتلال كوبا.

مقتنعاً بأن الولايات المتحدة لا تستطيع تقييد مسؤولياتها الدولية بممارسة الفضيلة المدنية، بدأ روزفلت بإشراك البلاد بفعالية في عملية التوازن العالمي. وعندما دخلت اليابان وروسيا الحرب سنة 1904، لم يتعرض لليابان، مع أنها كانت المعتدية وفقاً للمعايير المعاصرة، لأنه خشي من نصر روسي قد يتيح لها السيطرة على آسيا وبالتالي تهديد توازن القوى العالمي. لكنه لم يترجم هذا القلق الجيوسياسي إلى حملة عسكرية ضد روسيا. وبدلاً من ذلك، وبتطبيقه لقواعد توازن القوى، قاوم روزفلت، برغم أنه أراد إضعاف روسيا، فكرة إيصال هزيمة روسيا إلى نقطة يحلّ عندها التهديد الياباني مكان التهديد الروسي. ولذلك دعا ممثلي الفريقين

المتحاربين إلى منزله في أويسترباي في نيويورك حيث توسط في نزاعهما وتوصل في النهاية إلى معاهدة بورتسماوث. استندت التسوية إلى فرضية لتوازن قوى آسيوي تعادِل فيه اليابان، مدعومة من بريطانيا، روسيا الإمبريالية، وتحافظ الولايات المتحدة على التوازن الأخير بين الطرفين في آسيا، مثلما كانت بريطانيا تحمي التوزان في أوروبا.

وهذه الطريقة الجيوسياسية ذاتها ميزت موقف روزفلت من الحرب العالمية الأولى. في تلك الفترة كان قد غادر البيت الأبيض، وحينها فضّل التدخل لصالح بريطانيا وفرنسا قبل وقت طويل من إقرار الرئيس وودرو ولسون بالحاجة إلى القيام بذلك. خشي روزفلت من أن ألمانيا منتصرة سوف تبدأ في التطفل على نصف الكرة الغربي الذي يكون في حالة انتصار ألمانيا قد خسر حماية البحرية البريطانية. ولو كان روزفلت رئيساً حينها، لكان سعى إلى تسوية مشابهة لمعاهدة بورتسماوث. وكان سيحاول تقليل قدرة ألمانيا على الهيمنة على أوروبا مع الإبقاء عليها عاملاً في توازن القوى الجديد. ولم تكن ستحصل أية محاولة لخلع حكومات الدول المعادية أو إعادة رسم الحدود السياسية على أساس مبادىء مثل تقرير المصير.

لكن روزفلت لم يعد في السلطة، وكان هناك بدلاً منه رئيس بعقلية مختلفة تماماً، شكلت أفكاره الأساس للسياسة الخارجية الأميركية لما تبقى من القرن العشرين. قاد ولسون الولايات المتحدة إلى الحرب من أجل مجموعة مبادىء أكثر توافقاً مع التجربة التاريخية الأميركية منه مع تجربة التوازن الأوروبي. للمشاركة في نظام لتوازن القوى، يتعين على الدولة المعنية الاعتقاد بأنها تواجه تهديداً حقيقياً لا تستطيع التعامل معه لوحدها. لكن في العام 1914، لم يكن في الإمكان إقناع الشعب الأميركي بأن أي تغير في التوازن الأوروبي الموجود قد يهدد أمن أميركا. ورغم أن من المرجّح أن يذكر التاريخ روزفلت كرئيس أكثر تبصراً بشأن التحدي الأساسي للسياسة الخارجية الأميركية، غير أن أفكار ولسون انتصرت لأنها، برغم جرأتها وقوتّها في إسماع الآخرين، مثلت تطبيقاً عالمياً لحقائق اشتهرت خلال قرن من العزلة الأميركية.

كان رد الفعل الأولي لولسون تجاه اندلاع الحرب العالمية الأولى انعزالية تقليدية. في 8 كانون الأول/ديسمبر 1914، رفض دعوة روزفلت إلى زيادة التسلح الأميركي لأنه اعتبر أن الحريق الأوروبي شمل حرباً «أسبابها لا تمسنا، ولأنها تمنحنا فرصاً للصداقة والخدمة النزيهة»(11).

بعد ذلك بسنتين ونصف، قرر ولسون إشراك الولايات المتحدة في الحرب لكن ليس كما كان روزفلت سيفعل - للحفاظ على توازن القوى الأوروبي وتقويته. وبدلاً من ذلك شرع ولسون في إلغاء توازن القوى والنظام الوستفالي معاً. وقبل ثلاثة أشهر من دخول أميركا الحرب، عرّف ولسون في 22 كانون الثاني/يناير 1917 النتيجة الوحيدة المقبولة كما يلي:

> السؤال الذي يعتمد عليه السلام القادم وسياسة العالم هو: هل الحرب الدائرة صراعاً من أجل سلام عادل وآمن، أم أنها لمجرد إيجاد توازن قوى جديد؟... يتعين وجود مجتمع قوى لا توازن قوى؛ ولا منافسات منظمة ولكن سلام مشترك منظم(12).

تحوّل دخول أميركا الحرب إلى لحظة تعريف لسياستها الخارجية، وبسبب الدور الأميركي المتنامي، للعالم أجمع. وبعد قرن من توبيخ التسوية الدولية الوستفالية، رأت الولايات المتحدة فرصة لإعادة صياغتها. رفضت أميركا الداخلة إلى الحلبة الدولية لعب دور تكون فيه مجرد دولة أخرى تسعى كغيرها إلى تحقيق مصالحها القومية. تضمّن مبدأ مونرو رفض ذلك النوع من التكافؤ الأخلاقي الذي سيضع الولايات المتحدة على قدم المساواة أخلاقياً مع البلدان الأخرى. ولأن المهمة الأميركية على مستوى أخلاقي عالٍ، وفقاً لتعبير ولسون، فالغرض الشرعي الوحيد لدخول أميركا في الحرب كان إعادة تشكيل العالم على صورتها. سوف تشارك الولايات المتحدة لفترة طويلة في اللعبة الدولية الكبيرة لكن فقط إذا كانت في موقع يؤهّلها لإعادة صياغة القواعد. ولهذا السبب عرّف ولسون الغرض من الحرب بعبارات ألفية:

> نحن سعداء... في القتال من أجل السلام النهائي للعالم... يتعين

جعل العالم ملاذاً للديموقراطية. ويتعين بذر السلام على الأسس المجرّبة للحرية السياسية[13].

وبرفضه فكرة المصلحة القومية بوصفها «مقياساً للأنانية القومية»، وضع معياراً جديداً:

هذا عصر... يتطلب نظاماً جديداً للأمور حيث الأسئلة الوحيدة المطروحة هي: هل هذا صحيح؟ هل هو محق؟ هل هذه مصلحة الإنسانية[14]؟

وضع ولسون ثلاث أفكار رئيسية ارتكزت عليها السياسة الخارجية الأميركية بعد ذلك. في المقام الأول، الانسجام هو النظام الطبيعي للشؤون الدولية، والمشاكل التي زعزعته تاريخياً ليست مشرّفة ولا مهمة وينبغي، كما شرح لاحقاً جورج كيان الولسونية «أن تحتل المنزلة الثانية خلف الرغبة في عالم منظَّم، لا يعكّره العنف الدولي[15]».

ثانياً، إحداث التغيير بالقوة غير مقبول، كل التحولات يتعين أن تحصل وفقاً لإجراءات تستند إلى القانون أو إلى شيء قانوني مشابه. وبما أن الله منح الناس حق تقرير مصيرهم بأنفسهم، فمن الواجب أن تستند الدولة إلى الديموقراطية وحق تقرير مصيرها.

أخيراً، كل أمة بنيت على مثل هذه المبادىء لن تختار الحرب أبداً، كما يرى ولسون. والدول التي تفشل في الوفاء بهذه المعايير سوف تُقحم العالم في نزاع عاجلاً أم آجلاً. وبالتالي فإن جعل العالم آمناً للديموقراطية كان نتيجة للتعقّل وليس مجرد مطلب أخلاقي. وبما أن الديموقراطيات في تلك النظرية لن تتقاتل أبداً، فستتمتع بالتركيز على القضايا التي تعزز مستوى الحياة الإنسانية. فالديموقراطيات في نظر ولسون لا تملك مصالح شرعية غير تقدم القيم العالمية.

من المفارقات المعاصرة أن الدفاع الحالي عن هذه الأفكار غالباً ما يفسَّر في الخارج على أنه طموحات توسعية لأميركا ورغبة منها في إلقاء

وزنها بوصفها قوة عظمى. في الحقيقة، لطالما كانت قابلية تطبيق النموذج الأميركي على باقي العالم موضوعاً أميركياً أساسياً منذ تأسيس الجمهورية. وابتكار ولسون كان ترجمة لما يُفهم حتى الآن بأنه «مدينة براقة على هضبة» إلى حملة لنشر تلك القيم، ملهمة الآخرين بمثالها الأخلاقي، عن طريق سياسة خارجية نشطة. ولم يقاومه خصومه لأنهم شكوا في العلاقة العالمية للقيم الأميركية. ولكنهم اختلفوا حول كيفية تطبيق تلك القيم، معتقدين أن رسالة أميركا العالمية تتحقق بتلميع صورة مؤسساتها المحلية لا بتبديد مواردها في مغامرات خارجية.

لقد كان انعزاليو العشرينيات يعبّرون في الواقع عن السياسات الأميركية التي سادت في القرن التاسع عشر بعد فترة رئاسة جايمس مونرو، والتي وصفها البروفسور والتر راسل ميد «بالجاكسونية» ـ باسم أندرو جاكسون، أول رئيس يأتي من منطقة نائية من أميركا ومؤسس الحزب الديموقراطي الحديث[16]. تحدّر الآباء المؤسسون من الطبقات الأرستوقراطية ومن طبقة التجار ذات المصالح الدولية. بالنسبة إليهم، كانت السياسة الخارجية الهاملتونية بالتلاعب بميزان القوى الأوروبي لحماية الدولة الأميركية الفتية منطقية. مثّل أندرو جاكسون أميركا تدير ظهرها لأوروبا وتتوسع نحو الغرب. وكان يعكس وجهات نظر الرواد والطبقة العاملة في ذلك الحين، خصوصاً في البلدات الصغيرة.

في العشرينيات، عارضت الجاكسونية في بادىء الأمر الولسونية التي تحالفت معها أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وتراجعت باتجاه مبادئها السابقة بعد انتهاء الحرب الباردة.

أرادت الولسونية تشكيل النظام الدولي بالمشاركة النشطة في الشؤون الدولية، في حين تجاهلت الجاكسونية بالإجمال مناورات سياسات القوة الأوروبية ما لم تهدد صراحة وبشكل مباشر أمن أو قيم الولايات المتحدة. وإذا ما حصل ذلك، تصبح الجاكسونية عدائية. في الثلاثينيات، كان يمكن حشد الولسونية بخروقات القانون الدولي أو حقوق الإنسان، لكن

تصرفات اليابان أو ألمانيا في الثلاثينيات لم تزعج الجاكسونية بشكل كبير - بل إن الجاكسونية بالإجمال عارضت انسياق روزفلت نحو التدخل في أوروبا. لكن عندما هوجم بيرل هاربر وما شكّله ذلك من تحدٍ مباشر للأمن الأميركي - صار لدى الولسونيين والجاكسونيين قضية مشتركة. وأجمعوا على أن تدمير النازية والاستسلام غير المشروط لألمانيا واليابان هما النتيجة الوحيدة المقبولة. وفي حين كان ولسون عقب الحرب العالمية الأولى مضطراً لأخذ مصالح ووجهات نظر حلفائه الأوروبيين في الحسبان، كانت الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية قوية لدرجة أن الرئيسين فرانكلين روزفلت وهاري ترومان كانا طليقي اليدين في تشكيل البيئة الدولية وفقاً للمبادئ الأميركية - الأمن الجماعي وتقرير المصير القومي وإزالة الاستعمار - عن طريق إنشاء الأمم المتحدة.

في كانون الثاني/يناير 1941، أعلن روزفلت عن أن أهداف السياسة الأميركية هي الحريات الأربع - حرية الرأي والدين والحرية من الحاجة ومن الخوف - «في كل مكان في العالم». بعبارة أخرى، ارتدت الولايات المتحدة العباءة التي طالما حذر جون كوينسي آدامز منها - ثوب البطل والمدافع عن الناس الأحرار في كل مكان. هذه الخصائص الانعزالية الأميركية التي رعت الانعزالية الأميركية في القرن التاسع عشر هي التي غذّت عولمتها الرساليّة في القرن العشرين.

في العام 1947، تولّت الولايات المتحدة، وفقاً لمبدأ ترومان، مهمة الدفاع عن اليونان وتركيا، وفي العام 1949، دافعت عن كل أوروبا؛ وفي العقد الذي تبع ذلك، حمت معظم أرجاء المعمورة، رسمياً أو ضمنياً، وبررت هذا الدور بطريقة أميركية فريدة.

في العام 1953، في ذروة الحرب الباردة، عبّر وزير الخارجية جون فوستر دالاس في حفلة تخريج دفعة من الكلية الحربية الوطنية، عن الدور الأميركي بعبارات أخلاقية وحتى روحية. قال إن الولايات المتحدة بحكم وجودها، مثلث تهديداً للطغيان:

> طوّرنا هنا منطقة من الغنى الروحي والثقافي والمادي، لم يرَ العالم مثيلاً لها من قبل. ما فعلناه استحوذ على مخيّلة الرجال في كل مكان وبات يعرف «بالتجربة الأميركية العظيمة». لقد أصبح مجتمعنا الحر خطراً على كل مستبد لأننا أظهرنا كيف تروي عطش الناس لفرصة أكبر وكرامة أرفع[17].

استمر التحالف بين الجاكسونيين والولسونيين طوال الحرب الباردة. وأكد الرئيس جون ف. كينيدي على هدف أميركا الذي «لا يقتصر على توفير السلام للأميركيين ولكن لجميع الرجال والنساء - ليس السلام في زماننا فحسب بل في جميع الأزمنة»[18]. كما أصر ليندون جونسون، في محاولته لمنع الشيوعيين من الاستيلاء على فيتنام الجنوبية، على تنفيذ الواجب الأخلاقي، لا المصلحة القومية لأن الإيثار كان الأساس للسياسة الأميركية:

> إلى أي شخص في آسيا الجنوبية يطلب منا العون للدفاع عن حريته، نقدم مساعدتنا. لا يوجد في تلك المنطقة شيء نشتهيه أو نسعى إليه - لا أراضٍ ولا موقع عسكري ولا طموح سياسي. رغبتنا الوحيدة - وعزمنا الوحيد - هو ترك شعوب آسيا الجنوبية تعيش بسلام لكي تحدد مصائرها بطرقها الخاصة[19].

نتج عن ائتلاف الحماس التبشيري ووحدة الأنا - عدم القدرة حتى على تصور طريقة أخرى للنظر إلى العالم - توليفة مصيرية للدوافع العالمية والتبشرية شجعت الولايات المتحدة على التدخل في فيتنام. حاولت أميركا إعادة تشكيل حكومة فوقية - بالتخلص من باو داي وتنصيب نغو دينه دايم بواسطة فريق من العسكريين، والتشجيع على تطبيق الديموقراطية على النمط الأميركي والرأسمالية في بلد تنعدم فيه الطبقة الوسطى تقريباً وتنقصه تجربة حكم نفسه بنفسه. وجرى السعي إلى تنفيذ هذه المهام، الضخمة بحد ذاتها، في خضم حرب عصابات وحشية واجتياح من قبل الشمال مع السماح بتواجد ملاذات وخطوط إمدادات غير معرقلة في البلدان المجاورة مثل لاوس وكامبوديا.

وزاد من حدة الكارثة الناتجة عدم قدرة أميركا على تطبيق طريقتها التاريخية في ممارسة السياسة الخارجية: كيف يمكن التوفيق بين المبادىء العالمية والضرورات العملية لمنطقة لا تسمح إلا بطريقة تدريجية لتحقيق أهداف سامية؟ وكيف يمكن الربط بين المبادىء الأخلاقية العامة، وتطبيقها بالقوة التي تعتمد على الظروف.

كان أحد ضحايا الاحباطات الإجماع الوطني المستند إلى التحالف بين الولسونيين والجاكسونيين. عندما أدرك الولسونيون أن التشجيع على الحرية والازدهار والنموذج المؤسساتي الأميركي كان وهماً، تخلوا عن بذل الجهود والحرب مستعرة، مفضلين عدم القتال في سبيل أهداف أكثر محدودية وربما أكثر قابلية للتحقيق. واستنتج الجناح المتطرف من الولسونيين أنا المثالية الأميركية لم تغال في مسعاها إلى حد الإخفاق بقدر ما أدى خطأ أخلاقي إلى توريط الولايات المتحدة في الهند الصينية. ولاستئصال هذا الخطأ، شرعوا في التهجم على المبادىء التي وجهت السياسة الأميركية في فترة ما بعد الحرب.

في الجانب الآخر، بقي الجاكسونيون على إصرارهم حول صحة مبادئهم. لكن لو كانت الحرب في الهند الصينية تستحق المشاركة فيها، فلا بد من الفوز فيها، وبخلاف ذلك، ينبغي الانسحاب منها. لم يؤمن الجاكسونيون بالحرب المحدودة، كما لم يكونوا مستعدين، وكذلك الولسونيون، لدعم التملص التدريجي المراد منه المحافظة على الصدقية الأميركية في مناخ الحرب الباردة حيث كان الأمن لا يزال يعتمد بشدة على كلمة أميركا.

كانت المهمة ملقاة على عاتق ريتشارد نيكسون في ممارسة سياسة خارجية وسط هذا الحطام للاجماع التاريخي. وبوصفه أحد المعجبين بولسون، طلب نيكسون أن توضع طاولة ولسون في المكتب البيضاوي ـ برغم أنه، نتيجة لالتباس أو ربما حقد بيروقراطي، أُعطي بدلاً منها طاولة هنري ولسون النائب الثاني للرئيس غرانت. (لكنه تمكن من تعليق صورة

ولسون الصحيحة حيث وضعت في غرفة الوزارة). لكن بما أنه درس السياسة الدولية معظم سني حياته، لم يقبل نيكسون بالاقتراح بأن صيغة واحدة يمكنها شرح تاريخ بأكمله أو أن المشكلة الدولية المعاصرة تلك يمكن حلها باتباع استراتيجية واحدة. وباقتناعه بأن الإفراط في الولسونية قد ورّط أميركا في مستنقع الهند الصينية وبإدراكه أن الجاكسونيين لم يعودوا مستعدين لمتابعة القتال في سبيل من تبقى هناك، سعى نيكسون إلى حشد الشعب الأميركي بإعادة السياسة الخارجية الأميركية إلى جذورها الهاملتونية، مانحاً الأولوية للمصلحة القومية.

كان هناك سمة ولسونية في سياسات نيكسون فيما خص اتفاقات الحد من التسلح، وتشجيع هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي، وإجراءات مثل إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط واتفاقية دولية لحظر الحرب البيولوجية. لكن فكرة نيكسون المهيمنة كانت ربط سياسات أميركا بمصالحها وربط مصالحها بإمكاناتها. وقال للكونغرس سنة 1970 «إن هدفنا، في المقام الأول، هو دعم مصالحنا على المدى البعيد بسياسة خارجية متميزة. ويتعين أن تصوغ مصالحنا التزاماتِنا لا العكس»[20].

حققت هذه السياسة العديد من النجاحات الملفتة ـ مفاوضات الخروج من فيتنام، والانفتاح على الصين واتفاقية برلين، وسياسة تجاه الاتحاد السوفياتي تجمع بين الاحتواء والمفاوضات حول العديد من المواضيع وبداية عملية السلام العربية الإسرائيلية. لكن تبريرها، برغم كونها هاملتونية كلاسيكياً، كان بعيداً عن الفكرة الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية في معظم القرن العشرين. عندما أضعفت ووترغيت نيكسون وبدا ذلك آمناً بعد التخلص من مأزق فيتنام أعاد الاندفاع نحو تثبيت الصلة العالمية لقيم أميركا تأكيد نفسه وبدرجة أقل الرئيس جيرالد فورد (وأنا بوصفي وزير الخارجية في إدارتيهما) لهجوم متنامٍ من الولسونيين بسبب انتهاج القوّة في التوّجهات (الصفة الرمزية لكوننا تقليديين جداً ومنتمين إلى العالم القديم) ومن الجاكسونيين لكوننا ليِّني العريكة (الصفة الرمزية للتردد في إسناد السياسة إلى سلسلة من المواجهات). عندما بدّل جناح من الليبراليين

موقعه في أوائل السبعينيات، عادت الولسونية إلى الظهور بشكل أكثر قوة (الريغانية)، وصار للخلاف مع السوفيات منحى أخلاقي إضافة إلى المنحى الاستراتيجي، هذا ما ذكرونا به (والتسوية كانت خطرة كذلك أي مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي).

في العام 1974، حدث تغير كبير في ممارسة السياسة الخارجية الأميركية. فحتى ذلك الحين، كانت المحاولات الأميركية للتأثير في السياسات المحلية للدول الأخرى تتم عبر عمليات مموهة أو دبلوماسية هادئة. لم يكن التدخل الرسمي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يعدّ مكوّناً مقبولاً في السياسة الخارجية الأميركية. وبالتالي تمكنت إدارة نيكسون من زيادة عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي ـ من أقل من ألف مهاجر في السنة إلى قرابة خمسة وثلاثين ألفاً ـ بإغراء القادة السوفيات، مستخدمة دبلوماسية هادئة لأن سياسة الهجرة كانت لا تزال تعتبر على نطاق واسع شأناً داخلياً. في العام 1974، طبق الكونغرس للمرة الأولى تشريعات للتشجيع على الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي بحيث صارت جزءاً رسميًا وعامًا من السياسة الخارجية الأميركية. ويُظهر بقاء التشريعات برغم أن عدد المهاجرين اليهود انخفض بنسبة 70 في المئة لعدة سنوات بعد بدء التشريعات كيف أصبح الالتزام بالضغط العلني لصالح حقوق الإنسان مسيطراً والضعف الذي وصلت إليه مبادئ النظام الوستفالي بخصوص عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

ومنذ ذلك الوقت، أصبح التدخل فيما كان يعتبر سياسة محلية النمط المتبع بشكل متزايد. رسّخ القرار الأخير للمؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا في آب/أغسطس 1975 الدعم لحقوق الإنسان بوصفه واجباً دولياً على الموقعين. وفي الجلسة الختامية، تحدى الرئيس فورد الاتحاد السوفياتي علناً بالتشديد في خطابه على «الإخلاص العميق للشعب الأميركي وحكومته لحقوق الإنسان والحريات الأساسية»[21].

وأكد الرئيس جيمي كارتر على الولسونية الأساسية بقوة أكثر عندما

قال: «نحن نتطلع لأن نكون منارة للأمم التي تبحث عن السلام والحرية، والتي تبحث عن الحرية الشخصية وحقوق الإنسان الأساسية»[22]. ويؤكد الرئيس رونالد ريغان على المبادىء ذاتها بلغة أكثر حزماً:

> قيادة أميركا في العالم وصلت إلينا بسبب قوتنا وبسبب القيم التي ترشدنا كمجتمع: انتخابات حرة وصحافة حرة وحرية اختيار الدين وحرية اتحادات العمال، وفوق كل ذلك حرية الفرد ورفض القوة المستبدة للدولة. هذه القيم تمثل حجر الأساس لقوتنا[23].

أوجدت إدارة ريغان تركيبة من الميول الثلاثة للفكر الأميركي: المفاخرة الولسونية باستثنائية أميركا والهجوم الملحمي ضد الإيديولوجية العدائية («إمبراطورية الشر») لحشد الجاكسونيين والتكتيكات الهاملتونية لنيكسون. وأصبح استحضار الواجب الأخلاقي الفريد ملتحماً بالتقييم العملي للمصلحة القومية. وقد جعل الكونغرس، المساعدة الخارجية الأميركية خلال السبعينيات مشروطة بتطبيق سياسات مقبولة تجاه حقوق الإنسان من جانب الدول التي تتلقى تلك المساعدات. وخلال الثمانينيات، بدأ في تطبيق عقوبات سعياً إلى تحقيق أهداف تتعلق بحقوق الإنسان. المثال الأكثر نجاحاً كان الحظر الاقتصادي ضد جنوب إفريقيا الذي صادق عليه الكونغرس سنة 1986.

سياسة التدخل الجديدة

إن التحول الأخير من اقتراح جون كوينسي آدمز بأن أفضل وسيلة لدى الولايات المتحدة لنشر الديموقراطية في الخارج هي ممارسة فضائلها في نحو لتحويل التشجيع على احترام حقوق الإنسان كهدف مبدئي للسياسة الخارجية الأميركية حدث خلال فترة إدارة كلينتون. كان بيل كلينتون أول رئيس في فترة ما بعد الحرب الباردة وأول رئيس بدأ حياته السياسة كمعارض لحرب فيتنام. وبما أنه لا يثق بدور القوة ومعادٍ لمفهوم التوازن (ما يسميه «الفكر القديم»[24])، فقد تصرف كما لو أن أسلافه

ساهموا في الحرب الباردة باهتمامهم المفرط بالاعتبارات الاستراتيجية. ونتيجة لذلك، نجد في خطاباته في الخارج اعتذارات عن الانتهاكات الأخلاقية الأميركية المزعومة وذلك بإلقاء اللوم على الانشغال الأميركي بالحرب الباردة[25].

لكن الحرب الباردة لم تتسبب بها الولايات المتحدة. فالرجال والنساء من كلا الحزبين الذين عملوا في تسع إدارات سبقت إدارة بيل كلينتون اعتقدوا (وكان لديهم سبب وجيه لذلك) بأنهم كانوا متورطين في صراع يؤثّر على الأمن والقيم الأساسية لبلدهم ولحرية شعبهم عموماً. الحلّة الجديدة في السياسة الخارجية جمعت بين رفض التاريخ والتحوّل بعيداً عن الأفكار التقليدية للأمن والسياسة الطبيعية. وباقتراحها الصريح بأن الإخفاقات الأميركية ساهمت في ظهور الحرب الباردة، وبالتلميح بأن معظم التوترات الدولية كانت اجتماعية في الأساس وأنه يتعين بالتالي أن تركز الديبلوماسية على ما يسمى بالقضايا الليّنة - أي غير الاستراتيجية، فقد عبّرت عن احتقارها الصريح للكثير مما تم إنجازه في نصف القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية.

شجع الانتصار في الحرب الباردة هذا الرضا عن الذات حتى في المجموعات الأخرى محولاً ذلك النصر إلى نجاح عالمي. وبعد أن وصلت الولايات المتحدة إلى النظام السياسي والاقتصادي الأمثل، كان الخيار الأفضل - والوحيد بالتأكيد، أمام باقي العالم تبنّي النمط السياسي والاقتصادي الأميركي. وبانتهاء الحرب الباردة وغياب مركز قوى بديل عن الولايات المتحدة، حققت نظرية «نهاية التاريخ» قبولاً معتبراً. وربما تكون الصراعات الإيديولوجية قد انتهت إلى الأبد، والعالم أجمع يتبنى أشكالاً مختلفة من الأنظمة السياسية والاقتصادية الأميركية. لقد كان للتنافس معنى فيما يتعلق بسرعة تحقيق هذا الهدف[26]. والأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 أعطت دفعاً إضافيًا للنصر الغربي.

في هذا السياق، أصبحت السياسة الخارجية الأميركية مدفوعة. بشكل

متزايد من قبل السياسات المحلية. عندما يكون الضغط على البلدان الأجنبية بدون مخاطر، يكون هناك أفق متزايد لتشريع الأولويات المحلية الأميركية كأهداف للسياسة الخارجية. ومن الأمثلة على مشاركة مجلس الشيوخ كان تعليق ممثلة كاليفوريا، نانسي بيلوسي، وهي داعمة قوية لفرض قيود على التجارة الصينية. عندما اشترط كلينتون في مستهل ولايته منح الصين وضعية البلد الأكثر رعاية بناء على التحسن في السجل الصيني في مجال حقوق الإنسان في مهلة سنة، قالت:

> آمل بعد نهاية الاثني عشر شهراً، إذا طُبّقت حرية الصحافة وغيرها من شروط حقوق الإنسان في الصين، أن نتمكّن من البدء في حل المسائل الأخرى التي لدى أعضاء الكونغرس[27].

لا شيء يوضح انهيار الفكرة الوستفالية المتعلقة بعدم التدخل أكثر من الاقتراح بأن حرية التعبير والصحافة، اللتين لم توجدا أبداً في التاريخ الصيني الذي يمتد لخمسة آلاف عام، يُعتمد عليها في استصدار تشريع من قبل الكونغرس الأميركي كحلقة ابتدائية من اثني عشر شهراً من سلسلة مستمرة من المطالب الأميركية أحادية الجانب.

لم تكن مطالب الكونغرس التي من هذا النوع انحرافاً وإنما صدى لفكرة أكثر انتشاراً في الرأي العام الأميركي (والأوروبي الغربي بشكل متزايد). توسع ستروب تالبوت الذين كان مساعد وزير الخارجية في هذه الفكرة في *Foreign Affairs* سنة 1996:

> في عالم يتزايد اعتماد دوله بعضها على بعض، يملك الأميركيون رهاناً متزايداً في كيفية حكم أو إساءة حكم البلدان الأخرى لنفسها. وكلما كبرت وتقاربت رابطة مجتمعات الدول التي اختارت أشكالاً ديموقراطية للحكم، ازداد أمن الأميركيين وازدهارهم، لأن المرجح أن تحافظ الديموقراطيات على التزاماتها الدولية، ولا تتورط في الإرهاب أو الدمار البيئي، ولا تشعل حروباً فيما بينها.

> ذلك الاقتراح هو جوهر الأساس المنطقي للأمن القومي الداعم والمشجع والمدافع عند الضرورة، عن الديموقراطية في البلدان الأخرى[28].

يؤكد المذهب الجديد للتدخل الإنساني على أن القناعات الإنسانية جزء لا يتجزّأ من التقليد الأميركي بحيث تتعين المخاطرة بالثروة وحتى الأرواح للدفاع عنها في أي مكان من العالم. لم تطرح أية أمة أخرى هذه الأهداف التي تهدّد بجعل الولايات المتحدة وحلفائها يلعبون دور الشرطي العالمي.

إن الخطاب الذي يؤكّد على مذهب التدخل الدائم كان واضحاً على وجه الخصوص بعد العملية الناجحة للناتو في كوسوفا. وقد وصف رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير مهمة كوسوفا بأنها نصر للقوى «التقدمية» في السياسة الخارجية، مستبدلة المفاهيم التقليدية التي عفا عليها الأمن:

هذه الحرب... خضناها من أجل مبدأ أساسي ضروري لتقدم البشرية: أن يتمتع كل إنسان بصرف النظر عن العرق أو الدين أو المولد بحق غير قابل للتصرف في أن يعيش متحرراً من الاضطهاد[29].

كما أشار المستشار الألماني غيرهارد شرودر إلى النقطة ذاتها بشكل أقوى: «كان على التحالف أن يظهر... أن لدى الضعيف صديقاً في الناتو وحليفاً حاضراً ومستعداً للدفاع عن حقوقه الإنسانية»[30]. أما الرئيس كلينتون فقد تبنى الصيغة الأكثر قوة:

> يمكننا القول لشعوب العالم، سواء كانت تعيش في إفريقيا أم أوروبا الوسطى أم في أي مكان آخر، إذا قام شخص بملاحقة مدنيين أبرياء وحاول قتلهم بشكلا جماعي بسبب عرقهم أو خلفيتهم الإثنية أو دينهم، فمن مقتضيات قوتنا أن نمنعه، وسوف نمنعه[31].

إن انتصار الولسونية على التقاليد المنافسة في السياسة الخارجية الأميركية اتضح بشكل دراماتيكي في أحداث الستة أشهر بداية من تشرين

الثاني/نوفمبر 1998. وفقاً للمعايير الجاكسونية والهاملتونية، يمكن اعتبار تهديد العراق بالسيطرة على الخليج تهديداً أساسياً للأمن القومي الأميركي. في شهر كانون الأول/ديسمبر، طرد العراق مفتشي الأمم المتحدة الذين انتدبهم مجلس الأمن لمنع إنتاج أسلحة الدمار الشامل كشرط لوقف إطلاق النار الذي أنهى حرب الخليج. وهذا أعاد بعث القدرة بعيدة المدى للعراق على تهديد جيرانه، الذين هم في معظمهم حلفاء أميركا، وجميعهم مصدرون للنفط لا يمكن للديموقراطيات الصناعية الاستغناء عنهم. ومع ذلك اقتصرت ردة الفعل الأميركية على توجيه ضربات جوية لمدة أربع ليالٍ (للحد من الخسائر بين المدنيين) وبعد ذلك، كان هناك قبول لفكرة أن العراق أهان قرار مجلس الأمن. الافتراض الواضح كان بأن تتعامل الولايات المتحدة مع النتائج بعيدة المدى عندما تظهر، فالخطر من هيمنة العراق على الخليج لا يتضمن قضايا أخلاقية تبرّر الأعمال العسكرية المستمرة.

بالمقابل، بعد ذلك بثلاثة أشهر، قصف الناتو، بإيعاز أميركي، يوغوسلافيا ثمانية وسبعين يوماً على مدار الساعة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الصرب في كوسوفا، مع أن كوسوفا لا تمثل أي تهديد للأمن الأميركي بأي معنى تقليدي. لقد كانت المبادىء الولسونية هي القوة الحافزة المهيمنة للسياسة الخارجية الغربية في البلقان.

كانت كوسوفا الذروة في سلسلة من التدخلات باسم حقوق الإنسان والقيم الإنسانية. فقد نُشرت قوات أميركية في الصومال للمساعدة بشكل أساسي في توزيع المواد الغذائية ثم الإتيان بحكومة مدنية. كما نشرت في هايتي لتخليص السكان من حكومة عسكرية وصلت إلى السلطة عن طريق انقلاب. ونشرت كذلك في البوسنة لإجبار المتقاتلين على إنهاء الحرب الأهلية، وفي كوسوفا لنقل السلطة من أيدي الصرب إلى الغالبية من السكان وهم من الألبان.

ثلاثة من هذه التدخلات العسكرية الأربعة قامت بها إدارة كلينتون، وكانت تتصف ببعض المزايا المشتركة: إنها لم تعكس فكرة تقليدية

للمصلحة القومية الأميركية بمعنى أن نتائجها لا تؤثر في أي تعريف تاريخي للأمن الأميركي، وكانت استجابة لضغوط محلية قوية لرفع المعاناة الإنسانية المسلّم بها (تدخل بوش في الصومال أساساً بغية الإشراف على توزيع الأغذية على الشعب المتضوّر جوعاً). وكانت التدخلات تعتبر خالية من أية مجازفات (عندما لحقت إصابات هامة بالقوات الأميركية في الصومال، جرى سحبها بسرعة). وحصلت التدخلات بدون الرجوع إلى سياقاتها التاريخية.

أدى هذا المد الولسوني بشكل محتوم إلى الانشقاق عن الجاكسونية كما حصل في العشرينيات. ركب الجناح الجاكسوني في إئتلاف ريغان السفينة .ورفض المضي مع مطلب إنشاء منظمة متعددة الأطراف للعالم. ورفض مجلس الشيوخ المصادقة على معاهدة حظر التجارب النووية الشامل، وكان متردداً في تأييد محكمة الجرائم الدولية ومشككاً في دور دائم للقوات الأميركية في كوسوفا. ومن دواعي السخرية، أن الولسونيين يعتبرون أن كلينتون كان أقدر على تنفيذ المهام التي لعب فيها دور القائد الأعلى. وفيما تبقى، تعتبر إنجازاته المؤيدة من الحزبين هاملتونية بطبيعتها، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية أو عضوية أميركا في منظمة التجارة العالمية WTO.

ليس مفاجئاً بالتالي أن الخلاف البسيط حول السياسة الخارجية الذي ظهر خلال حملة الانتخابات الرئاسية سنة 2000 تركّز على الخط الفاصل بين الولسونية والجاكسونية. اتُهِمت إدارة كلينتون بأنها تخطت إملاءات المصلحة القومية في تدخلاتها العسكرية المختلفة. لكن ما كان يحصل حقيقة ليس أكثر من محاولة من قبل كلينتون لإعادة تعريف المصلحة القومية بعبارات ولسونية متطرفة. تمت الدعوة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الإنسانية، ولو بالقوة، باعتبارها مبدأ عاماً للمصلحة القومية الأميركية، وفي مقالته في مجلة *Foreign Affairs* المذكورة آنفاً، شرح مساعد وزير الخارجية ستروب تالبوت أن الدعم والتشجيع والدفاع عن الديموقراطية «في البلدان الأخرى» كان جوهر السياسة الواقعية:

إنها الأساس في التأكيد على ردّ تلميحات بعض الواقعيين إلى ما هو مخالف لفكرة أن القيم والمصالح الأميركية تقوّي بعضها(32).

التدخل الإنساني والمصلحة القومية: المبادىء الأربعة

لجعل التدخل الإنساني في قمة أولويات السياسة الخارجية الأميركية، يتعين تحقّق شروط أربعة: يتعين أن يكون المبدأ قابلاً للتطبيق على الصعيد العالمي، وأن يؤدي إلى أفعال يقبلها الرأي العام الأميركي، وأن يلقى استحساناً لدى المجتمع الدولي، وأن يكون ذا صلة ما بالسياق التاريخي. وكل هذه الشروط تتعلق بما اصطُلح على تسميته الآن «باستراتيجية الخروج» التي تحدد ما إذا كان المرء يُصْلح مشكلة مؤقتة أم يغرق في مستنقع دائم.

تحدد هذه الشروط أولاً ما إذا كانت الولايات المتحدة تبرر ببساطة القرارات الخاصة بذلك التدخل والتي تمليها الظروف أو تضع الأساس لاستراتيجية عامة يمكن اتباعها. إذا لم تكن السياسة قابلة للتطبيق عالمياً ـ أو على الأقل قابلة للتطبيق في أغلب الظروف المتوقعة ـ فستظهر أمام العالم كممارسة اعتباطية للهيمنة الأميركية وتصرّف نابع عن نفاق أناني. وإذا كان الرأي العام الأميركي لا يدعم سير العمليات، فإن الفشل سوف يُضعف تطلّعات أميركا بأن تكون دعامة للنظام الدولي. وإذا لم ينسجم المجتمع الدولي مع الأهداف الأميركية، فستضطر الولايات المتحدة إما إلى فرض نفسها أو الانسحاب. وإذا كانت الأفعال الأميركية لا تأخذ المسار التاريخي في الحسبان، فسوف تهزم إن عاجلاً أم آجلاً نتيجة تنامي العوائق المحلية أو أنها ستحتاج إلى حشد قوى لا تتوافق مع الإجماع الأميركي المحلي.

من الواضح أن الولايات المتحدة منفردة أو مع أوروبا ليست في محل تصحيح كل خطأ، أو حتى كل خطأ رئيسي في العالم باستخدام القوة العسكرية ـ كما أكد على ذلك العديد من قادة الناتو في أعقاب عملية كوسوفا. كما أن قادة الناتو لم يطبقوا عملياً تصريحاتهم العالية بطريقة

عالمية. فبعد أشهر على إعلانهم عن سياسية خارجية أخلاقية، لاذوا بصمت محرج عندما غزت روسيا جمهورية الشيشان في واقعة تشبه إلى حدٍ بعيد ما فعله الصرب في كوسوفا. ففي كل من كوسوفا والشيشان، سعى بلد حاكم إلى الاحتفاظ بسيطرته على إقليم يعيش فيه شعب من عرق ودين مختلف باستخدام الضغط العسكري. لقد كانت الأفعال الروسية في الشيشان أكثر دموية ووحشية من أفعال الصرب في كوسوفا وأدت أيضاً إلى خسائر أكثر في الأرواح.

في مواجهة مثل هذا التحدي، لاذ معظم الذين وصفوا عملية كوسوفا بأنها سابقة عالمية بالصمت أو اتخذوا إجراءات شكلية قصد منها تهدئة مجموعات الضغط المحلية. وفي تراجع حقير، سعوا إلى تلطيف الموقف بتغيير تسمية الضحايا. وبالتالي أصبح «المدافعون عن الحرية» في كوسوفا «المتمرّدين» في الشيشان ـ سواء في الوثائق الرسمية أم في الصحافة.

كان هناك تملّص شبيه من الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية الجديدة بالنسبة إلى إفريقيا. ففي مواجهة جرائم أعمال وحشية أكثر انتشاراً في سيراليون، أعلن المشاركون في عملية كوسوفا عن رفضهم للتورط عسكرياً ـ مع أن قوات أقل (وفقاً لمقاييس كوسوفا) كانت ستوقف بسرعة تلك المذبحة. كما لم يُطرح التدخل في السودان أو في القوقاز مع أن الضحايا هناك يفوقون عدداً ضحايا كوسوفا.

وبنظرة فاحصة، يتضح أن المبدأ العام للسياسة الخارجية الأخلاقية الجديدة لم يجر تطبيقه على الدول الكبرى أو على حلفائها أو على تلك البلدان ذات الجماعات الانتخابية القوية ضمن الدول الديموقراطية الكبيرة. وبالتالي فهذه السياسة تقتصر على البلدان الصغيرة في أطراف أوروبا وعلى إندونيسيا وسط قلاقل محلية وعدم القدرة على تحمل أية مخاطر سياسية خارجية.

إن وجود حدود قابلية تطبيق مبادىء السياسة الخارجية لا يضعف بالتأكيد صلتها بالموضوع في حالات معينة. لكنها تتطلب من أميركا فهم العلاقة بين المبدأ الأخلاقي والسياسة الخارجية اليومية. فالمبادىء

الأخلاقية عالمية وبدون إطار زمني. لكن السياسة الخارجية مقيّدة بالظروف، فهي على حد تعبير بسمارك «فنّ الممكن». و«علْم النسبية». وعندما تطبّق المبادىء الأخلاقية دونما اعتبار للشروط التاريخية، تكون النتيجة عادة زيادة في المعاناة بدلاً من تحسينها. وإذا طبقت على ضوء الشروط المحلية أو الدولية، يكون الغرض المنشود مقيداً بمفهوم المصلحة القومية الذي طالما انتقده الولسونيون.

إذن تنشأ القيود على التدخل الإنساني (أو غيره) عن الاستعداد لدفع الثمن الضروري، على شكل تضحية في الأرواح أو الأموال. ولا يمكن الاستمرار في تبني مذهب للتدخل، عالمي أو غيره، إلا إذا كان الرأي العام مقتنعاً بأن المصالح التي على المحك تبرّر الكلفة. وهذا العنصر تحديداً كان ناقصاً في كل الأمثلة على التدخل الإنساني العالمي في عقد التسعينيات، بدءاً بالصومال ووصولاً إلى كوسوفا. جرى سحب القوات الأميركية من الصومال حالما لحقت بها الخسائر. ومنذ بداية حملة كوسوفا، أعلن قادة الناتو (إذا استثنينا الموقف المشرّف لرئيس الوزراء طوني بلير) أن العمليات البرية ليست خياراً ـ بعبارة أخرى، لن تتم المخاطرة بالأرواح ـ في محاولة اختبار قدرة سلوبودان ميلوسوفيتش على تحمل القصف المستمر. كما أن الخوف من إلحاق إصابات بقوات التحالف جعل القصف الجوي يتم من ارتفاعات تفوق مدى الصواريخ المضادة للطائرات التي يملكها الصرب عند خمس عشرة ألف قدم أو يزيد ـ ما يوحي، في كوسوفا على الأقل، أن الديموقراطيات الغربية حصرت المجازفة لصالح الأخلاقيات بارتفاعات معينة.

الاقتراح الثالث هو أنه لكي يصبح مبدأ منظّماً للنظام الدولي، يتعين أن يحظى المفهوم بقبول عام في المجتمع الدولي. يرجع ذلك إلى كون النظام الدولي يقتضي قبولاً واسعاً. وإذا لم يتحقق ذلك، يمكن أن يظهر المبدأ كمفهوم منظّم أساسي، لكن سيحتاج إلى فرضه بالقوة. وقد حصل ذلك سابقاً: فقد انتشرت بعض الديانات العالمية أساساً بالغزو العسكري

وأصبحت علامات على الإيمان فيما بعد. يصح ذلك أيضاً من حيث النتائج السياسية، كما حصل في الحرب الأهلية الأميركية.

حظيت التدخلات الإنسانية العسكرية المختلفة التي قامت بها الولايات المتحدة في التسعينيات بدرجات متفاوتة من القبول الدولي. استندت الحملة في الصومال إلى قرار صادر عن مجلس الأمن وانطلقت بناء على طلب مباشر من الأمين العام للأمم المتحدة. وبالتالي لم تثر مسألة المبدأ حول ما إذا كان من الممكن فرض الحل العسكري أحادياً أو بواسطة مجموعة من الدول بدون قرار دولي. تبخر الإجماع حالما تحولت المهمة من عملية لحفظ السلام إلى عملية لصنعه، من الإشراف على الفرقاء الذين قبلوا بها إلى فرض نتيجة على طرف واحد أو أكثر بالقوة.

وتم التدخل الإنساني في هايتي كتعبير عن سياسة جديدة أرادت إظهار التزام أميركا بالتعددية ـ وبالتالي اقنعت إدارة كلينتون الأمم المتحدة بالتصريح باستخدام القوة لاستعادة الحكم المدني، وبعد أسبوعين من ذلك، في 19 أيلول/سبتمبر سنة 1994، أُرسلت قوات أميركية كجزء من قوة للأمم المتحدة مؤلفة كذلك من عناصر من خارج نصف الكرة الغربي.

كان لهذا التدخل متعدد الأطراف تأثير مناقض في التظاهر لانقلاب السياسة التاريخية لأميركا ـ من الناحية القانونية على الأقل ـ تجاه نصف الكرة الغربي. فمنذ الإعلان عن مذهب مونرو إلى إنشاء معاهدة ريو سنة 1947 التي أقامت نظاماً للأمن الجماعي لنصف الكرة الغربي، ولعقود تلت، والإدارات الأميركية المتعاقبة تصر على وجوب حل مشاكل المنطقة من قبل دول الأميركتين، وفي الحالات القصوى، أحادياً من قبل الولايات المتحدة. بالنسبة إلى هايتي، تراجعت إدارة كلينتون عن إشراك المؤسسة التي صُمّمت خصيصاً من أجل ذلك الغرض ـ منظمة البلدان الأميركية ـ إضافة إلى تراجعها عن استخدام القوة أحادياً لأن الدول الأخرى في هذه المنطقة لم تكن توافق على تدخل عسكري، برغم أنها كانت مستعدة لدعم تدابير دبلوماسية واقتصادية.

بما أن الصومال تقع ضمن تعريف أوسع لاهتمامات دول كثيرة في

حين أن هايتي كانت ضمن محيط من الاهتمامات الأميركية التقليدية، فكلاهما لا يفيد في رسم استنتاجات عامة تتعلق بقابلية تطبيق المبادىء الجديدة للتدخل الإنساني. لكن الحال ليست كذلك بالنسبة إلى البوسنة وكوسوفا. فهما في قلب أوروبا، والأزمة طرأت في قارة لا تزال ذكريات الإبادة النازية حيّة فيها، والبلد الذي انشقّا عنه كان تحت حماية ضمنية من قبل الناتو طوال الحرب الباردة. وبالتالي كان محتماً ظهور ردة فعل عصبية من قبل الحلف الأطلسي تجاه فظاعات حرب البلقان.

لكن الحالتين تختلفان أيضاً من حيث الجوهر. البوسنة بلد تم الاعتراف به رسمياً من قبل الأمم المتحدة بعد تفكك الاتحاد اليوغوسلافي. أفرز الصراع فظاعات لا يمكن وصفها، معظمها ارتُكب من جانب الصرب، لكن وقبل انتهاء الصراع، ارتكب الكروات ـ وهم في جانب الناتو وقوات الأمم المتحدة من الناحية التقنية ـ أعمال تطهير عرقي، ولم يخرج المسلمون عن المقاييس البلقانية التقليدية في الأعمال الوحشية. وصل التدخل الإنساني للناتو في البوسنة إلى المرحلة العسكرية بعد طلب من الحكومة البوسنية المعترف بها وتحت درع الأمم المتحدة، وهي مرحلة لم تثر أية قضايا مبدئية جديدة أو تمثّل سابقة من نوعها. كما كان هناك مستوى من العنف والفظاعات جعل الضمير الأميركي الديموقراطي يتخطى اعتبارات الأمن القومي. لم تنشأ الصعوبات بالنسبة إلى البوسنة عن التدخل ولكن من التسوية السياسية التي تلت والتي سنتكلم عنها فيما يلي.

كانت البوسنة تاريخياً حاجزاً بين الإمبراطوريتين النمساوية والعثمانية، وضُمّت إلى الامبراطورية النمساوية سنة 1908. ولم تكن يوماً جزءاً من صربيا، أما كوسوفا فكانت موقعاً لمقام صربي قومي. بدأ الصراع من أجل استقلال الصرب هناك بمعركة مع الإمبراطورية العثمانية سنة 1389 عادت على الصرب بكارثة. في الواقع، لم تنتزع كوسوفا من الإمبراطورية العثمانية إلا سنة 1912، حيث اصبحت جزءاً إدارياً من صربيا بعد ذلك. إبان الحكم العثماني قبل العام 1912، سيطرت أقلية مسلمة معظمها من الألبان على الأكثرية الصربية في كوسوفا. وعندما استولت عليها صربيا

بعد حرب البلقان سنة 1912، انعكست تلك العلاقة، باستثناء ست سنوات من الاحتلال النازي عندما انتهز المسلمون الفرصة للأخذ بالثأر.

خلال القرن العشرين، ظلت التركيبة الإثنية لكوسوفا في تغير دائم إلى أن بات الألبان يشكلون قرابة الثمانين في المئة من السكان. لم تختف دورة الكراهية المتبادلة أبداً، برغم أن الرئيس تيتو منح كوسوفا الاستقلال الذاتي سنة 1974. لكن سلوبودان ميلوسوفيتش وضع نهاية لتلك التجربة سنة 1989 في الذكرى الستمائة لمعركة كوسوفا، معلناً أنه كان يقوم بذلك لوقف سوء معاملة الألبان للسكان الصرب. وبصرف النظر عن مدى حقيقة هذه التهمة، لم تكن المجموعات الإثنية في البوسنة وكوسوفا توقف الضغط بعضها على بعض إلاّ عندما يفرض السلم من قبل قوى خارجية: الإمبراطورية العثمانية أو النمساوية أو تيتو، واليوم يمثل الناتو تلك القوة.

إن وضعية كوسوفا مختلفة من الناحية القانونية عن وضعية البوسنة. في البوسنة، دارت الحرب الأهلية حول السيطرة على السلطة السياسية ضمن دولة في طور التكوين، مع احتمال تجزئتها إلى ثلاث وحدات إثنية. في المقابل، تم الاعتراف دولياً بكوسوفا على أنها جزء من الدولة اليوغوسلافية ولم يتم تحدي تلك الوضعية. وعشية البدء بالحملة العسكرية للناتو، أعاد الرئيس كلينتون، في خطاب إلى السكان الصرب، التأكيد على سياسة الولايات المتحدة: «إن الحلفاء في الناتو يدعمون كوسوفا بوصفها جزءاً من بلادكم». وأضاف أن «الاتفاقية ستضمن حقوق جميع السكان في كوسوفا ـ الصرب والألبان على السواء ضمن كوسوفا»[33]..

كان الرئيس كلينتون يحثّ الحكومة الصربية في ذلك الخطاب على قبول العرض الاستثنائي الذي قدمه وزراء خارجية حلف الناتو ودفع بمبدأ التدخل الإنساني إلى مستويات غير مسبوقة وحدّد رسالة للناتو لم يكن يتصورها أحد من قبل. كانت في الواقع تحذيراً يطالب بوصاية الناتو على كوسوفا وحرية مرور قوات الناتو عبر أراضي يوغوسلافيا. طالبت اقتراحات رامبولييه ـ وهو اسم القلعة التي عقدت فيها المحادثات في فرنسا، برئاسة

وزيري خارجية فرنسا وبريطانيا من الناحية التقنية لكن في الحقيقة تحت رعاية وزيرة خارجية الولايات المتحدة ـ بأن تتمتع كوسوفا باستقلال ذاتي ضمن يوغوسلافيا وتحت حماية الناتو، وبأن يسلّم جيش تحرير كوسوفا أسلحته إلى قوات الناتو. من جانبه، مُنح الناتو المسؤولية الأمنية النهائية، مدعوماً بعشرة آلاف شرطي صربي وألف وخمسمائة من حراس الحدود الصرب. وبنهاية فترة الثلاث سنوات، تحدد الانتخابات مستقبل كوسوفا.

إن الدوافع الإنسانية التي حفزت إنذار الناتو جديرة بالاحترام. لكن بالنسبة إلى أي شخص مطلع على التاريخ الصربي، كانت مقترحات رامبوليييه ستؤدي حتماً إلى نشوب حرب. فالدولة التي حاربت الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية لوحدها غالباً، والتي قاومت بشراسة هتلر وستالين بدون مساعدة الحلفاء، لن تسمح أبداً بمرور قوات أجنبية أو تسليم إقليم يحوي مقاماتها التاريخية إلى الناتو. كما أن جيش تحرير كوسوفا لم يكن حركة سياسية عادية تناضل من أجل حكم ذاتي. فقد بدأ كتابع للحاكم الألباني الستاليني المتشدّد أنور خوجا، ووصفه سنة 1998 الممثل الخاص للرئيس كلينتون، السفير روبرت جيلبارد بأنه «مجموعة إرهابية بدون جدال»[34] كان هدفه كوسوفا مستقلة وربما ألبانيا كبرى تضم أيضاً ألبانيا والجزء الألباني من مقدونيا. إن ديموقراطية تعددية، متعددة الاثنيات تضم الصرب لم تكن مفهوماً يمكن تقبله في مجتمع جيش تحرير كوسوفا.

عند إصدار تحذير رامبوليييه، كانت الحرب الأهلية مستعرة وكانت قد شرّدت ثلاثمئة ألف لاجىء وألحقت قرابة ألفي إصابة، لكن التطهير العرقي على نطاق منهجي لم يكن قد بدأ بعد. لقد كانت جموع اللاجئين التي ملأت شاشات التلفزيون بعد أن بدأ قصف الناتو ناتجة بدرجة كبيرة عن أعمال الناتو أكثر من كونها ناتجة من القضية التي تسببت بها.

وأنا أعتقد ـ برغم أنه لا توجد طريقة لإثبات ذلك ـ أن النتيجة المنشودة لكوسوفا مستقلة ذاتياً ضمن يوغوسلافيا ـ وهي نتيجة العمليات العسكرية في كوسوفا ـ كان بالإمكان التوصل إليها بكلفة أقل وأسلوب أقل تشنجاً.

لا شك أن حلفاء الناتو برّروا عملياتهم بتشبيهات غامضة وغير دقيقة من الناحية التاريخية: أن الحربين العالميتين تعود جذورهما إلى البلقان، أو أن الحرب كانت موجهة حقيقة ضد شخص شبيه بهتلر، وهو سلوبودان ميلوسوفيتش. لكن الحرب العالمية الثانية لم تبدأ في البلقان، والأولى نتجت عن طريقة ربط القوى العظمى لأنفسها بالأحزاب البلقانية. وميلوسوفيتش كان سفاحاً بلقانياً محلياً، لا هتلر، وقد أُبعد في النهاية من قبل شعبه في ثورة محلية ليست بعيدة الشبه عن تلك التي وسمت نهاية كل الأوتوقراطيات الشيوعية الأخرى في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية.

برغم العديد من التحفظات، دعمتُ عملية كوسوفا بعد أن بدأت في العديد من المقابلات التلفزيونية لأنني شعرت بأن فشلاً يتعرض له الناتو سيكون أسوأ نتيجة ممكنة. لكن النجاح العسكري لم يغير عدم ارتياحي من قرار الناتو القاضي بتقطيع أوصال دولة كان لا يزال أعضاء الناتو يحتفظون بعلاقات دبلوماسية كاملة معها، دولة وقّع الناتو معها على اتفاقية حول البوسنة قبل ذلك سنتين فقط. لقد رسمت مطالب رامبولييه خطأ فاصلاً في تاريخ الحلف لأنها أصرت على حرب من قبل مجموعة دول طالما بررت اتحادها بدواعٍ دفاعية خالصة. وهذا صحيح لأن الناتو أكّد مراراً على طبيعته الدفاعية في حثه روسيا على القبول بتوسيع حلف الناتو.

بصرف النظر عن وجهة نظر المرء حول زوال مذهب السيادة الدولية، فإن اجتماع الإهمال السافر لها من قبل تحالف من الديموقراطيات مع الدبلوماسية القاسية بلغ حدّ الابتعاد عن القواعد الدولية التي أصرت تلك الديموقراطيات عليها طوال الحرب الباردة. ونتيجة لذلك، ظهرت فجوة بين مزاعم مختلف قادة الحلف تمجّد سياستهم الخارجية الأخلاقية الجديدة وردة فعل معظم دول العالم. تفسر البلدان النامية عموماً مذهب التدخل الإنساني كأداة بيد الديموقراطيات الصناعية لممارسة هيمنة استعمارية جديدة. وقد رفضت الصين هذا المذهب لأسباب مشابهة. وخشيت روسيا أن يعطي هذا المذهب الناتو تصريحاً دائماً بالتدخل العسكري في أوروبا وهي التي تملك روابط تاريخية بصربيا.

ربما كانت ردة الفعل الأكثر إثارة للاهتمام صادرة من الحلفاء الأوروبيين الذين كان لديهم آراء مختلفة. بعد أن أعلنوا عن أنفسهم كمدافعين في كوسوفا عن المبادئ العالمية، سرعان ما انقلبوا على جرأتهم الخاصة. ولم يعد القادة الأوروبيون يتحدثون بعد ذلك عن التصرف بدون موافقة الأمم المتحدة. وبما أن روسيا والصين تملكان حق النقض بوصفهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، فقد تحول مذهب التدخل الإنساني إلى تناقض ظاهري ـ مبدأ عالمي يبحث عن إجماع.

في مثل هذه الظروف، قد يرتد مذهب التدخل العالمي على مفهوم الإنسانية نفسها. ومتى انتشر مذهب التدخل العالمي وبدأت الحقائق المتنافسة بالتقاتل بعضها مع بعض، يمكن أن ندخل على عالم عالما أصبحت فيه «الفضيلة باتت متهوّرة»، باستخدام عبارة تشسترتون.

التدخل الإنساني والسياق التاريخي

يعتمد نجاح أي مذهب للسياسة الخارجية على صلته بالسياق التاريخي الذي يتعين تطبيقه فيه. لقد حدثت بالطبع ثورات أطاحت بالسياق التاريخي الذي ظهرت فيه. لكن تلك الأحداث طويلة عادة وعنيفة للغاية. ولا ينبغي للسياسة أن تصبح أسيرة الماضي، بل يتعين عليها الاستفادة منه سعياً إلى تحقيق أقصى تقدم ممكن بدون التسبب، باسم الإصلاح، في معاناة أكبر، وفي النهاية، الفوضى.

التحدي الأكبر للطريقة الأميركية (ولاحقاً الأوروبية الغربية) في التدخل العسكري الإنساني هو تقديمها كوصفة عالمية يمكن تطبيقها في جميع الأوضاع، بدون الرجوع إلى السياق التاريخي أو الثقافي. ونتيجة لذلك، ولّدت التدخلات العسكرية المختلفة في التسعينيات التي تكلمنا عنها في هذا الفصل نقاشاً حول ما يسمى استراتيجية الخروج ـ التي هي طريقة أخرى لتعريف حدود عالمية التدخلات الإنسانية.

أرسلت إدارة جورج هـ.و بوش الأب قوات عسكرية إلى الصومال في

كانون الأول/ديسمبر 1992 بناء على طلب صريح من الأمين العام للأمم المتحدة، مدعوم بتصويت إجماعيّ في مجلس الأمن يدعو إلى «إنشاء بيئة آمنة تمثل شرطاً لا مفرّ منه للأمم المتحدة لتوفير مساعدة إنسانية والتشجيع على المصالحة الوطنية». كان الدافع إنسانياً وولسونياً، ولم يكن هناك أي تهديد للأمن الأميركي. كانت هذه سياسة ذات هدف وحيد يستحق الثناء يراد من تحقيقه تخفيف المعاناة الإنسانية. غير أن ما لم تأخذه المهمة الأصلية في الحسبان كان كيف ستسمح الشروط الموجبة لإرسال القوات برحيلها.

لذا، بعد تولّي كلينتون الرئاسة، توسّعت المهمة من حفظ السلام إلى صنع له بالاستناد إلى صلاحية التنفيذ بموجب الفقرة VIII من ميثاق الأمم المتحدة. تطلّب ذلك نزع سلاح الأحزاب المتصارعة، و «إعادة تكوين المؤسسات الإقليمية والإدارة المدنية في البلاد بأسرها»[35] حسب ما ورد في نص قرار مجلس الأمن. بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وضعت الهدف السفيرة لدى الأمم المتحدة آنذاك مادلين أولبرايت كما يلي: «يتعين علينا الإبقاء على المسار والمساعدة في رفع البلد وشعبه من فئة الدول العاجزة إلى دولة ديموقراطية ناشئة»[36].

لسوء الحظ، جاءت الجهود الهادفة إلى تكوين سلطة مركزية في الصومال، ديموقراطية بقدر أقل، ضد الحقيقة التاريخية التي تفيد بأن الصومال لم يكن دولة وإنما مجموعة من القبائل المتحاربة، نصفه كان محكوماً من قبل الإيطاليين قبل الاستقلال والنصف الآخر من قبل البريطانيين، لذا، فالبلد الجديد كان ينقصه حتى تاريخ استعماري مشترك. عندما أضيف بناء الدولة إلى جدول الأعمال، تطلبت الأهداف السياسية للتدخل في الصومال مجهوداً عسكرياً رئيسياً ومستمراً لا يمكن تحقيقه بدون الاستعداد لاحتمال التعرض للإصابات. ظهر انعدم إدراك واشنطن لما لما ينطوي عليه «تباطؤ المهمة» عندما خفضت إدارة كلينتون الجديدة عديد القوات الأميركية من ثمانية وعشرين ألفاً إلى أربعة آلاف. ونتيجة للمهمة الجديدة، اندلع قتال أسفر عن مقتل عدد من الجنود الأميركيين في تشرين الأول/أكتوبر 1993. فسُحبت القوات الأميركية المتبقية فجأة وتبيّن أنه في

حين اعتبرت الولايات المتحدة رفع المعاناة الإنسانية في الصومال يستحق تضحيات مالية واقتصادية، فهي لم تكن مستعدة لبذل أرواح أميركية ـ وهو التعريف العملاني لحدود المصلحة الإنسانية لأميركا في الصومال.

في هايتي، لم يتم تجنّب الوصول إلى نتيجة مشابهة إلا لأن التدخل الأميركي قيّد نفسه بحفظ السلام ولم يُستخدم في المساعدة على إحداث تطور سياسي. ونتيجة لذلك، ظلت هايتي أوتوقراطية وفاسدة، والفارق الرئيسي كان انتقال السلطة من اليمين إلى اليسار من غير تخفيف للبؤس والعيش الذليل للغالبية العظمى من السكان.

في البلقان، أثبتت الفجوة بين القيم الأميركية والسياق التاريخي استحالة ردمها. تدخلت الولايات المتحدة في البوسنة لإنهاء وحشية الحرب بين المجموعات الإثنية المختلفة. وعندما نجح التدخل العسكري وتم التفاوض سنة 1995 على اتفاقات دايتون لإنهاء الحرب، واجهت الولايات المتحدة الاختيار بين مبدأين صاغا سياستها الخارجية على الأقل منذ ولسون: مبدأ عدم قبول القوة في تحقيق تغيير دولي، ومبدأ حق تقرير المصير. تتطلب تعدد الإثنيات بوسنة موحّدة مؤلفة من المسلمين والكروات والصرب. واقتضى حق تقرير المصير تقسم البوسنة إلى ثلاث وحدات إثنية. برزت المشكلة لأن البوسنة كانت وحدة إدارية من يوغوسلافيا متعددة الإثنيات، لكن وبخلاف الوحدات الأخرى مثل كرواتيا أو سلوڤينيا، كانت هي نفسها كياناً متعدد الإثنيات مؤلفاً من المسلمين والكروات والصرب الذين تسببت كراهيتهم المتبادلة في تفكيك الدولة اليوغوسلافية في المقام الأول.

ونجد إيضاحاً لعمق هذه الكراهية في خطاب لرئيس الوزراء بنيامين دزرايئلي (لورد بيكونسفيلد) أمام مجلس اللوردات سنة 1878:

> لا توجد لغة يمكن أن تصف بشكل كاف ظروف ذلك الجزء من شبه جزيرة البلقان ـ الصرب والبوسنة، والهرسك. لا توجد كلمات يمكن أن تصف الخداع السياسي والعداءات المستمرة، وغياب تام للروح الوطنية، وكراهية لكل الأعراق، وعداء للأديان

المتنافسة، وغياب لأي سلطة حاكمة. لا شيء باستثناء جيش من 50000 رجل من أفضل الفرق الأوروبية يمكنه إحداث أي شيء مثل النظام في تلك الأنحاء[37].

إن عدم استعداد قادة أميركا لفهم السياق التاريخي أوقعهم في حفرة آلام البلقان التي لا قرار لها. في خطابه إلى سكان البوسنة، قارن كلينتون محنتهم بمحنة الشعب الأميركي خلال الحرب الأهلية، التي خرجت أميركا منها «وقد تعلمت أنه توجد فوائد عظيمة تتأتى من العثور على أرضية مشتركة»[38]. لقد كان التشبيه مضللاً للغاية. فقد تم خوض الحرب الأهلية حتى النهاية ولم تكن حصيلتها تسوية وإنما استسلاماً غير مشروط.

لا يحمل التاريخ البوسني أي علاقة بالتاريخ الأميركي. خلال التاريخ البوسني، اعتبر الصرب والكروات أنفسهم حماة عن ديانتهم ـ الأرثوذكسية الصربية والكاثوليكية الكرواتية ـ ضدّ المد الإسلامي أولاً ثم ضد أحدهما الآخر. وكلا الفريقين اعتبر المسلمين أدوات بيد الأتراك، وبما أنهم من الناحية الإثنية ينتمون إلى الشعب نفسه، فقد اعتبروا مرتدين. بقيت الكراهية العميقة المتبادلة لأن صراعهم أقرب إلى حرب الثلاثين عاماً منه إلى أي صراع سياسي معاصر.

في العام 1991، تخلت إدارة جورج هـ. و بوش عن خطة كانت على وشك أن تتفق عليها كل المجموعات الاثنية البوسنية تنص على كونفيدرالية فضفاضة تصل إلى حد التقسيم الفعلي. وفي العام 1993، رفضت إدارة كلينتون الجديدة خطة تقسيم مشابهة وضعها وزير الخارجية الأسبق سيروس ڤانس ووزير الخارجية البريطاني الأسبق ديڤيد أوين. ولكي تلتف على حظر الأمم المتحدة لتزويد السلاح الذي لم تشأ أن تتحداه، شجعت إدارة كلينتون سنة 1994 على إرسال الأسلحة سراً من إيران إلى البوسنة، مبرهنة أنها تعتبر مبدأ التعددية الإثنية في البوسنة أكثر أهمية من الهدف الاستراتيجي لمقاومة إيران الأصولية المتطرفة.

بهذه الطريقة، تحولت الولايات المتحدة أثناء مفاوضات دايتون سنة

1995 نحو الإصرار على دولة بوسنية موحّدة متعددة الإثنيات برغم أن البوسنة لغاية إنشائها سنة 1992، لم تكن دولة مستقلة أبداً. فلمدة خمسمئة عام على الأقل، كانت البوسنة مقاطعة على الحدود بين الإمبراطوريتين النمساوية والعثمانية. واعتراف الناتو سنة 1992 بدولة بوسنية مستقلة ذات سيادة أدى بشكل محتوم إلى نشوء حرب أهلية، لا نشوء دولة. بإدراكنا لذلك التاريخ، فإن الإصرار على دولة متعددة الإثنيات في نهاية الحرب الأهلية ألزم الناتو بدور متواجد دائم لحفظ السلام.

لماذا ينبغي فرض دولة متعددة الإثنيات تفضلها إحدى المجموعات الإثنية فقط بواسطة قوة عسكرية خارجية؟ ما هي المصلحة القومية الأميركية أو الغرض الكبير الذي تخدمه هذه السياسة؟

عبّر التدخل العسكري الإنساني في البوسنة عن رفض الديموقراطيات التسامح مع التطهير العرقي الجماعي بالقرب من حدودها في مناطق كانت تربطها بها روابط تاريخية. لكن المحصّلة السياسية للإصرار على دولة متعددة الإثنيات رفضتها اثنتان من القوميات الثلاثة صراحة لم تملها المبادىء الإنسانية. لقد كانت قراراً سياسياً استند إلى إعطاء مبدأ عدم الاستيلاء على الأرض بالقوة الأولوية على مبدأ حق تقرير المصير.

ليس للولايات المتحدة أية مصلحة قومية يتعين أن تخاطر من أجلها بالأرواح أو تنشر قوات لتأسيس دولة متعددة الإثنيات في البوسنة أو تسمح لنفسها بالارتباط للأبد بمستنقع سياسي. ينبغي ترك مسألة إنشاء دولة متعددة الإثنيات للفرقاء المعنيين - ترحب بها الولايات المتحدة إذا تحققت ولا تصرّ عليها بالمخاطرة بالأرواح الأميركية من خلال الضغط أو الوجود العسكري الأميركي. إنها ليست مسألة فض اشتباك عسكري بواسطة الولايات المتحدة بقدر ما هي حل سياسي يسمح بفصل كل القوى الخارجية الأساسية - في سياق مؤتمر دولي نتكلم عنه بعد قليل. وقد زادت فرص هذا النهج نتيجة إزاحة ميلوسوفيتش من قبل رئيس منتخب ديموقراطياً ليوغوسلافيا.

ميّزت المشاعر المختلطة نفسها التدخل العسكري الإنساني في كوسوڤا. فمن ناحية، لم يرغب قادة الناتو في تكرار التذبذبات التي جعلتهم يماطلون في التدخل في البوسنة. ومن ناحية أخرى، كانت اهتماماتهم الإنسانية ذات صلة بإقليم طالما اعترفوا به جزءاً من يوغوسلاڤيا. كانوا في الحقيقة واضحين بشأن ما يسعون إلى تجنبه أكثر من وضوحهم بشأن ما يسعون إلى تحقيقه وكيف.

بدأ التدخل الأميركي في كوسوڤا عندما حذّرت إدارة جورج هـ.و بوش في أسابيعها الأخيرة في البيت الأبيض في كانون الأول/ديسمبر 1992، ميلوسوڤيتش من أنه «في حالة حدوث نزاع في كوسوڤا نتيجة للتصرفات الصربية، فإن الولايات حاضرة لنشر قوة عسكرية ضد الصرب في كوسوڤا وفي صربيا نفسها»[39]. ورّط هذا التصريح، غير المصحوب بأي تعريف لما سوف يعامل على أنه تصرف غير مقبول أو بكيفية تحديد الجانب الذي تسبب في النزاع، الولايات المتحدة في كوسوڤا بدون تقديم حل أو حتى فكرة عن حل. وفي السنوات الخمس التالية، كانت إدارة كلينتون والناتو «يتحدثان بصوت عال ولكن يحملان عصا قصيرة»، على حد تعبير المؤرخ البريطاني تيموثي غارتون آش الذي ربما يكون أكثر المراقبين اطلاعاً على أزمة البلقان[40].

أدّى الجمع بين التهديدات والتصرفات الملتبسة إلى طريق مسدود. وأساء الصرب تقدير مدى ردّة فعل الناتو ومدى تصميم الحلفاء على التدخل العسكري إذا لزم الأمر. في الجانب الألباني، استُبدل قائد القاومة الألبانية المقبول على نطاق واسع، إبراهيم روغوڤا ـ والذي اتبع باستمرار طريقة سلمية ـ بجيش تحرير كوسوڤا الذي كان عازماً على استخدام القلق الغربي تجاه حقوق الإنسان لرفع حدة العنف إلى مستوى يجبر الناتو على التدخل. باختصار، أعطت سياسة الناتو كلا الطرفين حافزاً للإصرار على نهج أكثر تصلباً.

عندما تدخل الناتو آخر الأمر، قام بذلك بالمشاعر المتناقضة نفسها

التي ميّزت تصرفه السابق. لم تترك اقتراحات رامبولييه أي خيار باستثناء التدخل العسكري. وفي الوقت نفسه، ظل الناتو ملتزماً كفاية بالأفكار الوستفالية الخاصة بالسيادة ليعيد التأكيد على اعتبار كوسوفا جزءاً من يوغوسلافيا. وأنهى الحرب بالمحافظة على هذا الالتزام الدقيق في قرار مجلس الأمن الذي أنهى الحرب.

بهذه الطريقة، فرضت حقائق البلقان نفسها على التبجح الأخلاقي لدبلوماسية «جديدة». ويمكن مقارنة دور الناتو في البوسنة وكوسوفا بعد نهاية العمليات العدائية بالموقع السابق للإمبراطوريتين النمساوية والعثمانية في المنطقة، الذي أتاح فرض هدنة على المجموعات الإثنية المتنافسة لكنه لم يهدىء تماماً صراعاتها بعضها مع بعض. إن الناتو أقرب إلى فرض وصاية تقليدية في المناطق التي يحكمها منه إلى تطبيق سياسة أخلاقية جديدة.

تتواجد قوات الناتو في كوسوفا على أساس تفويض من الأمم المتحدة يتعارض في الواقع مع طموحات السكان الألبان المحليين. فالألبان لم يقاتلوا من أجل حكم ذاتي ولكن من أجل الاستقلال. وقد عبّروا عن هذا الموقف عندما أجلوا ما يزيد على مئتي ألف صربي من الإقليم بعد انتصار الناتو. ما الذي سيحصل عندما تطالب يوغوسلافيا الديموقراطية ما بعد ميلوسوفيتش، الأمم المتحدة، بدعم من روسيا، بالالتزام بقرار مجلس الأمن القاضي بتمكين يوغوسلافيا من ممارسة حقوقها المتبقية؟ ماذا سيكون الموقف الأميركي تجاه مطالب الكوسوفيين بالاستقلال التي لا بد وأن تُرفع؟ سيكون من دواعي السخرية أن تقاوم الولايات المتحدة (وحتى تحارب) محاولات الكوسوفيين لنيل الاستقلال وهي التي خاضت حرباً لإعطائهم حكماً ذاتياً. لكن كلما تحوّل الناتو أكثر إلى قوة احتلال، أصبح فريقاً دائماً في نزاع ألباني مرير حول قضايا تبدو غامضة بالنسبة إلى الغالبية الساحقة من الأميركيين والأوروبيين الغربيين.

من ناحية أخرى، سيكون لاستقلال كوسوفا وقع كبير على جميع جيرانها، خصوصاً تلك التي يشكل الألبان نسبة كبيرة من سكانها، لا يقل

عن ثلث سكان مقدونيا هم من الألبان كما توجد أقليات ألبانية مهمة في الجبل الأسود وشمال اليونان. كما أن استقلال كوسوفا سيثير مطالب بالاستقلال الذاتي على الأقل من قبل الأقليات - وربما حرب عصابات - خصوصاً في مقدونيا. وفي هذا السياق، قد تثار قضية إنشاء ألبانيا كبرى توحد ألبانيا الحالية وكوسوفا وأي أقلية ألبانية في الدول الأخرى تتمكن من تحقيق الحكم الذاتي. وسيكون تحقيق طموحات الألبان بالنسبة إلى الدول التي ناضلت من أجل نيل استقلالها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كشريط سينمائي يعرض عكسياً ويظهر الإسلام فيه وهو يعكس نتائج صراعاتهم لنيل الاستقلال.

لا يمكن للولايات المتحدة والناتو ترك الأمور بدون ضوابط. وثمة طريقة ممكنة للخروج من الأزمة وهي الدعوة إلى مؤتمر دولي تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحضره روسيا للتوصل إلى حل سياسي لكل من البوسنة وكوسوفا، ولتحديد الخطوات نحو استقلال كوسوفا وتسوية القضية البوسنية على أساس حق تقرير المصير لكل مجموعة إثنية. وربما يوافق المؤتمر المقترح على توفير ضمانات للاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

لقد قطعت الولايات المتحدة شوطاً طويلاً منذ أن حذر جون كوينسي آدمز من الذهاب إلى الخارج بحثاً عن الوحوش لتدميرها. وقد ظهرت أميركا والناتو اليوم كقائد للدرك في البلقان. فمن جهة، يعتبر الاهتمام المتنامي بحقوق الإنسان واحداً من إنجازات عصرنا، وهو بالتأكيد شهادة على التقدم نحو نظام دولي أكثر إنسانية. لكن المدافعين عنه لا يسدون قضيتهم نفعاً بالادعاء بأنه يمكن فصله عن كل الأفكار التقليدية للسياسة الخارجية، وأن سياسة ضبط النفس الأميركية في ملاحقة قيمها التاريخية كانت طائشة أو غير أخلاقية. ثمة مفارقة في كل ذلك عندما يتذكر المرء أن الولسونية أثناء الحرب الباردة رأت بأن الاهتمام المفرط بالأمن كان يؤدي إلى توسّع استراتيجي مفرط وإلى وهم بالقدرة الكلية الأميركية. ومع ذلك، فهي تحثّ الآن، في حقبة ما بعد الحرب الباردة على مهمة عالمية للولايات المتحدة لصالح الإنسانية والقيم الأخلاقية وتهدّد بالمزيد من التوسع المفرط.

هذا الانقلاب في جبهات النقاشات المحلية لحقبة ڤيتنام هو في الحقيقة انعكاس للاعتقاد الخاطىء نفسه الذي نشأ عنه النقاش الأصلي. وكان جيمي كارتر كمرشّح للرئاسة سنة 1976، يكثر من الاستشهاد بڤيتنام كمثال على ما يحصل لدولة عندما تتخلى عن قيمها لصالح سياسة القوة. في الحقيقة، أثبتت ڤيتنام العكس. فمأزق السياسة الخارجية الأميركية في الستينيات والسبعينيات لم يظهر لأن الولايات المتحدة كانت مهووسة بالقوة وإنما لأن قيمها كانت تطبق على نطاق عالمي واسع جداً، كما أن السبب ليس لأن أميركا ركّزت كثيراً على مصالحها القومية ولكن لكونها تبنت تعريفاً بدون تمييز لمصالحها القومية وفقاً للمبادىء الولسونية.

لا ينطبق الانقسام بين القوة والأخلاق على أي فترة من فترات التاريخ الأميركي. فقد كان الهدف الأخلاقي عنصر حفز أساسياً لكل سياسة أميركية رئيسية وكل حرب في القرن العشرين ـ من «الحرب لإنهاء كل الحروب» في العام 1917، إلى مقاومة الشر الشمولي في الحرب العالمية الثانية، ولمحاربة المعتدين الشيوعيين في كوريا وڤيتنام، ومقاومة احتلال العراق للكويت. في كل حالة، أكّد الرؤساء الأميركيون بفخر أن الولايات المتحدة كانت تخدم مصالح عالمية، وليست أنانية ـ بالطبع، كان الوجه المميز لاشتراك أميركا غياب أية مصالح قومية أميركية صرف. وبالتالي يؤكد النهج الجديد مدى امتداد القيم الأميركية، لا الأهمية المتعلقة بها.

إن معالجة المصالح الاستراتيجية كما لو كانت من درجة أدنى يعني شل الولايات المتحدة حتى في السعي إلى تحقيق أهداف أخلاقية خالصة. ومتى كانت الأرواح الأميركية على المحك، يكون كذلك مفهوم المصالح الأميركية الحيوية. وبالعكس، لكي تذهب إلى الحرب بدون استعداد لتلقي إصابات يعني أن القضية في النهاية ليست حيوية وأن أميركا مستعدة للذهاب فقط طالما كان ذلك دفاعاً عن مبادئها، مما يحفز العدو على الصمود فيها. وكل حرب خاضتها الولايات المتحدة في المئة سنة الأخيرة كانت على أساس غير معلن هو أن التراجع عن أخذ المبادرة سيؤدي في النهاية إلى

تضحيات أميركية أكبر بكثير. وفي القرن الجديد، ينبغي إصدار أحكام قابلة للمقارنة من قبل الرؤساء الأميركيين حول بعض القضايا غير المتوقعة فضلاً عن القضايا الأخرى التي تتكلم عنها هذه الصفحات.

في مقالة مثيرة للاهتمام في مجلة *Foreign Affairs*، يذكر جوزيف ني جونيور أربعة مبادىء أساسية للتدخل الإنساني: عدالة القضيه في أعين الآخرين، وتناسب الوسائل مع الأهداف، واحتمالات نجاح كبيرة، ومتى كان ممكناً، تعزيز القضية الإنسانية بمصالح قومية قوية أخرى[41].

عندما يعاد تعريف القضايا المثارة بواسطة التدخل الإنساني بهذه الروح، يبدأ التميز الخطابي بين المصالح الإنسانية والقومية بالاضمحلال. يتمثل التحدي الذي يواجهه قادة أميركا وقادة الديموقراطيات الأخرى في الإجابة عن مثل هذه الأسئلة: ما هي القضايا الإنسانية التي ستختار الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية فيها وأين؟ ما هي المخاطر التي هي على استعداد لتحملّها؟ ما هي الإجراءات عدا عن القوة التي يمكنها اتخاذها؟ وكم يستغرق من الوقت ذلك؟

يتطلب القرن الجديد من الولايات المتحدة تعريفاً جديداً للمصالح الحيوية، والاستراتيجية إضافة إلى الأخلاقية. لم يخطىء المدافعون عن التدخل الإنساني عندما عرضوا التدخّل، لكن السؤال هو هل يأخذ هذا التدخل بالحسبان مدى وتعقيد التحديات القومية لأميركا.

القضاء العالمي

في أقل من عقد، ظهر مفهوم جديد يقضي بعرض السياسات الدولية على الإجراءات القضائية. لقد انتشر بسرعة مذهلة ولم تتعرض له النقاشات، ويعود ذلك جزئياً إلى الحماس المخيف لمؤيديه. فانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والإبادة الجماعية والتعذيب ألحقت الخزي بالعصر الحديث في مناطق عدة لدرجة أن الجهود لإقحام معايير قانونية لمنع هذه التصرفات أو معاقبة مرتكبيها تعدّ فخراً لدعاتها. لكن الخطر يكمن في دفع هذه الجهود

إلى نهايات توصل إلى إحلال قضاة طغاة محل الحكومات. وتاريخياً، غالباً ما كانت الديكتاتورية الفاضلة تقود إلى محاكم تفتيش بل إلى مطاردة السحرة.

يؤكد مذهب القضاء العالمي على وجود جرائم شنيعة لدرجة أنه ينبغي ألاّ يكون مرتكبوها قادرين على الهرب من وجه العدالة بإثارة مواضيع السيادة أو الطبيعة المقدّسة لحدود الأوطان. وحديثاً، ظهرت طريقتان لتحقيق هذا الهدف. الأولى تسعى إلى تطبيق الإجراءات القضائية المحلية على انتهاكات المعايير العالمية ـ المتجسدة في عدد من اتفاقات الأمم المتحدة ـ بالتصريح للمدعين المحليين بإحضار المجرمين إلى مناطق نفوذهم من خلال إجراءات تسليم المجرمين. والطريقة الثانية هي محكمة الجرائم الدولية ICC، التي تبناها مؤتمر عقد في روما في تموز/يوليو 1998 ووافقت عليها خمس وتسعون دولة، بما فيها معظم الدول الأوروبية. كما تمت المصادقة عليها من قبل أكثر من عشر دول، وستدخل حيز التنفيذ بعد أن تقبل ستون دولة بشروطها. في 31 كانون الأول/ديسمبر 2000، وقّع الرئيس كلينتون على محكمة الجرائم الدولية ICC قبل ساعات قليلة من انتهاء مدة ولايته. لكنه أشار إلى أنه لن يقدمها إلى مجلس الشيوخ بغية الموافقة عليها أو يوصي خليفته بالقيام بذلك ما دامت المعاهدة في صيغتها الحالية.

إن فكرة القضاء العالمي حديثة المنشأ. فالطبعة السادسة للقاموس *Black's Law Dictionary*، التي نشرت سنة 1990 لا تتضمن مثل هذا المدخل. وأقرب مفهوم مشابه لها هو *hostes humani generis* («أعداء العرق البشري»). واليوم يقتصر تطبيقها على القراصنة لأن عملياتهم في أعالي البحار، وغالباً ما تكون خارج نطاق السلطة القضائية لأي دولة وبالتالي لا تخضع لأي نظام قضائي جنائي.

منذ الإبادة الجماعية لليهود وما تلاها من فظاعات، وجهود كثيرة تبذل لملء هذا الفراغ، من بينها محاكمات نورمبزغ في 1945-1946 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 واتفاقات إدانة الإبادة الجماعية سنة

1948 والاتفاقية التي تحرم التعذيب سنة 1998. وقد أجبر القانون النهائي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الموّقع في هلسنكي سنة 1975 من قبل الرئيس فورد عن الولايات المتحدة، خمساً وثلاثين دولة موقعة على رعاية حقوق الإنسان، معرضاً تلك الدول التي تنتهكها إلى ضغوط سياسية دائمة.

أصبح القانون النهائي واحداً من الأسلحة في أيدي المجموعات الشجاعة في أوروبا الشرقية، التي استخدمته في رفع الشرعية عن الحكم الشيوعي وفي النهاية تقويضه. وخلال التسعينيات، عقدت محاكمات دولية بغية معاقبة الجرائم المرتكبة في يوغوسلاڤيا ورواندا أشرف عليها مجلس الأمن، وسعت إلى توفير نظام محاسبة لمناطق معينة تعرضت لأحداث عنف قاسية.

لكن لم يعتبر أي من هذه الخطوات في حينها مقدمة «لقضاء عالمي». ومن غير المرجح أن يكون أي من الموقعين على اتفاقات الأمم المتحدة أو قانون هلسنكي النهائي فكّر في إمكانية استخدام القضاة المحليين لها في طلب تسليم مجرمين ارتكبوا جرائمهم في مناطق خارج نطاق سلطاتهم القضائية. ولا بد أن الذين كتبوا النص اعتقدوا أنهم يتكلمون عن مبادىء عامة، لا قوانين ستطبق في محاكم غير تلك التي في بلدان الضحايا أو المنفّذين. وعلى سبيل المثال، وصف إلينور روزفلت، أحد المساهمين في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه «معايير عامة». وبوصفي أحد المفاوضين في مؤتمر هلسنكي، يمكنني أن أؤكد على أن الإدارة التي كنت أمثلها اعتبرته سلاحاً دبلوماسياً تستخدمه أساساً ضد الضغط الذي يمارسه الاتحاد السوڤياتي على شعبه، لا سلاحاً قانونيًا ضد القادة أمام محاكم في دول غير دولهم. ولم يجر الحديث إلاّ مؤخراً عن أن مواثيق الأمم المتحدة تُخضع الرؤساء السابقين والقادمين للمحاكمة من قبل قضاة محليين في بلد ثالث بدون ضوابط أو قيود مؤسسية.

ومع ذلك، فقد احتُجز الرئيس التشيلي السابق أوغوستو بينوشيه في تشرين الأول/أكتوبر 1998 في بريطانيا لمدة ستة عشر شهراً ونصف

نتيجة لطلب تسليم تقدم به قاض إسباني يسعى إلى محاكمته لجرائم ارتكبت في حق مواطنين إسبان على الأراضي التشيلية. بالنسبة إلى المدافعين عن القضاء العالمي، كان ذلك الاحتجاز علامة على ترسيخ مبدأ عادل. لكن أي نظام عالمي ينبغي أن يتضمن إجراءات لا لمعاقبة الأشرار فحسب وإنما لكبح الدوافع الأخلاقية. ويتعين عليه عدم السماح باستخدام المبادىء القانونية كأسلحة لتصفية الحسابات السياسية. وبالتالي، تتعين الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي المعايير القانونية المطبقة؟ وما هي قواعد إثبات ارتكاب الجريمة؟ ما هي الإجراءات الوقائية للمتهم؟ كيف ستؤثر المحاكمات على مصالح وأهداف السياسة الخارجية الأساسية الأخرى؟

ينبغي أن يفكر العالم ملياً في مقتضيات إجراء يمكّن قاضياً في أي مكان من فرض سلطته القضائية حسب هواه على مواطن من دولة أخرى من أجل جرائم زُعم ارتكابها في تلك الدولة، وطلب استرداد المتهم من دولة ثالثة بدون اعتبار لإجراءات التوفيق التي قد توجد في بلد المتهم من أجل التعامل مع القضية.

إن من غير المناسب التعبير عن أي درجة من الشك في الطريقة التي تمت بها معالجة قضية بينوشيه. بالنسبة إلى جميع الأحزاب اليسارية الأوروبية، يمثل أوغوستو بينوشيه تجسيداً لاعتداء الجناح اليميني على الديموقراطية لأنه قاد انقلاباً ضد رئيس منتخب. وفي ذلك الوقت، نظر آخرون، بمن فيهم قادة الأحزاب الديموقراطية في التشيلي، إلى سالفادور ألّندي كماركسي متطرف يميل إلى فرض ديكتاتورية على نمط كاسترو بمساعدة عسكريين درّبهم كوبيون وبأسلحة كوبية. ولهذا السبب، رحّب قادة الأحزاب الديموقراطية في التشيلي علناً ـ نعم رحّبوا ـ بالإطاحة بألّندي. (لم يتغير هذا الموقف إلاّ بعد أن حافظ الانقلابيون على حكم أوتوقراطي لمدة أطول مما تسوّغه حالة طوارىء)[42].

إن عدم الموافقة على نظام ألّندي لا يعفي مرتكبي الجرائم بحق الإنسانية من المسؤولية بعد الإطاحة به. لكن لا ينبغي أيضاً أن تقرر قابلية

تطبيق القضاء العالمي كسياسة بناء على النظرة إلى التاريخ السياسي لتشيلي. في هذا السياق، وجدت المحكمة العليا التشيلية الحل الملائم بسحب حصانة بينوشيه. مكّن ذلك من التعامل مع التهم الموجّهة إليه في محاكم الدولة الأقدر على الحكم على تاريخها وعلى ربط قراراتها باستقرار وحيوية مؤسساتها الديموقراطية.

في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1998، توصّل مجلس اللوردات البريطاني إلى أن «القانون الدولي يوضح أن هناك تصرفات معينة... لا يقبلها أي كان»[43]. لكن ذلك المبدأ لا يلزم بالضرورة مجلس اللوردات منح قاض إسباني الحق في تطبيقه في بلد ثالث. كان يمكن أن تعقد محاكمته في تشيلي أو في محكمة دولية خاصة بالجرائم المرتكبة في تشيلي على غرار المحاكم التي أنشئت من أجل الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا ورواندا. التفسير غير المسبوق والشامل للقانون الدولي في قضية بينوشيه سوف يزوّد أي قاض في أي مكان من العالم بقوة أحادية الجانب لتطبيق مفهوم للعدالة يتخطى الحدود القومية، وإحلال حكمه الخاص مكان إجراءات التسوية لمجتمع ديموقراطي لا يقبل الجدال حصلت فيه انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، وإخضاع المتهمين لإجراءات إثبات الجرم المتبعة في بلد القاضي التي قد تكون مجهولة بالنسبة إلى محامي الدفاع إضافة إلى اضطراره إلى إحضار أدلته وشهوده من مناطق بعيدة. مثل هذا النظام يذهب أبعد من التفويض الصريح والمقيّد من مجلس الأمن للمحاكم التي تنظر في الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا ورواندا، إضافة إلى المحكمة التي يجري التفاوض بشأنها بكامبوديا.

ربما كانت القضية الأكثر أهمية العلاقة بين القضاء العالمي وإجراءات المصالحة الوطنية التي تعدها الحكومات الديموقراطية الجديدة للتعامل مع ماضي دولها. قد يظن المرء أن القاضي الإسباني سيكون حساساً تجاه تنافر طلب تقدّمه إسبانيا، التي عانت هي نفسها من فظائع خلال الحرب الأهلية وأثناء فترة حكم فرانكو، لكي تحاكم في محاكم إسبانية جرائم ضد الإنسانية ارتكبت في مكان آخر.

إن تجنّب المحاكمات الجنائية في إسبانيا ما بعد فرانكو لمتهمين بانتهاك حقوق الإنسان في الحقبة السابقة، كان يهدف إلى رعاية عملية المصالحة الوطنية التي ساهمت بدون شك في تعزيز الديموقراطية الإسبانية. لماذا لا تُعطى محاولة التشيلي لإجراء مصالحة وطنية فرصة مماثلة؟ هل ينبغي لأية مجموعة خارجية غير راضية عن المصالحة الوطنية، لنقل في جنوب إفريقيا، أن تكون حرّة في تحدي هذه المصالحة في محاكمها الخاصة أو في محاكم دول ثالثة؟

إنه لمبدأ مهم أن يحاسب أولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب أو انتهكوا حقوق الإنسان. لكن تثبيت القانون والسلم الأهلي والحكومة التمثيلية في دولة تصارع لتقبّل ماض قاس مهم أيضاً. يتعين ربط غريزة المعاقبة، كما في كل تركيبة سياسية ديموقراطية دستورية، بنظام من الزواجر والضوابط التي تتضمن عناصر أخرى ضرورية لإحياء وتوسيع الديموقراطية.

والقضية المهمة الأخرى هي استخدام إجراءات التسليم المصممة للمجرمين العاديين. إذا أصبحت قضية بينوشيه سابقة، سيكون القضاة في أي مكان قادرين على تقديم طلبات تسليم بدون تحذير المتهم وبصرف النظر عن سياسة بلد المتهم المطبقة عند التعامل مع هذه التهم. تواجه الدولة التي يُطلب منها التسليم قراراً قانونياً تقنياً يعني في الحقيقة ممارسة حرية التصرف السياسي - من حيث التفكير في الدعوى من عدمه. متى دخلت إجراءات التسليم قيد التنفيذ، تطوّر زخماً من تلقاء نفسها. ولا يُسمح للمتهم بتحدّي الأساس الموضوعي ويتعين عليه الالتزام بالقضايا الإجرائية: أي حدوث خطأ تقني مثلا طلب التسليم، أو أن النظام القضائي في البلد مقدم الطلب غير قادر على توفير جلسة استماع عادلة، أو أن الجريمة التي طُلب تسليم المجرم بموجبها لا تعامل كجريمة في البلد الذي تسلّم الطلب. في هذه الأثناء، عند دراسة هذه الإشكالات، يظل المتهم قيد احتجاز من نوع معين، ربما لسنين. مثل هذه الإجراءات توفر فرصة للمضايقة السياسية قبل وقت طويل من تمكّن المتهم من تقديم دفاعه. وسيكون من السخرية أن

يتحول مذهب صُمم كي يتجاوز العملية السياسية إلى وسيلة لملاحقة الأعداء السياسيين بدلاً من تحقيق العدالة العالمية.

ستسمح سابقة بينوشيه، إذا طُبقت حرفياً، للطرفين في الصراع العربي الإسرائيلي أو لأي طرفين في صراع دولي كبير، بنقل نزاعاتهم إلى محاكم وطنية مختلفة وذلك بملاحقة الأعداء بطلبات تسليم[44]. عند تحديد أي الجرائم تخضع للقضاء العالمي وأيها يُترك للمدعين العامين المحليين، يكون مدى الاستنسابية واسعاً حقاً. لقد استخدم القضاء العالمي لغاية الآن في الادعاء على رجل ملعون من اليمين في حين أن هناك الكثير من قادة أوروبا الشرقية الشيوعيين ـ ناهيك عن قادة من الكاريبي أو الشرق الأوسط أو إفريقيا الذين عذبوا معارضيهم ونكّلوا بهم ـ لم يضطروا إلى مواجهة دعاوى مماثلة.

سيقال إن المعايير المزدوجة ليست عذراً لانتهاك القانون الدولي وإنه من الأفضل محاكمة شخص واحد بدلاً من منح الحصانة للجميع. هذا ليس مبدأ مجازاً في السلطات القضائية المحلية للعديد من الديموقراطيات ـ في كندا، على سبيل المثال، يمكن إسقاط التهمة بمجرد إثبات أن الدعوة كانت انتقائية بما يكافىء إساءة لاستخدام القضاء. وفي جميع الحالات، لا ينبغي لمعايير عالمية للعدالة أن تستند إلى اقتراح مفاده أن نهاية عادلة تبرر الوسائل غير العادلة، أو أن الطريقة السياسية تتفوق على الإجراءات القضائية العادلة.

يوفر الداعمون الإيديولوجيون للقضاء العالمي أيضاً المحيط الفكري لمحكمة الجرائم الدولية المنبعثة. وهدفهم هو تجريم أنواع معينة من الأفعال العسكرية والسياسية، وبالتالي إحداث تغيير في السلوك الإنساني للعلاقات الدولية. إن حلول محكمة الجرائم الدولية محل مطالب القضاة المحليين بقضاء عالمي، تحسّن بدرجة كبيرة وضعية القانون الدولي. وقد يكون من الممكن التفاوض لإدخال تعديلات على الوضعية الحالية لجعل هذه المحكمة متوافقة أكثر مع الممارسة الدستورية الأميركية. لكنها في صيغتها الحالية

التي تعهد بالمآزق الكبرى للسياسات الدولية إلى قضاة غير منتخبين - وإلى قضاء عالمي - تمثّل تغيراً أساسياً في الممارسة الدستورية الأميركية يجعل من المحتوم الدخول في نقاش وطني شامل ومشاركة كلية من الكونغرس. مثل هذه الثورة البالغة الأهمية لا ينبغي أن تحدث بالقبول الضمني لقرار مجلس اللوردات أو بالتعامل مع مسألة محكمة الجرائم الدولية باستراتيجية تطوير فقرات معينة بدلاً من تطوير المبدأ الأساسي.

يستند مذهب القضاء العالمي إلى الاقتراح بأن الأفراد أو الحالات المقدمة إليه تم تعريفها بوضوح. وفي بعض الحالات، وبخاصة تلك المستندة إلى سوابق نورمبرغ، يكون التعريف بديهياً. لكن في العديد من القضايا تكون المسألة أكثر غموضاً وتعتمد على فهم السياق التاريخي والسياسي. وهذا الغموض هو الذي يثير مخاطر الاعتباطية من جانب المدّعين والقضاة بعد سنوات على الحادثة التي أصبحت واضحة بالنسبة إلى المحاكم الموجودة. مثلاً، هل يمكن سوق أي رئيس للولايات المتحدة أو لأي بلد آخر للمثول أمام محاكم دولية أسست لأغراض أخرى؟ هذا بالضبط ما تلمح إليه منظمة العفو الدولية عندما دعمت في صيف عام 1999 «شكوى» قدمتها مجموعة من أساتذة في القانون من أوروبا وكندا إلى لويز أربور التي كانت حينها المدعي العام في محكمة الجرائم الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، مدعية أن جرائم بحق الإنسانية ارتكبت أثناء الحملة الجوية للناتو في كوسوفا. أمرت أربور بإجراء مراجعة داخلية ملمّحة إلى أنها تملك صلاحية قضائية في متابعة الشكوى إذا أمكن إثبات حصول مثل هذه الانتهاكات. وفي النهاية رفضت خليفتها، كارلا دِل بونتي توجيه اتهام إلى أي مسؤول في الناتو بسبب عدم القدرة عموماً على «التدقيق في مسؤوليات الأفراد» ملمّحة أيضاً إلى أن المحكمة تملك سلطة قضائية على الناتو والقادة الأميركيين في البلقان وأنها كانت ستوجه اتهاماً لو أنها كانت قادرة على تحديد القائد المعني الذي يزعم تورطه[45].

سيندهش معظم الأميركيين لو علموا أن محكمة الجرائم الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، التي أنشئت بناء على توصية أميركية سنة 1993

للتعامل مع جرائم الحرب في البلقان، تصرّ على حق إجراء تحقيقات مع القادة العسكريين والسياسيين الأميركيين بخصوص تصرفات إجرامية مزعومة ـ ولمدة مستقبلية غير محدودة لأنه لا توجد محدودية زمنية. رغم أن المدعية في هذه المحكمة اختارت عدم متابعة القضية ـ على أساس غامض مبني على عدم القدرة على تجميع الأدلة ـ فإن بعض المدعين المحليين قد يرغبون لاحقاً في تولّي القضية بوصفها موضوعاً محقاً بالنسبة إلى القضاء العالمي.

إن الضغوط المبذولة للتوصل إلى مدى أوسع لمذهب القضاء العالمي كانت واضحة في قضية رُفعت أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حزيران/يونيو 2000 من قبل عائلات البحارة الأرجنتينيين الذين قتلوا في حادثة إغراق الطرّاد الأرجنتيني جنرال بلغانو أثناء حرب الفوكلاندز[46]. لقد انتقلت فكرة القضاء العالمي من النظر في الجرائم السياسية بحق الإنسانية إلى تخمينات بعد مرور ثمانية عشر عاماً على الحادثة في عمليات عسكرية لم تستهدف المدنيين أو الأهداف المدنية.

يسعى العديد من المدافعين عن القضاء العالمي نتيجة لعدم ثقتهم بالحكومات الوطنية إلى وضع الحكومات تحت إشراف القضاة والنظام القضائي. لكن حرية تصرف المدعي بدون محاسبة هي بالضبط واحدة من أخطاء محكمة الجرائم الدولية. إن تعريفات الجرائم ذات الصلة غامضة وقابلة للتطبيق المسيَّس. والمتهمون لن يتمتعوا بالإجراءات الواجبة كما تُفهم في الولايات المتحدة. وكل دولة موقّعة تملك الحق بفتح تحقيق. وكما تفيد خبرة المدعين الخاصين الأميركيين، فإن من المرجح أن تطور مثل هذه الإجراءات زخماً خاصاً بها بدون حدود زمنية وتتحول إلى أداة حرب سياسية. وهذه المحاولة غير العادية من قبل محكمة الجرائم الدولية للتأكيد على أن سلطانها القضائي يطال الأميركيين حتى في ظل غياب موافقة أميركا على المعاهدة أحدثت بالفعل تشريعات في الكونغرس لمقاومتها.

يملك الادعاء المستقل لمحكمة الجرائم الدولية سلطة إصدار اتهامات

تخضع فقط لمراجعة من قبل هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة. واستناداً إلى تشريعات روما، فإن مجلس الأمن يملك الحق في إبطال أي اتهام. لكن بما أن هذا الإبطال معرض لحق النقض من قبل أي عضو دائم وبما أنه من غير المرجح أن يصدر الادعاء اتهاماً بدون دعم من جانب عضو دائم واحد على الأقل في مجلس الأمن، فالادعاء يملك حق تصرف غير محدود في ممارسة صلاحياته. والتحفظ الآخر يسمح للدولة التي اتُهم أحد مواطنيها بتولّي التحقيق والمحاكمة. لكن بما أن محكمة الجرائم الدولية تحتفظ بحق القرار النهائي حول ما إذا كانت تلك العملية قد تمت بالشكل الملائم، فبوسعها إعادة النظر في القضية إذا تبين لها العكس. أثناء تنفيذ تلك الإجراءات، وقد تتطلب عدة سنين، سيكون المتهم تحت قيود معينة، وبالتأكيد في صورة عامة جديدة.

يرى المدافعون عن القضاء العالمي أن الدولة هي السبب الأساسي للحرب ولا يمكن الوثوق فيها في تطبيق العدالة. وإذا حل القانون مكان السياسة، سيسود السلام والعدل. لكن بنظرة سريعة إلى التاريخ، تبيّن عدم وجود دليل يسوّغ مثل هذه النظرية. يتمثل دور رجل الدولة في انتقاء الخيار الأفضل عند السعي إلى الدفع بالسلام والعدل، مدركاً أنه يوجد توتر بين الاثنين وأن أية تسوية ستكون جزئية. لكن الخيار ليس ببساطة بين القضاء العالمي والمحلي. فالسوابق المسجلة من قبل المحاكم الدولية التي أنشئت للتعامل مع هذه الأوضاع، كانت في حالات وضوح شناعة الجريمة وعدم قدرة النظام القضائي المحلي على الإشراف على تنفيذ العدالة، كما في يوغوسلافيا ورواندا، وأظهرت أن المعاقبة ممكنة بدون إبعاد الأحكام والخبرة السياسية عن العملية. في هذه الأثناء، من الممكن أن يعاد البحث في تشريعات محكمة الجرائم الدولية لتجنب نواحي القصور والأخطار. وحتى ذلك الحين، ينبغي على الولايات المتحدة عدم المضي أكثر نحو نظام رسمي أكثر من ذلك الذي يراعي الشروط التالية:

- إنشاء مجلس الأمن لجنة لحقوق الإنسان أو لجنة فرعية خاصة للتبليغ عن أية انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان تبرّر عملاً قضائياً.

- عندما لا تكون الحكومة التي حصلت في ظلها الجريمة المزعومة ممثلة بصفة شرعية، أو عندما لا يكون النظام القضائي المحلي قادراً على المشاركة في الحكم على الجريمة، ينشىء مجلس الأمن محكمة دولية متخصصة على غرار ما حدث بالنسبة إلى يوغوسلافيا ورواندا.
- ينبغي أن تحدد إجراءات المحاكم الدولية إضافة إلى مجال الادعاء بدقة من قبل مجلس الأمن، وينبغي أن يحق للمتهم الاستفادة من إجراءات الحماية المسجلة في التشريعات القانونية العامة.

بهذه الطريقة، يمكن مأسسة إجراءات متفق عليها دولياً للتعامل مع جرائم الحرب، أو الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية. من ناحية أخرى، يمكن تجنب الملاحقات الحالية المتحيّزة للقضاء العالمي، لأن ذلك يهدد الغرض الذي من أجله طُوّر هذا المفهوم. وفي النهاية، قد ينشأ عن الاعتماد الزائد على القضاء الدولي إضعاف للإرادة السياسية في المحافظة على المعايير الإنسانية للسلوك الدولي الضرورية جداً لتخفيف وطأة الأوقات القاسية التي نعيش فيها.

الخاتمة

المعلومات والمعرفة

عندما يواجه مجتمع تحديات معقّدة مثل تلك التي تواجهها الولايات المتحدة، غالباً ما يقال إن المجتمع عند «نقطة تحوّل». لكن ليست التحديات وحدها الفريدة، بل كذلك تعريف ما الذي يشكل نقطة التحول. وقد ارتبطت هذه العبارة تاريخياً بمجموعة معينة من الخيارات، التي يحدد أحدها اتجاه السياسة المستقبلية.

عند بداية القرن الجديد والألفية، لن تكتشف الولايات المتحدة أي دواء يصلح لجميع الأمراض. ولأنها تحتاج إلى مفهوم بعيد المدى أكثر من حاجتها إلى سياسة معينة، فأميركا مضطرة لأول مرة إلى اتباع استراتيجية عالمية تمتد إلى مستقبل غير محدود. إنه القدر الذي دفع أمة مقتنعة بقابلية التطبيق العالمي لمجموعة مبادىء عامة على عالم يتميز بتعددية التطورات التاريخية ويتطلب استراتيجيات انتقائية.

سيقاس نجاح أميركا في مثل هذا العالم بتحسّن تدريجي لمشاكل سياسية واقتصادية واستراتيجية متنوعة. أقل هذه المشاكل مشكوك في إمكانية التوصل إلى حلول نهائية لها، وكل منها يرجع إلى تواتر تاريخي مختلف وربما فريد. سيثبت الدور الأميركي أنه مركزي في حل العديد من هذه المشاكل، لكن الولايات المتحدة سوف تستنفد مواردها المادية والنفسية إذا لم تتعلم كيف تميز بين ما يتعين عليها القيام به وما الذي ترغب في القيام به وما هو خارج قدراتها. ويتعين عليها صياغة هذا التوازن

في وقت لا تتغير الظروف الموضوعية التي تؤثر في السياسة الخارجية فحسب، بل طريقة اكتساب المعرفة وطريقة تشكل المفاهيم أيضاً.

من الشائع وصف عصر المعلومات بأنه أحد أعظم الثورات الثقافية في التاريخ، وربما أعظمها، والتركيز على تشعباته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن النادر أن يتم الحديث عن كيفية تأثيرها على العلاقات الدولية باستثناء ما يدور في سياق البحث العالمي عن اتصالات حديثة - أي تأثير سرعة الإرسال. لكن الذي يصوغ العلاقات الدولية وبالتالي مجرى التاريخ ليس فقط عدد الأشخاص الذين ينفذون إلى المعلومات، فالأهم هو كيفية تحليلها. وبما أن كمّ المعلومات المتوفرة يتجاوز القدرة على تقييمها، فالفجوة قد اتسعت بين المعلومات والمعرفة، وما هو أكثر من ذلك، بين المعرفة والحكمة.

لم يتخيل أي من الأجيال السابقة مدى المعلومات المتوفرة اليوم، ولا النفاذ المباشر إليها بطريقة ميكانيكية تقريباً باستخدام لوحة مفاتيح. والتشبيه الأقرب لتأثير ثورة الاتصالات المعاصرة هو اختراع الطباعة. فقبل الطباعة، اعتمدت المعرفة على الذاكرة أو على طرق خزن معقدة لدرجة أعاقت انتشارها. زادت الطباعة بقدر كبير مقدار المعلومات التي يمكن خزنها وإرسالها. لكن الكتب تمثل مخازن مزعجة للغاية مقارنة بقواعد البيانات الإلكترونية، ومحتوياتها ينبغي أن تراجع من خلال أدوات فهرسة مستهلكة للوقت. وبالتالي يتطلب اكتساب المعرفة من خلال الكتب مفاهيم وظيفتها ربط البنود الفردية للمعلومات بعضها ببعض وتجميع الأحداث المتشابهة ضمن فئات. كما أن القراءة تولّد تأكيداً على الأسلوب المصمم لتسهيل المهمة بجعلها متعة جمالية.

وبرغم محدودية اختراع الطباعة، التي بفضلها أصبح عصرنا أكثر ألفة من السابق، فإنها جلبت معها ثورة كبيرة من الأفكار الدينية والفلسفية والسياسية. وقد مكّنت من نشر المعرفة موفرة وسيلة جعلت المعلومات العلمية منتشرة على نطاق واسع، وكسر احتكار الكنيسة للمعلومات. هيأت

الطباعة الظروف للانفصال عن الكنيسة الجامعة، مولّدة فكرة الدولة القومية وانتشار المذهب العقلي ومستهلّة عصر العلوم والاكتشافات. كما أنها أدت إلى قرنين من الثورات بينما كانت هذه التغيرات تدخل في أعماق الوعي الإنساني والمؤسسات السياسية والدينية.

لا يزال عصرنا في بداية تحولات ثقافية وسياسية من المرجح أن تكون أكثر شمولاً من تلك التي أحدثها اختراع الطباعة وأسرع تطوراً بالتأكيد. وفي هذه الأثناء، يثار تساؤل بشأن ما إذا كانت الطرق الجديدة في معالجة المعلومات قد تكبح قدرتنا على التعلم في حقل العلاقات الدولية. ففي حين أن الثورة التكنولوجية توفر أدوات رائعة لتنظيم المعلومات، فإن إدارة السياسة الخارجية تتطلب قبل كل شيء قدرة بديهية على الإحساس بالمستقبل وبالتالي التعامل معه. فالقيادة هي فن ملء الفجوة بين الخبرة والرؤيا.

لهذا السبب تجد معظم رجال الدولة الكبار لا يتميّزون بمعرفتهم التفصيلية (برغم أن قدراً أدنى لا غنى عنه) بمقدار فهمهم الغريزي للتيارات التاريخية، وبالقدرة على التمييز بين الانطباعات التي لا تحصى وتمس شعور أولئك الذين يرجّح أن يساهموا في صنع المستقبل. وهذا ما جعل «الواقعي» الأول، أوتو ڤون بسمارك يلخص نظرته إلى القيادة بالعبارات التالية:

> أفضل ما يمكن لرجل دولة أن يفعله هو التفكّر في معجزات الله، واستخلاص العبر منها والمضيّ قدماً على ضوئها[1].

القليل من المثاليين الحديثين يتكلمون عن هدفهم بمثل هذا التواضع، و«الواقعيون» يرفضون الابتهال إلى الله. وقلة في عصر الاتصالات الفورية تشجع على هذا النوع من التواضع. إن دراسة التاريخ والفلسفة والقواعد المتعلقة بتطوير فن القيادة، لا تلقى اهتماماً في أي مكان ولا تعطى التفسيرات النافعة التي يمكن أن تستخدم في دعم المعرفة التقليدية. فالقادة يبرزون باستغلال الحالات الآنية والتلاعب بها. وهم يعرّفون أهدافهم

باستشارة مجموعات مختصة بدلاً من اتباع مفاهيمهم الخاصة. وهم ينظرون إلى المستقبل على أنه إسقاط للمألوف على الآتي.

حل الحاسوب مشكلة خزن المعلومات وجعل كميات هائلة من البيانات متوفرة للجميع. وهو في الوقت نفسه يفرض ثمن تقلّص المنظور ـ خصوصاً عند التعامل مع مشاكل السياسة الخارجية. ويشعر صانعو السياسة بإغراء انتظار الأحداث ورؤية صداها في الوسط الإعلامي. فليس لديهم بالطبع سوى معايير قليلة أخرى يحكمون بها على أدائهم. وفي هذا السياق، غالباً ما تغرق رؤية المستقبل في التفاصيل. والمشكلة ليست في عدم ملاءمة القادة الأفراد وإنما في المشكلة المنهجية لتحضيرهم الثقافي. يتمثل التحدي بالنسبة إلى الولايات المتحدة في كيفية تخريج عصر الحاسوب من معالجة المعلومات إلى رعاية رؤية لمصير مجتمعنا.

المأزق النهائي لرجل السياسة هو في التوصل إلى الموازنة بين القيم والمصالح، وأحياناً بين السلم والعدل. يعتبر الانقسام الذي يسلّم به العديدون بين الأخلاق والمصالح، وبين المثالية والواقعية، واحداً من الأفكار النمطية للنقاش الدائر حول الشؤون الدولية. ولا يوجد في الحقيقة خيار واضح. فالواقعية المفرطة تولّد الركود، والمثالية المفرطة تؤدي إلى حملات عنيفة وإلى التحرر النهائي من الأوهام.

يرجع ذلك إلى كون الإصرار على نهايات أخلاقية في الشؤون الدولية يتميز بسياق مختلف عن سياق السياسات المحلية. تتطلب السياسة الخارجية الناجحة إدارة الفروقات الدقيقة في عملية مستمرة، وتتعلّق السياسات المحلية بتنظيم المصالح وتمرير القوانين التي تفرض لاحقاً بنظام قضائي مقبول. في الدبلوماسية، تعبّر الأخلاق عن نفسها بالاستعداد للمثابرة من خلال سلسلة من الخطوات، كل منها غير مكتمل بدلالة الهدف النهائي. وتقيس السياسة المحلية إنجازاتها بأطر زمنية قصيرة وبدلالات مطلقة أكثر.

وفي النهاية، يتلخص الأمر في كيفية فهم الولايات المتحدة لنفسها.

فرغم أنها ترفض الطموحات الإمبريالية وأنها لا تملك هيكلية إمبريالية، يرى العديد من الدول الأخرى فيها دولة متعجرفة ومهيمنة - إمبريالية بالفعل. والسيطرة الأميركية تشجع على ردود فعل تتراوح بين الاتحاد الأوروبي والشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية مروراً بالمركوسور في أميركا اللاتينية والمنطقة التجارية الحرة الآسيوية الابتدائية، وبين الدفع نحو زيادة صلاحية مجلس الأمن - كل هذا بدعوى تحقيق حرية أكبر إزاء الولايات المتحدة، أو على الأقل، للحد من حرية أميركا في التصرف.

تعتبر ردود الفعل هذه، إلى حد ما، النتيجة التي لا مفرّ منها لموقع أميركا الفريد بوصفها القوى العظمى الوحيدة المتبقية. وسوف تظل بغض النظر عن كيفية ممارسة الولايات المتحدة لدبلوماسيتها. فالقوة المهيمنة تثير بشكل تلقائي مسعى عند المجتمعات الأخرى لتحقيق مكانة أكبر لقراراتها وتقليص الموقع النسبي للدولة الأقوى. لكن حتى ولو اعتبرت هذه التجمعات على أنها لِبنات البناء المحتوم لنظام دولي جديد، فمستقبل العالم يعتمد على ما إذا كانت باقي الدول ترى هويتها متوافقة مع التعاون مع الولايات المتحدة أو معارضة لها.

يحثّ بعض الأميركيين، مبتهجين بقوة بلدهم، على التوكيد الصريح لسيطرة أميركية خيرية[2]. لكن هذا الطموح سيلقي على الولايات المتحدة عبئاً لم يستطع أي من المجتمعات تحمّله بنجاح لفترة زمنية غير محدودة. وبصرف النظر عن مدى اعتبار أميركا لأهدافها بأنها ليست أنانية، فالإصرار الواضح على التفوّق سوف يوحّد بالتدريج دول العالم ضد الولايات المتحدة ما سيجعلها في النهاية معزولة ومستنزفة.

الطريق نحو الإمبراطورية يؤدي إلى تفسخ محلي، لأن السعي نحو امتلاك القدرة الكلية سيؤدي مع الوقت إلى تآكل الضوابط الداخلية. لم تتجنّب أي امبراطورية نهج القيصرية ما لم تنقل قوتها، كما كان الحال مع الإمبراطورية البريطانية، قبل أن تتطور هذه العملية. في الإمبراطوريات المعمّرة، كانت كل مشكلة تتحول إلى قضية محليّة لأن العالم الخارجي لم

يعد يوفر ثقلاً موازناً. ومع تزايد انتشار التحديات وابتعادها المتزايد عن القاعدة الداخلية التاريخية، تصبح الصراعات الداخلية أشد قسوة وعنفاً. إن السعي المتعمّد نحو تحقيق السيطرة هو طريقة مضمونة لتدمير القيم التي جعلت الولايات المتحدة عظيمة.

إن التفوق الأميركي من حقائق الحياة في المستقبل القريب وشبه مؤكّدة على المدى المتوسط. وطريقة تعامل الولايات المتحدة مع هذه الحقيقة ستحدد نوع المستقبل البعيد الذي سيظهر. والرئيس جورج دبليو بوش حكيم في مطالبة أميركا بدرجة من التواضع. وقد وصف العالم الأسترالي كورال بل ببراعة التحدي الذي تواجهه أميركا: أن تدرك تفوّقها بشرط أن تدير سياستها كما لو أنها لا تزال تعيش في عالم مليء بمراكز القوى[3]. وفي مثل هذا العالم، ستجد الولايات المتحدة شركاء ليس في تقاسم الأعباء النفسية للقيادة فحسب، بل في صياغة نظام دولي يتماشى مع الحرية والديموقراطية أيضاً.

وفي حين أن الأنماط التقليدية تشهد حالة تحوّل وأن أساس الخبرة والمعرفة يخضع لتغير ثوري، فإن التحدي الأساسي لأميركا هو تحويل قوتها إلى إجماع أخلاقي، ونشر قيمها لا عن طريق فرضها وإنما بجعلها مقبولة في عالم هو في أمسّ الحاجة إلى قيادة مستنيرة.

ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001

التحدّي الجديد للإرهاب(*)

ألمّ بالعالم حدث مهم جدًا بعد كتابة هذا الكتاب، ألا وهو الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر، 2001. لقد كانت مأساة إنسانية عظيمة، لكنها حددت أيضاً نقطة تحوّل تفصل الظواهر السطحية عن الاتجاهات التي تقوم عليها، وتجبر على نبذ الرائج وما يتماشى مع الأهواء وتتطلب وضع رؤية للمستقبل.

سقطت الدول الديموقراطية منذ عقد من الزمن فريسة الوهم بأن التهديدات الخارجية قد اختفت بالفعل، وأن المخاطر، إن وجدت، ما هي إلا مخاطر نفسية أو اجتماعية في الأصل، بحيث أن التاريخ نفسه كما هو مدوّن حتى الآن تحول إلى قسم ثانوي للاقتصاد أو الطب النفسي.

رغم أن أميركا شهدت الإرهاب من قبل، فقد كان موجّهاً بصورة أساسية ضد المؤسسات الأميركية في الخارج، وكان أثر ذلك رمزيًا إلى حد كبير، ولم يصل إلى تهديد حياة الناس والمجتمع المدني داخل الولايات المتحدة.

كان الرد الأميركي قبل 11 أيلول/سبتمبر هو الاستنكار وشن غارة أو غارتين انتقاميتين والمحاكمة الجنائية للمتآمرين الذين يُقبض عليهم. لكن الهجمات على مركز التجارة والبنتاغون تخطت الإزعاج الرمزي الطفيف، وشكلت تحدّياً رئيسيًا للمجتمع المدني والأمن في الولايات المتحدة، وللمجتمع المدني في كل مكان. لقد كان الهدف ضرب معنويات السكان المدنيين وطريقة عيشهم. ولذلك رأى الرئيس جورج دبليو بوش منذ البداية

(*) يخلط كيسنجر في هذا الفصل بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، لا سيما في فلسطين، فاقتضى التنويه إلى ذلك.

المدنيين وطريقة عيشهم. ولذلك رأى الرئيس جورج دبليو بوش منذ البداية أن هذا التحدي هو بمثابة حرب، ودعمه في ذلك إجماع وطني عارم. ولا يكفي في الحرب أن تحتمل الضربة، بل لا بد من الانتصار.

وفي الوقت نفسه، علّمت الكارثة أميركا أن بعض الافتراضات المريحة بشأن العالم المعولم لا تنطبق على ذلك القسم الذي يلجأ إلى الإرهاب. ويبدو أن ذلك القطاع تحفزه كراهية القيم الغربية كرهاً عميقاً بحيث يبدي ممثلوه الاستعداد لمواجهة الموت من أجل إلحاق معاناة كبيرة بالأبرياء سعياً لتدمير مجتمعاتنا باسم ما يتصورون أنه صراع بين قيم غير متوافقة.

عندما تغلغلت هذه الحقائق في وعي العالم الديموقراطي، فَقَدَ الإرهابيون معركة مهمة منذ البداية. فقد واجهوا في أميركا شعباً موحّداً مصمّماً على استئصال شر الإرهاب. وفي داخل التحالف الغربي، انتهى ـ لفترة مؤقتة على الأقل ـ الجدال الدائر بشأن ما إذا كان لا يزال هناك غرضاً مشتركاً في عالم ما بعد الحرب الباردة. فالديموقراطيات الغربية ـ في رد فعلها الأول على الأقل ـ أصبحت تدرك أن الهجوم على الولايات المتحدة يظهر أيضاً قابلية تعرض مجتمعاتها للهجوم، وربما بصورة أكبر.

في «دبلوماسية الائتلاف» التي تلت، اتضح أن الدول الرئيسية في أوروبا تفضل الاتصال المباشر بواشنطن على دور الوسيط الذي تلعبه مؤسسات أوروبا الموحدة. فإذا أرادت أوروبا ألا تصبح مهمّشة، يجب أن يكون للعودة إلى دبلوماسية التحالف الأولوية على التشديد على تميّز أوروبا عن الولايات المتحدة. وفي مسألة الإرهاب، تراجعت المؤسسات الأوروبية إلى المركز الثاني أمام العلاقات الأكثر تقليدية بين دول شمال الأطلسي. وفي أول رد فعل على الهجوم على الولايات المتحدة، أدرك الزعماء الأوروبيون أن نفوذهم في الاستراتيجية والدبلوماسية يتوقّف على التعاون مع واشنطن أكثر بكثير من تحدي السياسات الأميركية ـ وتلك مهمة سهّلتها دبلوماسية الائتلاف التي انتهجتها إدارة بوش.

لا تستلزم دبلوماسية الائتلاف العداء الأميركي للكيان الأوروبي

المستقل. بل على العكس من ذلك، فقد أنشأت دبلوماسية الأطلسي الجديدة أساساً لعلاقة بنّاءة أكثر بين أميركا وأوروبا. وقد لجأ الزعماء الأوروبيون إلى السياسات الوطنية، اعترافاً منهم بأن المؤسسات الأوروبية لم تصبح بعد مؤهّلة للعب دور استراتيجي عالمي، انتهج زعماء أوروبا سياسة وطنية للتشديد على وحدة الأهداف والقيم بين أوروبا والولايات المتحدة بشأن مسألة الإرهاب، لكنهم وضعوا في أثناء ذلك الأساس الذي تقوم عليه المرحلة التالية للتكامل الأوروبي في جو بنّاء أكثر.

احتل رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير موضع الصدارة في وضع الإطار الأخلاقي والسياسي للتعاون الأطلسي بشأن الإرهاب. لكن من الواضح أيضاً أنه كان يتطلع إلى غايات بعيدة الأمد: أن يظهر للولايات المتحدة التصور البريطاني الذي تقوم عليه الوحدة الأطلسية وأن يستخدم تأثير هذه السياسات على واشنطن للمشاركة في المرحلة الأخيرة من التكامل الأوروبي. وقد انتهج المستشار الألماني غيرهارد شرودر سياسة موازية. وفي الجو الجديد الذي تطوّعت أوروبا للمشاركة العسكرية فيه، وأحياناً بما يتجاوز ما طلبته الولايات المتحدة أو ما ستستخدمه على الفور، أعطيت العلاقة عبر الأطلسي اتجاهاً جديداً وبنّاء أكثر ـ خلال المرحلة الأولى من الحملة ضد الإرهاب على الأقل. ولهذا السبب طبّق الحلفاء الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على الفور الفقرة الخامسة من معاهدة الحلف الداعية إلى الدفاع الجماعي عن النفس ـ وهي فقرة لم يُلجأ إليها قط خلال السنوات الخمسين من وجود حلف شمال الأطلسي.

تضامن حليفانا الآسيويان، اليابان وكوريا، معنا بحزم وسرعة مماثلين، باعتبارهما دولتين ديموقراطيتين وصناعيتين.

لكن الائتلاف امتد أبعد بكثير من إطار الحرب الباردة. فالهند يمكن أن تخسر الكثير إذ لم تسلك مساراً مشتركاً مع الولايات المتحدة، إذ إنها تشعر بتهديد عميق إن انتشرت الأصولية الإسلامية إلى سكّانها المسلمين، وهي ثاني أكبر دولة إسلامية في العالم. ونظراً لمجاورة روسيا للأقاليم الجنوبية

الإسلامية، فقد وجدت أن لها مصلحة مشتركة، وكذلك الحال بالنسبة للصين فيما يتعلّق بأقاليمها الغربية. وللصين حافز إضافي لإنهاء الإرهاب العالمي قبل الألعاب الأولمبية المقررة سنة 2008 في بيجنغ. ومن المثير للتناقض الظاهري أن الإرهاب استحضر نوعاً من المجتمع العالمي الذي غاب عن دعاة النظام العالمي عندما استند ذلك إلى المفهوم الفلسفي المجرّد.

كانت المواقف أكثر غموضاً بالطبع في العالم الإسلامي. فقد اضطرت كثير من الدول الإسلامية العلمانية إلى عدم الإعلان عن دعمها للولايات المتحدة بسبب الرأي العام، مع أنها تشعر بقلق شديد من الأصولية، وربما تعاطفت قلة منها مع جوانب من الأجندة الإرهابية. وقد ساعد الموقف الأميركي المتفهّم تجاه الأصدقاء التقليديين للولايات المتحدة والغرب، مثل المملكة العربية السعودية ومصر، في توسيع الائتلاف في العالم العربي.

أثناء بناء هذا الائتلاف، قاومت إدارة بوش في أعقاب الهجمات على التراب الأميركي، المقولات التي تحثّ على اتخاذ إجراء عسكري فوري ضد المراكز الإرهابية المعروفة. وبدلاً من ذلك، شكّل وزير الخارجية كولن باول بمهارة ائتلافاً عالميًّا يضفي الشرعية على استخدام القوة العسكرية ضد أفغانستان، الدولة التي توفر الملاذ الآمن لأسوأ رموز الإرهاب الدولي، أسامة بن لادن. وحدّد الهدف بالقضاء على الإرهاب المدعوم من قبل الدول. وقد سمحت الحرب الجديدة بوضع تعريف واضح للغاية الإستراتيجية.

الإرهابيون قساة لا يعرفون الرحمة، لكنهم ليسوا كُثُر. وهم لا يسيطرون على أي منطقة بشكل دائم. وإذا ما ضُيّق الخناق على نشاطاتهم من قبل القوات الأمنية والأجهزة الإدارية لضحاياهم المحتملين ـ إذا لم تؤوِهم أي دولة ـ فسوف يصبحون خارجين على القانون ويضطرون بشكل متزايد إلى تخصيص جهودهم للحفاظ على بقائهم. وإذا ما حاولوا الاستيلاء على قسم من بلد ما، مثلما حدث إلى حد ما في أفغانستان، يمكن إلحاق الهزيمة بهم بعمليات عسكرية. لذلك فإن إلغاء الملاذات الآمنة من الأمور الرئيسية في الاستراتيجية المضادة للإرهاب.

تأتي هذه الملاذات الآمنة من عدة طرق. ففي بعض البلدان يمنع التشريع المحلي أو القيود الدستورية التحرك ما لم يقوموا بأعمال إجرامية، أو يحظر إرسال الاستخبارات المحلية في الظاهر إلى دول أخرى ـ كما كان الحال في ألمانيا وفي الولايات المتحدة إلى حد ما. وقد اتخذت تدابير تصحيحية فيما يتعلّق بهذه الحالات في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر.

غير أن الغالبية العظمى للملاذات الآمنة توجد حيث تغلق الحكومة عينيها لأنها تتعاطف مع بعض أهداف الإرهابيين على الأقل ـ كما في أفغانستان والصومال، وباكستان قبل أن تغير مسارها بعد أن كانت تدعم طالبان في الأصل. بل إن البلدان الصديقة في الظاهر التي تتعاون مع الولايات المتحدة في الإستراتيجية العامة أجرت مقايضة ضمنية مع الإرهابيين، طالما أن النشاطات الإرهابية لم تكن موجّهة ضد الحكومة المضيفة.

لقد سعى الائتلاف المناهض للإرهاب الذي شكلته الولايات المتحدة إلى كسر هذه العلاقة. فكثير من الدول المضيفة كانت تعرف أكثر مما هي مستعدة للإبلاغ عنه قبل 11 أيلول/سبتمبر. وقد وضعت الحوافز من أجل مشاركة الاستخبارات وتحسّن التعاون الأمني المصمّم لقطع تدفق الأموال والتضييق على اتصالات الإرهابيين والضغط على البلدان التي توفر الملاذات الآمنة، بما في ذلك الضغط العسكري في الحالات القصوى.

رغم أن القضاء على بن لادن وشبكته وشركاته كقوة موحدة كان إنجازاً مهمًا، إلا أنه الاشتباك الافتتاحي في حملة عالمية مستمرة.

حلف الأطلسي والعراق

عندما تجاوز هدف المسعى الأميركي القضاء على المجموعات الإرهابية المحدّدة في بلد محدد إلى القضاء على إمكانية توزيع أسلحة الدمار الشامل، بدأ الإجماع داخل الائتلاف يضعف، بل يتفكّك في بعض جوانبه. فخلال أشهر من الإجماع شبه التام فيما يتعلّق بعملية أفغانستان،

أثارت دعوة رئاسية إلى الحرب درجة غير مسبوقة من الحدّة. ومن الملاحظ أن قليلاً من عاصفة رفض تعليق الرئيس بوش بشأن «محور الشر» في خطابه عن حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني/يناير، 2002، عند إشارته إلى كوريا الشمالية وإيران والعراق وامتلاكها أسلحة دمار شامل، يتوجّه إلى مضمون الكلام. فالنقد يتركّز على الدوافع: انتخابات الكونغرس الوشيكة (صدر عن وزير الخارجية البريطاني)، والإمبريالية الأميركية (مفوّض السياسة الخارجية في المفوضية الأوروبية)، والاتجاه نحو الانعزالية الأميركية وسياسة الهيمنة (الصحف الألمانية الكبرى).

مع ذلك، أثار الرئيس بوش مسألة مركزية بالنسبة إلى الأمن الدولي: الترابط بين المنظمات الإرهابية الكبيرة الفتّاكة وحسنة التنظيم (مثل القاعدة) وبين الدول التي استخدمت الإرهاب ودعمته (مثل كوريا الشمالية وإيران) والدول التي طورت أسلحة الدمار الشامل (واستخدمتها، كما في حالة العراق). لقد امتنعت الولايات المتحدة وحلفاؤها عن التحرّك العسكري، قبل 11 أيلول/سبتمبر، حتى وقوع هجمات إرهابية بالفعل. وقد انتهجت سياسة الضوابط من خلال مبدأ الردع الذي طبّق على أسلحة الدمار الشامل في أيدي القوى الكبرى: التوقع بأن يتجنب القادة العقلانيون الأفعال التي تقود إلى دمارهم. لكن عندما تصبح مثل هذه الأسلحة بمتناول زعماء لا تقيّدهم المؤسسات المحلية أو الرأي العام، زعماء استخدموها ضد جيرانهم وشعبهم (مثل العراق)، أو زعماء جعلوا في بعض الأحيان من الاغتيال المنهجي جزءاً من سياستهم وضحوا بحياة الآلاف بسبب المجاعة (كما في كوريا الجنوبية)، أو دعموا المجموعات الإرهابية الشريرة أو محتجزي الرهائن (كما في إيران)، وإذا ما نفذت الهجمات عن طريق الانتحاريين، عندئذ ربما لا تنفع هذه الضوابط. وعندما يكون الاستخدام السري والارتباط بالإرهابيين ممكناً على الدوام يجب التفكير باتخاذ إجراءات وقائية.

لا شك في أنه يجب التعامل مع الدول الثلاث التي ذكرها الرئيس بوش بوسائل تتناسب مع أوضاعها الخاصة. فالعراق يشكل التحدي الأكثر إلحاحاً، وتتطلب إيران السياسة الأكثر تعقيداً، وكوريا الشمالية تشبه العراق على

الصعيد الداخلي، لكنها في السنوات الأخيرة بدت أحياناً كأنها تتلمّس نهجاً جديداً. إن مجال الدبلوماسية مع العراق هو الأضيق، ويؤمل في أن يكون الأرحب مع إيران. ولذلك أشار الرئيس بوش ووزير الخارجية كولن باول إلى عدم وجود نية للتعامل مع إيران وكوريا الشمالية بوسائل عسكرية. لكن محك أي سياسة سيكون في النهاية درجة التمكّن من السيطرة على المخاطر التي تتهدد الأمن العالمي نتيجة امتلاك أنظمة خطيرة لأسلحة الدمار الشامل.

إن الحلف الأطلسي، الذي كان الحجر الأساس للسياسة الخارجية لأعضائه لمدة جيل كامل، لم يعد بوسعه تجنّب هذه المسألة. فالجدال يعكس في أحد مستوياته الاختلافات الجوهرية في التجربة التاريخية. فأميركا لم تشهد قط ـ منذ حرب 1812 على الأقل ـ تهديداً مباشراً لأراضيها. والدول الأوروبية ـ ربما باستثناء بريطانيا ـ عانت الدمار بشكل دوري على يد جيرانها لمدة 1000 سنة. لذلك شكلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر صدمة للرأي العام الأميركي أعظم بكثير من صدمة الأوروبيين. ولطالما سعى الأميركيون إلى التغلّب على التحدي، متى تم تحديده، بطريقة حاسمة، أما المجتمعات الأوروبية فنادراً ما كانت تملك الموارد للقيام بذلك وكان لديها ميل صقله التاريخ، للسعي إلى إدارة المشاكل بدلاً من حلها.

وثمة سبب آخر للإحساس بالمرارة بعد وقت قليل من استعادة وحدة الحلفاء في الظاهر يكمن في السياسة الأوروبية المحلية. فقد تشكلت معتقدات الرئيس بوش الثقافية وفقاً للجانب المحافظ من الطيف السياسي الأميركي، كما أنه انتخب بناء على اعتناقه هذه المبادىء. وترجم ذلك في السياسة الخارجية إلى التزام ثابت بالأمن القومي ورعاية الصلات القائمة مع الحلفاء التقليديين والتشديد على المصلحة الوطنية، وهو ما فسّره البعض بأنه انتقال إلى أحادية الجانب.

بالمقابل، فإن الحكومات الأوروبية يسار الوسط، بعد انتقالها نحو السياسات الخاضعة لتوجّهات السوق في الشؤون المحلية، تخضع لضغط من الأجنحة اليسارية للحفاظ على المبادىء اليسارية المألوفة، في السياسة

الخارجية على الأقل. وتشمل هذه معارضة أي تغيير في التوازن النووي القائم (إلا لخفضه)، والريبة من النفقات والأغراض العسكرية الأميركية. وتقليص الميزانيات الأمنية الأوروبية، والتشديد على ما يُسمى بالمسائل «اليسيرة» مثل البيئة.

اكتُسبت الخبرة السياسة التكوينية للزعماء الأوروبيين أثناء فترة الاحتجاجات المضادة للحرب الفيتنامية في السبعينيات والتظاهرات المعادية للصواريخ في الثمانينيات، فيما الخبرة السياسية التكوينية للأعضاء الرئيسيين في الإدارة الأميركية اكتُسبت في حقبة ريغان الرافضة لتلك المواقف. لذلك كان صراع المفاهيم محتوماً.

ويعمل تغيّر الأجيال بمثابة عامل مساهم في المرارة التي تطورّت بعد وقت قليل من التضامن الاستثنائي. لقد اكتُسبت الخبرة التكوينية للجيل الأول من الزعماء الأوروبيين في حلف الأطلسي عندما كانت أوروبا مركز الشؤون العالمية، مع أنهم كانوا يقودون بلداناً أضعفتها الحرب وأفقرتها. وكانوا يدركون أن خيارهم النهائي هو بين الحلف أو شكل من أشكال الحياد. لا يوجد مثل هذه الإجماع بشأن الخطر المحدق اليوم. ومن ثم فإن الهجوم على أميركا باعتبارها ميّالة للعنف وأحادية التوجه وغير متوازنة عاطفيًا - وهي شعارات المعارضة أثناء الحرب الباردة - أصبح الزاد القياسي للمثقفين ووسائل الإعلام، ولا تقاومه الحكومات إلا بشكل ضعيف، هذا إن قاومته. ويحثُّ تعليق وسائل الإعلام المفضل بشأن الولايات المتحدة الحكومات على بناء سياستها على «تشجيع» الأعضاء المعتدلين في الإدارة الأميركية والذين يفترض أنهم متعاطفون، كما لو أن الإدارة الأميركية حكومة ثورية يتهددها خطر الخروج عن السيطرة.

تعزّز هذا الاتجاه لأن إنشاء الاتحاد الأوروبي هو الشغل الشاغل للحكومات الأوروبية في السياسة الأوروبية منذ أكثر من عقد من الزمن - وهو مهمة تاريخية استُبعدت عنها الولايات المتحدة بحكم التعريف. وقد أصبحت الهوية الأوروبية بالنسبة لكثير من الزعماء الأوروبيين تُنشد في

التميز عن أميركا ومعارضتها بشكل متكرر. فأوروبا تركّز على الترتيبات القانونية والبيروقراطية والدستورية التي ينطوي عليها دمج أكثر من عشرين أمة ذات تواريخ ولغات، وأحياناً، ثقافات واسعة الاختلاف، في حين أن الولايات المتحدة تحتفل بالطبيعة الاستثنائية لمؤسساتها القائمة وتعلن أنها تنطبق على سائر العالم.

وتزيد الفجوة الواسعة في القوة العسكرية بين أوروبا وأميركا من تعقيد الاختلاف في وجهتي نظرهما. فليس هناك سابقة للهيمنة العسكرية التي حققتها الولايات المتحدة على بقية دول العالم. ولا يوجد الآن ـ ولا في المستقبل المنظور ـ أي بلد أو مجموعة من البلدان قادرة على تشكيل تحدٍّ عسكري للولايات المتحدة. ويغري هذا الوضع الخصوم بتحدي الولايات المتحدة على مستوى يتجاوز التحدي التقليدي، مثل الإرهاب. وتخشى بعض الأمم الصديقة من أن الولايات المتحدة القادرة على فرض أولوياتها، سوف تفعل ذلك في كل حالة عن طريق اللجوء الصريح إلى القوّة. ويعزّز هذه الاتجاهات إظهار الأميركيين بين الحين والآخر إعجابهم بوضعهم كقوة عظمى وحيدة والهيمنة الأميركية.

إن الاختلافات أمر محتوم. لكنها يجب أن تشجع القادة في جانبي الأطلسي على تذكّر أهمية الشراكة المستمرة لكل الديموقراطيات في عالم متزايد الاضطراب. وتدين الولايات المتحدة لشركائها في الائتلاف بتقديم بعض التنبيهات إلى الخيارات العسكرية التي تدرسها والنتيجة السياسية التي تنشدها. وعلى القادة المتحالفين، إذا أرادوا الحفاظ على علاقة تقليدية أساسية، أن يواجهوا الصورة الكاريكاتورية لأميركا كعملاق متغطرس ميّال إلى العنف. إنهم يعرفون ـ أو يجدر بهم أن يعرفوا ـ أن القادة الأميركيين المتبصّرين يدركون أن فرض نظام دولي بالإكراه يتعارض مع طبيعة أمة موضوعتها التاريخية السائدة مناهضة الإمبريالية والمسحة الانعزالية حاضرة فيها على الدوام. ولا يمكن أن يكون في مصلحة أميركا على المدى الطويل تحويل كل مسألة إلى اختبار للقوة، لأن مثل هذا المسار يخلق الحوافز عند البلدان الأخرى لكي تتحد ضد أميركا ـ ويظهر التاريخ أن

الإمبراطوريات تنهار من الداخل عادة عندما تصبح كل مشكلة محليةً ويبدأ الإنهاك النفسي والمادي.

قدمت الولايات المتحدة تعريفاً للمخاطر التي يشكلها العراق والبلدان المشابهة: امتلاك أسلحة الدمار الشامل من قبل حكومات أثبتت رغبتها في استخدامها، وأشهرت عداءها لأميركا أو حلفائها، ولا تكبحها المؤسسات المحلية. هل يرفض حلفاؤنا التعريف الأميركي للمخاطر؟ أم هل يقبلونه لكن يرفضون الوسائل العسكرية للتعامل معه؟ وما هو البديل إذا كانت الوسائل العسكرية مرفوضة؟ إذا كان «الاشتباك» يعرّف بتعابير نفسية - تهدئة الخصم - فإنه يصبح مرادفاً للاسترضاء. وما هي التغييرات التي حققها الاشتباك في العراق؟ وما الفوائد التي جنتها بريطانيا من زيارة وزير خارجيتها إلى طهران؟ وبأي طريقة أصلحت المهمة الذليلة التي قام بها وفد من الاتحاد الأوروبي في بيونغ يانغ من سلوك بيونغ يانغ تجاه سيول أو بقية العالم - وهي إيماءة ابتعاد عن تصريحات بوش التي اعتبرت متشدّدة جدًّا في أوروبا.

يطرح منتقدو أميركا عموماً بناء الأمة كبديل للانشغال الأميركي المزعوم بالوسائل العسكرية. لكن إذا سلمنا بصحة هذه المقدّمة المنطقية، فإن أكثر السياسات نجاحاً لبناء الأمة وتخفيف حدة الفقر تتطلب سلّماً زمنياً غير ذي صلة بالمشكلة الفورية للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل الراهنة التي تمتلكها الدول الإرهابية المحتملة. ويمكن بالفعل دعم الاقتراح بأن بناء الأمة لا يصبح ذا صلة إلا بعد تغيير النظام الإرهابي، كما حدث مع طالبان وربما العراق، لكنه يكون مستحيلاً أو غير مثمر قبل ذلك.

إن البديل الرئيسي الملموس لنهج إدارة بوش - وبخاصة فيما يتعلّق بالعراق - هو إعداد مخطط تفتيش للكشف عن أسلحة الدمار الشامل. لكن لا يوجد الآن أي مخطط يمكن أن يُصلح ولو بشكل طفيف إخفاق نظم التفتيش السابقة التي فشلت في الكشف عن برنامج الأسلحة النووية العراقية قبل حرب الخليج ولم تتمكن بعد الحرب من العثور على معظم مرافق الأسلحة البيولوجية العراقية.

كل ذلك منح مشكلة العراق أولوية عالية. والمشكلة هي جغرافية سياسية في جوهرها. فسياسة العراق معادية بشدّة للولايات المتحدة. وهو يمتلك مخزونات متنامية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية التي استعملها صدام في الحرب ضد إيران وضد شعبه. وهو يعمل على تطوير قدرة نووية. وإذا ما بقيت هذه القدرات سليمة، يمكن أن تستخدم بمرور الوقت في أعمال إرهابية أو لإشعال اضطراب إقليمي أو دولي جديد.

لكن لكي يُدرس خيار الإطاحة بصدام حسين بشكل جدي، يجب الوفاء أولاً بثلاثة شروط مسبقة: (أ) وضع خطة عسكرية سريعة وحاسمة، (ب) الاتفاق المسبق على نوع البنية السياسية التي ستخلف صدام حسين، (ج) دعم البلدان الرئيسية اللازمة لتنفيذ الخطة العسكرية أو القبول بها.

لا يمكن أن تكون العملية المضادة لصدام حسين طويلة. فإن طالت، يمكن أن تتحول إلى معركة للغرب على الإسلام. كما أنها سوف تمكّن صدام حسين أيضاً من محاولة توريط إسرائيل بشن هجمات عليها - ربما باستخدام أسلحة كيميائية وبيولوجية - لزرع بذور التشوّش داخل العالم الإسلامي. كما أن الحرب الطويلة تزيد من صعوبة الإبقاء على حلفاء وبلدان مثل الاتحاد السوفياتي والصين وعدم النأي بأنفسهم بشكل رسمي عن حرب يرجّح ألا يشتركوا فيها لكنهم لا يعارضونها بشدة.

لذا قبل المضي إلى المواجهة مع العراق، ينبغي على إدارة بوش أن تتفحّص الاستراتيجية العسكرية التي تنطوي عليها. من غير المرجح أن تكون هناك حاجة إلى قوات بحجم تلك التي حشدت لحرب الخليج قبل نحو عقد من الزمن. وفي الوقت نفسه، من الخطر الاعتماد على ائتلاف للقوة الجوية الأميركية والمعارضة المحلية وحدهما. لا شك أن الأسلحة الدقيقة الموجودة حاليًا لم تكن حاضرة أثناء حرب الخليج بالكميات التي هي عليها الآن، كما أن منطقتي الحظر الجوي سوف تعيقان تحرّكات القوات العراقية. ويمكن تقويتهما بتحويلهما إلى منطقتين تحظر فيهما حركة فئات محدّدة من الأسلحة.

ومع ذلك، لا يمكننا الرهان بالأمن القومي الأميركي بأكمله، أو بمعظمه، على قوات المعارضة المحلية غير الموجودة بعد، والتي لم تختبر قدراتها القتالية. ربما تنهار القوات العراقية بعد المواجهة الأولى، كما يرى البعض، لكن احتمال حدوث ذلك يزداد كثيراً إذا كانت القوة العسكرية الأميركية الصريحة متواجدة على الأرض بقوات كاسحة.

الشرط المسبق الثاني للحملة العسكرية الأميركية على العراق هو تحديد النتيجة السياسية. يمكن على الأرجح المحافظة على استمرار المعارضة المحلية من قبل الأقلية الكردية في الشمال والأقلية الشيعية في الجنوب. لكن إن كنا نريد إشراك الغالبية السنية، التي تسيطر الآن على العراق، في الإطاحة بصدام حسين، علينا أن نوضح بشكل جلي إن تفكيك العراق ليس هدف السياسة الأميركية. ويكتسي ذلك أهمية متزايدة لأن العملية العسكرية في العراق تقتضي دعم تركيا وقبول المملكة العربية السعودية ودول الخليج. ومن غير المرجح أن يتعاون أي منها إذا ما أدركت من قبل أن الحصيلة المحتملة قد تكون دولة كردية مستقلة في الشمال ودولة شيعية في الجنوب. فالدولة الكردية سوف تلهب حماسة الأقلية الكردية في تركيا، والدولة الشيعية في الجنوب قد تهدد منطقة الظهران في المملكة العربية السعودية وربما تمنح إيران قاعدة جديدة للسعي إلى الهيمنة على منطقة الخليج. لذا يجب توقع بنية فيدرالية لعراق موحد. وعلى أي حال، ينبغي الوصول إلى فكرة واضحة عن النتيجة المقترحة قبل الشروع بالعمليات العسكرية.

إن إقامة ائتلاف ملائم لمثل هذا المسعى وإيجاد قواعد لنشر القوات الأميركية الضرورية سيكون صعباً. ومن المرجح أن يفصل هذا المسعى أعضاء الائتلاف الذين انضموا لكي يكون لديهم القدرة على ممارسة الفيتو على الإجراءات الأميركية عن الأعضاء الراغبين في اتباع استراتيجية طويلة الأمد. مع ذلك، فإن الدبلوماسية البارعة التي صاغت المرحلة الأولى من الحملة المضادة للإرهاب سيكون لديها الكثير مما تبني عليه. فليس هناك

أصدقاء لصدام حسين في منطقة الخليج. ولن تتخلّى بريطانيا بسهولة عن دورها المحوري، استناداً إلى علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة، الذي كسبته في تطوّر الأزمة. وينطبق الأمر نفسه على روسيا والصين واليابان. لذلك تحظى السياسة الأميركية الحازمة بحرية حركة أكبر مما هو مفترض عموماً.

ثمة حاجة إلى تحضير الأساس دبلوماسيًا بعناية كبيرة. فالولايات المتحدة لا يمكنها أن تجعل القضايا التي تؤثّر على جوهر أمنها القومي متوقّفة بشكل كامل على إجماع الدول الأخرى، لكن يجب عليها أيضاً ألا تشرع في أعمال تؤثر على المصالح الجوهرية للمجتمعات الأخرى دون أن تبذل جهوداً كبرى للتوصل إلى تفاهم حتى عندما يتعذر الوصول إلى إجماع. فعلينا باعتبارنا أقوى دولة في العالم، ألا نسند حقنا بالقيادة إلى الهيمنة، كما أشرت في مكان آخر من هذا الكتاب.

في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر، أنشىء ائتلاف عالمي على الفرضية بأن أعضاء الائتلاف العالمي أحرار في اختيار درجة مشاركتهم. وقد عملت إدارة الائتلاف حسب الطلب بشكل جيد عندما كانت العضوية تتطلب أكثر بقليل من التأكيد على معارضة الإرهاب من حيث المبدأ. ويتوقّف استمرار منفعتها في حالة العراق على كيفية تعريف التزامات الائتلاف. هل تسير القافلة على سير الأضعف، أم تستطيع بعض الأجزاء أن تبحر بمفردها؟ في الحالة الأولى، يُحدّد مسعى الائتلاف بشكل تدريجي وفقاً لتسويات القاسم الأصغر المشترك التي قتلت نظام تفتيش الأمم المتحدة في العراق. ويمكن بدلاً من ذلك تصوّر الائتلاف كمجموعة توحّدها أهداف مشتركة لكن تسمح باتخاذ إجراءات مستقلة من قبل أي إجماع يمكن الوصول إليه - أو من قبل الولايات المتحدة بمفردها في الحالة القصوى.

يظهر التوازن بين القيادة الأميركية والإجماع الدولي في تجربة حرب الخليج سنة 1990. فقد أطلق شرارة تلك الحرب عمل عدائي سافر شكل تهديداً للمملكة العربية السعودية التي رأى الرؤساء الأميركيون المتعاقبون

من كلا الحزبين أن أمنها أمر بالغ الأهمية. لذا قرّرت الولايات المتحدة القضاء على مغامرة صدام في الأشهر القليلة المتاحة قبل أن تجعل حرارة الصيف العمليات الأرضية واسعة النطاق مستحيلة. وقد أرسلت مئات الآلاف من القوات الأميركية قبل الشروع بأي محاولة لبناء الائتلاف. ونظراً لأن الولايات المتحدة كانت مستعدة للتحرك بمفردها عند الضرورة، صارت المشاركة في الائتلاف الوسيلة الأكثر فعالية للتأثير في الأحداث.

لا تكمن المسألة إذا في محاولة أميركا فرض نظام دولي، بل إن كان كل عضو في الائتلاف سيملك حق الاعتراض على التصوّرات الجوهرية للأمن. ويجب ألا يغيب عن البال أن تصوّر بلد ما للأحادية هو تصوّر بلد آخر للقيادة. وأن تعريف الإجماع استناداً إلى الاتفاق العام يقود إلى الشلل؛ وتعريف القيادة التي تصرّ على الأحادية في كل مسألة تقود إلى الإمبريالية التي تنهك القوة الإمبريالية على المدى البعيد. والإبحار بين هاتين الحالتين القصويين هو التحدي الذي يواجه السياسة الأميركية والحليفة.

ثمة مجال أوسع لوضع استراتيجية دبلوماسية طويلة المدى، بالنسبة لإيران وكوريا الشمالية. وهي تنطوي على خيار جوهري. فالجدال الدائر بشأن التعامل مع هذين النظامين يركّز بشكل عام على كيفية تشجيع العناصر المعتدلة ضمن البنية القائمة، لاسيما أولئك المحيطون بالرئيس محمد خاتمي في إيران. لكن يمكن إيراد حجة قوية لصالح الرأي القائل إن الصراع الحقيقي يقوم بين الجمهور الذي يتزايد حنكة ودراية والنظام القمعي. إن الحوار مع آيات الله مهم، لكن يجب ألا يصبح أداة لتقوية إمساكهم بزمام الأمور. ويجب ترك مجال للاحتكام إلى التطلّعات الديموقراطية لعامة الجمهور. أما فيما يتعلق بالدبلوماسية المتبعة مع آيات الله، فيجب أن يؤدي هذا الترتيب في وقت ما إلى تبادل الأخذ والعطاء، ولا يجب أن يصبح تمريناً في تحقيق الذات من الناحية النفسية.

كيفما يتم حل مسألة وجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي دول إرهابية، يجب أن يكون الهدف على المدى الأبعد وضع نظام دولي للتعامل

مع المساعي الجديدة التي تقوم بها بلدان إضافية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل أو أسلحة بيولوجية وكيميائية. فبقاء الحياة المتحضّرة يتطلب التعامل مع هذه المشكلة بصورة استباقية، ولا يمكن القيام بذلك بإجراء أميركي أحادي الجانب، وهكذا فإن مسألة الإرهاب تندمج مع التحدي الذي يواجه النظام الدولي.

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

يسير الصراع العربي الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع تحدي الإرهاب ـ ويتصل به بشكل جزئي. وكانت إدارة بوش في أيامها الأولى قد اتخذت موقفاً متحفّظاً مصرّة على أن يضيّق الطرفان خلافاتهما قبل معاودة الوساطة الأميركية لقناعتها بأن النشاط الدبلوماسي الأميركي المكثف ساهم في الوصول إلى المأزق واندلاع الانتفاضة سنة 2000. وبعد 11 أيلول/سبتمبر، أعطيت الأولوية للحرب على الإرهاب. لكن مع تفاقم العنف في الشرق الأوسط، عادت الإدارة الأميركية إلى الانهماك في العملية الدبلوماسية في نيسان/أبريل 2002.

لقيت عودة الدبلوماسية الأميركية النشطة إلى الشرق الأوسط ترحيباً يشوبه مزيج من الأمل والخوف. الأمل لأن احتدام الطرفين بدأ يستسلم للإنهاك. والخوف لأن كلا الطرفين يعلمان أن مواقفهما المعلنة متنافرة في الجوهر. فحلم الإسرائيليين الخفي هو إضفاء الشرعية على الوضع الراهن. وهدف الفلسطينيين هو فرض الشروط التي تعيد إسرائيل إلى حدود 1967 على الأقل، وربما إلى الحدود المقترحة في الأمم المتحدة سنة 1947، وهو ما قد يلحق الدمار التام بالدولة اليهودية.

أخذ كثير ممن ينتقدون السياسة الخارجية الأميركية عامة (ويعدون من بين خطاياها تغافلها عن نصحهم) ينضمون إلى الدعوة الواسعة لكي تلعب واشنطن دوراً مهيمناً. وقد أعطيت هذه المناشدات زخماً جديداً بمبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي تدعو إلى تطبيع العلاقات بين العالم العربي وإسرائيل إذا انسحبت إسرائيل إلى حدود سنة 1967. وفي

الوقت نفسه، ينبع شبه الإجماع في أوروبا والعالم العربي على الحضّ على التدخّل الأميركي من الأمل بأن تفرض الولايات المتحدة في النهاية تسوية على إسرائيل مماثلة في الجوهر لخطة الأمير عبد الله.

لقد كانت الدبلوماسية الأميركية في السنوات الثلاثين الماضية عاملاً مساعداً لكل التقدم الذي طرأ في عملية السلام. لكن من السهل المبالغة في تقدير ما هو ممكن نظراً للسياسة المتفجّرة في المنطقة. ففي سنة 2000، ساهمت المحاولة المتهوّرة لتسوية كل المشاكل في مفاوضات واحدة محدودة المدة بكمب ديفيد في اندلاع الحرب الحالية، كما أوضحت في الفصل الخامس.

وفي الظروف الحاضرة، توضح المقارنة بين مواقف الطرفين أن إجراء محاولة أخرى للتوصل إلى حل متفاوض عليه ربما لا تخرج بنتيجة أفضل. فقد قدّم إيهود باراك في كمب ديفيد الخطة الرسمية الوحيدة التي تضعها أي حكومة إسرائيلية. وهي تعرض 90 بالمئة من الأراضي المتنازع عليها (لقد كانت صيغة حساب نسبة التسعين بالمئة معقدة وغامضة إلى حد ما) لكنها تحتفظ بـ70 بالمئة من المستوطنات. بالمقابل، طُلب من الفلسطينيين التنازل عن أي مطالب مستقبلية، بما في ذلك حق العودة إلى إسرائيل ضمن حدود 1948 (رغم أنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى دولة فلسطين). وقد تنصّل رئيس الوزراء أرييل شارون من هذا الاقتراح. وفضّل ياسر عرفات الانتفاضة على القبول به.

جاء الاقتراح الأحدث من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله. ووفقاً لخطوطه العريضة غير الدقيقة، تعود إسرائيل إلى الخطوط الفاصلة كما كانت سنة 1967 مقابل تطبيع العلاقات مع الدول العربية. ويعني ذلك ضمنيًا تخلي إسرائيل عن المستوطنات والسيطرة العربية على القدس القديمة، بما في ذلك الأماكن المقدّسة. ولا تحدّد خطة الأمير عبد الله ما تعنيه بالتطبيع وتصمت بشأن بعض المسائل مثل حق اللاجئين في العودة (رغم أن هذه المسألة ستقدم حتماً في أي مفاوضات فعلية).

وبقدر ما يستحق هذا الانهماك في عملية السلام الترحيب ـ الأول لدولة عربية ليست في صراع وطني مباشر مع إسرائيل ـ فإن شروطه المحدّدة تمثّل إعادة صياغة لموقف أدى إلى المأزق القائم حاليًا. «فحدود» قبل سنة 1967 في فلسطين ـ خلافاً للحدود المصرية أو السورية أو الأردنية مع إسرائيل ـ لم تكن قط حدوداً دولية، بل كانت خط وقف لإطلاق النار أقيم في نهاية حرب 1948. ولم تعترف به أي دولة عربية لمدة 50 عاماً، وإنما قبلته على مضض مؤخراً دول لا تعترف بشرعية دولة إسرائيل. إنني لم أقابل قط رئيس وزراء إسرائيلي أو رئيس أركان يعتبر أن حدود 1967 يمكن الدفاع عنها، لاسيما إذا ترافق ذلك مع التخلي عن الوضع الأمني على طول نهر الأردن. ومرد ذلك أن حدود 1967 تترك ممراً عرضه ثمانية أميال فقط بين حيفا وتل أبيب، وتضع حدود فلسطين على حافة المطار الدولي الوحيد في إسرائيل. كما أن على إسرائيل أن تتخلى عن المستوطنات التي تضم ما يقرب من 200000 مقيم (نحو 4 بالمئة من السكان اليهود)، بمن فيهم الجزء الأكثر تشرباً بالإيديولوجية من السكان. وسيتوجب دفع الكثير منهم بالقوة إلى التخلّي عما يعتبرونه حقًّا توراتيًّا بالأرض.

بالمقابل، تحقّق إسرائيل علاقات دبلوماسية مع جيرانها. لكن في معظم المفاوضات الأخرى، يؤخذ الاعتراف المتبادل بين الأطراف كأمر مسلّم به، ولا يعامل بمثابة تنازل. إن عدم الاعتراف يعني ضمنا في الواقع عدم الوجود القانوني للدولة الأخرى، وهو ما يعادل في سياق الشرق الأوسط، الاحتفاظ بخيار تدميرها. كما أن الاعتراف يمكن سحبه في أي وقت بعد منحه، فقطع العلاقات الدبلوماسية أداة دبلوماسية معترف بها. كما أن التطبيع الرسمي لا ينطوي على الكثير: فاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل الموقعة قبل 23 سنة لم تقدم سوى القليل من ناحية تعزيز العلاقات الاقتصادية أو الثقافية، بخلاف تبادل السفراء الذين نادراً ما يدخلون اللعبة.

وفي حين أن شروط اقتراح الأمير عبد الله لا تمثّل اختراقاً، يمكن أن يكون الانهماك السعودي مهمًّا إذا ما استُخدم للتوصّل إلى وقف لإطلاق

النار وبدء المفاوضات بدون شروط مسبقة من كلا الطرفين. لكن إن كان هدفه النهائي حث الولايات المتحدة على فرض شروطه المحددة، فسوف يؤدي ذلك إلى تقويض أمن إسرائيل واستقرار المنطقة في نهاية المطاف.

لهذا السبب، من المرجّح أن تنتهي إلى مأزق أي مفاوضات تتركز على حدود 1967، فبعد تجارب اتفاق أوسلو وثمانية عشر شهراً من التفجيرات الانتحارية، يعرف الإسرائيليون (كما يجب أن يعرف بقية العالم) أن الانقسام الحقيقي بين الفلسطينيين ليس بين من يريد السلام بالمفهوم الغربي ـ كنقطة يعيش العالم بعدها خالياً من التوترات مع وعي بالتشويه ـ ووهم أقلية صغيرة من القادة الفلسطينيين، وبين من يدعون بالمتطرّفين. بل على العكس من ذلك، الانشقاق الجوهري هو بين من يريدون تدمير إسرائيل بمواصلة الكفاح الحالي وبين من يعتقدون بأن التوصل إلى اتفاق الآن هو استراتيجية أفضل لحشد القوى من أجل المواجهة الأخيرة لاحقاً.

بل حتى لو لم يكن لدى هؤلاء الفلسطينيين والقادة العرب الآخرين الذين يوقعون اتفاقاً «نهائياً» أفكار لاحقة، لا يستطيع أحد أن يضمن ألا يحل محلهم خلفاء أكثر تشدُّداً. فاتفاق السلام لن يهدىء عناد المجموعات أو الدول الراديكالية، وإنما يمكن أن يثيره. وإذا كان لا يمكن الطلب من عرفات، كما يشاع، قبول وقف إطلاق نار دائم كثمن للدخول في المفاوضات لأن خصومه الراديكاليون سيصبح لديهم حق النقض، فلم لا ينطبق الشرط نفسه بعد التوصل إلى تسوية سلمية؟ وهكذا فإن الاختلافات بين التسوية الدائمة والمؤقتة تتعلق بالمعاني أكثر من تعلّقها بالمحتوى. والمسألة الحقيقية هي هل يمكن الوصول إلى فترة من التعايش المشترك ذات مدة كافية تسمح بالاقتراب من مسألة الحدود النهائية بمعزل عن الافتراضات النظرية واستناداً إلى التجربة الفعلية للعيش المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن تقلقل الموقف الإسرائيلي أمر مثير للتناقض الظاهري. فإسرائيل لم تكن قط أقوى مما هي عليه الآن، وفي الوقت نفسه لم تكن أكثر عرضة

للخطر مما هي عليه الآن. وإسرائيل أقوى من الناحية العسكرية من أي خصم عربي محتمل أو من كل الأخصام العرب مجتمعين. وهي قادرة على إلحاق خسائر فادحة بالمجموعات الإرهابية الفلسطينية. لكنها تطورت لتصبح مجتمعاً متقدّماً من الطبقة المتوسطة، والإرهاق الذي تلحقه حرب العصابات بمثل هذا المجتمع يحدث نزفاً من الناحية النفسية. فقد ولّدت الانتفاضة تصلّباً متناقض المشاعر في المجتمع الإسرائيلي. فقبل اتفاق أوسلو، كانت حركة السلام الإسرائيلية تنظر إلى التسوية مع العالم العربي من خلال الطمأنينة النفسية بشكل رئيسي، حيث تقايض الأرض مقابل السلام مع أن البديل الذي يقدّمه العرب قابل للإلغاء. لكن منذ الانتفاضة، لم تعد الغالبية العظمى من الإسرائيليين تؤمن بالتسوية ـ إنهم يريدون النصر وسحق خصومهم العرب.

في الوقت نفسه ثمة يأس متنامٍ بشأن عدم الجدوى الظاهرة لهذا المسعى. فثمة إحساس بالتسليم أخذ ينتشر مع ارتفاع نسبة الإصابات الإسرائيلية مقابل الإصابات بين الفلسطينيين ووجود حدّ معيّن للانتقام الإسرائيلي لا تتسامح الولايات المتحدة وبقية العالم بشأن تجاوزه. ومن ثم بدأت الرغبة في مهاجمة المعذّبين تتوازن بعلامات التعطّش إلى السلام بأي ثمن.

تجد إسرائيل نفسها في مواجهة حرب عصابات كلاسيكية متحرّكة مستمرة منذ جيلين. ولا يكتفي الفلسطينيون بعدم الامتناع عن اللجوء إلى الإرهاب فحسب، بل يمارسون شكلاً متطرّفاً من أشكاله لأن الانتقام الإسرائيلي العنيف والعاطفي والمفرط ـ بالنسبة للمتفرّجين ـ يخدم أغراضهم: إطلاق تدخّل المجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة. وأثناء هذه العملية، تقام ملاذات إسرائيلية تعيق بحكم الواقع قدرة القوى المناهضة للإرهاب على الوصول إلى جذور التحدي الذي يفرضه الفدائيون. وتهدّد تلك العملية بالقضاء تدريجيًا على هامش بقاء إسرائيل، حتى عندما تندب وسائل الإعلام العالمية التجاوزات الإسرائيلية. وهكذا تتعرّض إسرائيل، الممزقة بين الإقرار بالضرورات الإستراتيجية ودفع المقتضيات العاطفية، إلى خطر الانحدار إلى الشلل في نهاية المطاف.

وليس لضمانات حلف الأطلسي أو أميركا أو أي طرف ثالث سوى فائدة هامشية في التغلّب على هذه المشكلة النفسية. فما من أحد يصدّق بشكل جاد أن البلدان الأوروبية يمكن أن تدخل حرباً من أجل إسرائيل، لاسيما في مواجهة تحدّيات يرجّح أن تكون غامضة. وقد يكون الحل الوحيد الممكن الضمانة الأميركية ضد أي غزو من الدول المجاورة. وبصرف النظر عن إثارة الكثير من التساؤلات المحلية في الولايات المتحدة، يحمل ذلك معه الاعتراض الأميركي على الانتقام الإسرائيلي من أي هجوم دون الهجوم الشامل بكل الإمكانات المتاحة، وقد يجعل من أميركا هدفاً في مواجهة حرب عصابات، دون تحسين قدرة القوات الدفاعية الإسرائيلية كثيراً.

لذلك فإن بداية الحكمة هي الإقرار بتعذر الوصول إلى تسوية نهائية في ظل الظروف الراهنة. فبعض الأزمات لا يمكن حلها وإنما إدارتها فقط. والاستحضار الدائم لأهداف لا يمكن تحقيقها سوف يعزّز المناخ العام من انعدام المسؤولية. مع ذلك، قد يكون للوساطة الأقل طموحاً أملاً بتحقيق بعض النجاح إذا ما أصبح الوضع الراهن، دون غيره من الأسباب، غير محتمل من قبل الفلسطينيين أيضاً. لقد قاتلوا بضراوة لصالح النموذج الكلاسيكي للحرب: الفدائي يربح إذا لم يُهزم. ومع ذلك، ربما يتم الاقتراب من نقطة ترهق المجتمع المدني الذي يسعى الفدائيون إلى إقامته. وتلك هي على وجه التحديد الحال بعد أن دمّرت الاجتياحات الإسرائيلية للأرض الفلسطينية البنية التحتية الفلسطينية. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فإن عجزها في المسألة الفلسطينية يهدّد مع الوقت بجنوح سياستها المحلية نحو التطرّف. إن لها نصيباً في تسوية تؤدي إلى التعايش، حتى لو لم تستطع لأسباب محلية تعديل الشروط العربية التاريخية لحل شامل في المراحل الابتدائية.

إذا كانت الولايات المتحدة ستشرك نفسها في مسعى دبلوماسي كبير، يجب أن يكون الرهان واضحاً. هل سيفسر التوسّط في المنطقة بأنه جاء نتيجة للإرهاب، أو أنه محاولة لتشكيل النتيجة استناداً إلى مبادىء أميركية

مألوفة. وهل يكون الدرس المتصور أن 11 أيلول/سبتمبر أجبر في النهاية أميركا على تبني مواقف كانت ترفضها في السابق؟ أم هل ينظر إلى الإرهاب بأنه يعيق الدور الأميركي الإيجابي بدلاً من أن يلهمه؟ وإذا بدأت المفاوضات، هل توفّر الجرأة العسكرية التي أبداها الفلسطينيون في الانتفاضة عذراً لهم لكي يلعبوا الدور البنّاء الذي لعبه أنور السادات بعد النجاحات العربية الابتدائية في حرب 1973؟ أم هل يرى الفلسطينيون أن أميركا في حالة تراجع وأن إسرائيل على شفير الهاوية التي يعمل عرفات بمساعدة وساطة خارجية على دفعها نحوها خطوة خطوة؟ سوف تحدد الإجابات عن هذه الأسئلة فرص التطوّر السلمي في المنطقة، وكذلك فرص حرب أميركا ضد الإرهاب إلى حد كبير.

الفلسطينيون لوحدهم لن يقبلوا أي شيء أقل من مطالبهم القصوى لأنهم يعتقدون بأن لديهم زخم الدعم الدولي، والإسرائيليون لوحدهم لن يقبلوا هذه المطالب لأنهم يخشون على وجودهم. ولا تستطيع الولايات المتحدة جسر الهوة إلا بأن توضح للطرفين أن الهدف الوحيد الممكن هو تسوية يحقق فيها كل منهما أقل من هدفه الأقصى، ولكن أكثر مما يمكن تحقيقه بمواصلة الصراع. وعليها أن تحثّ إسرائيل على الجنوح إلى برنامج سلام وأن تُقنع محاوريها العرب بحدود التنازلات القابلة للتحقيق.

وسعياً لتحقيق هذا الهدف، اقترحت إدارة بوش مؤتمر سلام للشرق الأوسط ذا عضوية واسعة. فعلى مدى الفترات الطويلة، يولّد مرجل الشرق الأوسط فرصة لإحداث اختراق. ويحدث ذلك عادة بعد انفجار يبين للأطراف حاجاتها الضرورية وحدودها ويسمح بتوازن التنازلات بمساعدة من المتفرّجين المهتمين. وربما يربط مؤتمر الشرق الأوسط الذي دعا إليه وزير الخارجية كولن باول المناسبة بالفرصة. لكن لكي يتحقق ذلك، لا يكفي أن تكون الفرصة معلومة، بل يجب أن تعرف حدودها أيضاً.

إن مؤتمراً للشرق الأوسط ذا قاعدة عريضة ليس المنتدى الأنسب للوصول إلى حل شامل، وقد تجنّبت الولايات المتحدة عموماً هذا السبيل لأن

تركيبة مثل هذه المؤتمرات تميل إلى عزل أميركا. فالغالبية العظمى من المشاركين المحتملين في المؤتمر المقترح باستثناء إسرائيل - أي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا والدول العربية المعتدلة - سوف تؤيد تحويرات للخطة السعودية في سعيها للوصول إلى حل شامل. أما الولايات المتحدة فقد دعمت - ولو بفتور - أسلوب التعبير المستخدم في قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى «حدود آمنة». لا تكون حدود 1967 بالضرورة. وهكذا فإن السعي إلى حل شامل ينشىء بالضبط معادلة الولايات المتحدة وإسرائيل مقابل العالم، وهي المعادلة التي يسعى الجهاديون إلى الترويج لها.

والمؤتمر العام ليس أيضاً المنتدى الأفضل للوصول إلى تسوية فيما يتعلّق بالاتفاق الشامل. فسوف تتخذ إسرائيل بشكل انعكاسي موقفاً متصلّباً في وجه المعارضة ذات القاعدة العريضة. ولن يعدّل المشاركون العرب المعتدلون مواقفهم بضغط من زملائهم الراديكاليين. ولذلك حرصت الولايات المتحدة على أن تكون المؤتمرات العامة السابقة مؤتمرات رمزية فحسب. ولذلك انعقد مؤتمر جنيف في السبعينيات بكامل أعضائه في جلسة واحدة فقط، وبعد ذلك جرت في منتديات منفصلة المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقيتين لفصل القوات واتفاقين سياسيين، وتوّجت باتفاق سلام مع مصر. وأفضى مؤتمر مدريد المنعقد سنة 1991 إلى اتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تم التفاوض عليه في أوسلو برعاية نرويجية، دون الإشارة إلى الاجتماع الأصلي.

وفي حين أن الأمير عبد الله يستحق التقدير لإعلانه عن الرغبة في قبول إسرائيل في ظل بعض الشروط، فإن مادة الخطة السعودية أحادية الجانب بشكل فطري. فالمطلوب من إسرائيل التنازل عن الأرض - وهو عمل ملموس لا يمكن إلغاؤه، وتعرض الدول العربية في مقابل ذلك التطبيع والاعتراف، وهما نفسيان ويمكن إلغاؤهما. ولم يعرّف محتوى التطبيع البتة. كما أن الزعماء الفلسطينيين ليسوا في وضع يمكّنهم من عقد اتفاق عام. فما من زعيم فلسطيني يرغب في التخلي عن حق عودة الفلسطينيين إلى

إسرائيل. وذلك ينطوي على خيار اكتساح إسرائيل ديموغرافيًا، أو القضاء عليها.

ثمة رأي رائج يستحضر محادثات كمب ديفيد سنة 2000 التي اقترحت إسرائيل في أثنائها التخلّي عن 90 بالمئة من الضفة الغربية، ومحادثات طابا التي تلت ورفعت تلك النسبة إلى 96 بالمئة، كإثبات على أن الخطة السعودية ليست بعيدة عن الواقع. لكن «اتفاق» طابا كان تلفيقاً غريباً. فقد جرى التفاوض عليه في الأسابيع الأخيرة من رئاسة كلنتون وفيما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك يتجه إلى خسارة انتخابية ساحقة، ويبدو أنه لا يوجد سجل مكتوب لها، ولم تنشر أي خرائط تعكس ما الذي تمثله النسب المئوية.

كان الاقتراح الإسرائيلي - وهو موقف الأقلية ضمن إسرائيل وقد رفضه عرفات - يستند إلى الافتراض بأن التنازلات الكبيرة عن الأرض تغيّر الإطار النفسي وينتج عنها تعايش حقيقي. ولا يمكن إعادة بعثه بعد أشهر من العمليات الانتحارية ولا يمكن أن يحدث، هذا إن حدث، إلا في نهاية فترة طويلة من العيش المشترك.

هل يجب مع ذلك على الولايات المتحدة أو إجماع دولي ما السعي إلى حل شامل، ولو كما يزعم البعض، لإنقاذ إسرائيل من استراتيجية تضاعف أعدائها وتقوّض موقف أميركا في العالم الإسلامي؟ إن فرض الخطة السعودية لن يرضي العالم العربي. ويتوقف كسب الولايات المتحدة الفضل في العالم الإسلامي على مبادراتها الدبلوماسية على تصوّرات الخيارات المتاحة. فأي شيء مفروض ينظر إليه بأنه انتزع نتيجة النضال الإسلامي سوف يشجّع الجماعات الجهادية في كل أنحاء العالم ما قد يجعلها تطالب بتدمير إسرائيل بعد ذلك. ولن يساعد مثل هذا التنازل الظاهر الزعماء العرب المعتدلين، بحيث يكتسب الإسلام الجهادي الزخم ويتراجع موقف الزعماء العرب المعتدلين باطراد. وسوف يضعف حرب أميركا على الإرهاب بشكل خطير.

الفرض سوف يقصم ظهر إسرائيل من الناحية النفسية. فإسرائيل تحت الضغط الأميركي الذي لا يقاوم سوف تنهي فترة الانتفاضة بحدود غير آمنة بعد التخلي عن كل المستوطنات وتقسيم القدس، في حين لا يكون لديها ضمان بتبادل عربي على المدى الطويل. وسوف يحوّل ذلك إسرائيل إلى دولة تابعة لأميركا، وتعتمد كليًّا على الدعم العسكري الأميركي في كل أزمة عن طريق اتفاقية دفاعية (وهي لا تفيد ضد العمليات الانتحارية)؛ وسوف يؤدي ذلك حتماً إلى ثوران في المجتمع الإسرائيلي ما يحطّم إيمانها بالمستقبل (بصرف النظر عما تظهره استطلاعات الرأي في أي لحظة من لحظات اليأس). وهذا بدوره سوف يغري في العالم العربي من يتعاملون مع الاتفاق بمثابة مرحلة مؤقتة على طريق تدمير إسرائيل لكي يزيدوا من ضغوطهم.

إن تأثير أميركا، وتأثير حلفائها الأوروبيين أيضاً - يتعزّز بقدر ما يُفهم أن مبادراتها الدبلوماسية ناتجة عن اختيار حرّ لا بسبب الإرهاب أو أي ضغوط أخرى، مثل الحظر النفطي. ويجب أن تقوم الاستراتيجية الأميركية على المساعدة في إحداث تغيّر في الحسابات التي أوصلت إلى الطريق الحالي المسدود - لا على خطة على الورق تعيد تشكيل الحكمة التقليدية. يجب على الولايات المتحدة أن تلح على استراتيجية تعكس الحقيقة الأساسية بأن التقدم نحو تسوية ما لا يتأتى إلا على مراحل، وأن السعي إلى سلام شامل بشكل مجرّد سوف يضمن حدوث انفجار آخر.

في هذه المرحلة من أزمة الشرق الأوسط، يكمن التحدي الأساسي في وضع إطار للتعايش بين الفريقين. وعندئذ فقط يمكن التعامل مع المشاكل الطويلة الأجل للسلام والحدود النهائية بطريقة حقيقية. على الدول العربية المعتدلة أن تدرك أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحقيق مطالبها القصوى لكنها ستبذل قصارى جهدها لتحقيق أكثر مما يأملون به بدون الوساطة الأميركية. وعلى إسرائيل بأن تقبل أن الوضع الراهن لا يمكن الحفاظ عليه.

إن السعي إلى تسوية شاملة يعادل المأزق المطوّل الذي تحاول فيه

إسرائيل اليائسة إضعاف جيرانها العرب لدرجة تصبح معها شروط الصراع غير ذات صلة، ويحاول فيه الإرهابيون العرب إضعاف التماسك الإسرائيلي. وفيما تترك أبواب التوصّل إلى اتفاق شامل نهائي مفتوحة، يكون العمل على تحقيق التعايش السلمي هو الإستراتيجية الممكنة في هذه المرحلة، على أن يأتي السلام الشامل في المرحلة التالية بعد فترة زمنية محددة، تنشأ في أثنائها ظروف جديدة عند كلا الطرفين.

وبشكل مجمل، يجب أن تحمل هذه الاتفاقية المؤقّتة معها دولة فلسطينية على أراضٍ أكبر بكثير مما تسيطر عليه السلطة الفلسطينية الحالية ـ رغم أنها دون حدود 1967 ـ وتكون متواصلة وموحّدة ما يزيل كثيراً من نقاط التفتيش الإسرائيلية المهينة لكرامة الفلسطينيين واحترامهم لذاتهم. ويجب أن تضع حدّاً للاستيطان الإسرائيلي الجديد مع تخيير المستوطنات القائمة إما بالإخلاء وإما بالبقاء تحت الحكم الفلسطيني. وهذا هو أكثر ما يمكن أن تتنازل عنه إسرائيل في الظروف الحالية، وسوف يكون خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة إلى الفلسطينيين. أما بالنسبة للمنطقة الواقعة بين حدود الدولة الفلسطينية وحدود 1967، فإن تحويلها إلى منطقة دارئة ذات وضعية خاصة يستحق الدرس والاستقصاء.

بالمقابل، يتعين على الفلسطينيين أن يوقفوا إعلامهم المعادي ويتخلوا عن القواعد الإرهابية وينهوا الهجمات الإرهابية على المناطق الإسرائيلية. ولتحقيق ذلك، يتعين على السلطة الفلسطينية أن تعيد تشكيل نفسها بطريقة تُشيع الثقة بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وإنشاء دولة تعمل على أسس ديموقراطية وتمثيلية.

إن مثل هذا الاتفاق المؤقت هو الحصيلة الوحيدة الممكنة التي تحظى بفرصة التفاوض عليها بسرعة نسبية والصمود بعض الوقت. إنه يحتوي على تنازلات متوازنة ويوفّر إطاراً يمكن من خلاله اختبار التعايش، كما يمكن أن ينشأ عنه اتفاق شامل.

وهكذا يمكن أن يلعب المؤتمر المقترح دوراً مفيداً إذا ما تبنّى تقسيم العمل:

● تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط الرئيسي في التفاوض على اتفاق مؤقت يدعمه إعلان عام عن أغراض الأهداف الشاملة، ويوفر صلة الوصل بين تسوية مؤقتة وتسوية شاملة. ويمكن أن يساهم حلفاؤنا الأوروبيون بتعليق الخطط الكثيرة التي يسعون من خلالها إلى تحسين موقف العالم العربي، لكنها في الواقع تجعل ذلك العالم أكثر راديكالية عن طريق رفع التوقّعات غير القابلة للتحقيق.

● نظراً لأن انعدام الثقة بين الطرفين كبير جدّاً، لن تقبل إسرائيل كلمة السلطة الفلسطينية القائمة. لكن بما أن من غير المناسب لإسرائيل تسمية الزعماء الذين تتفاوض معهم، يجب أن يصبح عرفات مسؤولية الدول العربية المشاركة في المؤتمر. عليها أن تضمن التزامات السلطة الفلسطينية وأن تسهّل المفاوضات.

● تستطيع أوروبا والأمم المتحدة، مدعومين من قبل الولايات المتحدة، توليد التزام دولي بالمساعدة في إنشاء كيان فلسطيني قابل للعيش، في ظل الاتفاق المؤقت أولاً، وعندما يتم التوصل إلى تسوية دائمة لاحقاً. ويقتضي ذلك الالتزام مستوى من المساعدة لا يمكن أن يكون فعّالاً إلا في سياق مجموعة جديدة من المؤسسات، يستطيع أن يلعب المؤتمر، أو المجموعة الفرعية المتصلة ـ دوراً رئيسيًّا في تأسيسها. ويجب أن تتضمن معايير جذب الدعم الدولي ما تفتقد إليه السلطة الفلسطينية الآن: الالتزام بمجلس تشريعي مسؤول عن تعيين المسؤولين وبنية إدارية تسمو فوق الفساد ومنظومة قانونية.

بهذه الطريقة يمكن أن يساعد المؤتمر في إعادة إنشاء سلطة فلسطينية أكثر قابلية للتنبّؤ بسلوكها وأكثر قدرة على إقامة علاقات تعاون حقيقية. ويمكن أن توفر الحصيلة فترة تجعل من المرجح أن تتّخذ الخطوة النهائية نحو اتفاق شامل في ظروف أقل تلبداً بالكراهية وسفك الدماء ومن قبل قادة غير مثقلين كثيراً بمعارك الماضي.

العلاقات مع روسيا

سرّعت أحداث 11 أيلول/سبتمبر الاتجاهات التي بدأت بالفعل في العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا قبل ذلك التاريخ المشؤوم. ومن المحتمل أن تصبح هذه العلاقة رمزاً لحقبة جديدة بقدر ما كان الانفتاح على الصين بعد سنة 1972. فسلوك الرئيس فلاديمير بوتين قبل 11 أيلول/سبتمبر وبعده يظهر أن الزعيم الأول لروسيا ما بعد الشيوعية بحق يقوم بتكييف سياسات روسيا التاريخية وفقاً للوقائع الدولية الناشئة.

لقد شق ميخائيل غورباتشيف وبوريس يلتسين مسار حياتهما العملية في صراعات الحياة والموت التي تُوِّجت بوصولهما إلى عضوية المكتب السياسي. وقد تربيا في عالم كان الاتحاد السوفياتي يرى نفسه فيه قوّة عظمى مساوية للولايات المتحدة - وفق تصوّره على الأقل. ولأنهما كانا يعتقدان بشكل غريزي أن الاضطراب في روسيا ليس سوى انقطاع وجيز قبل أن تعاود مهمتها العالمية، فقد تذبذبا بين الوقوف كزعيمين لقوة عظمى إلى جانب أميركا وبين المحاولات المتقطعة لانتهاج السياسات السوفياتية التقليدية المستندة إلى المعارضة الإستراتيجية للولايات المتحدة.

بالمقابل، شق بوتين مسيرته في الجهاز الإداري للاستخبارات السوفياتية، ولاحقاً كنائب لعمدة مدينة سان بطرسبرغ. المنصب السابق أعطى أهمية كبيرة لتحليل الوضع لدولي، فيما جعله المنصب اللاحق في مواجهة مشكلات إعادة البناء بعد المرحلة السوفياتية. وعلى غرار سلفيه المباشرين، يسعى بوتين إلى استعادة دور مهم لروسيا، لكنه يدرك، خلافاً لهما، أن تلك عملية طويلة الأمد تتطلب مساراً مختلفاً عن تاريخ روسيا الإمبراطوري السابق.

يمكن فهم بوتين بشكل أفضل في سياق التاريخ الروسي بمقارنته بالأمير ألكسندر غورتشاكوف، الذي أدار السياسة الخارجية الروسية لمدة خمس وعشرين سنة بعد الكارثة الروسية في حرب القرم سنة 1856. فقد سمحت السياسات الصبورة والتوفيقية وتجنّب الأزمات العسكرية الدولية

لغورتشاكوف بإعادة بلد معزول ومنهك إلى حدّ خطير إلى موقع دولي متقدّم.

يبدو أن أولويات بوتين هي إعادة العافية إلى الاقتصاد الروسي؛ واستعادة روسيا كدولة عظمى، يفضّل ذلك عن طريق التعاون مع الولايات المتحدة، ولكن عند الضرورة، ببناء مراكز قوّة موازِنة إلى جانب الصين أو أوروبا؛ ومحاربة الأصولية الإسلامية؛ وإقامة علاقة أمنية جديدة مع أوروبا، لاسيما فيما يتعلّق بتوسيع حلف شمال الأطلسي إلى دول البلطيق؛ وحلّ المسألة النووية الإستراتيجية مع الولايات المتحدة.

وبسبب هذه الأولويات، لم يدفع بوتين خلافه بشأن الدفاع الصاروخي إلى نقطة المواجهة. فالصدام مع الولايات المتحدة يستنزف الموارد الروسية ويشجّع على العودة إلى أنماط الحرب الباردة. فيما التعاون يمكن أن يرمز إلى حقبة جديدة وربما يؤدي إلى تحقيق بعض التقدّم التكنولوجي في التكنولوجيا المشتركة المضادة للصواريخ. وسوف يكون الثمن محتملاً: سوف يحول حجم الترسانة النووية والصاروخية الروسية دون أن يهدّد أي دفاع صاروخي في ربع القرن المنظور التالي القدرة الانتقامية الروسية النهائية. ولذلك سعى الرئيس بوتين في المقام الأول إلى التوصّل إلى حدود متفق عليها لنشر القوات الهجومية وحقق ما أراد، فيما قبل إلغاء الولايات المتحدة لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية.

وعلى المسرح السياسي، ربما يكون التحدي الذي تفرضه الأصولية الإسلامية الشاغل الروسي المهيمن. فالزعماء الروس رأوا في حركة طالبان في أفغانستان والحركات المماثلة تهديداً لجمهوريات أوزبكستان وأذربيجان وكازاخستان وطاجيكستان وتركمانستان المستقلة حديثاً، بعد أن كانت جمهوريات سوفياتية سابقة، وهي لا تزال مناطق ذات علاقة وثيقة بأمن روسيا. كما أن موسكو تخشى من أن تحفز الإيديولوجيّات المقاتلة الحركات التحررية الوحدوية في المقاطعات المسلمة بجنوب روسيا.

لقد دفعت هذه المخاوف بوتين إلى التعامل مع هجمات 11

أيلول/سبتمبر بمثابة فرصة أمام نوع من التعاون فيما يتعلّق بالتحدي الأصولي الذي يتلمس طريقه إليه. فأقام سياسة شراكة مع الولايات المتحدة، وكانت تلك طريقة أخرى للقول بأنه ينشد تحقيق الأهداف الروسية بالحصول على الدعم الأميركي.

استغل الرئيس بوش هذه الفرصة بشكل حاسم، لكن من المهم ألا نغفل عن أن السياسة الروسية الجديدة لم تنشأ بسبب تفضيل بوتين الشخصي للرئيس الأميركي، بل من التقييم الهادىء للمصالح الروسية. وقد ترك بوتين لنفسه خيارات أخرى، مع الصين وأوروبا، فيما لو تعثّر اعتماده على الولايات المتحدة. ومن ثم يجب ترجمة العلاقات الشخصية بين الزعماء إلى مصالح مشتركة دائمة متفق عليها. وبخلاف ذلك، ثمة خطر من تكرار تجربة الزعماء الأوروبيين السابقين الذين اعتمدوا على روابطهم بميخائيل غورباتشيف أو بوريس يلتسين (وقبل ذلك بستالين وخلفائه). ولا يسدي المرء خدمة لبوتين بعزو سياساته إلى شخصيته، مهما كانت مثيرة للاهتمام: فتلك حجة لكي ينقلب عليه معارضوه المحليون بمرور الوقت.

ثمة أمل في تحسّن العلاقات الأميركية والأطلسية مع روسيا بالتحديد لأن هناك أساساً موضوعيًا جديداً لها. وليس مرد ذلك فقط أن البنية السياسية الحالية لأوروبا تحول دون حدوث غزوات نابوليونية أو هتلرية ضخّمت المخاوف الأمنية الروسية، أو لأن الحروب بين القوى النووية لم تعد الآن موضع سؤال إذ إن تكاليفها تتجاوز حتماً كل المقاييس بالنسبة لأي هدف عقلاني.

الأهم من ذلك أن الحساب السياسي تغيّر، لاسيما في مناطق الخصومة التاريخية، مثل الشرق الأوسط، ولم يعد المفهوم السابق للعبة المجموع الصفري قابلاً للتطبيق. ففي أثناء الحرب الباردة - ولفترة من الوقت بعد ذلك - كان الزعماء الأميركيون والروس يعتقدون أن المكسب السياسي لأحد الجانبين هو خسارة استراتيجية للآخر، وسعى أحدهما بشكل منهجي لتقليص نفوذ الآخر في الشرق الأوسط. وفي ظروف ما بعد 11

أيلول/سبتمبر، سوف تضعف مثل هذه السياسات البلدين في مواجهة الأصولية الإسلامية وتقوّض استقرار المنطقة التي يوجد للجانبين مصالح حيوية فيها.

غير أن هناك حدوداً واضحة لا يمكن لأي من البلدين تجاوزها. فالولايات المتحدة لا تستطيع باسم معارضة الأصولية الإسلامية الإذعان للأساليب الروسية في قمع الاضطرابات في الشيشان. ولا تستطيع أميركا اتخاذ موقف لا مبالٍ إذا ما أصبحت الحرب ضد الأصولية الإسلامية ذريعة لإجبار دول وسط آسيا المستقلة حديثاً على الخضوع للهيمنة الاستراتيجية الروسية. وتبقى سلامة إسرائيل هدفاً أميركياً جوهريًّا. ولم تظهر روسيا في السابق قلقاً مماثلاً، رغم أن هذا الموقف ربما بدأ يتغير عند بعض الزعماء الروس وبخاصة بوتين - الذين أخذوا ينظرون إلى إسرائيل بمثابة ثقل موازن للأصولية الإسلامية. أخيراً، يمكن أن يكون التنافس على الوصول إلى النفط وطرق تسليمه عقبة كأداء في وجه تنسيق السياسات. في النهاية، يتوقف التعاون الروسي الأميركي بخصوص الأصولية الإسلامية على إمكانية شق طريق بين التفاؤل غير الواقعي والتنافس الجديد في مناطق إستراتيجية محددة.

يكمن التحدي في كيفية وضع آليات استشارية قادرة على التعامل بشكل مشترك مع الحقائق الجديدة السائدة دون إشعار أوروبا بأنها تواجه سيادة روسية أميركية مشتركة. وقد سعت أوروبا نفسها إلى توسيع هذه الآليات عندما تبنى حلف شمال الأطلسي مخططاً لإدخال روسيا في علاقة جديدة مع حلف الأطلسي. ويفترض أن يتعامل مجلس جديد لحلف شمال الأطلسي يضم روسيا مع مجالات سياسات محدّدة بشكل خاص، في حين يتعامل حلف شمال الأطلسي القائم مع قضايا أخرى. وتتّخذ القرارات في الهيئة الجديدة بالإجماع، ما يعطي روسيا حق النقض مثلها مثل سائر الأعضاء. وتضم الموضوعات الانتشار النووي والإرهاب ونزوح اللاجئين - ما يترك القليل لحلف الأطلسي التقليدي باستثناء التعامل مع التهديد الروسي المتراجع.

تستحق هذه الموضوعات أن تُستقصى بشكل مشترك مع روسيا. لكن عضوية روسيا الفعلية في حلف الأطلسي لم تكن الحل الأكثر حكمة - مع أنها حقيقة واقعة عند كتابة هذه السطور. فحلف شمال الأطلسي حلف عسكري أساساً، جزء من هدفه حماية أوروبا من عودة النهج الإمبراطوري إلى روسيا. لكن هذا الخطر اختفى في المستقبل المنظور منذ نهاية الحرب الباردة ونشوء الجبهة المشتركة ضد الإرهاب. مع ذلك فإن سبب انضمام أعضاء سابقين في حلف وارسو إلى حلف الأطلسي، فيما يسعى أعضاء آخرون إلى الانضمام إليه، هو أن شعوب وسط أوروبا تعتبر التاريخ ذا صلة أكبر بمخاوفها الأمنية من الشخصيات. وحلف شمال الأطلسي لا يحمي أعضاءه من أعضاءه الآخرين. لذلك كان الجمع بين توسيع حلف الأطلسي والعضوية الجزئية لروسيا في الحلف، دمجاً لإجراءين متناقضين إلى حدّ ما.

قد يرى البعض أن هذه المشكلة يمكن تجنّبها بالتحديد المتأنّي للأهداف المخصّصة لمجلس حلف الأطلسي - روسيا الجديد. لكن ذلك لن يحل مشكلة روسيا، ولا مشكلة حلف شمال الأطلسي. فالتمييز بين الموضوعات الملائمة لكل منتدى سوف يكون غامضاً جدًّا. وإن كان سيتم ذلك بواسطة مجموعة السفراء نفسها الذين يمارسون التعاون بارتدائهم قبعات أخرى وشغلهم مكاتب في المبنى نفسه، فسوف يقف أعضاء المجلس في موقف نفسي مستحيل. لكن عندما تصبح روسيا عضواً فعليًّا في حلف شمال الأطلسي، لا يعود حلف شمال الأطلسي حلفاً، أو يصبح أداة أمنية جماعية مبهمة.

ولا تعتبر الجمعية الدائمة لسفراء حلف شمال الأطلسي المنتدى الأفضل لاستعراض مسائل مثل الإرهاب أو انتشار الأسلحة النووية أو المسائل العالمية الأخرى. فلم يعد حلف شمال الأطلسي الآن المنتدى الرئيسي لهذه المسائل. وثمة حاجة إلى نمط من أنماط التشاور خارج إطار حلف شمال الأطلسي.

أما وأن قرار شبه عضوية روسيا في حلف شمال الأطلسي قد اتخذ،

فإن التحدي يكمن في التوصل إلى علاقة توفّر منتدى جادًّا للتشاور مع روسيا دون تقويض شبكة السلامة الأمنية التي يوفرها حلف الأطلسي.

أشرت في الفصل الثاني بخصوص أوروبا إلى أن المشكلة شبيهة بتلك التي أحدثها انهيار إمبراطورية نابليون. فنهاية نابليون لم تنه المخاوف من انبعاث فرنسا. لكن كان هناك إقرار أيضاً بأن السلام الدائم يتطلب المشاركة التامة لفرنسا في الدبلوماسية الدولية. وجاء الحل بإنشاء الحلف الرباعي لحماية أوروبا من تجدّد التوسعية الفرنسية. ولم تكن فرنسا عضواً في المشروع الأمني. لكنها كانت تدعى للمشاركة كشريك على قدم المساواة فيما يدعى الوفاق الأوروبي الذي تعامل مع مسائل سياسية تؤثر على الاستقرار السياسي لأوروبا. ويجب أن تتعامل العلاقة الأميركية ـ الأوروبية ـ الروسية مع التحدّيات الأربعة التالية.

• يجب رفع العلاقات من المستوى النفسي إلى المستوى السياسي، ولا يمكن أن تُترك للعلاقات الشخصية بين القادة. ومن الضروري أن تكون الأهداف، ولاسيما البرامج والتفاهمات واضحة وحاسمة. ويتطلب ذلك في المجال النووي القدرة على متابعة مسارين في آن معاً: لقد فقدت اتفاقات الجيل السابق المستندة إلى افتراض عداء القوتين العظميين وعدد محدود جدًّا من القوى النووية) قسماً كبيراً من مطابقتها لمقتضى الحال، لكن لا يمكن في الوقت نفسه ترك العالم النووي بحيث تتضاعف الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل دون قيود. بل يجب أن يصبح عدم الانتشار هدفاً رئيسيًّا للسياسة، لاسيما انتشار الأسلحة النووية.

• وفي المجال السياسي، يجب ألا تطغى آمال المستقبل على ضرورات الحاضر. وينطبق ذلك بشكل خاص على علاقات أميركا بحلف شمال الأطلسي، وهو الرابطة المؤسسية الوحيدة بأوروبا. لكنه ينطبق أيضاً على علاقات أميركا بالصين واليابان وإسرائيل. يجب عدم التضحية بهذه العلاقات أمام تكتيكات اللحظة الراهنة.

• وللسبب نفسه، سوف تسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها في

المناطق المهمة جغرافيًا وسياسيًا للدولة الروسية وكوسيلة للوقاية إذا ما أخفق الجهد لإنشاء أساس جديد للعلاقات الروسية الأميركية ـ كما يرى ذلك في معاهدتي الصداقة الجديدتين مع الصين وكوريا الشمالية.

● يفرض كل ذلك حاجة جديدة للخيال في السياسة الخارجية الأميركية والأوروبية. وبوجود سياسة خارجية حكيمة، يجب أن تكون أميركا في المستقبل المنظور في موقع يؤهلها لإيجاد حوافز تجعل روسيا والصين تكسب من تعاونها مع الولايات المتحدة أكثر مما تكسب من المواجهة معها.

لم تعد العلاقات المجمّدة للحرب الباردة تناسب عالماً لم يعد فيه خصوم رئيسيون، بل إن التمييز بين الأصدقاء والخصوم آخذ في التحوّل في كثير من المناطق. وعلى الولايات المتحدة في مثل هذه الظروف أن تصيغ دبلوماسية تحول دون بروز تهديدات للمصالح والقيم الأميركية الجوهرية دون تسمية عدوٍّ محدّد مسبقاً، والأهم من ذلك انتهاج سياسة تستند إلى أوسع إجماع دولي ممكن على الأهداف الإيجابية.

كلمة ختامية

إن الحرب على الإرهاب ليست الاختبار الأخير للسياسة الخارجية الأميركية التي تهدف في المقام الأول حماية الفرصة التي طرأت لإعادة تشكيل النظام الدولي. وبعد أن أدركت بلدان شمال الأطلسي المخاطر المشتركة، تستطيع الالتفات إلى وضع تعريف جديد للغايات المشتركة. ويمكن أن تتجاوز العلاقات مع الخصوم السابقين تصفية آثار الحرب الباردة وإيجاد دور جديد لروسيا في مرحلة ما بعد الامبراطورية، وللصين أثناء تحولها إلى قوة عظمى. كما أن الهند أخذت تبرز كلاعب دولي مهم. ويجب استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط على عجل، وهي تفرض تحدياً حاسماً. ويجب ألا يُسمح باختفاء هذه الاحتمالات وغيرها لأن من يملكون القدرة على الغلبة يتراجعون أمام ما تتطلبه الفرص السانحة لهم.

الهوامش

الفصل الأول

1 تُظهر استفتاءات مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية استمرار الاهتمام بالانشغال الدولي. لكن المؤشرات الأخرى مثل تغطيات وسائل الإعلام واهتمامات الكونغرس توحي خلاف ذلك.

2 Tom Brokaw, *The Greatest Generation* (New York: Random House, 1998).

الفصل الثاني

1 المؤتمر الصحفي لقمة الاتحاد الأوروبي - روسيا، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2000.

2 يوشكا فيشر، خطاب أمام الجمعية الألمانية للشؤون الخارجية، برلين، 8 حزيران/يونيو، 1998.

3 انظر مثلاً مقالة ستروب تالبوت الذي أصبح فيما بعد مساعد وزير الخارجية في إدارة الرئيس كلينتون، «Rethinking the Red Menace»، *Time*، 1 كانون الثاني/يناير، 1990، ص 69.

4 المؤتمر الصحفي للرئيس كلينتون مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين في هلسنكي، 21 آذار/مارس 1997.

5 ملاحظات الرئيس في حفل تخريج في الأكاديمية العسكرية الأميركية في وست بوينت، نيويورك، 31 أيار/مايو 1997.

6 بروتوكولات معاهدة شمالي الأطلسي لسنة 1949 بشأن انضمام بولونيا وهنغاريا وجمهورية التشيك، 4 أيار/مايو 1998. وبخاصة القسم 3، (Senate) Congressional Record، ص.ص S4217-20.

7 من أمثلة الخطاب الأوروبي، انظر Peter W. Rodman, *Drifting Apart? Trends in U.S-European Relations* (Washington, D.C.: The Nixon Center, June 1999), pp.11-13, 29-31, 55-57.

8 خطاب الرئيس جون كنيدي في فرانكفورت، ألمانيا، 4 حزيران/يونيو، 1963، *Department of State Bulletin,* Vol. XLIX, No.1256(July 22,1963),p.122.

9 وزير الخارجية هيوبير فيدرين، خطاب في افتتاح مؤتمر المعهد الفرنسي للعلاقات الخارجية «نحو القرن الحادي والعشرين»، باريس 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1999.

10 يوشكا فيشر «من اتحاد للدول إلى فيدرالية: أفكار بشأن هدف التكامل الأوروبي»، خطاب في جامعة هومبولدت، برلين، 12 أيار/مايو 2000.

11 هيوبير فيدرين، **مرجع سابق.**

12 فكرة دوائر التكامل المتراكبة ـ مجموعة مركزية متكاملة ومجموعة أوسع تضم المركز والباقي مرتب بتوليفات متنوعة ـ لقيت دعماً من عدد من المنادين بالتكامل الأوروبي، ومن بينهم الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان والمستشار الألماني الأسبق هيلموت شميدت ورئيس المفوضية الأوروبية السابق جاك ديلور

13 رئيس الوزراء طوني بلير، خطاب أمام سوق الأسهم البولونية، وارسو، 6 تشرين الأول/أكتوبر، 2000.

14 *Diario Noticias*، 8 كانون الثاني/يناير، 2000.

15 رئيس الوزراء طوني بلير، تصريح عقب اجتماع المجلس الأوروبي في هلسنكي، 13 كانون الأول/ديسمبر 1999.

16 من أجل التوسّع انظر رودمان *Drifting Apart*، ص ص 38-39، 70، 76-77.

17 Report of the Commission to Assess the Ballistic Missile Threat to the United States, Executive Summary (Washington, D.C.:July 15,1998), p.5.

18 المصدر نفسه، ص 6.

19 الرئيس بيل كلينتون «Remembering Yeltsin,» *Time,* January 1, 2000.

20 Vladimir Putin, «Russia at the Turn of the Millennium», December 31, 1999.

21 الرئيس فلاديمير بوتين، خطاب تولي الرئاسة، موسكو، 7 أيار/مايو 2000.

22 «Russia's National Security Concept», January 10, 2000, in *Arms Control Today*, January/February 2000, p.18.

الفصل الثالث

1 مقابلة مع رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو غويتر، Larry Rother, «South American Trade Bloc Under Siege,» *New York Times*, March 24, 2001, p. B2.

3 انظر Council on Foreign Relations Independent Task Force on Brazil, «A Letter to the President and a Memorandum on U.S. Policy Toward Brazil», February 2001.

الفصل الرابع

1 Winston S. Churchill, *The Gathering Storm* (Cambridge: Riverside Press, 1948), pp.207-8.

2 *Canadian International Business Strategy, 1996-97: Aerospace and Defence, p.5*.

3 انظر Andrew Nathan and Perry Link, eds. *The Tiananmen Papers: The Chinese Leadeship's Decision to Use Force Against Their Own People* (New York: Council on Foreign Relations, 2001).
توفر مجموعة المقتطفات المتعلّقة بقرارات القيادة أثناء ثورة ساحة تيانانمين رؤية رائعة، لا أستطيع الحكم على مصداقيّتها لكنها تبدو معقولة.

4 Henry Kissinger, *Years of Upbheaval* (Boston: Little, Brown, 1982), p.692.

5 الرئيس بيل كلينتون، مؤتمر صحافي مشترك مع المستشار هيلموت كول، بوتسدام، ألمانيا، 13 أيار/مايو 1998.

الفصل الخامس

1 Henry A. Kissinger, «Turning a Fairy Tale into Reality», .*Newsweek,* September 27, 1993

2 انظر مثلاً، Henry Kissinger, «The Bottom Line of the Mideast Peace Process», *New York Post,* November 19, 1996; and «The Oslo .Piecemeal Process», *Washington Post,* August 24, 1997

3 انظر Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little, Brown, 1979), pp. 559-60, 1276; and Henry Kissinger, *Years of Upheaval* .(Boston: Little, Brown, 1982), pp. 201-2

4 Tracy Wilkinson, «Once Applauded as a Hero, Clinton Bows Out amid Palestinian Catcalls», *Los Angeles Times,* January 19, 2001, p. .A-10

5 الرئيس بيل كلينتون، بيان في قاعة الصحافة في البيت الأبيض، 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 1998.

6 حول التخلي عن الأكراد العراقيين سنة 1975، انظر Henry Kissinger, *Years of Renewal* (New York: Simon & Schuster, 1999), pp. 576-96.

7 بيان نلسون مانديلا أثناء محاكمة ريفونيا، 20 نيسان/أبريل، 1964.

8 ف. دي كليرك. خطاب في افتتاح البرلمان، كيد، تاون، جنوب إفريقيا، 2 شباط/فبراير 1990.

الفصل السادس

1 شهادة ألن غرينسبان في تقرير بنك الاحتياطي الفيدرالي نصف السنوي بخصوص السياسة الاقتصادية والمالية أمام لجنة مجلس النواب بشأن الخدمات المصرفية والمالية، 17 شباط/فبراير، 2000.

2 Joseph E. Stiglitz, «Two Principles for the Next Round, or, How to Bring Developing Countries in from the Cold», خطاب أمام المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، جنيف، 21 أيلول/سبتمبر، 1999.

3 روبرت روبين، كلمة بشأن الوضع المالي الآسيوي، جامعة جورجتاون، 21 كانون الثاني/يناير 1998.

4 مقابلة مع أناتولي تشوبايس. *Kommersant Daily*, September 8, 1998. أنظر أيضاً Stephen Fidler, «Russian Central Bank Lied to the IMF», *Financial Times*, July 30, 1999.

5 *Global Economic Prospects and the Developing Countries 2000* (Washington, D.C.: The World Bank, 1999).

6 انظر Martin Wolf, «Asia's Future Burning Bright», *Financial Times*, February 23, 2000.

7 Alan Greenspan, Francis Boyer Lecture of the American Enterprise Institute, December 5, 1996.

8 انظر Kissinger, *Years of Renewal*, Chapter 20.

الفصل السابع

1 Henry Cabot Lodge, ed. *The Works of Alexander Hamilton*, Vol.V (London and New York: G. P. Putnam's Sons, 1885-1886), pp.369-70.

2 Andrew A. Lipscomb and Albert Ellery Bergh, eds. *The Writings of Thomas Jefferson*, Vol.XV (Washington, DC: The Thomas Jefferson Memorial Association, 1903-1904), pp.435-36.

3 Gaillard Hunt, ed. *The Writings of James Madison*, Vol. VII (New York: G. P. Putnam's Sons, 1901), p.183.

4 John Quincy Adams, Address of July 4, 1821, in Walter LaFeber, ed. *John Quincy Adams and American Continental Empire* (Chicago: Times Books, 1965), p.45.

5 رسالة الرئيس جيمس مونرو إلى الكونغرس، 2 كانون الأول/ديسمبر، 1823 في Ruhl J. Bartlett, ed. *The Record of American Diplomacy* (New York: Alfred A. Knopf, 1956), p.182.

6 Alexis de Tocqueville, *Democracy in America,* Book I (New York: Alfred A. Knopf, 1994), pp. 290-291.

7 انظر David L. Larson, «Objectivity, Propaganda, and the Puritan Ethic,» in David L. Larson, ed. *The Puritan Ethic in United States Foreign Policy* (Princeton: Van Nostrand, 1966), p.15.

8 William Jennings Bryan, «The Paralyzing Influence of Imperialism», Speech to the Democratic National Convention, Kansas City, July 6, 1900.

9 رسالة روزفلت إلى هوغو مونستربرغ في 3 تشرين الأول/أكتوبر، 1914، في Elting E.Morison, ed. *The Letters of Theodore Roosevelt* (Cambridge: Harvard University Press, 1954), Vol. 8, pp. 824-25.

10 في John Morton Blum, *The Republican Roosevelt* (Cambridge: Harvard University Press, 1967), p.131.

11 Woodrow Wilson, Annual Message to Congress, December 8, 1914, in Arthur S. Link, ed, *The Papers of Woodrow Wilson* (Princeton: Princeton University Press, 1966-94), Vol.31, p.423.

12 President Woodrow Wilson, Address to the U.S. Senate, January 12, 1917, in ibid, Vol. 40, pp. 536-37.

13 President Woodrow Wilson, «War Message», April 2, 1917, in ibid, Vol. 41.

14 Woodrow Wilson, Remarks at Suresnes Cemetery on Memorial Day, May 30, 1919 in Link, ed. Papers of Woodrow Wilson, Vol. 59, pp.608-9.

15 George Kennan, *American Diplomacy,* 1900-1950 (Chicago: University of Chicago Press, 1951), p.96.

16 Walter Russell Mead, «The Jacksonian Tradition», *The National Interest,* No.58, Winter 1999/2000.

17 John Foster Dulles, «Morals and Power», in Larson, ed. *The Puritan Ethic in United States Foreign Policy,* p.143.

18 ملاحظات الرئيس جون كيندي في الجامعة الأميركية، 10 حزيران/يونيو، 1963.

19 الرئيس ليندون جونسون، مؤتمر صحفي، 13 آذار/مارس، 1965.

20 President Richard Nixon, «U.S. Foreign Policy for the 1970s: A New Strategy for Peace», Report to the Congress, February 18. 1970, Introduction.

21 خطاب الرئيس جيرالد فورد أمام مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، هلسنكي، 1 آب/أغسطس، 1975.

22 المناظرة الرئاسية الثانية بين كارتر وفورد، 6 تشرين الأول/أكتوبر، 1976.

23 رونالد ريغان، خطاب حالة الاتحاد، 25 كانون الثاني/يناير 1983.

24 Jim Hoagland, «Russia into the Vacuum», *Washington Post,* November 21, 1997, p.A27.

25 انظر مثلاً ملاحظات الرئيس كلينتون إلى مجتمع مدرسة كوسويرا في موكونو بأوغندا، 24 آذار/مارس، 1998 وملاحظات وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت أمام المجلس الأميركي الإيراني، واشنطن العاصمة، 17 آذار/مارس، 2000 (حول إيران).

26 Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).

27 *Los Angeles Times*، 29 أيار/مايو، 1993.

28 Strobe Talbott, «Democracy and the National Interest», *Foreign Affairs,* November/December 1996, pp.48-49.

29 كلمة رئيس الوزراء طوني بلير بشأن تعليق الضربات الجوية على يوغسلافيا، لندن، 10 حزيران/يونيو، 1999.

30 المستشار غيرهارد شرودر، خطاب السياسة أمام مجلس النواب الألماني في الذكرى الخمسين لتأسيس حلف شمال الأطلسي، 22 نيسان/أبريل، 1999.

31 الرئيس بيل كلينتون، ملاحظات حول قوّة كوسوفو (KFOR)، سكوبي، 22 حزيران/يونيو 1999.

32 .Talbott, «Democracy and the national Interest», p. 49

23 الرئيس بيل كلينتون، كلمة مصورة على شريط فيديو موجّهة إلى الشعب الصربي، 25 آذار/مارس 1999.

34 تقرير وزارة الخارجية إلى الصحافة حول بلغراد وصربيا والجبل الأسود، 23 شباط/فبراير 1998.

35 قرار مجلس الأمن رقم 814 الصادر في 26 آذار/مارس 1993.

36 ملاحظات مادلين أولبرايت إلى الكلية الحربية الوطنية، جامعة الدفاع الوطني، فورت ليزلي ماكنير، واشنطن العاصمة، 23 أيلول/سبتمبر 1993.

37 Hansard Parliamentary Debates, Fifth Series, Vol. 241, August .1878, Columns 1759-60

38 الرئيس بيل كلينتون، كلمة مسجلة إلى الشعب البوسني، 12 كانون الثاني/يناير، 1996.

39 برقية من مساعد وزير الخارجية لورنس إيغلبيرغر إلى السفارة الأميركية في بلغراد، 24 كانون الأول/ديسمبر، أوردتها صحيفة «واشنطن بوست»، 18 نيسان/أبريل، 1999، الصفحة A1.

40 Timothy Garton Ash, «Kosovo: Was It Worth It? *New York Review .of Books*, September 21, 2000

41 Joseph S. Nye, Jr. «Redefining the National Interest», *Foreign .Affairs*, July/August 1999

42 كنت في منصب عال أثناء هذه الأحداث وقد وصفت في مذكراتي مواقف وأفعال إدارتي نيكسون وفورد اللتين خدمت فيهما (انظر Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little, Brown, 1979), Chapter 17; *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown, 1982), Chapter 9; *Years of .Renewal* (New York: Simon & Schuster, 1999), Chapter 24)

وعلى غرار الإدارات الثلاث التالية كان هدفنا الرئيسي تخفيف انتهاكات حقوق الإنسان من قبل بينوشيه دون إحياء التهديد الكاستروي الراديكالي للتطوّر السياسي في تشيلي. وقد فعلت إدارة ريغان الكثير للتشجيع على العودة إلى الديموقراطية في تشيلي.

43 Lord Nicholls of Birkenhead, Appellate Judgement in *Ex parte Pinochet*, British House of Lords, November 25, 1998.

44 تعهّد مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2000 بأن الدول العربية «سوف تحاكم تحت القانون الدولي أولئك المسؤولين عن الممارسات الوحشية» التي زعم أن المسؤولين والعسكريين الإسرائيليين ارتكبوها أثناء الانتفاضة الفلسطينية في ذلك الوقت.

45 *La Republica*، 2 حزيران/يونيو 2000.

46 Robert Shrimsley and Ken Warn, «Britain Faces Legal Action over Sinking of Belgrano», *Financial Times*, June 30, 2000, p.2; Andy McSmith, «Belgrano Families to Sue Britain», *Daily Telegraph*, June 30, 2000, p.2. The ECHR rejected the case on July 19, 2000, because it was made outside legal time limits.

الخاتمة

1 Paul Liman, *Fürst Bismarck nacb seiner Entlassung. Neue vermebrte Volksausgabe* (Leipzig: Historisch-politischer Verlag, 1901), p.3.

2 انظر مثلا Robert Kagan, «The Benevolent Empire», *Foreign Policy*, Summer 1998.

3 Coral Bell, «American Ascendancy and the Pretense of Power», *The National Interest, No. 57, Fall 1999, pp. 55-63*.